

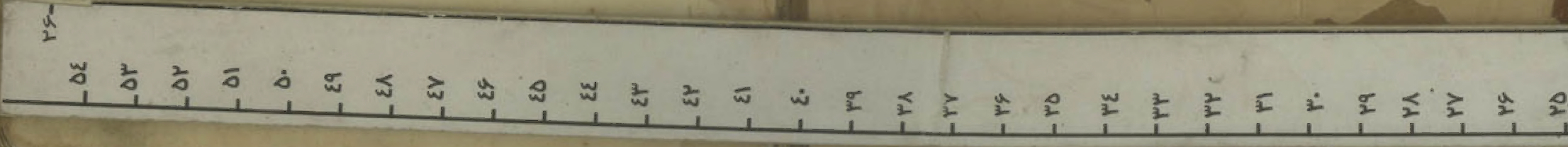
کتابخانه مجلس شورای اسلامی		جمهوری اسلامی ایران
کتاب	مجموعه	
مؤلف		شماره ثبت کتاب
موضوع		۲۱۰۷۹۹
شماره اختصاصی (۴۱۵) از کتب اهدائی: یکم هزاره		

بازرسی شده و در کتابخانه مجلس شورای اسلامی ثبت شده است  
 تاریخ ثبت: ۱۳۵۷/۱۰/۲۱  
 شماره ثبت: ۲۱۰۷۹۹  
 موضوع: ...  
 مؤلف: ...  
 کتاب: ...

۴۱۵  
 ۲۱۰۷۹۹



چهار ماه دوره در کتابخانه  
 از بهار ۱۳۵۷ تا بهار ۱۳۵۸  
 معادله اول ماه ذی القعدة  
 و هفت روز از دهه شوال ۱۳۵۷





۵۴

۵۳

۵۲

۵۱

۵۰

۴۹

۴۸

۴۷

۴۶

۴۵

۴۴

۴۳

۴۲

۴۱

۴۰

۳۹

۳۸

۳۷

۳۶

۳۵

## کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۰۷۹۹

کتاب

مجموعه

مؤلف

موضوع

شماره اختصاصی ( ۴۱۵ ) از کتب اهدائی : رساله زاده

۴۱۵

۲۱۰۷۹۹



چهار ماه دوره اول و دوم  
از مجله در نامه دیگر  
مع ان اول ماه اول و دوم  
مع عفت اول و دوم  
شماره نامه





جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب ..... مجموعه

مؤلف .....

موضوع .....

شماره اختصاصی ( ۴۱۵ ) از کتب اهدائی : کتابخانه

۲۱۰۷۹۹

۴۱۵

۲۱۰۷۹۹



چهار ماه دوره در کتابخانه  
از بهار در ماه و بهار  
مصادف اول ماه در این کتابخانه  
تحت نظر افراترزه شورای عالی



مؤلفه

أَخْبَرَكُ فِي اللَّهِ وَصَافِيَتِكَ فِي اللَّهِ وَصَافِيَتِكَ فِي اللَّهِ  
وَعَايَدَتِ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ وَالْأَنْبِيَاءَ وَالْأَيُّمَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ  
عَلَى أَيْدِي كُنُوزٍ مِنْ أَهْلِ جَنَّةٍ وَالشَّفَاعَةِ لَا تُدْخِلُهَا  
إِلَّا أَنْتَ عَنِّي أَنْ يَكُونَ بِكَ قَبْلُكَ وَأَسْقِ عَنْكَ جَمِيعَ  
حَقُوقِ الدُّهُورِ مَا خَلَا الدُّعَاءَ وَالزِّيَارَةَ وَالشَّفَاعَةَ وَالدُّعَاءَ



العلماء في اللغة المتأخرة وفي شرح ما علمه عليه السلام  
في استنباطه العشرة من الزعماء العلم بالعلم

في شرح ما علمه عليه السلام  
في استنباطه العشرة من الزعماء العلم بالعلم

**هذا كتاب نجاة العباد في يوم الحساب**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد طاهر خير خلقه محمد  
الاولين والآخرين والدنيا والآخرة **الحمد لله** يقول العبد القاصر محمد بن  
ابن المرحوم الميرزا الشيخ باقر الله تعالى جماعته من المؤمنين واهل البيعة  
في الدين ان كتب لهم رسالة تسئل على معظم ما يحتاجون من سائل طهارة  
والصلوة على وجه سهل شاولهم ولم يكن لي يد من اجابهم الى ذلك فاستحي  
افتقد واستغث به وتوسلت عليه واجبتهم بما دعوني وسئلتها عناية العباد  
في يوم الحساب واستلانتهم ان يجعلها وسيلة الى الجنة ومن رغب الى رحمة **كتاب**  
**الطهارة** وفيه مقدمة وثلاثة مقاصد وخاتمة **الكتاب** فيها فصول **الفصل الاول**  
في المياه وفيه باب في الماء المطهر وهو الذي تفصل الله على الناس يجعله  
جميع انزله طاهر مطهر للحدث ولينث فانه لا يجبه شي **باب** من غير العين  
الا ما غير لونه او طعمه او ريحه تغيرا حسيا او كان ركدادون اكثر فانه نجس  
مع ملا فانه ليس في ورويت النجاسة عليه ان يرد هو عليها على الاتح نعم

المياه مع صاها وانما جعله حلالا  
استحي في ان لا يفسد الاقام باعتبار  
عوارض تغير من له صارا فلو انفسح  
جميعا يتغير **باب** في الماء المطهر

العلم

في شرح ما علمه عليه السلام  
في استنباطه العشرة من الزعماء العلم بالعلم

العالمية المنصل بالوارد من الله على النجاسة مع سبيله طاهر وطاهر ولا يخبر بالغير  
حيث النجس ان لم يكن الوصف بما وجبه عين النجاسة على وجه يستدل بالغير الى  
ملا فانه لا نجس وكذا لا يخبر بالغير القليل بل ببلد الصفات وبقية بخلاف ما صنع  
من ظهور النجس ما لم تكن النجاسة للقاء في اللون مثلا مختلفة او عارض ولا بالنجس  
الملا فانه لا لما يورثه وعو حاد لا بغير الاوصاف الثلاثة كالخلط وعو ولا بغير ذلك بل بالنجس  
كون النجس مستندا الى وصف النجاسة فلا يخرجى طرفة وان كان هو الا حوط والمراد بالركن  
الناسج جاديا كان الناسج او غير جاديا كالماء على الاصح وان استعملها من المقدس كالماء  
بل والحاج شيئا كالزنا والمقدس ما لم يكن بحيث لا يدخل تحت اسم الناسج الذي لا يورثه ولا  
تغير الكربة في عدم اتعاها الجاري وما يتغير بالملامات على الاصح وما الغيب حال فوله  
حكم الجاري في عدم نجاسته بالملاقات وان قل الذا بغير واحد الاوصاف الثلاثة اما  
انما تقطع نكاح قائله فانه نجس بالملامات لانه من الركدح والمراد بالكر ما يبالغ الفا  
وضا في طين الجاري وزنا او ثلاثة واربعين شبرا الا ثمن شبر مصاحبة ولو بالسكر  
والطل العراقي مائة وثلاثون رجلا ثلثا الذي درهم نصف مثقال شري وخمس كل  
عشرة دراهم في سبعة متاينين المتقال ثلاثة ارباع الصبري فهو في مثقال ثلث شري  
ولا فرق بين الحلال واليابس الاشكال ولا بين استواء السطح واضلا فضا وبظهر الناسج  
نزول النجس ومن قبل نفسه لانه ما رده وخبره مع عدم تغيره بالنجاسة بالفا  
الكر عليه دفعة وبالعكس بما وجبه له وبانصال الجاري به على وجه يتقدمه  
وكذا مع النجس في مرض ذواله ذلك على وجه لا يتغير المظهر ولينث معتصا بعضه

في شرح ما علمه عليه السلام  
في استنباطه العشرة من الزعماء العلم بالعلم



ببعض ولا يظهر فيه والنفية لنفسه لعدم المادة ولا بالانعام كمن لو كان قليلا  
**المبحث الثاني** الماء المستعمل في رفع الحدث الاضطراري طاهر من الحدث والغتف والمستعمل في  
رفع الاكبر طاهر قطعاً وبطريقها على الاصح والمستعمل في رفع الغتف على وجهه بقيد الطهرين  
من حيث استعماله في ذلك غير طاهر من الحدث قطعاً اما نظيره من الغتف ففيه قولان  
مبنيان على طهارته ونجاسته واولها انوارها لكن الاحتياط على الغتف ولو بنفسه  
المستعمل في الطهرين باستعماله كان نجساً ولم يقدح في طهارتها اذا استعمل اجزاء ولم يتغير  
في كونه كذا ان لا نجس بها ويتعقب الحل في طهارتها وجهان اوضح الثاني  
كما لا ينبغي **المبحث الثالث** الماء الطاهر المشبه بالنجس من الاضطرار لا ينجس حدثاً  
ولا يزيل نجساً ولكن اذا اصاب طاهر لا ينجسه بل لا يعاقب على رفع الحدث لم يزل  
الا حوط ذلك الباعث في الغتف ان كان هو الاقوى لو كان الاشياء في الاطلاق والادنى  
ضامة جاوزت الحدث والغتف به مع كبر العمل بكل منهما اما بين الغتف وغيره فلا  
يجوز التكليف في الوضوء والغسل ولا يجوز استعمال احدهما في الاخر كمن لو فعل في وضوءه  
غسل الطهارة **المبحث الرابع** الماء المضاف كما لو روي ونحوه نجس القليل والكثير منه  
بالملاقات الاعلى في المصل على النجس حال التدافع ولا يزيل حدثاً ولا نجساً او نظيره  
كطهر الماء بعد ان يخرج عن الاضافة الى الاطلاق وحكم المانع غير المضاف حكم المضاف  
فيما عرفت كما انه لا نجاسة في شئ من الاضطرار الا الكافر اخيه الكافر في  
نم بكرة سوره غير ما كوله اللهم عد المؤمنين **الفصل الثاني** في احكام الخلو وفيه اشياء **الاول**  
في كسبه الخلو عيب فيه كغيره من الاحوال سوره العوده وهي القبيل والادب والبضائع

الماء المستعمل في رفع الحدث

وهو الاقوى

ان لم ينجس

فيجب طهر الثوب والبدن  
منه للصلوة مع غلاصه

بالاخر

بغيره لو كان يكون  
الغلو تسبها

در علم الخلو

دون الحظ ودون الالبين ودون الشعر انما ثبت حول العوده عن كل ما طهر حرم وان لم يكن مسلماً  
ولا مكلفاً للمعصية والصبى المبرءون غيره كالزوج والزوجة ونحوهما بما يحصل به سماء  
من غير فرق بين النسب والبدن وغيرهما انما يحرم النظر كما مكلف لعوده غيره عدا من عرفت  
وان لم يكن مأموراً بالنسب لحيوة ونحوه بل الا حوط والا توجب ذلك في الصبي المبرء فحرم النظر  
لحيوة فيه ايضا بخلاف المبرء ويحرم على المخلي استقبال القبلة واستدبارها في حال تخلية  
الاستنجاء والاستبراء من غير فرق بين الصغار والاكبر في الاستبراء ولو لم يطر الى احداهما  
لا حوط اختيار الا استقبال في الاضطرار كونه اعظم كما انه لو اضطر الى مخالفة  
مراعات القبلة او النستر ودار الامر بينهما قدم مراعات النستر كونه اهم ولو اشبه  
عليه القبلة وجب عليه ترفها ولو حصرها في جهة وجب عليه اجتناب تلك الجهة ولا  
بعد قيام الاجتناف مقام البقيس في ذلك كالصلوة ويجب الاخر في موضع ينبغي  
المخلي عن القبلة **المبحث الثاني** في اشياء من عذارة البول الغائب ولو بان لم ينجس  
لا يبراه احد **الفصل الثاني** في الاستنجاء يجب غسل موضع البول بالماء خاصة ولا يجزي غيره في الطهارة  
ويجزي الماء اذا لم ينجس بالملح عادة لكن الا حوط مراعاة عدم نقصان ماء حاء عن مثلي  
ما على الحشفة بل الا حوط الغسل برأيه بل الا حوط الثلث والظاهر عدم الفرق في ذلك الذكر والانثى  
تحت الخشن وغيرهما يخرج من ثقب ونحوه اصلها كان او عارضاً معناه بل لا يبعد جها  
الحكم على الاغلفة ان تكون من اخرج حشفة فجزية **المبحث الثالث** في غسل غلغله مرة ونحوه في غسل  
خروج الغائط بين الماء والابتنى والماء بعد الغسل المضاف وان كان الاو الفضل والا  
لغيب الماء المضمون للتعدي بل الا حوط الماء المخرج في الحد في الغسل النفاة بل حوط في السج

تتم  
الحائز الجاني بحال الخلو  
لا يغتفر قوة

في الاستنجاء

بما هو الاقوى

لو تعدل الغائط بعد ما جاز  
يجوز نجاسة ما الاستنجاء  
فان تكرر الغسل لغير



وان كان الاقوى من المثلث في المسح مع فهو حصوله بالاقوى والا حوط من ذلك مراعاة

قوي لكن الا حوط الاقوى المثلث في المسح مع فهو حصوله بالاقوى والا حوط من ذلك مراعاة  
بالاوت منفصلة فلا يجوز في حصول الاحكام الا في المثلثات والشعير في الاستحباب اذا ازاله  
العين دون الاثر الذي هو معنى الاجزاء الصغار اللطيفة بخلاف الماء كما انه يكفي فيه كل  
جسم قاله من غير فرق بين الاستحباب والحق وعبر عما لا حوط اعتبا بالكمية فيه وان كان  
الاقوى خلوه فيخرج في كل جسم صالح القسط الغامسة عدا ما سغرت اسفل في الاستحباب او  
في تطهير القدم مثلا ولا نعم لا بد من تطهرته ولو بان يغسله لو كان منجسا فلا يجوز الاستحباب  
بالاستحباب النجاسة بل لا يستعملها العين الماء على الاقوى لا يجوز الاستحباب بعد جبا الاستحباب  
الظاهر كما انه لا يجوز الاستحباب بالعظم والوقت وكل مجزوم وان كان الذي يقوى حصول الطهارة  
بالاخير اذا لم يقض التكفير وان اتم مع العمل الثالث في السن بسحب تقطبة الراس ويجوز  
عنه التقطع الذي هو سحبه الماء والتمسكه وانقلها المانور وتقدم الرجل البصر عند  
الدخول والنجس في الزوج والاستبراء والاعاء عند الاستبراء وعند الفراغ منه وغير ذلك  
وبكره الجلووس في الشرايع والاشباع ومساوطة الفار والمواضع المعتدة لنزول القوامل والنزول  
تدين التي يلحق فيها المحرمات كابواب المذبح واستقبال قبري الشمس القمر بفرجه والريح  
بالبول والبول في الارض المصلحة وفي تقوي الحيوان وفي الماء جوبا او اكلها والا كل الشرب  
ما دام جالسا فالتخلي للسواك والاستبراء بالعين وبالباب وفيها خاتم عليه السلام  
والكلام الا يذكر الله واية الكريم وتسمية العاطس تطهير الرجل ببوله من سطح او  
مكان مرتفع والبول قائما والتخلي على القبر وبين القبر وطول الجلووس عند الخلاء  
استصحاب الدرع المبيض الا ان يكون مصورا في ذلك الرابع ماء الاستبراء ولو لم يبول

في سحبه الماء

ما اذا حوط

على

ظاهر من القائلين

الكل

الكل

ظاهر من القائلين

ظاهر من القائلين بنجاسة ماء القالة فضلا عن غيره وان استحب اجزا الكثرة لا ينزل احدا  
اما الغلب والغسل المندوب ووضع الحائض لا اقوى جوازها به نعم بشرط في طهارته ان  
لا ينجا او النجاسة الحبل المتناوون لا يتغير احدا وصافه بالنجاسة وان لا تقبسه كالنجاسة  
من جادج ولو من المتعدي دون الدخلة كالدم الخارج مع الغائط والمثني الذي يخرج معه  
على الاقوى ولا يعتبر فيه سبق الماء البديل لو تجسدت به بارادة الغسل ثم عرض عنه لم يعد  
الاقوى بما لا يستحب **في** استبراء الاستبراء من البول وكيفية ان يحبس من المقعد  
الى اصل القفص فلا تاقم منه الا من الحشفة ثلاثا ثم ينزل ثلثا والظاهر الاجتناب في الثلاثة  
الوسطى والعصر الفرم كما انه يقوى الاجتناب بالمسح من عند المقعد الى التشبين ثلاثا  
ثم ينزل ثلثا ثانيا بوضع مسحة تحت القفص ليعامه فوه مثلا ويحس باعتماد قوي  
من الاسفل الى الراس فانزاله في هذا الحالة ان كان الا حوط مراعاة الشئ منفصلة غير مقصورة  
اجاد حاد فانزاله الحكم لعدم حدثه الببل المشبهة اذا خرج بعده وعدم جديته بخلاف  
ما اوضح مع عدم الاستبراء فانه محكوم عليه بانه بول ولو لم يلمح بالاستبراء بالنسبة الى  
الحكم المروود طول المدة وكثرة الحركة بحيث يقطع بعد بقاء شئ في الخرج والظاهر عدم  
سقوطه بقطع الحشفة بل ولا ثلاثه النزال ما لو كان مقطوعا من اصل اجزاء ثلاثا  
المقعدة كما ان الظاهر عدم اشتراط المباشرة فيه ولو خرج الببل من غير السبيري وكان مجزوا  
او كان قائما لا يعلم به وعلم به الغير فبالاقترب نجاسته وكذلك لو خرج ببل من لم يستبراء  
ولم يتمكن من احتبائه او انظرة او غير ذلك لا يستبراء للنساء بحيث يدور عليه الحكم  
المزبور في الرجل وان كان ينبغي لمن العبر في الجملة بعد البول والتخفيف وعرضه على

ظاهر من القائلين  
الاقوى عدم محبة  
الغسل والوضوء  
المندوبين من  
سحر  
بغير اشكال ولا  
الا جنتا بغير



فصل في غسل الأعضاء

كل حال فالليل الشبه الخارج منهن ظاهر والله اعلم **واما النماذج** فاولها في الوضوء وفيه ثبات  
**الاول** في اجزائه وهي غسلان وسجدة واحدة فالغسلان للوجه واليدين والسجدة للرأس  
والقدمين اما الوجه فهو ما بين العظام وطرفي الذقن طولاً وما اشتملت عليه الاضراس  
والوسطى عرياناً داخل في ذلك من الوجه كما ان الخارج عنه ليس منه من غير فرق بين الصريح  
والعالمين وموضع الخدي في غيرهما ثم يجب غسل شيء مما خرج عن الحد المقدمه ولا يفرق بالانزع  
وبالدفع ولا بين تجاوزه اصابه في الطول والقصر بل المرجح للمرجح المستوي الخلفه ويجب ان يكون  
الغسل من اعلى الوجه بحيث يصدق عرياناً عليه ذلك وان يكون غير مكسوف فلو نكس الغسل  
وفوقه اذا كان سبيلاً بحيث لا يعتد به غسل منكوساً كما اعتد به غيرنا ولو دنا الماء  
منكوساً ولكن نوب الغسل من الاعلى بوجهه جانيه ولو وضع وجهه في حوض مثلاً نوب الاضافة  
بالغسل من الاعلى ثم غسل ما بقاء والا حوط له ذلك <sup>والا حوط له ذلك</sup> في الاضراس <sup>في الاضراس</sup> على وجهه  
يجب وضع على الاعلى وغيره دفعة واحدة ولا يجب غسل ما استرسل من اللحية اما ما استرسل  
في هذا الوجه فانه يجب غسله بدلالة احاط به من البشرة لكن الواجب غسل الظاهر منه  
فلا يجب بل يجوز الغيب عن الشعر المسترسل بالشعر فضلاً عن البشرة المستورة به وان كانت  
مرتبة بغيره خلال الشعر من غير فرق في ذلك بين الخفيف والكثيف بعد صدق اسم الا  
حاطة وان كان التخليل في الاول احوط وانما اذا اصبحت معه اسم الاحاطة لتباعد  
منابة الشعر والا حوط في الاضراس وجوب غسل البشرة ولو كانت بقعة في وسط اللحية  
ونبت الشعر داخلها فالا حوط غسلها مع الشعر كما انه كذلك في المستور باستر  
سائر الشارب بل والعنفية ولو نبت المرأة لحية جرى عليها حكم لحية الرجل لكان

ما بين العينين الى الفم  
ويشمل اذنهما والاذن

الا حوط عدم النكس على  
نعم لا ياتى غسل الخبز البمبر  
عرض نقص

حكم العبد في الظاهر

والظاهر  
الظاهر

حكم العبد والمخاض العنيفة حكم غيرها ايضا ولا بد من غسل شيء من باطن الاذن في نحو  
مقدمة الظاهر مطبق اشقي من الظاهر واما البذل فالراجح غسلها من الظهر نظراً وحاً  
مع عظمي الذراع والعقد مدخلها فيها اليد من غسل شيء من العقد مقدمة ويجب البداية  
بالاعلى على حسب ما سمعته في الوجه وكذا عدم النكس من قطع بعض يديه غسل ما بقي من  
الرفق وما بعده ولو قطع من الرفق عيت لم يبق منه شيء سقط وجوب الغسل والاولى  
له غسل تمام العقد حتى ولو كان له ذراعان دون الرفق او فيه اصابه ذلك او لم يات  
او غير ذلك وجب غسل المخرج دون ما لو كان شيء من ذلك فوق الرفق وان تعدت الى تحت وكذا  
لث ما كان في الوجه بالنسبة الى الخارج من حلقه والداخل فيه ولو كان له يداخري مستقلة  
فان علم زيادتها وان الاصلية غيرها لم يجب غسلها والا وجب بل الظاهر اجري احكام الاصلية  
على كل منها فيجري المسح باحدها وان كان الا حوط المسح بمحاذ الا حوط بل الا حوط وجوب غسل  
الشعر معها مع البشرة والوجه تحت الاطفال لا يجب ان الله اذا تجاوز المصاد عند غسل  
لتحاذي اليد ولو ظهر بعد التقليل وجب ان الله غسل ما تحته ولا يجوز ترك شيء من الوجه  
او اليدين بلا غسل ولو مقدار مكان شعرة ولو لم يرفع ما يمنع وشعر الماء اليه او تحريكه  
ولو شك في حجبه وحيد الا يصل الى ما تحته ايضا وشك في أصل الحاجب يجب الحجب  
وان كان حواط الا حوط واما المستحانات فاولها مسح الرأس ويجب مسح شيء من مقدم  
الرأس ولو منكوساً على الاضراس والا حوط عدم الاجترار ببارون عرض اصبع والا حوط منه مسح  
مقدار عرض ثلاثة اصابع مضومة بل الا حوط في المسح بالثلاثة ايضا والمرأة كالرجل  
في ذلك الا انه تدبأ كذا في خصوص الوضوء الصلوة الصبح اذ انه خارجا خارج

بل اسأله ان كان او حوطه  
من العقد غير ما هو جزئي الرفق

هذا هو الا حوط من صفوة اذا  
لم يعرف الاصلية من الزوايا

الا حوط ازالة الوضوء الحاق  
موضع غير من باطن الاضراس

بل لا ياتى من قوة الا حوط عليه الغسل  
بالعدم

الا حوط عدم النكس



موضع المسح وروى في ذلك صلاة المغرب ما باقى الصلاة فلا يتركها الا ان كان  
 اصابعها من تحت قناعها وتسح به والماء يقدم اليه المتقدم منه فلا يجزى المسح على غيره ثم  
 لا يجزى المسح على شترته بل على المسح على شعر الخنصر به المسامة له خلقه غير مجاوزة ولا  
 مجوعا عليه بعد ان كان يخرج بمدة عن حلق بل الا حوط وعدم المسح على الخنصر وجب جمع الشعر  
 التامة عند اقصة والاولى بل الا حوط ان يكون المسح على التامة من المقدم ويجب ان  
 يكون المسح على الكفة الا حوط الا من بل الا الى الاصابع منه وان يكون بما بقي في يده  
 من ندوة الوضوء فلا يجوز استيناف ماء جديد عندنا ولو لغدس اليه لم يضره نحوه اجزاء  
 المسح لغوئه والا حوط المسح لظواهر الكفة فان تعذر فالذراع ويجب جفاف المسح على وجهه لا يتقل  
 منه اجزاء الى الماسى يقع المسح بها ويجزى باليد ثم لا بأس بنداوة المسح لا على الوجه المذموم  
 ولا بغير كثرة ماء في الماسى ان حصل منه جريان بعد ان كان قد مسح ولم يكن من قصد غسل  
 ولو كان غسل يده بالاء وخالف الماء او المثلث ثم اخرجها فان كانت اليسرى لم تجزى المسح بها وان  
 كانت اليمنى فانه غسلها في غسل اليسرى جاز والاذن فلا يغسلها بالاء الا ان  
 لا بأس بالمسح بما بقي في يده بعد تمام الغسل وان كرر امر يده على العضو سطره او بل  
 الاقوي انه لا بأس باحطاط ما بقي في يده مع شئ مما بقي هو على الاعضاء الوضوء من مائه  
 اختيارا وان كان الا حوط احتياطاً شديداً الاقتصار على ما بقي في يده بعد تمام  
 الغسل نعم لا يجب ما في يده قبل المسح لئلا يمان او غيره من الاعذار جاز له الاخذ بما على  
 اعضاء الوضوء والمسح به والا حوط تقديم ما على النعته والمجاوبين ونحوهما مما هو الوجه  
 فان لم يبق شئ من ندوة الوضوء استأنف الوضوء عدم الكمال في عقد ندوة الوضوء

شدة حرارة

لا يجوز ان يكون قطعاً

شدة حرارة غيره مسح يده والاقط المسح بعد ان كانت باحد يديه اليهم وتأنيها مسح القدمين والاولى  
 مسح ظاهرهما ومقدار الطول من اطاره الى اصابع اليه الكعبين وهما قببات القدمين وداخلين  
 في المسح كالمنفصلين في الغسل ولا تغاير للعرض في غير استيعاب الطول من العرض بالتحقق به  
 اسم المسح ويجوز تعبه ومديره ان كان الاولى الاولى ولا تترك يدها الى الا حوط احداهما مسحاً وان كان  
 الا حوط مسحاً باليمنى باليسرى اليسرى باليسرى واذا قطع لعن موضع المسح على ما بقي ولو قطع جميعه سقط  
 كما سمعته في اليد بل لا يغني عليك جريان ما تقدم فيها مسح الرأس من حكم الزايد والمسح باليد  
 وتخييف المسح ونحو ذلك نعم الا حوط عدم الاجزاء بحسب الشروع بالبشرة وان كان الاجزاء لا تخلو  
 من قوة واحوط من ذلك في المسح اما غير الشعر كالحلق ونحوه فلا يجزى المسح عليه قطعا من غير  
 فرق بين الاشارة النعل العري وغيره الا لثقبه فيخوزح على الحلق وغيره كما يجوز الحلق في باقي  
 افعال الوضوء لها انفس بل الاقوي جواز المسح المزاج لها وان امكن فادبها بالخل لكن الا حوط ان الغسل  
 في كان الا حوط اعتبار عدم المندوحة في الثقبه مطلقا خصوصا في المسح على الخفين ورسب  
 المسكر متعلق بها وان كان الاقوي خلافه في الثلاثة وغيرها خصوصا في ما كان مسطوحاً وسطحاً  
 بل الظاهر استحباب **التحجب** اليهم فيها بالثقبه ويجب ان يعامل الحلق وغيره معاملة البشرة  
 فيمسحه بنداوة الوضوء مستوعبا بالطول الى الكعبين ما سمعته في شتر القدم ولا يجزى تخفيف  
 ما على القدم لو كان متعديا وان كان حوا حوط والضرورة غير الثقبه كصيق وثب او خوف عدوا  
 غيرهما من امرار الضرورة كالثقبه في تجريد المسح على الحامل والذين القدم بالنسبة الى ذلك  
 كانه اذا انزل السبب المسح لذلك ثقبه او ضرورة لم يجز عليه تجديد الطهارة المزبورة وان  
 كان الا حوط له ذلك خصوصا اذا ازاله امكن المسح على البشرة بنداوة الهدوك والوزايف

حذركم  
 الا اذا كان المذموم  
 الا اذا كان المذموم

لا يترك احتياطاً

الشعر الا حوط الا في موضع

الغسل

الا في اعتبار المذموم  
 الثقبه لا يجب التخييف  
 الثقبه ان يخرج الى المذموم  
 فصار بمنزلة ما لا يمان من الخوف

الا حوطه منقذ الوقت  
 يتم الى الوضوء لكن



القول بعد الوضوء عند  
قول سبب هذه الوضوء

قوله الثاني

ان شاء بل الاحتياط فيه اشد بل لا يعدل الاعادة فيها لوان لم يزل موقفاً للوضوء او النقية المتأ  
بعد والظاهر ان هذا ما جدد له فارتفعت النقية مثلاً قبل الفعل وغسل الخائف في كل مرة مثلاً بدلاً  
عن البثرة للوضوء فارتفعت قبل المسح به فانه لا يجزئ به المسح بهما على الاقوى **الحج الثاني** في وضوء  
المضطرب عن وضوء الاقطع وما كان لضوء او نقية منه اما الجبابرة من كان على بعض اعضا  
وضوءه جيرة وتكون من غسل ما عظمها بغيرها او بغيرها في اناء مثلاً على وجه يحصل بها الفعل  
للشدة وجب ان يتمكن من الفعل لخوف الضرر او لعدم اسكان ازالة النجاسة او غير ذلك من  
عليها بالماء وان لم يحصل معه اقل من غسل بل وان تمكن من مسح البشرة الا ان الاحتياط في  
ذات المسح بين المسحين كما ان الاحتياط مسحاً على وجه يحصل معه اقل من غسل ولا يجوز غسل  
الجبهة في الغرض وضوءه عن مسحها فضلاً عن غسل ما عداها ثم الظاهر عدم وجوب قصد كونه  
مسحاً بالوجه بالماء على وجه يحصل معه اقل من غسل فغسل الرأس القديم كما ان  
عدم وجوب كونه مسحاً بالكف فضلاً عن باطنه ولا بد من استيعابها بالمسح بالماء ويكفي  
الربابة والندوة في اليد ثم الظاهر عدم وجوب مسح ما بعد الرأس او بغيره مما بين الخيط والمخرج و  
الفرج المعقبة كالجيرة ولو لم تكن معقبة فالأقوى غسل ما حولها والمسح عليها انفسها  
فان تعدت مسحاً وضوءاً مثلاً عليها ومسحاً ولا يقيم معها شيئاً من العيب ولو تعدت  
التي يغسل ما حولها والأقوى الجمع بين ذلك والتميم كما ان الاحتياط في مسحها في مطلق المكشوف  
لعم يقين التيمم مع تعدد ما سمعته في الجيرة وحكم اللطخ ونحوها حكم الجيرة في المسح عليها  
مع القوة بل انما ذلك في كل حاجب للبشرة وقد تعدد او تعدد في الله والجيرة السوعية  
لجميع العصور فغيرها والاحتياط في جميع بين ذلك والتميم سيما في بعض الافراد والفعل كالوضوء في حكم

الجيرة

بعض النجاسة  
الاحتياط في  
الوضوء

الجيرة على السبيل بتعين التيمم وان كانت الاحوط جميعاً وكذا للوضوء بالاصابع  
وضوءه ولو كانت الجيرة نجسة وضوءه اخرى طاهرة عليها ولا يعتبر في مسحها كونها مما لم  
الصلوة فيها فلا بأس في المسح على جيرة المذرة الذهب فيها ان لم تكن مضمومة لم يحز  
له المسح عليها ايضا وتبعد الصلوة بوضوء الجبابرة بعد القطع بل ولا تطهارة للنجاسة من صلواته  
وان كان هو الذي يزل الاقوى ذلك لو كان في الاثناء فضلاً عما بعد الفراغ كما عرفت سابقاً في الغرض  
التي منها هنا في غير ما تقدم **الحج الثالث** في التيمم وضوءه او غيرها الطهارة بالماء او الطهارة  
واجابته وعدم استعماله في تطهير الجنب وطهارة الجوف والمجاورة المباحة المكان الذي  
هو معنى القبول القضا الذي يقع فيه الغسل والمسح اما غيره كالمعبر الاواني في الاغصان  
الاستعمال فيه لبطل الوضوء ومع عدمه تقوى النجاسة والاحتياط في التيمم كذلك الحال في الماء  
في انية الاحتياط في عدم الامكان الا فرغ منها بل البطلان فيها مع عدم الا  
غضار لا تجلو من وجه موافق للاحتياط الا ان الاقوى خلافه وكذا العنب فيه عدم  
المانع من استعمال الماء من مرض وعطش على نفسه او نفس مؤمنه ونحو ذلك مما  
يجب معه التيمم فلو توفوا والمالك هذا بطل اما اذا كان المانع من استعماله ضرب الوقت  
فالتيمم لوضوءه وقوة الاحتياط له الاستيفاء ومنها الترتيب في الاعضاء دون اجزاء  
عدا الاعضاء في المعتدل منها فتقدم عام الوجه على التيمم في غير الوجه على وجه على مسح  
الرأس هو على مسح الرجلين ولا ترتيب بينهما وان كان هو الاحتياط كما عرفت في ما تقدم ولو  
اختر بالترتيب حيث لا يقصد الترتيب عاد الى ما يحصل به اذا لم يلزم فوات المراتب  
وكذا الوضوء جزء من السابق عاد عليه ثم عاد الاقوى وضوء الوضوء اذا لم يزل المراتب

بل وضوءه عليها اخرى مما لم  
لم يجزئ المسح عليها

الحج الثاني

قوله الثاني

اعادة الوضوء بعد زوال العذر  
سواء كان في أثناء الوضوء  
او بعده فزاع منه نفس

الاقوى المسح اذا قصد بوضوء  
اجزاء ما حلق وقدره نفس

الاحتياط في اجزاء  
الوضوء بان لا يقدم جزء على  
ما قبله من الاعضاء



ولا فرق في فوات الترتيب بين التقديم المؤخر وتأخير التقديم وبين الأتيان بهما معا يجب عليه حتى يغسله في كل منهما والظاهر حصوله فيما غسل الوجه واليمنى فغسل باعادة غسل اليمنى كالغسل بها اوله ثم غسل الوجه مع غسل اليمنى فغسل الوجه وكذا غسل فيما غسل اليدين وغسله او قدم اليسرى على اليمنى باعادة اليسرى وغسل الوجه واليمنى ونحوه ثم غسل الأخرى فلو اعادة ثانيا حصل اليسرى كما انه لو عكس الوجه من آخره الى اوله لم يحصل له الا غسل الوجه فلو اعادة ثانيا حصل اليسرى وهكذا الى الاولى والجميع اعاد الاخر اليسرى واليمين في جوارها لم يجز بان عليه فري الترتيب لثباتها في غسلها في الاكفاء بذلك في الواجب وما لم يطر فذكر الترتيب حكمها وجه ولكن الا حوط الا في خلافه مع عدم تعاقب الغسل الغيبة وعدم حصول الترتيب الذي حصل به مستحكي في ذلك مع الحاشية على كون المسح بها الوضوء ولا يخلو عن هذا الموالاة بين الأعضاء ومعنى المتابعة وعدم الفصل باعتبارها وان كان ذلك احوط بل يعني ان لا يؤخر الشروع في غسل الاخر بحيث يحصل معه لبس في ذلك جهات جميع ما تقدم حتى يستكمل التيمم على الاقوى في التيمم المعتدل في صفة ولو كان مستحكما في تقديره زمانيا لا مراعات بل لحسنه فلا في جهات الارض منه والاحوط وجه فلا بعد الحضيض اختيار مع عدم معنى الزمان المفيد وان كان الا حوط في ذلك كما ان الا حوط استيفاء الوضوء مع جهات المتوكل الشروع في الثاني في الثاني وان بقي البلى على السابق بل الا حوط ان لم يكن الاقوى استيفاءه ايضا لوقوع البلى ببلوغه او لا فخرط في ضرورة الهواء على وجهه بنافي الاعتدال المفاد به انه لو لا ذلك لكانت الوضوء جف المخرط في حركته الهواء كيك اوفى بذلك المتوضي انه لو لا ذلك لم يجف فلا استيفاء وان كان حولا حوط

اليمين على اليسرى

في شكل الا حوط عدم ان يغسلها ويغسل

في شكل الا حوط

والنذر الموالاة بمعنى المتابعة في وضوءه من مثله فلم يفعل في وضوءه على الاقوى وان اتم اعمد الوفاء بالترتيب كذلك لو نذر الوضوء المتتابع لعبادة عفوته مثله فلم يفعل ومنها الذية وهي القدر الفعلي ويعتبر فيها ان يكون ذلك لغو ان لا مثالا لثمة نعم اما لثمة اهلها او لغزها او جزء لغزها او طلب المنياء او ان لا من يحمله من حيث انها كالتا وطلب الثواب والنجاة من العقاب ويتبين ان الاكالة الاكلام ونحوها في حصولها او لما تركب منها كذا العبر فيها الا خلاص في ضم اليها ما ينافيه على احصائها الربا فانه اذا غسل في الغيبة على الجبال يكون له ولا حوط لائق الجب المقارن العمل به ان الاقوى فلا بد اما خبر الربا من القيام فاشكاله كالمبرور فان دخلت على حجة التبعية لما هو المقصود الاصل في ذلك ما من اليها وان دخل على الشركة بمعنى تركب المداي منها على ان يكون كل منها جزءا لا تقوى البطلان انما عدم الا حوط من بل الا حوط في ذلك ايضا فيما اذا كان كل منهما باعاش مستقلة ولا يعتبر لبيعة غير ذلك ومنها السجين اذا احتج اليه باعتباره من متعدد امكف به ولو بغير وضوء ولا يجب عليه الوضوء والتدبير وسما لا غاية وان كان احوط ولا غيرها من القصاصات والفايات كمنع الحدث والاستباحة بل الاقوى العتمة فيما لو نذر الوضوء مثلا فحفظها وبما العكس ان لم يكن على وجهه على الاستباحة عدم الاشكال وشقها وكذا الوضوء المتعدد وهو حديث غفلة وبما العكس ان لا يجمع مع الوضوء والاولى العتمة في الغيبة الاقوى غسل الوجه وان كان الاقوى حولا وتعد بها من الغفلة والاشتداد من غسل اليدين على الاتح ولا بد من تيمم الوضوء جله فلن يكون حرجا على اقرانه لم يجمع الاقوى نعم لو نذر حركته التي بها يرجع الى وضوءه مع ذلك على بل الاقوى القصة فيما

ربما بين او لم بين

فما نذر الله من وضوءه بل في تركه له وان كان حجة بهما حجة

فيما نذر



**الحكم** في الحكم الخلل من جهة الحدث وشئت في التمايزة تظلم كذا في المذاهب مستند إلى

Sept 1898

الاضراس (أصابع الأظفار) فلها عظام وكذا  
الغضائر (أصابع الأظفار) فلها عظام وكذا

المعنى بعد العبارة  
الجديدة ان الحق تعالى

في القصر المذكور في المدينة المذكورة في سنة ١٢٠٠ هـ في شهر ربيع الثاني

五、

الرضع ولم ينفصل طول الحلبين وكذا لا عرق بالك في اصل وجود الحاجب عن وصول الماء الى

الملك في احكام الغلام من بعد المولد وشك في العنارة تطهر كذا في الفقه عند الملك

ثم استأنف عليه السلام حديثه ولم يكلمه فقيل: إذا كان كذلك فماذا كان عليه السلام يقول؟ فقال: قال عليه السلام: «ما كان عليه السلام يقول»

الدان الظلم عدم حصول إعادة ما فعله بالبقيع الدول ولو كان نقشا للظلمارة وشك

في خدمته لم يلقه من العلم السابق ولا من العلم اللاحق احد ما نظر اما ان العلم  
اللاحق لم يلقه من العلم السابق ولا من العلم اللاحق احد ما نظر اما ان العلم  
اللاحق لم يلقه من العلم السابق ولا من العلم اللاحق احد ما نظر اما ان العلم  
اللاحق لم يلقه من العلم السابق ولا من العلم اللاحق احد ما نظر اما ان العلم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم آية للعالمين























الايمان به من اول الزمان والامكان لدخول مكة والمنطقة ومسجد نبينا وصيهما والبيوت والفعاليات  
 الاحرام والطواف والوقوف بعمرات الشجر والبركة والحق والزوارات النبي ص والائمة عليهم  
 السلام واذا اراد ان يرفع الامام في منامه معرفة مقامه والتمتبه ولو من الصغير على الاقوى والحاجة  
 ولا سيما انه ولا مستحاضا المظلوم اذا اراد ان يطلب عطفه فانه يغتسل ويصلي ويكسب في موضع لا يجبه  
 عن السماء ثم يقول اللهم انك تملك الموت فكن لي وليا في كل امر اريد عليه حرك فاسكن  
 لي خلاقي الساعة الساعة بالاسم الذي اذ اسلم اليه المفضل اصبه وكشف غايته من حيزه  
 ملكته له في ذلك وجعله خليفة له على خلقك فاسئل ان تعني على محمد وال محمد وان تستوف  
 خلاقي الساعة الساعة والخوف من الظلم فانه يغتسل ويصلي ثم يكف ويكبته بعد ذلك ويصلي  
 ثم ياتي بقلوبه ثم يقول ما قد مره يا حي يا قيوم يا حي يا قيوم يا حي لا اله الا انت بركتك استغث  
 فقل على هذه الاقوال وان تلتظف ان تعذبني وان تمكيني وان تكفيري وان تكفيري  
 مونة ثلاثة تلك مونة وعلوة الشكر لاخذ الشكر من عطفها والسياسة مع المظلوم والوجه  
 الى السفر ونفوسها السفر لزيادة الحسن والجل الاستغفار وكشف النازلة في يوم ثمان  
 عشر والاربع عشرة والاربع عشرة يغتسل في اليوم الخامس عشر عند الزوال او قضاء المغرب في علوة  
 الكسوف مع احتفال صراف القري ومن قبل الزوال ومن المبتدئ قبله وبالسعي الزوال  
 المصلوب بحق في زمان محجب الزوال وهو بعد الثلثة وغير جاورته من حصول السبيل الى  
 الموت كغيره مما هو عليه في ما كان الغنى فلا حرج في الاقوى اجزاء على اول النهار  
 ليوم واحد والليل لليلة بلا حرج القول الاجزاء في الليل الشها وبالعكس من قوة وان كان ذلك  
 الاول في الفضل وينتقص باليوم منه وبين الفعل على الاصح وان كان حوالا هو طوله واحد

الصغار

فانصت

المصلي

تجيب

اما اذا كان غير حق فافهم  
 استعيا بالفضل مع من  
 غير فرق بين الثلثة

مجايلة

الصلوات اول

فيما بينه وبين الفعل بالاصغر غير اليوم انقص في ربه قوي الا ان الذي في استجاب اعاده الفعل  
 لا ينقص وان كان حوالا هو طوله من الاصال الثلثة في مثل الموالود على الامح فيعتبر فيه ما يعتبر في غيره  
 من التبريد والارخام والذيق في حوالا هو طوله في حوالا هو طوله ولا تاخير ولا الى السلب والتميم  
**المفصل الثالث في التبريد في مباحث الاول** في مسوعاته ويجمعها الجرح عن الماء علة او شرب ما كان  
 حصل ثالث باهر منها عدم ومكان ما يكفيه لعلها ربه علة كانت او وضع على وجه يصدق علم  
 ذلك لكن يعتبر فيه في المكان في علوة فدا مثل الماء في احد جوانبها الغرب مع مكانه في ربه  
 السبيل علوة سبيل في لاجبة من الجوانب للادب في الخفة علوة سبيل نفسه او يابا يابا على الاقوى  
 كما انه يغتسل في مسعودته بشهادة العلاء في العلة الواحدة على عدم الماء فيها فلو احتل بالشرط المزبور  
 وتيمم على مسعودته الرت وان صاف عدم الماء مع فبقه وان اتم بالتركيب ومنها الخوض لو  
 جئنا من اللين والسج او الضيق ونحو ذلك مما يمتنع من مدح فخر الشرط النفس او العرف او  
 اما ان المعتد به لوار او الوصول اليه ومنها خوف الشرط المانع من استعماله فيكون او ربه او ربه  
 جميع او تخرج او نحو ذلك مما يمتنع معه باستعمال الماء على وجه لا يخلق بالجبر او ما في حكمها كما  
 عرفته فيما تقدم من غير ما بين الخوف من حصوله والخوف من زواله او بطءه وبين شدته كما  
 له على وجه لا يخلق للبر او غيره بالخوف الشئ الذي يمتنع حمله عادة يتم والمزول ما يعلق بالشر  
 من المشقة المشقة للثقة باستعمال الماء في البرد وما يصل في بعض الامكان والبلدان الى  
 الفسق الجلد وخرج الدم ومنها الخوف باستعماله من العطش للحيوان المحترق ومنها حصول  
 الغنة باستعماله والذلة العوان بالاكساب لشرائه ومنها ما يقع حصوله على وجه جمع هذه  
 او ربه ما يفر بحاله علة من غير المشقة فانه يجوز ان كان اصعاف ثمن الخيل ومنها حتى الوقت

فصل الثالث

الفصل الرابع في  
 الاقوال في  
 الاقوال في  
 الاقوال في

رؤسها ما كان عادة للرؤس



تحصيله ولكن من استعماله ومنها وجوب استعمال المومض من الماء في غسل نجاسة ونحوه حال لا يجوز  
 الماء مقامه فان النجاسة بعد غسله لم يبق له طهر بل لا يبعد ذلك في صيق الوقت من استعمال  
 اذا كان قد غسله المذنب به من حيث الصلوة اما اذا غسله المومض الكون على الخطاة وغيره من الغايات  
 فلا بد بعد الصلوة كما انه ينبغي القطع بها فيما لو خالفه وفيه المصير بحاله فتساع الماء او تحمل الماء والوعان  
 والماء طهر في تحصيله ونحو ذلك مما كان المومض منه مقدما في الصلوة لا في نفسها بل لا يبعد الصلوة  
 البطلان على المذنبين ونحوه وان لم يرد في الضرر وان لم يرد في المومض وان كان الاصل هو هذا  
 كلف في الصلوة الطهارة والتميم اما فيها فالظاهر مشروعية التيمم مع التمكن من الماء نعم بل في الاصل هو في  
 في الاصل على ما كان من الحديث الا صغر عظماء القول وقد تقدم لك سابقا حكم التيمم للخروج عن المجرى  
**الحديث الثاني** فيما تيمم به وهو الصعيد والارض به مطلق وفيه الدرس على الاقوى من قولهم بين التراب  
 والارض والارض والطين والتراب قبل ان يفرق على ما هو في التيمم من التراب والطين والارض  
 ونحوها مما يندرج تحت اسمها وان كان منها الكليات والذخيرة الفضة ونحوها من المعاداة الخاوية  
 عن اسمها وكذا الرماد وان كانت منها في التيمم والطين والارض اشكال في التيمم بالطين او التيمم بالارض  
 نعم لا يفرق بالصعيد والطين والطين والارض على ما كان في التيمم فان الاقوى عند التيمم به هو ولا  
 بالارض بغير ترجيح من حيث هو بل ان كان اسم التراب فلا يفرق المستعمل في الخطاة المذنبين  
 شيئا بعد ذلك من باطن الكف بحيث يفي بالصدق عرفا وحكم استعماله شيئا حينا بالاعتراف بغيره  
 والارض حكم الماء واعتبر بها مكان التيمم ايضا كالارض والطين بل لو كان التراب في التيمم بغير  
 في التيمم عليه والارض بغيره على الماء كما ان في وقت نقد الصعيد الذي يفرق التيمم به في التيمم  
 قوله اوله منه اذ عرفا دابة او غيرها مما هو مشتمل على عباد الارض صار با على ذي الغبار  
 بنية

التيمم بالارض  
 استعمال مولى  
 استعمال مولى



فان لم يبق في اليد فلهذا جاز ان لا يكون  
 الا حوله هذا في  
 التيمم بالارض  
 الاستصحاب

تحت اسمها

فان لم يبق في اليد  
 فان لم يبق في اليد

التيمم بالارض

ان لم يتمكن من نفضه وجعله تيمم التيمم به والادوية مع فقد ذلك تيمم بالارض ولو تمكن من  
 تحصيله تيمم التيمم به وجعله لا يفرق التيمم بالارض من لم يجد غيره مما ذكرنا ولم يتمكن من حصول  
 مستعمل الفصل به كان ناقلا للظهور بين بسط الفرض عنه ثم يفيض بعد ذلك اذا تمكن على الاقوى  
 وان كان لا يفرق له ذلك مع فعل الصلوة في الوقت ويكره التيمم بالارض وبالصعيد بالارض  
 امتنع كما في بعض افراده الخارج عن اسم الارض وسحب له نصيب الباطن بعد الغرب وان يكون  
 ما يتيقن به من دابة الارض وهو الباطن بل يكره ايضا ان يكون من دابة الارض واقده اعلم  
**الحديث الثالث** في كنيسته وجب مع الاصل ضرب الارض بباطن الكف مع اربعة ثم صحت فيه  
 والطينين بهما معا مستوعبا لهما من تصاعد الشعر الى طرف الانف والارض الى الجاهج الا حوط  
 الصلابة عليها ثم مسح تمام ظاهر الكف بالطين من الزبد والارض الى الصلابة بباطن الكف الذي  
 تم مسحه تمام ظاهر الكف الذي بباطن الكف الذي وليس ما بين الاصلين من الظاهر والارض  
 ما يماسه ظاهره من المسح بل الظاهر عدم اعتبار التدقيق والتميز فيه ولا يجري التيمم  
 دون مسحه الغرب ولا الغرب باحد جانبيه ولا بها على التعاقب لا لا يغرب بها حوا ولا بعض  
 الباطن بحيث لا يصدق عليه الغرب تمام الكف عرفا ولا المسح باحد جانبيه ولا بها على  
 التعاقب ولا بها على وجه لا يصدق عليه المسح تمامها نعم لا يجب المسح بكل منها تمام المسح  
 فيخرج التيمم عليه او لا يغرب الغرب والمسح بالباطن النقل الى الظاهر ليس نجاسة الباطن  
 مع تغذره الا انه لا يعلم التعدي من العذر ان السوءت لا يضرب بها وجه وان كانت  
 النجاسة ماثلة مستوعبة اذا لم يتمكن من التطهر بها او زاله وكذا لو كانت على الاعضاء  
 المسوحة اما التعدي الى الصعيد مثلا ولم يكن التيمم في الارض فالتيمم في الارض عليه

التيمم بالارض  
 التيمم بالارض

التيمم بالارض  
 التيمم بالارض  
 التيمم بالارض  
 التيمم بالارض

التيمم بالارض  
 التيمم بالارض







الاوى اعادته عليه بعد الفيل والله اعلم **اما** في ما مضى من اجساد  
 وهي عشرة **الاول** في البر من الحيوان غير ما كوال اللحم ولو بالعارض كالجلد والموتون اذا كان  
 له نفس مما له جلد لا ياكل ولا يشرب ولا يتنفس ساكنه فانه ما طاهر من غير فرق في ذلك  
 بين الطير وغيره والجمادى وغيره والجمادى وغيره والجمادى وغيره والجمادى وغيره  
**الثاني** في البر من الحيوان الذي ليس له جلد او جلد رقيق من غير فرق في ذلك  
 بين ما له جلد الجراد من ذي النفس من الحيوان وما يقطع من جسده حيا من اجزاء التي  
 خلقها الحيوة على ما انفصل من البدن الانسان من الاجزاء الصغار كالشعر والشاؤل وما  
 يعلو الشفة والفم وغيره من البر والشعر والجمادى وغيره والجمادى وغيره  
 وما انفصل بالحدس نحو من بعض الله يدان ونحو ذلك والافان المسك المفصل من الطير  
 على الاوى **اما** الميت فبعبه اشكال الا حوطا جديا كمن ما يتما من المسك طاهر وان  
 ببه الروح بعد الانفصال **اما** ما لا يخلو الجيرة لا العظم والعرق والسنس والنفاد والصفير والظف  
 والظفر والشعر والصوف والوبر والريش فانه طاهر وكذا البعوض الذي قد اكسب النفس الا على من  
 ما كوال اللحم وغيره على الاصح والافضل وهي على الاوى كمنش الحلق والجمادى بل الاكل نعم بفساد عالا ما  
 من ذوات الميتة وكذا الدم طاهر البها ولا ينجس بدم ولا ينجس بدم ولا ينجس بدم  
 فيه بل ان يكون من مأكول اللحم وغيره وان كان الا حوطا جديا لا غير هذا كمنش طاهر البعوض  
 الطير والجمادى **اما** نجس العين كالكلب والخنزير الكافر فلا يستحق منه حيا وميتا شي من غير  
 فرق بين ما يخلو للبرية وما لا يخلو **الثالث** في ذي النفس ان لم يكن من عرق ينجس دم غيره  
 النفس كالسكن والبق والفل والبرغيش والخرق ابيه لوسى بن عران في كبره ونحوها مما لم يكن

الاوى اعادته عليه بعد الفيل والله اعلم  
 اعان  
 ولا مارة

فيه اسم الاك  
 المأخوذ من المسك  
 لما اشتهر به لانه  
 نكر

في ذي النفس

من ذي النفس

من ذي النفس والاشكوت في انه من اهما حكيم بطهارته والعلفة اي الدم السحيل من العلفه  
 الجسة نجسة ولو كانت في جفنة او احوط اجتنابها ان كان فيها دم وان لم يكن علفه او افرق  
 كان الا حوطا جديا كمن ما يملك في انه من الطاهر والنجس اجتناب جميع افراد الدم الا الدم الحار  
 غيره في النفس والا الدم المختلف في ذلك من ذي النفس من المأكول بعد فرف ما يتناول من دم  
 الدم بالدم فانه طاهر **اما** ان ينجس نجاسة الله التذكية ونحوها من غير فرق بين ما كان  
 منه وبين المختلف في طهارة من دم المرقع بعد القذف بل الاوى طهارة دم غيره المأكول منه كالطير  
 ونحوه بل الاوى جبرائيل الحكيم الذي يبرئها قبل التذكية من غير ما كوال لا يقدح في ذلك **اما** الدم  
 الجني الذي ذكره في التذكية انه لكن الا حوطا جديا كمن ما يملك في انه من الطاهر والنجس  
 غيره بالاختلاف والله اعلم **الرابع** الطيب والخنزير البرية نجسا ولها ما من غير فرق  
 افرادها ولا بين اجزائها **اما** كلب الماء وخنزيره خطا حراما والذئبي كلبه خنزير على حيوان  
 ارجس اوله يعني في طهارة با حكامه اطلاق الاسم فان اذبح تحت اسم خنزير عليه حكمه  
 وان لم يذبح تحت اسم كلب على الطهارة وان كان من نجس على الاوى **الثاني** المسكر الحار  
 بالاصل من غير فرق بين المخمر من ماء العنب وغيره بخلاف المسكر البارد كالحشيش وان وصال  
 ما بها بالعارض وفي حكمه العصير العنبى اذا غلبت فيه او بالنار سواء حصل له اشتداد او خفائه  
 او لا والقلم عدم انقلاب حرمته عن نجاسته بخلاف ما اذا لم يغلظ فانه طاهر جلالا ما غيره  
 من افراد العصير فهو طاهر وان علا وان كان نجسا ان شرب على ان يفرغها فان الاوى جديا  
 مع لكن الاحتياط لا ينبغي تركه خصوصا بالنسبة الى الاكل بعد الغسلان خصوصا في عشرين الذئب  
 من غير فرق بين مزج العصير بغيره وعدمه الا اذا كان مسكر الحار فان الاحتياط فيه حي صيف

الاوى اعادته عليه بعد الفيل والله اعلم  
 الاوى اعادته عليه بعد الفيل والله اعلم

الجبرائيل الحكيم  
 الذي يبرئها قبل التذكية

الاوى اعادته عليه بعد الفيل والله اعلم  
 الاوى اعادته عليه بعد الفيل والله اعلم

الاوى اعادته عليه بعد الفيل والله اعلم  
 الاوى اعادته عليه بعد الفيل والله اعلم



واضعف منه احداً طاماً اجتناب ما لا يليق به او تزيين اناءه الخ في غيرهما على وجه خرج من  
اطلاقه قبل القياس ما فيه من ثالث استخراج ما احاط بالرحمن ونحوه من المباحات وان كان  
المخرج في ذات الاصول الاجتناب الا كما هو مبني في **الكتاب الثاني** وهو ترتيب مخصوص بخلافه من غير  
غالب الصنيع حتى يجعل منه الغلبان والقطران فليس منه في ما يستعمل الا طبا من ماء الشعير  
**الكتاب الثالث** في اقسامه من غير قوة سلام او من انخله ويجوز ما يعلم من الدين فيه في اوسر منه  
ما يقتضي كونه من قول او من غير قول في ذلك بين المريد والعارف والداري والذمي والداري والداري  
وانما صبي ونحوه من اربع صور الخ واستبانة في ذلك وليس منها في الحقيقة في ترتيب والفائدة في الوزن وغير  
ذلك في السوسنات ولا ابن التوزن ولا الخالقون ولا يعرفون الجنب من صلبه وان كان الاصول اجتناب الجميع  
اما الحارث فلو كان حراً طاماً وان استحب المسح بالمال منه عقيد التعليم والمطهر **الكتاب الرابع** في كيفية  
بها لا يتجسس في ايام البسوة في كل منها سواء في ذلك الحقة وغيره على الاصح وكذا لا يتجسس  
مع الزانية التي لم ينقل منها اجزاء بالذات فيجب ان يتجسس في مع البراءة في احدى ارجاءه نصيحة  
الى الاضطر حكم المتجسس بها ولو بساطة حكمها في التجسس على الاصح ويجوز ان يتجسس في ارجاءها على الرخصة المبرورة  
كل صبي لا فاشبها عليها سواء كان جامداً او ما جاعده النسيج والكرامة العقب وسري  
لجاسة في الملبس مما غير العالي المتصل بالملابس في ان كان سائلاً كما تقدمناه سابقاً بخلافه الجاهل  
فان الجاسة محض بالملابس وان كان ثدياً الا ان الجاسة فيه لا تسري فيه من الخبز الذي  
لا تاحا الى الخبز الا خروا كان متصلاً به الا انه قبل ان يتجسس في جوفه لا يتصل به بعد الجاسة فانه  
يتجسس في جوفه مع الزانية بل انفلت في الاجسام ذات البيلة المتخالفة في ارجائها المتصلة بعضها  
مع بعض كاليد والجار ونحوها فان الاصح عدم السراية في ذلك البلاء كذا هو في اذا كان

في القناع  
وشرها  
انخل

في سنة في من قوة  
عقود الجاهل

في سنة في من قوة

الي

ولت ايضا

الحجاب

عليها بال

عليها بال من حرث او غيره من قبل بعضه مع او غير على وجهه لا تنقل الى ارضه من مكان الى اخره الا ان  
عدم ذلك في غير ما يتبعه بل لا تخرج من مكان في كل ما لم يعلم ميعة على وجهه لا تسري الجاسة فيه فاشك في  
لا يحكم بالسراية فيه ثم انما يحكم بغيره في الشئ الذي باليقين او باحسان وما جليله او مشدده العود  
لبن او العود الواحد على الاقوى ولا تليق في ذلك حتى بالجميع من عسالة الخاتم ولا ياشك الا في امره  
سابقاً من الخارج في الاستبراء ولا في فيما ذكرنا من الاشياء في ان يها به ومن الاشياء في ان يها  
وامه اعلم **الكتاب الثالث** في اقسامها من غير قوة في اقسامها السابقة وهي امور منها  
الله يستريح في حمة الصلوة الطهارة ظاهرة في ذلك المصلي وشعره وطفره وغيره مما هو من رابع  
حبيبه من الجاسة وما في حكمها من يتجسس بها وتليها ولو من دون الاقضية جازاً وكذا المصلاة لياسه  
حال الصلوة من غير فرق بين الساتر منه وغيره عدا ما سترته الله وفي الحاق النشأة للصلي ايام  
بما تحته باليا من علم او غيرا اذا كان مستل به اشكال الاصول والملك والطواف واجبه ومندوبه  
كالصلوة بالنسبة الى الاشياء المبرورة ولا فرق في ذلك بين العام بالعلم التكليفي والوقفي والجاهل  
بها في ذلك في فقد وصلى مطلقاً صلواته وجب اعادتها من غير فرق بين اتمام الوقت ونحوه  
بل الاصح انه التماس الذي لم يذكر حتى فرغ او انقضاء كذا في التمسك لا يعيد الجاهل بالجماسة  
ولو كانت من غير ما ذكر الا على الاصح حتى فرغ في الوقت فخلا عن خارجة وان كان حوالاً من غير ما  
اذا كانت من غير ما ذكر الا على الاصح حتى فرغ في الوقت فخلا عن خارجة وان كان حوالاً من غير ما  
على وجهه لا ينافي في الصلوة وبقا النسبة لما اذا لم يكن ذلك استقامتها من رأس بعد ذلك الا اذا  
لان الوقت وسجد الا سقط احداً وصل بها ما لم يكن في سائر مثله يمكن فرغه فانه ينهيه  
ولا يصلي ما رواه كذا في عدم التمسك بها لغيره الخ في الاثنان اولم يعلم بسبقها ولو غير سائر

في سنة  
في سنة

في سنة

في سنة

في سنة

في سنة

في سنة

اذا



في حاله لو كان مثله تدا شمله طارحاً بجسمه كذا الصلوة فيها مع مثل الموتى ان انا مع  
 على وجهه لا يمكن الا من فعل الصلوة واحدة صلحاً عارياً كما اذا لم يكن الا الجسم فانه يصلي عارياً  
 اذا امكنه فروعته وان لم يكن له بد او غيره صلى فيه ولا عاراً عليه بعد ذلك ومنها طهارة ما  
 اكله وشربه لم يمتنع تناول الخس وطهارة الاواني اذا اريد وضع ما اشبه طهارة فيها من المأكول  
 المشروب يعني الطهارة لغيرها وما الغسل والوتر وتوالت مما عرفت اشهر الطهارة فيه  
 ومنها طهارة محل السجود وغيره من مكان المصلي الا مع تعدي النجاسة الى الثوب والبدن والاقا  
 الاكفاء بطهارة ما جعل به مسماً غير حاج وان اشرك مع الخس في السجود على الاقوي ولا حوط  
 طهارة الخس والحضور والخس عذراً من الطهور والاعادة مع الجمل والتساق حنايا  
 بل العلة الاقوي لم يجدوا الخس محبباً عليه ومنها طهارة الساجد وما في حكمها من الاشياء المشقة  
 والشرائع المختلفة بل كل ما علم من الشرع وجوب تعظيمه على وجه بلوغه التمسك من الترتيب  
 الحسنة والمصحة الكريمة وغيرهما اتخذ على جهة التعظيم بالقدرة بدم المشرق في ذلك  
 النجاسة المتعدية وغيره فلو شربها بالانكسار الحرة كونه العذرة والمبنة والغير نحو  
 في المسجد مثله لم يفرق في التفصيل في غير ذلك بين التعدي وغيره مع الاطوار اعتبار الجسد  
 وخرق المسجد ومسا الله لا من المسجد فيما عرفت ان لا يتصور التساوي الفضا ومنها انه لا يجوز الا  
 لتقاء باعوان القضا النجاسات في كل واحد من الطرفين الذي لا يقبل الطهارة من غير فرق بين المبنة  
 وخرق الا ان الخس المستباح به وبنيته ان يكون على السواء وما جرت السنة القطعية من  
 الشبهة ببعض الاعيان النفسية ونحوه **باب** في ما يقع منه في الصلوة وحولها من الامور المصنوعة  
 الجوز والوبرج في البدن واللباس حتى يزل من غير فرق بين مشقة الازالة ولا كان سبب التوجع

على وجهه

ولو

والنجاسات

باب في ما يقع منه في الصلوة وحولها من الامور المصنوعة

باب في ما يقع منه في الصلوة وحولها من الامور المصنوعة

باب في ما يقع منه في الصلوة وحولها من الامور المصنوعة

بل هذا المعروف مع التعدي الى غير محله يكون لا يمتنع ذلك بل لا يمتنع تعدي التعدي ونحوه مما عرفت  
 انكسار عذره في ضرر بعض الاوصاف والاحوال والاصول في دم البواسير الضل وان كان الاقوي انه  
 من القروح والوبرج اذا فرغ بين كونه في الظاهر الباطن اذا سال منها في العلم لكن الاحتياط لا  
 ينبغي تركه الا في الدم في البدن واللباس ان كان سعة اقل من سعة الدم المصلي ولم يكن  
 الدماء المثلثة للبيض والاسف على ارضه والنفاس اما اذا كان دهنها فافان من الدماء المثلثة فلا يمتنع  
 ولا مدخلية للوزن والنفاس على الاقوي والمزج بالدم المصلي الوافي الذي هو اوسع من الدم المصنوع  
 قطعاً على ما في الله اوسع من الدينار وانما يمتنع من سعة امتنع المباشرة وهو قوي لكن الاحتياط  
 ما اذا وعلى الدم المصنوع لا فرق في الدم المصنوع بين ان يكون دم مأكول الاو غيره بل لا فرق بين  
 ان يكون من طاهر العذب وغيره حتى المنة على وجه وان كان الاطوار اجتناباً وحيداً ونحوه لوقوعها  
 بالخس في العنق اذا كان من اكل الدم لكن الاحتياط اجتناباً به ولو بقي الدم من اسبابه التي  
 الى الاخر فهو دم واحد من غير فرق بين الصفيق وغيره ولو كان الدم منفقاً في الثياب البدن ونحوه القدر  
 على فزول اجتماعه فبدور العفو مداره على الاصح ولو اشفى الدم بين العفو عنه وحكم بالعفو حتى يعلم  
 الله من الشك انه ولو بان بعد ذلك انه منها فممن لها حياها في سعة وجه قوي كما لو شربه انه روك  
 الدم من ثبات الدم وانما الاحتياط لا ينبغي تركه ولم يعلم كونه ذلك الدم او اريد لم يمكن احتياطاً  
 او انه تركه عند الوضوء او طهارة الاعادة والله اعلم **باب** في تعدي عن محل الخس في الصلوة وان كان  
 مما انتم به الصلوة بل والنجاسة غير الملية اما في فاك كالاطوار الاحتياط في قوله العدم والحق بالمحلول  
 الدم الخس اذا اريد تحت جلده والخس الخس اذا خاضه جلده والحق بالشرية والمبنة التي لا يمتنع  
 ذلك مما صار من البواطن والبرج والبرج وان تمكن من ازالته الا انه احتياطاً لا ينبغي تركه البعيد

باب في ما يقع منه في الصلوة وحولها من الامور المصنوعة

باب في ما يقع منه في الصلوة وحولها من الامور المصنوعة

باب في ما يقع منه في الصلوة وحولها من الامور المصنوعة

باب في ما يقع منه في الصلوة وحولها من الامور المصنوعة







الاول من الاغذية  
والثاني من الاغذية  
والثالث من الاغذية

بالفصل الزبر عنده ولا بد من تقديم غسله التراب فلو جعلها اخر لادى سطا لم يجز على الاصح ولا في غير هذا الترتيب  
ولو عرفت انه مفضل وان لا في الغسل بالتراب الخالص وانما غسله بوضع ماء عليه بحيث لا يخرجه التراب  
عن اسم الاطلاق ويمكن ذلك بماء حار او بارد واحد ويعبر في التراب الطهارة على الاصح والموافاة للعادة  
فان بعد تعفيرها بالتراب الطهارة هي الغسل بالتراب او غيره في بقائها على النجاسة حتى او مسوقه وحما  
وعلى الاقوى تعفيرها بما يمكن من الماء وعلى التراب منها وخبره ولو روي الغسل اصدل العمل النقاء  
على النجاسة حتى ولو بسقط التعفير بالغسل بما بالكثير بل الاصح عدم الغسل بها وان كان في المأوى  
وهو بلوغ غير الحلية الكلب التراب يور حتى النسيم الذي هو منه ثم يلقى على الماء متبعاً للشرع في التراب في المأوى  
او في غيره او شرب العيشة او الخبز او السكر في غير ما شره الكلب له ولكن الاقوى عدم الوجوب مع حق  
الغسل وان كان في الاصح ما فيه شد ولا يغسل الا ناء منها كما يغسل من غيرها من النجاسات على  
القول مرة وان كان بالقبيل حصل الاذالة لها او قبلها وان كان الاصح فعلها فليقل ذلك والاصح  
التبشير بالاحتياط شديد اذا كان الغسل بالماء القليل ورويه الركا الكثير ورويه المأوى في قوله  
في شدة استحياء الاستطفا في قول من النجاسة بالليل ونحوه لما لا يعسر كالحنف ونحوه  
خصوصاً بالنسبة الى بعض النجاسات والنجاسات لكن لا يجب شئ منها في التطهير على الاصح كما ان  
الاقوى طهارة الذل ذلك معه تبعاً مع فرض غسل الغسل بالماء لها وفيه العيب لاسيما الذي  
لم يغسل بالطعام في الثياب في التطهير منه من شدة الحاجة الى علاج وذلك وعصره نحو ذلك بل انهم عدم  
اعتبار الخبز فيه وان كان هو الاصح بل يقال بعدم اعتبار انقصال الماء الغسل منه حتى يكتفي ب  
الماء عليه بخلافه بسوقه على حال البول من غير شئ مما يرب فيه الماء العائنه ومنه لكنه لا يخرج عن  
اشكال الا احتياطاً لا يفتقر له نعم ينبغي الانقضاء فيه على غير المتعدي لانه خفيفة او كافترة وفي

والاصح مسحه بالتراب الخالص او لا في غسله ثم ماء عليه بحيث لا يخرجه التراب عن اسم الاطلاق

كبره كالغسل بالماء  
تأخر عن قوله عن

النجاسة

والا في رويها  
باب تعدد نفع ماء  
الغسل في

في قوله

وعلى غير المتخرج معه نجاسة اخرى وان قلت نعم لقوى انقال حكمه الى ما يقتضي به ان لا تعدد  
في كل نجاسة نجاسة فانه انما اعطاه حكمها الاول مع اقله لا معترف الحال فيه ولو كان الجنس  
مما يمس منه الماء ينجس نجاسة لغدت في اعوانه بحيث لا يمكن وصول الماء باقياً على الاطلاق النجاسة  
مع بقاها النجس على حاله او كان ما بعد كالأذن النجس والذهب المائع النجس بالماء النجس ونحوها لم ينجس  
بما لا ينجس عن القليل ثم لو فرض حصول جود لا بد من ذلك بحيث يمكن غسل النجاسة خاصة من غير  
بها كما انه لو ضرب العجين مثلاً وجعل على وجهه ليقذف فيه الماء طهرها النجاسة او طهر التراب المصير  
نجس او من نجس كطهر غيره من النجس به غير المصير يحصل ببولها عليه من النجاسة مع الغسل  
بالماء فليقل ان او كثر لم ينجس من النجس بغيره من الماء عن الاطلاق قبل تحقق الغسل  
به لانه الغسل في شدة طهارة ما اذا علم انقضاءه متغير العيصر ونحوه فدرج في بقا الجزء  
المقارن حدث غسله لا نقضه متغير على النجاسة بل قوى ذلك ايضا في غيره من الاجزاء  
التي لم يعلم سبب غسلها على الغير الحاصل بتبديل الماء اجزاء الغسل انما طهارة المعاد  
الحسنة من الاطوار تبعاً للغسل بالتراب والغسل بغيره في ماء الغسل كما ان بعض الاجزاء  
الاجزاء حسنة على الدنيا والآخرة او لا تمنع من التطهير بل يكفي الغسل في الطهارة وتفضل  
لما يترقى في الطهارة والنجاسة بالقبيل على الاقوى اذا اقتضى عليه على وجه تفصيل  
معه بعض تلك الاغذية في ذلك وقد عرفت خلاف بعضها ولا بعض ماء الغسل كما لا بد من في  
لحشوه وعنه وكذا ان الخدم في العساكن النجس والحجرات والغواكه المطبوخة والخبز و  
اللحم والقرطاس والطين ونحوها مما يربس فيها الماء لا ينجس اذا نجست بنجاسة لم تغتسل  
في اعانها ما اذا كان كذلك فلا يرب في طهارتها بالكثير مع فرض كونها جاهلاً ببقائها

البها

والا في رويها  
تأخر عن قوله عن

الاجزاء

حسنة

بأنه لو كان من الاغذية  
بأنه لو كان من الاغذية  
بأنه لو كان من الاغذية



كثيف ونحوه على وجهه يسير على الماء والنجس وان لم تنفصل بل بقوى ذلك البصر يحصل بالليل  
على الوجه المذكور وان كان الاصل قد جف منه ومن ذلك النجس النجس اذا خبز وحفف حتى صار كما  
تكونها والطين النجس اذا سوي ومن ذلك اما ان يكون بالمال المزبور لم يظهر فيها الا ما يعمل الله  
الماء من اجزائها من غير ان ينفصل عنه البصر بغيره القليل والكثير على الاقوى وان كان الاحتياط ان يبق  
بني تركه وتطهيره الا في الصغير والكبير فيقه الممنوع والموسوعة بالكثير والنجس بانه قوي في  
حتى يسوي عليها الماء اما بالقليل فما يزيل الماء عليها وادوية فيها على وجهه يستوعب جميع  
اجزائها كلها بالادوية التي تحقق به الغسل ثم يراى عليها والادوية الغورية في اتياع الادوية الا  
تطهر واتعاقب الاخرى الا في قوة ذلك الاقوى خلاف ذلك كله خصوصاً في الادوية الكبار  
شبهة والحائض ونحوها فانه لا حرج للماء في تطهيرها استوعب اجزاء الماء عليها ثم يخرج  
حج ماء الغسل النجس في وسطها مثلاً يفرج ونحوه من غير اعتبار للوقية المزبورة بل الاقوى  
عليه عدم اعتبار تطهيرها اذا اردت عودها له ولديها النجس كانه لا بأس بما فيها طهر حال النجس  
وان كان الاصل قد جف من ذلك ولا يعلم ثابتهما الا في قوة تطهيرها فانه لا يصلح استنجاء ما بها من  
القدم وما يوق به كالنعل والقفاز والقباب ونحوها بالمشي عليها او بالمشي بها في غيرها  
فما يزيل معه عيون النجاسة ولو فرض ذلك قبل ذلك كفي في التطهير حتى انما ساء  
فترقى في الارض بين الشرب والنجس ونحوها مما يسمى ارضا في الحكم المزبور فيها ثم الاقوى  
الصغار والنفاس بمعنى انه لا يكون خطية مملوكة بتعدى النجس منه فلا بأس بالندية  
الحكم يمكن كذلك والاقوى للحاق ظاهر القدم اذا كان المشي عليه وكذا ما يوق به من  
قد يوقى الحاق الركبتين والبدن اذا كان المشي عليها وكذا ما يوقى به ما يوقى به  
فمنه ناسل

منه او يوقى به  
بالركبتين او القليل مع عدم  
دسوس الغسل فيه

الذات النجس  
اعتبار طهرته  
لا يوجب وجوبه

لا يوجب الاقوى اشتراط صدق  
لطفه والبسوسة عرقا

على الاقوى

اما كعب  
نعل الدابة ونحوه بل ان كان اصلاً خشبة لا يقطع الا ان الاحتياط فلا يبق تركه معناه الا في حذاء  
الرجل ونحوه انما لا يوقى ولا يوقى عدم الحاقه لا بعد الحاق حاشي القدم القريبة من اسفله التي هي من  
القدم القدم في التطهير بالادوية والواجب له العيش اما الاثر الذي هو معنى الاجزاء الصغار فلا يوقى به  
وجوب زوالها كاستنجاء وان كان هو الا حوط بالادوية طهارة الاجزاء الصغار لا يوقى به البصر  
في الغسل القدم والنعل بالادوية والمشي وانه اعلم ثالثها الشمس فانها تطهر الارض وكل ما يقبل  
من الابدنية وما النعل بغير الاحتياط والادوية والادوية والادوية والادوية  
والغسل والمضغوت وان كانت عليها وجرت حتى الاقوى المشبهة ونحوها والحجور والبراري ما يقبل  
من الاحتياط بعد التزاول عليها بالادوية على وجهه يحفظها بغير اشتراط  
باسم بشاركة الغير في حياضه فممنوع اشتراط الاصول اعتبار النجس كون النجس  
منه وطهارة يعلق باليد في الجلاء الاقوى ولا اعتبار بما ليس بجزء من اسطة كالغيم او ساء  
بل لا بد من انشراحها نفسها على النجس الا ان يكون بالمشي ونحوه واشتراط النجس فانها تطهرها  
معاني ولا تطهر غير المغرور اذا صار مغرور او ارض حلال او على ذلك البصر بل هو الاقوى  
كانت قد انقضت انما لا يبق الخطية والنجس والنجس ونحوها اذا كانت باقية فيها فغير مغرور  
كالغصن والاشجار ونحوها مما لا يقبل من كونه قابلاً له الاقوى لها ونحوها اذا كانت باقية فيها فغير مغرور  
الاستحالة الا بغير حكم بطلانها فلو طهرتها حالها حالها وما لا يوقى بها او غداً سواء كانت  
نجس او تنجس على النجس وكذا المستحيل غداً بها او نفعها ونحوها حالها حالها او غداً او اجزاً بعضها  
او نورة كون اجزائها او عليها هو البقاء على النجاسة ثم يظهر الدم والنفاس المسمى بالانجلون  
طاهر او كذا لحيوان تكون من نجس او مستنجس كدور البعرة والمنية ونحوها والماء النجس اذا صار بولا

فمنه ناسل

على الاقوى

البدن مستديم

على ظاهره

على الاقوى



الحکم فی الحج  
عن ابن عمر

وہی ہے جس نے

شکر



فما مضى آله لا يحل الظاهر بأصالة الفجاسة مع عدم التعدي فلم ينجس ما أصاب الطحال ولو السلولي  
منه والخسائر ما هو الكافر وما أصابه من قرح الجلب والصفرة من مفعلة في الجرح فصاروا في الشاة والابل و  
ما شئت في أصابعه في الدواب والبغال والخيول ما من العلم بفساد ما أصابه العاوة المربعة التي لم  
يتركها ولا غسله استعيا بالمشكوك في أصابعه بالدم الحار ومنه ما وضع البع والكناس  
ورسكه الجوس ونزبه اذا اذاد العزة فصاروا كذلك استعيا بالدم الحار من مصلقة الكنت  
بل لا يبعد لما في اخذه الطيب والخرقة من الناس في انفسه غسل منه وليس شيء من ذلك وغيره  
على الوجه المتعدي بغيره لا يبرئها الا العلم بالطهارة او ما يقوم مقامه كالهيئة واجبة  
العدا على اليد والاريد على مسئول على العين عات او اجارة او عارة او غور ذلك بل لا يبعد لما في  
الغصوى على قدر تقوى كون الطهارة وعالمهم من ربي الايدي على ما في ايديهم ان كان حرا بالاريد  
من كان غورهم من الغايبين كما انه يقوى كون رتبة الولد ونحوها من زالت اليد عليه ايها الا  
الا حوط الاقتصار على المالك والمأذون منه وكذلك الظن لا يفتي بجائزته الا مع العلم او ما يقوم  
من البينة والخبار العدل او اخبار صاحب اليد ومع تعارض البينة والعداين او احدهما مع  
او لا يتألفا مشتركة بين الاثنين مثلا وتعارضا لا قوي الحكم عليها انه ما لم يعلم سبق الفجاسة على  
جمال التعارض من **المراسم** يحرم استعمال اواني الذبح والعقمة في الاكل والشرب والطهارة من  
والخبت وغيرها على الوجه ولا يحرم نفس المأكول والمشرب كالاجرام النمل منها المقيح كالحبس  
انقل منها الاكل والطهارة مثلا تقريبا وان قصد على الوجه بل لا يحرمه اقتناءها باليد والرجل  
المشاهدة والمساجد وغيرها من الأماكن المعظمة بها والانبية والوحى والرجح بها العزة والطاهر  
تحققه في الغلب والراسها وراس الشطيت ما يجعل موضعها وقرب السيف والخبر  
تفقه

الويل

وما حذر

يشترط في  
سورة  
تعارف البينة  
مع البينة  
نقل

الحكم

الحكم

والسكين والسهم وقاب الساعقة خصوصاً ان على طرف الغاية والكحل والعنبر والرجل والن  
والشباب والنباتات والحجارة والحجر وغيرها من غير ذواتها بين الصغير والكبير وما كان منها على  
هيئة الاواني المخذلة من غيرها ولو من الكفك والمصفاة والصبيبة التي يتركه السقوف  
ما لم يكن له ثلث القنار وقطعا ولا حتى يخالط غيره من المتصل كاقباله بمثلها او شبعها  
في الزهر من حيل المرقمة ما كان منه وعاء وابنة مرم ابنة الاخرت بينهما وبين الجوف  
والك والظلمة من كون الخلق خصوصاً القنات منه من الحرم كما ان الظلمة من كون  
الغيب منها من غير ذواتها ما كان منها في بئر او وسطه ولا بأس بما يصنع من العقدة  
بأسا للتعدي من غير ذواتها من حجر الجواد وغيره في التعدي الى الذبح فانه لا يبرئ  
خذه فلا بأس باستعمالها في نفس وصفتة حذر ان اذاف في سلاح وغيرها غير ذلك من  
الضيق والتهديد والتمويه وغيرها مما لا يكون من الاواني ولا من لباس الذبح  
الرجال كالا لباس غيرها من الواجبة ولا غير ابنة وان كان على منها استعماله كبره  
الاناء المفضض والا حوط عز الهم من مرفق العقدة عند استعمال الوجوب لا يبرئ من قوة والاصحاب  
الاناء الملبس بجمعه واكثره من المفضض على وجه يكون الحاسي لونه انا مستقلا كما  
لكسوس غير ذواتها بين تلبس الظن والباسطن لكن الاقوى خذنه مع لصوقه به واتحاده معه  
ولا بأس بكسوة البعض التي لم تصل الى الحد الذي كانه لا بأس بالتمويه والجمع الا اذا  
من المنزع ولا ياتون بها باحداهما وغيرهما المتخرج منها خاصة فلا قوي والا حوط الا  
حيث لا يخلو بالذوات في الذبح وحيث لا استعمال اواني المشركين لان الذبح جواز استعمالها  
مع عدم العلم بالنجاسة كما وان السكين والواني الحجر بعد تطهيرها وان كانت حشا او

من قوة

بما قادم

الحكم



او رجا او صراخا غير حق فمكره في التي يفرقها المخرجون الصلوات في اوجها بقدره والله اعلم  
**كما في الصلاة** التي هي من الصلوات والمكروه عن الدين ان قيلت في غير احوال ان ردت مرة ما سواها  
 وفيه مناصد **التي في المصنوعات** في سبيل **الصلوة** واجبة وصنعية والواجبة الاخرى  
 فلما وجدنا من احكامها ومبانيها **الصلوة** واجبة وصنعية والواجبة الاخرى  
 البرصية ونحوها في الجملة والاهات والظواهر **التي في المصنوعات** في سبيل **الصلوة** واجبة وصنعية  
 والبرصية خمس في بعض وجوه وكذا في المغرب فليس في ظهره وعشاء كل منها اربع على اخر الا من  
 ولما في المصنوعات وكذا ان كان من سبيل البرصية وكذا في اجزائه من الظهر والوسطى منها التي  
 امرنا بها فقلنا عليها الظهر على الاصح ولما في المصنوعات في سبيل **الصلوة** واجبة وصنعية  
 في غير يوم الجمعة اربع وفلا تكون ركعة ثالثة قبل الظهر ثالثة قبل العصر واربعة بعد المغرب وركعتان من  
 من جلوس بعد العشاء بعد ان ركعة تسبق بالوتر وركعتان في الفجر واحدة عشر مرة الليل ثالثة  
 ثم ركعتان الشفع ثم ركعة الوتر في مع الشفع افضل صلاة الليل ولكن ركعتان الفجر افضل منها ويجوز  
 الاقتصار على الشفع والوتر منها بل على الوتر خاصة ولها اواب كثيرة مذكرة في محالها وعلى كل  
 صلاة فقد ظهر لك ان التواضع في الفرائض للما بعد احدى ركعتين ركعة وشفع من ركعة  
 الظهر ثالثة الظهر ثالثة العصر والوتر على الاصح واما يوم الجمعة فيزاد على السنة عشر اربع ركعات  
 وبارك في التوسعة لغيرها **التي في المصنوعات** في سبيل **الصلوة** واجبة وصنعية والواجبة الاخرى  
 الى ارضانية بعد الصلاة في ارضها وعنده مغايغ الغيب صوره ايضا في ثابتهما الوضعية وهي ركعتان  
 بينهما ايضا بقر في اولها اذا زلت ثالثة عشر مرة بعد الحمد وفي الثانية التي هي خمس عشرة مرة بعد  
 ايضا لكن مع ان الاحتمال يقتضي عدم فعلها لئلا يناس المراد ان التوسعة عند الاداء اياها الواجب

موضع من مواضع الصلاة

فيه اشكال والاداء في الصلاة  
من صلاة المغرب

الحمد لله

لوحه

**الحمد لله**

في مواضعها بعد كل وقت الظهر والاشمس اذا مضى منه مقدار اثنائها اشركت معها  
 لعصر الا ان يبقى من الغروب مقدار اثنائها فحينئذ في اثنائها يدخل وقت المغرب فاذا مضى منه مقدار اثنائها  
 اشركت معه العشاء الا ان يبقى من اشياء الليل مقدار اربع ركعات فحينئذ في اثنائها يدخل وقت  
 وقت الحصاد اما القطر لمزم او سبيل او حديق على او غيرها من احوال الا قطر مرفا الا ظهر بقا الوقت  
 له الى طلوع الفجر وانه يجمع في العشاء من اخر ما يقع فيها بخلاف المغرب من اوله على الاصح والاداء على علم  
 التوسعة والنية للاداء واقتضاء من الصلاة في العامة ثم بدخل وقت الفجر اطلع الفجر الصادق  
 كما اوردته نظر الصدوق بزيادة مسند المستطير في التقاضي في التوسعة كالتسوية في الصلاة  
 ركعتين سورتي الاحزاب والمستطير في السماء المتعاضدة فيها اثنا عشر ركعة السجدة على سبيل البرصية  
 خلفه واسفله ولا بد من التسوية في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
 بالاختصاص عدم محبة خصوص الشريك في ركعة عدم اداء صاحبه الوقت عطا من غير ان يكون له سهم  
 عده والتعاضد وعدمه اما ما في خبر الشريك في ركعة في ركعة مثلا او صلوة الشريك في ركعة في ركعة  
 اداء صاحبته بوجه صحيح فالظن الصحيح كما في مزاجه الشريك الاخرى اذا فرض بقا ركعة في  
 الوقت فحصل حتى وان وقع جهل منه في وقت الاختصاص لم يلحق به من الغروب خمس ركعات وانما في  
 الليل على الظهر من العشاء ومن ولا يصلي المغرب لو لم يبق الا مقدار اربع ركعات وسبيل الاول بزيادة  
 ثلث اثنان من المغرب مقدار اثنان في المحدث بعد نقصانه او حذوفه بعد انقائه والمغرب  
 بنحو الحجة الشرعية على الاصح بالقرى اعتبار زحائها الى ان تجاوزت الرأس بالادوية  
 مراعات زحائها من تمام الشربة الذي هو في الغلات وليس نصف الليل حذو الشربة معلوم  
 يجوز بالقرى ومجربانهم منقضاء طلوع الفجر الصادق الا الشمس الا انقضاء بحدوث ابره وابطا

الحمد لله

الحمد لله



العلماء بالتحريك اعطاه في الحديث  
فليس بالانحراف عن الصواب

الفضل في الظل الزوال من مظهره بل في الظل المار من مثل الشخص وملكه فيفضل العطر للثلاث والاول  
انزاعها من المثل لامن الزوال فيكون له في وقتها اجزاء قبل الفتل وبعد الفتل وان كان الذي يقوى انه  
من الفضل فعليه ان يبلغ الظل اربعة اقدم اي اربعة اسياع الشاخص مع قيامه كما ان من الفضل في  
الظل ان يبلغ الظل قد بين وعلى سوا حال فيجب التفرقة بين الظل والعصر بما يحصل به من انقضاء  
فيه مجرد فعل الشاخص وحده لكن الاقوى خلافه ووقت فضل المغرب من الغروب لا خيبة الشفق الذي هو  
الحجرون العشرة وعمرها خمس اشهر والشفق لا ثلاث يكون له في وقتها اجزاء قبل الشفق وبعد  
الثلاث والعصر من طلوع الفجر الى ان يسفر فيقبل بان تطلع النجوم في المغرب والمغرب والمغرب  
من قمره وان الشجرات في جميع اوقات الفضيلة افضل من غروب حرق وقت الاجزاء كانت وقت ناهية  
الزوال من حيد الى ان يبقى من الزوال الذي هو مظهر الشاخص مقدار الفريضة وكذا ان ناهية  
العصر بالنسبة الى الزوال من فان يبلغ الظل ثلاث ولم يكن قد مضى ثلثها فالاولى الهدية بالبرية  
وان كان قد تلبس شيئا منها لم يكن ناهية ناهية بها الفريضة وانما عطفه بالانقضاء على الفريضة  
وتجاوز ذلك وتجوز الانقضاء على فعل بعضها كغيرها من الزواجر ولا تقدم ناهية الزوال فضلا عن ناهية العصر  
على الزوال الا في يوم الجمعة فانه يجوز تقديم العصر عليه بل هو افضل ويقتضي له في كثره ما سنا محمد  
ان يلبس الشمس ومسا عند انقضاءها رستا قبل الزوال الى كبريين عند وقت ناهية المغرب  
من حين الفريضة من الفريضة الى زهاب الشفق المغرب وانما جريان حكم الزواجر فيها على حسب  
في صا بطيعة ومحمد وقت الزواجر ما سنا في وقت الشاخص في ملا طنة فمقبضه في الجبل كما ان الذي  
جعلها خاصة الزواجر الزواجر الزواجر لعل بعض الصلوة الموقوفة وبعض الناس لا يجدوا جعل الزواجر  
بعد ذلك وقت ناهية الزواجر الاول وعنده ان يبقى من طلوع النجوم مقدار الفريضة ويجوز تقديمه

الاول لان لا يفعل في وقت  
الحاجة غير ان فله

في حاله

ومررنا اذا ارادنا  
على بعض منسك

وتسعا في صورة البلى الا ان الفضل عارضا حتى لو صليت في البحر الاول اذا نام بعد حارب في ايها فحيا  
المراجعة السابقة ووقت الصلوة الليل على انقضاءه الى الفجر الصادق على الاصح والسر افضل من غيره  
انه اوسع من السر الاخير بل لا بعد كون الثلث ان غير كانه سر افضل من غيره من السر ولا يجوز  
تقديمها على الشفق الذي هو الشاخص عليه فعليه ان يكون في وقتها بد الشاخص وانما الفريضة والاولى  
والزوم والبرية يخرج من زواجر الاجزاء التي لم يصب معها الزواجر في الوقت وتبقى معها الزواجر في وقت  
ويبقى لهم بقية النجوم والاشجار وقضاء الفضل من التقديم الزواجر والاولى في وقتها بعد التقديم المذكور  
فالاولى عدم عارضا بل هو الاقوى والاولى في وقتها يكون قد تلبس شيئا منها فالاولى له صلوة وكثير النجوم  
فما لا يقدره وان كان قد مضى وقتها اربع ركعات وانما عطفه بقية النجوم مدحها وان كان قد مضى  
له الصلوة بعد ان زعم التسعة ولم يكن قد مضى الا ربع فالاولى له ان كان في يد والاشغال بالفريضة  
وناهية الزواجر عن الصلوة على ان امر الزواجر وانما امرها انما بعد الفريضة ونهية في الزواجر الزواجر  
صلوة ما تسع لها الوقت فاولى النجوم او ناهية الزواجر في ذلك كله سهل عندنا لان الحق جواز التطوع  
معاني وقت الفريضة مالم يتحقق من غير ذلك من انقضاء الوقت والنافعة وبين انقضاء الفريضة  
لان الاول خلافه ضرورة في الناهية فعمله لا واجب في كل سبب من الاسباب كالزواجر ونهية خلق  
من الاشكال من امه لكن ينبغي ان يطلق والذين ان كان وقع منه وقت الفريضة اما لو تلبس في  
تلبسنا في اشكال الزواجر عدم الزواجر على الزواجر في الاحكام اذا حصل الخلاف احدا او عدله  
انما من التكليف بالصلوة كالزواجر والنافعة وتقدم من الوقت مقدار قبل تمام صلواتها  
له حسب حاله في ذلك الوقت من الضور والسر وغيرهما وجب عليه القضاء والا لم يجب عليه على النجوم  
من غير ذلك من النجوم من الاكثر وعدمه وبين النجوم من الطهارة خاصة دون باقي الزواجر

الاول لان لا يفعل في وقت  
الحاجة غير ان فله

الدولة الفقهية مع كونه مشهورا  
في حاله



الكتاب الثاني من الدرر  
السجدة الاثني عشرية في حق قوة  
علي الاقرع من الكتاب  
بالعبد الواحد محمد

المعتمد

الوقت في

اما العلة من الاصرار الى الغالبية فهو واجب نعم حجاب بل مستحب الانقباض لصلوة كل صلاة في قول  
 ومنها انقباضها الى الغالبية وعندها <sup>يصلح</sup> ايضا لبدء النظر وعندها من اناض من عزائم فخرها  
 والملافة ولو الى الجبال بل والى قلعة ومن خشي لحرارة النظر الى المناظر فيعاضل لم يكن له <sup>البدل</sup>  
 بؤخر الفرض الى حصوله لكن لا ينبغي ان يتخذ ذلك عادة ومن كان منظر الجماعه يضرها الى  
 حصولها اذا لم يتقنع ذلك الانراط والتأخير يجب يكون مضيقا للصلاة والصائم الذي يتوق  
 نفسه الى الاضطرار يضرها الى ما بعده وكذا من كان له احد ينظره والمخاضة الكبرى تضر النظر  
 القريب اذا لم يمت جمعها مع العفو والثناء بحسب واحد والمربية للصبي تضر النظر من اخر الوقت  
 للجمعها مع العفوان بحسب واحد للشرب ويضر ايضا ذوى الاعذار ولولعهم وعوف مع رجاء  
 ودال العذر في اخر الوقت ومذامع الاضيئين بل كل نحو ذلك والمثقل يضر الغرض الساقلة  
 والمساخر المتكثرة ومن كان عليه قضاء يؤخر الى حصول التضييق ولديج التأخير في شئ من ذلك  
 على الذبح وكبره الشريف في التواكل المبذولة عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند قيامها وبعد  
 صلوة الصبح وبعد صلوة العصر وقت ذوات الاسباب كالزبارة والطاق والمقامة ونحوها ووقت  
 الانعام المبذولة لو كان قلبها وصل وقت الكراهية وعندها علم <sup>بطلان</sup> في القبلة  
 وفيها ما احتسب <sup>الاول</sup> في ما احتسب وكيفية استنباطها وحج المكان الواقع فيه البيت شربه  
 اقمه نعم المند من عجم الارض الى غسان السماء الناس كافة الغرب والبعيد لا نفس الدينية بتقديم الزيادة اليها  
 ولا حصر من كان في المسجد والمسلم من كان في الحرم والحرم من كان خارج عنه ولا بدخل  
 فيه شئ من حجر سمح او ان دخل في الطواف والملازم على صدق استنباطه له فلا يبيع خرجه  
 بعض ما لا ينافي في ذلك من المبدل وان كان الاحوال الاستنباط لجميع اجزاء مقادير البدنة

المستوفى

بستأنف على الحال وكنت الناس والطائر بدخول الوقت مع عدم اعتدائه اما لو كان قطعا  
فما العذر بغيره في التقصير السابق ولو دخل في العاصفة خافا من المرات ولم يقطع الى الفراخ وقد  
صارت تمام فعله الوقت تحت ملوته على الاقوى ولا حول الا عذره وكنت الجاحل بالحكم اذا لا يجب  
تفع منه ثمة القربة ولو تخطت القاعة المزورة او انشاء ولم يلقه له الا الاستاذة والادح  
ولما لم يمتوئذ من كان عليه قضاء بوجوه حصول التقصير ولا يجب التأخير في شئ من ذلك  
على الامم وبكرة الشروع في التواني المبدأه عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند ثباتها وبعد  
صلوة الصبح وبعد صلوة العصر وذلك ذوات الاسباب كالزبارة والظلال والحامه ونحوها وقد  
الانعام المبدأه لو كان متلبا بها وصلوات الكراهية واما علم **المصلحة** في الضلوع



من القدم وغيره ولا فرق في الصدق الزبور بين القربى لسانه له وقوله لا يفرق في حقيقة البعيد  
 خطوه موافقه بها فان الاجرام البعيدة على الارض اذ اوت بعد اذ اوت حازا انما يعلم ذلك بالشمس  
 ونحو حامل المذبح على صدقته عليه مع ملاحظه البعد فلا يفرق زيادة العين حتى كالصدق المستقبل  
 نحو وصديق البعيد حقيقة نعم لما كان المستقبل بالشمس غير شاهد البعيد مثلا غير معرفة استقباله  
 الله فيما يدل عليه من حجاب على فيه المعصوم ونحو مما يبعد العلم بها ونحوه الشائع له من الامار  
 كالجدي يحمل لاهل واسط العراق مثل الكوفة والعداو ونحوها خلف الشك الا بينه والدوران يكون  
 فالت في غاية انخفاضه او ارتفاعه او ابعاده القطر والاراء بالثبوت ما بين الكلف والشمس  
 بل يليني وضعه على الارض الخاوي للادرك منه لاهل الشرف كان واهل الشرق منه كالشرف والادرك  
 البقي منه واهل المغرب منه كوصول بين الكلفين واهل الشام خلف الميك الا لاهل المغرب البقي  
 واهل العدنات بين العيشين وضعه على الارض البقي والجنه الزوية صفه الله الا يسر وعبرهم من بلاد  
 المغرب على الدون البشري وكسبل يجعله من عرب عكس الجدي وكالشمس لاهل العراق اذا  
 زالت عن الافق كوضعهم مغرب الا عند ذلك على العين وشرقه على الشمال وغير ذلك من الامار  
 المستخرجة بقايسة الجدي وعلم العبدية والادوات الترتيب بينهما وبين ما يبعد العلم بالاقوال  
 وان كان الاقوى خلقه لا يجوز الاعراض عنها ولا الكلفاء بالجهة العرفية كما انه لا يجوز التسامح  
 في الاغراف من مقتضاها عينا وشمالا على وجهه بل يقع الفتح بالمحاذات الحاصل منها وما  
 كان البير كافي في ذلك كما هو المشافه في حازا لاجرام البعيدة نحو الانجم وما شابهها  
 ومع تقديره بهذا تمام جهده ولعل على ظنه ولو من احتيا وكاف من مدس فضلا عن الحق  
 كما انه لا حجة هنا اثباته العدلين فضلا عن العدل الواحد مع فرض حصول الاحتياط

المراوطة للقول  
 الكلف

يقين بوضع الجدي في  
 كلفه

فما لا يفرق بين  
 العدلين  
 احتياطاً في العلم

فكيفية

ولا يفرق فيها كذا بين الذي من من البقية له وبين غيرها وفاضلوا ابدال الجدي لتفصيل الفتح  
 بالشمس بكنية بالجهة العرفية مع فرض تقديرها ولم يعلمها في ابي حنيفة كمر الصلوة اربعاً مئة  
 الوقت والادوات كان بتقديره في التأخير فبا وسعه ولو واحدة ولو صرحا في جهتين مثلا  
 كمر حمارين بالقبوي ذلك فيما لو صرحا فيها فشا وان كان الا حوط خذله ويقع في الكلف  
 ان يكون على وجهه حصل مع البقين حصول الصلوة على القبلة او على ما لا يبلغ معه الا نحو ذلك  
 حذ البقين او اليسار ولو كان عليه صلوات لم يعب صلوة الشائبة منها الى جهات الاولين  
 المعاذلة على ما ذكرناه والادوات صلوة الشائبة مع فرض كونها مرتبة على الاولى بعد الغرض  
 تكبر السابقة وتقول على قبله بالاسلمين في صلواتهم وقبورهم ومحارهم اذ لم يعلم بناها على  
 الغلط اما لو فطن ما جاهدوا انها تكلف على وجهه يعني خلاف جهتها فالادوات تكبر في الصلوة  
 والاقوى تقديمها على اعلمها وكذا الحال في الاغراف عينا وشمالا على وجهه فيقع في الاستقبال  
 نعم لا بد من العلم بانها قبله البلد فذلك بكنية خبر الواحد بها ما لم يفتكر بما يفيد انه طهران بذلك  
**الحل الثاني** فيما يستقبل له حبله استقبال مع الامكان في الفرائض اليومية وتوابعها  
 التي منها سجود السجدة في غير اليومية من الفرائض حتى صلوة الغزاة وتوابعها وجب بالاحاديث  
 من الزاوية في وجهه موافق للاحتياط وكذا فيما صادف نقله من الفرائض خصوصاً الصلوة  
 المعادة احتياطاً مستحباً ويجب ايضا الاستقبال بالمخضرة بالبيت عند الصلوة وعند الفتح  
 وان اختلفت كبقية فيها فيحصل في الاول بالاستقبال على الفضا وكون الوجه وبالن  
 الغدمين الى القبلة وفي الثاني بالاستقبال وكون الرأس الى بين المصلي في الثالث بال  
 لا ضياع وكون الرأس الى المغرب والوجه والبطن ومقادير البدن الى القبلة وباني الشا الله

الادوات اعتباراً في وجه  
 الصلوة

لا شك في وجوب الاستقبال  
 في المعادة



حكم الاستقبال في الدعاء والخوف بحاله اما انما ناله منه يعتبر فيها ان استقبال اذا صلب حال الشيء  
والركوب حتى يتكبر منها والركوب والسجود او لا يما اليها فانه يجوز صلواتها كمن سجد وحضر  
من غير فرق بين المحل وغيره ولا بين البعيد وقرب بالاقوى كون النافذة في السجدة كمن استلم ولا  
تفريق بين كيفية الركوب والمشي المتعارضة وغيرهما ولا يعتبر الترجعة الى ما توجه اليه الماحل غير ما  
لومفت على الارض في حال الاستقبال فانه الاقوى اعتدلا والاستقبال فيها **الحج** **الحج** **الحج**  
احكام الخلل من متى الوجهة امرها للظن او للظن على الاقوى ثم يبين خطاها بعد الفراغ فان كان  
مخفا عنها الواجب اليه وبين والشمال جهة ملة ولو كان في الانتهاء مضي ما تقدم منها واستقام  
الباقى من غير فرق بين الوقت ومدة على اذنه وكذا انما يلى بالواجب بالحكم وان كان مفسرا مع  
فرض حصول نيته القربة منه على اشتغال الاداء في الوقت دون خارجه وان بان انه مستدير  
اذ ان الاحوط القضاء معه مطلق وكذا اذا كان في الانتهاء كانت الاحوط بل الاقوى عدم الحاق  
الناصب الى احوالها في ذلك فبعد ان حج في الوقت وخارجه يبين الخطا ولو اوردك المكان  
ركعة من الوقت مثله فدخل في الصلوة فبان انه الخطا الموجب للمعاودة في الثانية مثلا استقام  
في اتم ولا يشترط عليه على الاقوى ما لو اتم عاد بالاستقبال متأنف في الوقت وخارجه فله  
انحرط ولا بعد فريض صدق الخروج عن اتم الاستقبال **القول الثاني** **القول الثاني** **القول الثاني**  
يجب مع الاحتياط ستر بشرة العورة في الصلوة وقوابها والنافذة وكونه صلى للعبادة  
وان لم يكونا فافتر او كان في ظلمة والاحوط وجوب ستر الجوارح بمعنى السج الذي يرى من خلف  
الزوب عن غير تميز لونه وكونه الكلى الذي يرى مع النوب حال لغيره به مثلا لم اتقوى الصلوة  
ولو بدت العورة لا او بعضا او عطفه او كان خارجه من اول الامر ولا يعلم بها كون

وجوب الحفظ بالاستعداد  
الخروج عن قوة والاحوط اجراء  
حكم الاستعداد بخروج الصلوة  
عن المشرق والمغرب وان  
لم يبق النقطه المظلمة  
المقبل من  
الاستعداد مع  
الاستعداد في قول والاحوط  
لا معه الا في قول

الاحوط

الاحوط

الاحوط

بما لا يشترط

بما لا يشترط علم في الانتهاء بالاحوط ان تمام ثم او سلبا فخرها اذا حال سحرها بعد العلم ان  
معتقد به كما ان اتقوا انما عاينوا سترها من اول الامر بعد الكشف في الانتهاء فخرها علم بان علمها  
ولم يفعل سواها كان من غير اوج من حوزة الصلوة في حوزة في الصلوة والدين والتعريف والدين  
وليس الختان منها وحرمانها بين الانبياء والدين والستر والركبة وما بينهما الا انه يجب سترها  
بالاحوط في سترها في الصلوة جميعا حتى المأمن والستر والركبة والركبة على الاقوى والدين  
الى المأمن والدين والدين السابق فاحرجا وبما فيها لا يجب عليها سترها على هذه المستند  
مقدمة ولا يجب عليها الصلوة سترها في باطن الفم من اللسان والاسنان ولا ما على الوجه  
من الصلوة كالحفاة كالحل والحواء والاسود والحل والشعر الخارج الموصول لغيرها والغير اهل وجهها  
وان قلنا ان وجوبه عن الظن بل لو كان الناظر من وادخل الصلوة ولم سترها حتى صلتها وان  
اشتمت كمن سجد بالنية الى وجود الناظر **القول الثاني** **القول الثاني** **القول الثاني**  
الحرة في الصلوة المستقاة منه وتزيد عليها عدم وجوب سترها حتى الحق ثم المبيعة كالحرة  
وتجرب سترها على الاقوى ولو اعتقدت ان الصلوة وعلمت به ولم تفعل في زمان غفلة من  
سرها حتى صلتها او اذا غفلت زمان انما باريت الى سترها في من صلتها او فعل  
سات اما اذا تركت سترها بطلت صلاتها وان كانت جاهلا بالحكم وكذا اذا لم تكن من سترها  
الا بفعل المتأني وان كان الاحوط لها حتى الاتمام ثم الاعادة بالتحقق حتى تفرغ من صلاتها على ان  
توى وكذا اذا علمت في الانتهاء الا انها كانت فائدة النساء او انما الوقت متبقا وكذا الدين  
سترها حتى صلتها او انما على سترها **القول الثاني** **القول الثاني** **القول الثاني**  
العلماء على ما في سترها على ما في سترها الصلوة متبقا كما عرفت تفصيل الكلام

الاحوط

الاحوط

الاحوط

الاحوط

الاحوط







لا تشق ولا تحرق وان اطلق عليها اسم اللبس كمن الا حوط اجتنابه **ف** ان لا يكون بل عظم اللباس  
 عدلا منهم **ف** الصلوة في بعض المرات لا يكون بغير حلة لغيره من الصلوة **ف** البساق لا يلبس به في الصلوة ولا يلبس  
 حتى في الصلوة مع من يفرق حلقها حال البساق في الحركة البساق وان امكنه نزعة في الصلوة حال الصلوة  
 من غير فرق بين ما كان عند تحت الارجح وغيره لكن لا في الا حوط ليس بغيره مع ما تجوز الصلوة فيه في  
 الحالين وكذا لا يلبس به النساء ولو في الصلوة على الذبح بل لا يلبس به المشرك على الا حوط ولا يلبس به الصلوة  
 فيه لمسلم في الخلعة لصفه كالتكليف في الصلوة ونحوها كما قد خرج في اسم اللبس من ذلك وان خرج  
 عن المعاد والركوب من لباس ملتحدة ثم انما لما في قطع الحرير المتقطع بها كالتصايب وان لم يكن  
 تحت اسم شيء منها لكن ليس بغيره في غير ما كان حاله في الصلوة بغيره او لا يلبس به في الصلوة  
 متعده ولم يكن من غير ما تحت اسم شيء منها في غير ما كان حاله في الصلوة بغيره او لا يلبس به في الصلوة  
 بل لا يلبس بكل ما يلبس به كالتصايب والركوب عليه والمندثرة ونحو ذلك في حال الصلوة  
 وتغير حاله بما وجد عليه من كثرة الخياشيب واعلامها ولا حوط به منها والخياف والاصايب  
 الموضوعة عليها وان تعددت وكثرة وطول الجيوب وعصا الجيوب والفرع وحذيفة المسكون  
 وكبريت السحابة في غير ما كان حاله في الصلوة على وجهه لا يكون بغيره وان كان الا حوط اجتنابه  
 على اجتناب جميع ذلك ولا يخرج مما يلبس الصلوة به مخرجاً بغيره من اسم اللبس من غير فرق  
 بين القطن وغيره ولا بين كونه النسيج بالستار واللحمة وغيره كالنسيج من خروطة من رجة من  
 الحرير وغيره كالطبروك من الفضة ونحوه ولا حوط به مخرجاً بغيره من اسم الحرير رجة الحفنة  
 كالنسيج في حاشيته مثلاً بعض القطن والخطب بغيره من نحو القطن والخطب مع رجة  
 اللبس في الحاشية بغيره ونحو ذلك وكذا لا يلبس بالكفيلة وان زاد على اربع اصابع ولا بالليثية

فيمنع من ذلك  
 كالتكليف

كالبساق

فيمنع من ذلك  
 كالتكليف

في

في

عند التي في اللبس ولا يلبس به في الكمام المذنب ونحوها ولا يلبس به في الزبيل بل لا يلبس به في الزبيل المذنب  
 طرايق بعضها من بعض وبعضها غير ذلك بل يكون الطرايق بغيره من الزبيل المذنب  
 ونحوه بل في كذا لا يلبس به في القطن من قطع كمن لو كان من قطن البطانة لا يلبس به  
 بغيره وان كانت لفضة كالزبيل الذي حذافه حديد ما علم العبادته فلا يلبس به وان  
 قلته ولكن الا حوط اجتناب جميع ذلك كان الا حوط اجتناب ما في طرف القمامة من الحرير  
 بل هو الا حوط اجتناب جميع ذلك كان الا حوط اجتناب ما في طرف القمامة من الحرير  
 على الذبح كما انه لا يلبس به في الساعد بعد كونه في حوط الصلوة فيه حال الغض من من غير وعده بل  
 تجوز الصور والقفن ونحوها وان لم يكن مستحق بل الا حوط اجتناب بالخطب والورق  
 ونحوها مع ان حذافه من الا حوط اجتناب ان كان الا حوط اجتناب في حال الغض من من غير وعده بل  
 فلا تجوز في الصلوة مثله على الا حوط وكذا لا تجوز من الدبر بالذنب ولا القبل بالذنب سواء في  
 ذنبت يده وبذنه وجنبه مثلاً غير الطلي بالطين ونحوه والستار بالطين ونحوها عن النازل الخزام  
 فلان يلبس سائر الصلوة سقط وجوب الستار بغيره من الستار بغيره في حاله ويا صلواته الحشاة  
 من المطبق المحرق على الذبح وان بدت في رده والاصايب والركوع والسيود ولا يحيط عليه وضع عليه في  
 على جودته والقفن بالطين ونحوه مما عرفت ان لا يلبس سائر الصلوة وان كان الا حوط ومع عدم  
 المطبق بغيره حال الساتر في الركوع والسيود بغيره لكن ينبغي ان يجعل اياما في السجود اخفض منه للركوع  
 ولا يجز عليه ما يمكن ان تحته الذي لا يلبس به في الركوع والسيود والركبة واليد والبا  
 بين على كفة وضوحها حال السجود ولا يلبس ما يسجد عليه وان كان ذلك كله الا حوط مع  
 فرضه عدم اليد والركبة به كما ان الا حوط له في صورة الا حوط فعل الصلوة كما ذكرنا ثم اعادها

ال

ن

بل وان  
 كان من لا  
 يتم في الصلوة

بل هو الا حوط في غير  
 في الا حوط في غير

فيمنع من ذلك  
 كالتكليف



بانواع الكرم والسخاء ولو كان تحت الطين وغره من الطبع حال عدم امن المطلق فانه به منافع  
 من قيام كماله ولو جسد لا يقدر على جوده منها فلهذا ما ساروا في الخلق والى الله عبادا كذا  
 او غير ذلك والى الله المطلق وعلى من تباها في الكرم والسخاء مع من في عدم تمكنها  
 مستور العيون والى الله المطلق في الشرح لغيرهم صلواته من جلاله في جلالها الامام ووجه  
 الكرم والسخاء ولو جسد من خلقه انا امن من الاطلاع عليه ولا يعبى في ذلك او اني جسد انا امن  
 بغيرهم وكيع وسيد ذلك لا في غير الصفات ولا في غيره وان كان فيهما الا ان الطبع في خلقه لا يخلو  
 بالحق وهو تعالى ابلغ المطلق صلى الله عليه وسلم في الخلق على الاقوى كما عرفت في الشرح في جليل  
 الله تعالى في حبه في المنة ولا يجوز عليه الا انما هو في المنة ما لم يعلم الجليل في المنة على الاقوى  
 نعم يستعمل في التبعين الربا في وجهه بعد الخلق من صفات الله والاولى له في سائر صفات الربوبية  
 في الاقضية والامانة السحر من غير انما في السحر ما لم يزل في السحر في الاقضية والاولى له في سائر صفات الربوبية  
 في السحر ولو اضطرر الى ما عرفت منه به ونحو جلاله في سائر صفات الربوبية وان كان هو السائر  
 لكن الاقضية له في الاقضية من صفات الربوبية ما لم يزل في السحر في الاقضية والاولى له في سائر صفات الربوبية  
 والصلوة كالغصوب والحرير والذوق الملم يكون كذا في كماله في المنة في الاقضية والاولى له في سائر صفات الربوبية  
 والصلوة كالغصوب والحرير والذوق الملم يكون كذا في كماله في المنة في الاقضية والاولى له في سائر صفات الربوبية  
 انما السائر القابل في غيره عاجز لمسه في الصلوة ونحوها في الاقضية والاولى له في سائر صفات الربوبية  
 خصار في المنة في الاقضية والاولى له في سائر صفات الربوبية  
 الصلوة كالغصوب والحرير والذوق الملم يكون كذا في كماله في المنة في الاقضية والاولى له في سائر صفات الربوبية  
 المشبه بالظاهر في الاقضية والاولى له في سائر صفات الربوبية

ووجهها  
 وهو

انما سمع الظاهر في الاقضية  
 كما عرفت في

انما سمع  
 والوجه في الاقضية

فمذهب

سحره

في  
 الاقضية

في  
 الاقضية

على الصلوة عاريا ولو لم يكن عند اقرب الله من عند منتهى منتهى في الله من الحرير وغيره جاز له  
 لسه في غير الصلوة اما فيها فالوجه له الصلوة به وعاريا وهو مباح وان كان الاقوى لا يضره  
 بالصلوة به بناء على ما ذكرناه في كنفه الصلوة العاريا اما اذا كان عند غيره فالاقوى في ذلك  
 تعين الصلوة عليه فيه رونه وكذا الكلام في الشرب الخمر في المنكر في انحصار ما اول المنة  
 وبعده **في الشرب** لا يجب الستر من جهة الخف للصلاة نعم اذا كان على طرف سطح  
 او على شباك فيجوز على وجهه منى عونه ولو نظر اليها الا جود والا قوى الستر وان لم  
 يكن تحتها فانه محرم كما انه لا صلى في قرب وامسح الجنب بحيث تكشف عورته عند ركعة  
 لغيره يجب عليه الستر حاله ولو حصل السرة بالثنية او غيرها من الستر على وجهه يصدق عليه الستر  
 بالثنية في ذلك المكان في الاقضية وكذا الكلام في الشرب الخمر في المنكر في انحصار ما اول المنة  
 معه الصدق والبر **في الشرب** في كنفه هذا القياس فذكر الصلوة حتى لا تكون على الاقوى في الاقضية  
 منه حد الحرف في الحاشية والاكاء ومنه العباءة والشيخ المشيع المقدم والشيخ بالاصغر  
 فيخرج بالثنية في الاقضية والاولى له في الاقضية والاولى له في الاقضية والاولى له في الاقضية  
 الصلوة في السراويل الواحدة لم تكن وفيها الاقضية والاولى له في الاقضية والاولى له في الاقضية  
 في كنفه الدنيا كما انه يستحب حمله في غيره والتمتع والشرب او يكره فيها ايضا الا انما في الاقضية والاولى له في الاقضية  
 وبذلك ذكر احق الاخير في مقام والمراعاة او حاله تحت اليد اليمنى والفاضة على المنكر في الاقضية  
 بفعل الحرم بل انما كراهته اذا العانة على الايمن ابتداء من الفم انه المراد من الحاشية والاولى له في الاقضية  
 المحلوم كراهته ابتداء فانه احوال الشرب من تحت الجناح ومعه على منك واحد وكذا يكره في  
 لقائه العانة في وجهه من السرة وعن الحاشية الذي هو معنى الشرب بايدي يديه

في  
 الاقضية

في

في  
 الاقضية











الأول الذي شهد بالسمع والشم  
والأول الذي شهد بالسمع والشم

العين الذي لا يمكن الاعتقاد عليه سجد عليه وإنما الجبهة من غير اعتقاد لو كانت الأذن  
تكون تحت السطح به بدينه وشاهد له صلى الله عليه وسلم المشاهدة الصلوة من باب السجود بل لا يجوز  
عليه حج للشهادة على الأقوى **الوجه الرابع** يقتضي مكان الفريضة كونه قاراً على وجه لا ينفك الا بغير  
الاجابة على المصلي ولو صلى اختياراً في سجدته أو على جوارحه أو بوجه أو بغيره أو غير ذلك  
صلواته من قول لا تستقر الجوارح على غير ما كان في سجدته من وجهه أو بغيره أو غير ذلك  
فان ترجع الصلوة الأولى كان السجدة خلافاً لغيره من غير أن ينظر على كفايته ما يجب في الصلوة ثم  
الاستقبال وهو لو كان من غير استقبال أو في الوقت أو في السجدة استجاباً للاحاق الصلوة المستقبلة  
للصلوة الأولى وهو من غير استقبال عن الصلاة المذكورة وهو ما لا يقتضيها الطهارة المستحالة  
كما ان لا يفرق بين السجدة في الصلاة وبين السجدة في غير الصلاة  
بأنه بعد تمام التوجه في حال سجدة الصلاة استقبلها ولو كان لا يتوجه استقباله مع عدم  
الطهارة بالبقاء عند ذلك مع الاختيار ما صح ان يظلم فلا بأس بصلته على الآية من غير  
الاستقبال عما يمكنه من صلاته ويخبر في القبول على آخر الدابة وان لم يتمكن إلا من  
تكرير الأحرار اقتصر على استقبالها خاصة بل لم يتمكن من ذلك سقط الاستقبال  
من نفسه ولا يجب عليه غيرها الا قرباً لا قرباً إليها على الأقوى وان كان في الأقوى وكذا  
لكلام بالنسبة إلى غير الاستقبال مما هو واجب في الصلوة فانه باقياً ما يتمكن منه أو بدله  
والمسقط ما يقتضي الفرقه عدده بل فرقة بانه الركن على الدابة وفي السفينة والماء في  
غيره من المصلي فيما عرف **الوجه الخامس** لا ينافي له عدم صلوة الفريضة اختياراً في  
جوف الكعبة ولا على سطحها بل جوارحه وان كان الأقوى جوارحه لو استقبالها

فيه  
الاحوط ترك الصلوة  
في السفينة الجارية  
ولو لم يستطع الاستقبال  
والشرط من  
الوجه عن قوة اذا  
تمكن من السجدة في غير

الصلوة

الوجه

المفتوح فموجب عليه في الصلوة على سطحها البراءة من غيرها المستقبلة أما مع الاضطرار  
فانه اشكال في الجواز كائناً ما كان معاً ولكن الأولى له بالاحتياط ان لا يقدم حين الصلوة على  
غيره معصوم بل لا يجازيه على وجه يكون مساوياً له الا مع الحاضر المانع الذي لا يسقط الا به  
وان كان الأقوى جوارحه اختص بالثاني منهما وعلى كل حال فالأول جعل غير التباينك وال  
لصنفه في الشرف وتوابعه فاصلاً عنه **الوجه السادس** في ذكره المكان تكرر الصلوة في  
الحمام وان كان لفريقاً حتى السجدة في الأولى ثم في الثانية بصلته على سطحه وكذلك  
تكرره في غيرها والجواز والحدان المثل للكيف لو سطحاً اتخذت مبالاً وبليت المسكون في  
الدليل ان كسبه ورشته ثم تحققت في ذلك في مراتب الجبل والبقاع الجبلية والغير  
بل من يفتي الغنى وان كان حواش كراهه من غيره بل تكرره في أماكن مستندة وفي  
الطرق وان كان في بلاد ما لم يقر بالمساراة والاصحمت وبطلت على الأقوى وفي قول القائل  
واوئدها وان لم يكن فيها غلظت حال الصلوة وفي جوارى المياه وان لم يتوقع جوارى  
فيها فعلا ولا بأس بالصلوة على ما ياطأ تحته نصراً وسائيه وله في محل الماء الواقع وتكرره  
في بقية بقية السجدة والامكنة فحجرات وواديات الجوف والبيداء والصحراء بل كل الارض  
عزاً بخلاف وعلى التبع وفي جرت معابد النهرين بل كل بليت احداً واعتدلاً في غيرهم  
فيه وفيه ويرجس وان لم يكن في البحر منها اذا ارشها ثم صلى فيها بعد الجفاف فلا  
يبغى ولكنها بأس فانه لا بأس بالصلوة فيها وان لم يتمكن وانما كساجد غير في  
جوار الصلوة فيها من غير ازالة من اهلها ولانها لا ترفع الا في ذلك الموضع وبها يركع فانه  
مضمومة ولو سراج أو مثال ذوالالروح من غير فرق بين الحميم وغيره ولا بين المصلي فيها

غيره انما هو الاضطرار  
لا يترك عن  
على غير الاضطرار

الاربعة



جزء من حيث لا يخرجها عن صدق اسم الشمال والقرن وجمعه ثم نزل بالخطبة بل الكو  
اجتبا بالنبذ الذي فيه شمال فان لم يكن قد اتم بل الدار ايضا وكذا انكره وحيث لم يمت  
او كتاب مفتوح بل يذكر له النظر في مطلق النفس بل كل شيء متساو للبال ونكروا فيها وفي غيره  
حائط بين من بالوعة بالانها او كيف وترفع لست بل ينبغي له ان يجنب عن الصلوة  
في مكان يكون فيه العذرة قال له وكذا انكره ايضا على القبران في القبلة قبر ابي تيريت  
فصاعدا في مقبرة ثم **من رفع الكراهة في الثاني والثالث** على بل المجدد بل المجدد بل المجدد  
نكفي في رفع الكراهة ولو كان **من رفع الكراهة** انما ترفع فيها بعد عشرة اذرع من كل  
جهة اذا فرض حصول القبر في الجهات الاربع بخلاف ما لا بد في ارتفاع القبلة  
لو كانت اربع حيطان احدها في جهة اليمين او الشمال والثاني في جهة الخلف الا ان  
هذا كله في قبور غيرهم اما في نواب من بالصلوة خلفها على الاقوى فشد من اليمين و  
الشمال والاولى المستوية الصلوة عند جدران المسجد على جهة الرأس على وجهه لا  
يساوي فيه الامام من ركن المصلي انما اذا استوي بين يديه من ركنه على الاقوى  
بما ومن كان حاضرا عنده بل الظاهر انما هو لو علم عدم المصلي والمصلي من ركنه  
بين السرة ولو بعد او قرب مجموع وخوها بل يكتفي بالخط ولا يشترط فيها الخلة ولا  
الطهارة وانه علم **في الثاني** في الصلوة في المساجد وافضلها السيرة مسجد  
الامام ومسجد النبي ومسجد الكوفة ومسجد القصى وافضل الاربعة الاول فان فصل  
منه بعد لالف الصلوة وفي مسجد النبي عشرة الاف صلوة وفي الجارية الف  
ومسجد الحاج في البلدة مائة ومسجد ابيه حار وغيره صلوة مسجد المسوق

بنعي

بها

قسي

استلوة

الصلوة في المساجد

افني عشر مئة والافضل النساء الصلوة في بيوتهم وافضل البيوت بيت الخديج وكذا في الصلوة  
في مشاهد الأئمة وحج البيوت التي ارجعها ثم ان ترفع ويذكر فيها اسمه **بل افضل** بل افضل  
بل قد ورد ان الصلوة عند علي ع ياتي الف صلوة بل قد يجر من مائة مرة بل في الكعبة ايضا افضل  
واعلم **في الاذان والاقامة** وفيها مباحث **الاول** في استحباب ان يكون للصلوة  
الحس خاصة على ما يعرف او او فضا احضر وسفر في الصحة والمرض والحاج والمفرد للرجال والنساء  
وان الشاهد تاركها الاول من الحج والذات للرجال والنساء والمغرب والافضل منها وانما  
تأكد الاقامة خير من الرجال حتى قبل يوجيها عليهم وان كان الاقوى خلافه ثم يستعد الاذان للصلاة  
يوم الجمعة اذا اجتمع مع الصلوة فيه واظهر احدا سجد الحج بل الاقوى ولا يحوط تركه لها في هذا  
الحال اما في الطريق فلا سقوط بل هو الاقوى في الحج في خريفه المخلص فيه وان كان حوالا حوطا  
وكذا يستعد للصلاة يوم عرفة فيها الاربع مع الظهر فوقت الحج والعتا في ليلة المزدلفة كك الصلوة  
وللعصر والعتا السجادة التي تجتمع مع الظهر والمغرب وكذا غيرها من يستحب في ذلك انما يكون  
وتجوز في بعض الأحوال ولا يترك القاض في غيرها ولا يردده وان كان لا يجز من الفضل ويسقطان معا  
بقيام البعض في الجماعة الموعودة بها عن الحاضر والغائب اذا احاطا قبل الفرق من صومع الصلوة  
مسجدا او غير مسجد قصد الايمان بها افضل جماعة معها او مع غيرها او تاردا عند فريضة معها  
او لا بعد الاشراف في اذرا اما الاختلاف فيه وفي القضاء عن النفس والغير فاشكال احوطه  
السقوط اليها ثم يعتبر تمام المكان عرفا والاعتبار ايضا في صدق الفرق يحصل بان يضاف الاكثرية  
سبلون جماعة في الأئمة مثلا من خبره موعظة الاقل والاكثر والاقرى لما في الدعاء من  
الصلوة وتيقنها بالفرق عن مكان الصلوة وان بقوامه كما انه أقوى فيه كون السقوط في الغرض

المجت

من الصلوة

احضار الحكم بالاسم  
الحج على قوته

في الصلوة في المساجد



غريبة من خمسة وهو المرافق للصلوة وهو على ما كان في زمانهم إذا تم ما لمصلحة  
 المودة من غير **الصلوة** الأولى في فصل لا تارة ثمانية عشر تكبيراً بعد الشهادتين ثم بالركعة الأولى  
 ثم في كل ركعة ثم في كل ركعة ثم في كل ركعة ثم في كل ركعة ثم في كل ركعة ثم في كل ركعة ثم في كل ركعة  
 فصل لها جمع من معنى منى الله تعالى في الصلاة وفيها بعد الحمد قبل التكبير قد قامت الصلوة  
 لتكون فصل لها في صلاة غير فصل في الصلاة على وجه واحد كذا سمعته وكمال الشهادتين بالصلاة  
 يعني بالركعة الثانية ثم في الركعة الثالثة في الأذان وغيره فإني لا بأس بالتكبير في الشهادتين ووجه على الصلاة  
 أو في كل ركعة في جميع الشهادتين وأما من لم يسمع ذلك فليس من الأذان كأنه ما مضى في ذلك  
 من فصلها في الأذان في الشهادتين الأولى من الأذان بالتكبير والشهادتين الأولى من الأذان  
 بالتكبير والشهادة الثانية من الأذان بالتكبير والشهادة الثانية من الأذان بالتكبير والشهادة الثانية من الأذان  
 يقول قد قامت الصلوة الحمد لله الذي لا إله إلا الله وحده لا شريك له في الأذان والتكبير والشهادة الثانية من الأذان  
 والتكبير والشهادة الثانية من الأذان بالتكبير والشهادة الثانية من الأذان بالتكبير والشهادة الثانية من الأذان  
 سبحانه على قدرها وبكره الذي لا يحد ولا يحصى ولا يحصى ولا يحصى ولا يحصى ولا يحصى ولا يحصى ولا يحصى ولا يحصى  
 مع تعدد شروعه وأما الترتيب وهو قول الصلوة ضرب من الترتيب بعد الدعاء إلى الخلق في الصلاة وفيه  
 في العشاء أو في جميع هذه الصلوات فمضمون المبدع الذي يحرر الأفعال بها مع تعدد شروعه بل لا حول  
 اجتناباً صريحاً بل لا يكون بقصد جاز منه أعلم **الحديث** في شهادتها بشرط فيها أمور منها  
 التسمية ابتداء واستدامة فكبرهما من العبادات فما اعتبر فيها حتى بعد التسمية فيعين الفرض مع  
 الأسماء **منها** العطف والاسلام بل لا يمانع على الأسماء ما يلوغ فلا يعتبر في الأذان غير حتى  
 اذان التسمية ووجه الإقامة على أن لا يحد ولا يحد باذان غير التسمية كما لا يحد باذان التسمية غير حتى

أمر

الحرم

الحرم

الحرم

الحرم

الحرم

الحرم

والحرم بالاحوط عدم الاعتداد به للأمر فيها **منها** الترتيب بينهما وبين فصلها من تقدم الأذان  
 عند أو نسباً إذا ما لم يدخل في الفرض وكذا من تقدم بقول فصلها على الأذان أو تركه أو ما روي عنه  
 وعلى ما يبعد على حسب ما سمعته من الترتيب في الوضوء والأولى الاجتزاء بذلك فيما لا شيء من فاعل الأذان  
 وإن لم يذكر بعد الفرض من الإقامة فلا يقدم مثل جوداً ليصل وحكم الترتيب في حكمه في غيرهما مثلاً فاه  
 وما بعده قبل جواز الخلو ولا يفسد سجدة واحدة في الخلو أو فلا يفسد وهو فيها على الترتيب في أصل الأذان  
 فضلاً عن فصله بل يعقوب كون كل فصل منها على ضرب بالنسبة إلى ما قبله **منها** قولان بينهما ما بين  
 فصلها وبين الصلوة فلو أصل بها على وجه لا يندرج في حرف الشرح بطل نعم لا بأس بما تقدم في ذلك  
 في عرف الشرح **منها** الترتيب بينهما على الوجه الذي في قوله في شيء منها بطريقين أحدهما دخول وقت الفرض فلا  
 يتحقق مع التقديم وكذا وبغيرها الذي سبق في الفرض لو دخل عليه الوقت في أثناءه والاحوط الترتيب  
 نعم الجامع الفرضين بجزية دخول وقت الأولى منها ولا يفسد التقديم للأذان قبل الفرض لا يعلم الذي يفرض في أثناء  
 الصلوة بعدم اعتبار اتصالها بها وبعد جواز تأخير عن أول الوقت بخلاف إذا انفادته بتأخيرها عن  
 الصلوة بل يعقوب عدم اعتبار التسمية فيه كما يعقوب جواز أخذ الأجرة عليه بخلاف ذلك في الصلاة وإن كان  
 الاحوط الاجتناب فيها كما أن الاحوط بل الأولى اجتناباً للتعقيل والتعقيل فيه **الحديث** يستحب الأذان  
 من الحديث والقيام وعدم الكلام في حلاله ولا سلقاً بل لا يفسد كذا في حال الشهادتين فيه  
 كما أنه يعقوب كراهة الثالث فيه أما الإقامة فلا يفسد في تأخيرها أو لا وفيها خصوصاً كراهة الكلام  
 بعد قوله قد قامت الصلوة الأولى في الإمام بل مطلق ما يتعلق بالصلاة كسورة صف وعمره بل  
 يستحب أن ما دونها حتى لا يفسد فيها باقي ما يعتبر في الصلاة كالأسماء وسورة وبكره الكلام بينهما  
 أيضاً في صلاة العشاء وأما الأول وهو الظاهر في تأخير الشهادتين كما أن الاحوط ذلك بالنسبة

منه

الفرض











الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

فانه يحل له ان يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجزئ الا عظامه وحمل الخواتم الفكرية والتصور القلبي بل يكفي فيها الداعي وهو ان يتردد في وجوب الفعل المنعته عما في نفسه من الغايات على وجه يخرج به عن الساجد والقيام فلا يوجب عليه ان يتصور الصلوة لنفسه بل لا يوجب له ولا يوجب مع نية الجواب فيها استئناسا على المنعيات ولا يحتاج اليها الا بعد نية ولا الى ما حفظ في ابد الصلوة بل يكفي فيها نية الصلوة ثم لا بد من نية الجمل والجزاء على وجه يوجب اليها فلو لم يكن كل جزيء با مستغلا له غير ملاحظة فيه الجزئية التي يلزمها نية الجمل لم يقع ولو لم يكن الصلوة من لا يجزئها وأخرجه بعبارة اوله فانه لا بد من ولا يعتبر فيها باللفظ بل بالادب فترك في نية الصلوة وان كان الا قول الله عز وجل واليهاء في ابد الله او في الفناء او في اجزائها الواحدة او المتعددة مطلقا على الاتحاط ولو كان ملا حظا فبما لم لو حصل في اوصافها كالحجامة والجماعة ونحوها ابطالها احب لم لا يطل ما لا يبا الموقوف على الاقوى وان صح ولا بالربما ان يشك في ذلك ولا بد من دخولها في الجواب ولو لا ان عتد كما لا يطل ما لا يبا المتأخر وان مرر على الاقوى وكل ما في الاقوى من العبادات ابطالها ثم لو بناه على الظاهر مع بعض الغايات المراجعة للفعل المحل وان لم تكن مراجعة ولكن كان النية تعبها ومن ذلك قصد اتمام الغنير مع الصوت مثلا بالقرائة او الذكر بخلافه لو لم يكن بعض افعال الصلوة غير معينه قصد الفعل الواحد صلوة وغير صلوة كما لو قصد بالسلم عتبة صلوة وبالقيام والركوع صلوة وتخطيا مثلا فان الاقوى البطلان في هذه اذا كان ذلك في الواجب سواء كان يمكن تداركه او لا سواء كان قليلا او كثيرا ولا حوط ذلك في المندوب ايضا اما لو قصد به غير الصلوة فحينئذ لا يفسد من هذا الوجه ثم اذا كان كثيرا او كثيرا فلو فعل في اتعها اسعد ولا خلاف في ذلك فان نية النية عند تكبيرة الاحرام والركعة محل ما في ما عرفت من انها لا يبا المبرور ما على الاخطاء فكيف اتصال امر بها الفكرية باولى التكبيرة والاحوط استمراره الى تمام التكبيرة ونحوها الاستدراك مع عدم خصوص شيء من افعال الصلوة عن النية فلو لم يكن طرأ من الصلوة بعد ان حصلت

يكني

المشقة

حاج

نية الصلوة

انها الصلوة عند ثم رفق ذلك قبل ان يقع منه ما في او شيء من افعال الصلوة ان الله منها رعا والنية الاولى لم تطل الصلوة على الاقوى والاحوط الاستئناس بعينه ذلك وكذا لو تردد بين القطع وعدمه او في نية التكبيرة الاولى والخروج في الركعة الثانية مثلا وعطف الخروج على امر يمكن كقول شافعي في ادنوي المشقة فان الاقوى الصلوة في الجزيء مع الشرط المبرور والاحوط الاستئناس اما لو كان ترددا في بطلان الصلوة لعرض شيء فيها وعدمه فلا اشكال في الصلوة ولو لم يكن صلوة فذكر صلوة اخرى ملاحظة عند من الاحاطة الى السابقة سواء كانتا متواترتين كما في دخول في الفصل وفي العشاء ومثل ذلك في غير ذلك ومتعقبات يمكن عليه متعقبات سابقة ولا حجية للحزبي الا حجة منهما او متعقبات متواترة وان وقع في المودات فذكر المتعقبات على ذلك ما لم يجاوز محل العقد فلو كانت الغاية مثلا متعقباته صلى الله عليه وآله وسلم او دخل في ركعة مما فلا عدل في ذلك من وقت القيام على الاقوى وانما وزعم البعض ان انها وافي بالسابقة بعد حواشي المودات ايضا الا في الموداتين المتتاليتين كالظهرين والعشاءين و المتعقبات مع وجوب الترتيب بينهما اما من المودات الى المتعقبات فعل الدب على الاقوى ولا بعد عن متعقباته الى مودات على الاقوى لم يدخل في ما تقدم ذكره في اتانها حاضرة ضائق منها ابطالها واستأنف ولا يجوز العقد من وانفصل الصلوة الى مثلها في غير ما ذكره بخلافه والاحوط الاستئناس الى المتأخر يوم الجمعة من نسي وقيل الجمعة وقيل التوحيد وخبرها اذا كان بحيث لا يجوز له استئناس الجمعة ببلوغ الضيق او غير ذلك فلو قرأه واستأنفه سورة الجمعة من غير عدل وكذا يجوز العقد من استئناس في الجماعة اذا كان قد دخل في الصلوة ثم دخل الامام وخاف السبق ولم يتبعه وزحل ولا يجوز العقد من استئناس الى الضيق ولا من النقل الى النقل على الاقوى حتى اذا كان منه كالمترابطين في الوضوء والسبق والضيق ولا من سبيل من العقد كما لو عدل الى سابقة ذكره سابقا عليها وحكما

نية الصلوة فلا يترك الاحتياط في جميع امور دينه خروج



وكنى في العدل لغيره من غير حاجة الى ما ذكر في ابدا النية ولو عدل حيث لا يجوز له العدل  
بطلان معا كذا في لفظ العدل غير انما على ذلك بل لا يدخل في الظاهر تعبد عدم صلواتها فبان  
في الاشارة انه قد علم ان العدل به الى الغير ولو عدل به لم تحقق موضع العدل في ان الحرف  
بعد الفاء او في ثبوتها كالعدل بالعصاة الظاهر ثم بالان ان صحتها ان لا تكون كمنها عدل لا حوط الا  
ستيناف ولو دخل في فنيه فاقمها انما في النية او بالعكس حيث على ما افترق في  
فيما في ذلك انه عنها ظهر الوجه انما على ما قام اليها فان لم يعلمه فيكون العدل عدل وانه  
بطل صلواته ولا يدخل على ذلك في غيرها سمع ولو قام صلوة الظاهر مثلا فسبق لسانه او ضاع  
ضطر الى العصر فابناء على ما قام اليه **الفصل الثاني** في كسرة الاحرام وفيه جهتان **الاولى** هي  
وكن بطلان الصلوة بقصصها واداسها او كذا في اذ كان لا يكون لا فتنك او لا ثم رافقه فانه  
لعدم اسرار بطلان الصلوة واجتاز الى ثلثه على الوجه فان بطلانها بطل احكامها الخامسة هي  
تبطل بالشفع وتجر بالبر ولا تجوز الباطلها مقاربة الصلوة لها بالكلية فيه قصد الا فتنة والاشبه  
لصلوة غيرها في ذلك ساجدا لا حوط الا عام ثم لا ستيناف وهو انها انما كبر لا فيعتقد الصلوة  
بلفظها وان كان لا بد فيها من اللفظ العربي فقله من جهة بلون بها في ثلثه في المادة او لا عارضا  
اصرا على طهر من غير جهاد فاقصده وبعثنا او زيادة كلف ولو كان المثل من اشياء مما يلفظ  
لذلك او من شجرة اكبر وجانده على وجه يخرج من صدق اسم الشجرة عزرا او جهرا فقلها او ما ركا  
الحالات بين حرفيها اخبر ذلك مما يغير جهتها من ارقام غير هذه في وقت او ارقام وعوها ثم  
قد يكون الاجزاء بها مع حذف حرف الوصل من لفظ الجلالة عند وصلها بلفظ النية والادعاء الذي  
قبلها وان كان الا حوط قد يكون على معنى عدم وجوب اللفظ السابق عليها بل يفتقر الى اجزاء بغير ذلك

فيه اشكال  
عليه

الصلوات

بطلانها

بها لانه يفتقر الى اللفظ مع الوصل فان لا تولى البطلان له وكذا لا حوط الوقت على الماء وان كان الا تولى عدم  
وجوبه فله اعرابه موصلا له فيكون ترك اعرابه في الفرض المرفوع بطلان صلواته في الا تولى ثم الا حوط  
الوقت عليه فاعلم انه عارضا وكذا الا حوط له عدم زيادة شيئا فيها في اضرها ولو جاز ووجه انه قد  
منه كونه على شيء او صلا الى نصف بتمام او نحو ذلك باليد او يدرك بالمراسم لكن لو لم يكن  
لا حوط له الا عام ثم الاستيناف وان كان الا تولى النية والاحوط له ان يفسد عدم المد والاشبه باليد  
واليد وتترك النية الا عام وان كان الا تولى الجواز الا لم يكن بحيث يخرج عن القانون العربي الجاز في  
امثاله ويجوز فيها القيام النام فلو تركه عدل او سبوا بطلت بالزيادة من تقديمه عليها مقدمة من غير  
فرق في ذلك بين المأمور الذي ادرك الامام تركها وخبره على الا حوط لا يفتقر الى الجواز حتى  
يكون وتبين الشك بما فاعلا ولا حوط كونه الا استقرار بالقيام في البطلان لا يتركه حال الشك عدل او سبوا  
ويجب انما انما انما بالنية على حصة قد ساه وانه من فيه سبوا على ما عرفت من انها الذي قد  
ويجب تحقق اللفظ بها ويعلم ذلك باسماه نفسه اياها عطفها او تضادها ويجب تعللها على من  
لا يحسنها ولا يجوز له الرجوع في الصلوة قبل المضيق مع رجاء النية فان تركه احتسبا من حق في الا  
انما وصل صلواته على الا تولى والاحوط له القضاء بعد النية ولو تعذر استغفر له بالشفع بها نطق بها  
فاصل حرفيها ونطق هو خالفه انه لم يتمكن من الجمع فاحوط له الا تولى بالمكنه والتمسك من  
الباقى ثم لا ستيناف بين جهة الجليل ولا لم يتمكن من شيئا التي يتجهها من غير العربية ولا تولى  
عدم لزوم الترجمة بلفظ وان كان هو الا حوط كما ان الا تولى عدم وجوب لفظ الكسرة المثل في النية  
المنا سببه العربية وان كان هو الا حوط ولو نطق الا تولى بتمام الا حوط على تكرير الصلوة  
كبرها ولا يجوز من الترجمة غيرها من الا تولى ولو جاز ما لم يكن مرادها فلو كان

في الا حوط

الصلوات



عليها كالمحسوس مارة أو عرابا ولا خرم الذي لا يستطيع ان يطلق بها صحتها في بناء على ذلك التمسك  
 فالتعذر عن المتحقق أصلا عند تلبس بها أو اجالا أو اشارة اليه بيده وليسانه وصوته على حسب  
 ما يبرز من جوارحه من مقارنته والاقوى ثبوت هذه الاحكام في تكبيرات المندوبة ايضا كما انه يجرى حكم تكبيرة الاحرام  
 على ابدانها حتى اشارة الغير من **الفصل الثاني** في استحباب تكبيرات البياض يكون المخرج سبعا وهو  
 اثني الف والستون وروية في المندوبات في استحباب الاقبال بعد احرام الصلوة بجميع تكبيراتها وهي احدى  
 عشرة في صلوة الصبح على تكبيرة الاحرام وتزويد المغرب عليها احدى عشر والباعية عشر فيكون مجموع تكبيرة  
 الصلوة تسعين وباضافة سبعة الا فتشام تكون سبعة وتسعين والمفاد في جميع تكبير كل صلوة  
 فاستلزامها اذا سجد من ثبوتها عند جواز التحليل بان ما قدمه بطلانها على حالها فلا فضل للاول  
 بالانوار من تكبيرات الافشاء وميزانها لا يثبت بالسبع ولا من رونه وله تعيين تكبيرة الاحرام  
 في انها شاء والله في الاول له اشد افضلية والاحكام بالسبع مع تصدق الافشاء باحدا من غير  
 تعيين مع تقاربه التوبة التي هي الاخرى للجميع في الصحة وتكون في الاول في محال والآخر في الاخر  
 وجبه قوى لكن الا حوطا فموضع فرض وفيه نكث منه يستأنف الصلوة وليس له توبة الاحرام بان  
 او نكث وانكثت على الاقوى ويستحب لمجهلها ان يمام على وجه السمع من خلفه دون السكت فانه يجب  
 الاخفاك بها ويجب فيه اليدين بالتكبير في الاذنية ودفعه الى الجبال الوجه ودونه الى الخمر  
 مستديرا به باليد اليمنى وملتصفا باليد اليسرى ثم يرفعها ولا يترك في الاذنية الذي قد ينفق بل  
 يكون في الاذنية المذرية من جهة المرات الاذنية في الوسط وتكون في النكث كذا فيكون الوجه حال التكبير  
 من جهة الجوارح واعني ملاحظة هذا التدقيق فاما التمسك بالتكبير والرفع او سئل المحدث في ولا ينبغي  
 ان لا يجاوزها الاذنية ثم ينبغي ضمها اليها حتى لا يفسد الاحكام ولا يستقبل بياضها القبلة

الفصل الثاني في استحباب تكبيرات البياض

بالاخرين قوة مع قصد الا ٢٧٢

والله

الفصل الثاني في استحباب تكبيرات البياض

والله عدم اشتراط استحباب التكبير بالرفع من اليد من الكيفية المخصوصة وكذا العكس كما ان الظاهر عدم  
 اعتبار الكيفية المخصوصة في استحباب الرفع حتى محبة اليدين بل ذلك كله مستحب في مستحب على الاقوى  
 فلا يفرق في استحباب الرفع بين الواجب منه والمستحب منه **الفصل الثالث** في القيام في الصلاة  
**الاول** القيام ركبي في تكبيرة الاحرام الموقفا عليها المدة كما عرفت سابقا في الركوع على معنى وقوع الركوع  
 عند ثبوت الخلية فيها عند اوسموا بطلت صلواته ويجب غير ركوع في حال القراءة بطلان التكبير في ركوع  
 لا سيما وان تركه في غير ذلك ولو ترك الغنوة مثلا فهو في ثبوتها ما دونه في الوجوب وعدمه والركعة  
 وعدمها وليس بواجب على الا ما كان قبل الركوع ولعله وانكثت منها الاول من سجدتها بالركعة  
 فاما من جلس من بطلت صلواته قطعا وان ذكرها في الركوع وقام فنجها بركوعه وكذا لو ذكر قبل ان يسجد  
 وقام مستوحسا او غير مستحسب لو سجد على الاقوى بل وكذا الوضوء بعد حصول القيام قبل تمام الصلاة  
 او بعدها وجلس ثم ذكر وقام ككس على الاقوى واما زيادة القيام فهو كما لو قام في حال الغنوة بطلان  
 الصلوة بها وانما بالقيام الا عند الاشارة لغيره بحسب حال المصلي بل لا حوط له في الضيق وان كان  
 الاقوى انه لا بأس باطراف الراس كما انه لا بأس بغير الفاحش من الوجه في هذه الوقوف على الركوع  
 فلا تجزئ الواحدة بل لا حوط له على القدمين وانه الاصل في اصل القدمين ثم لو كان له رجلان في  
 احدى القدمين في الزيادة منها والا قوى عدم وجوب تسوية الرجلين في الاعتماد ويجب فيه ايضا  
 الاستسقاء مع الاختيار في كل ركعة بطلت صلواته بل لا حوط له الا عارة حال التسوية  
 كان ركنا منه وان كان الاقوى في الركعة ثم لا بأس به مع انضواء اليدين في الركعة على انسان او  
 غيره مقدما ذلك على الوقوف وعلى اليدين الفاحش والافشاء والميل الى حد الجنبين وغيرهما مما يخرج  
 بعض اسم القيام ثم هو غير فيها مع فرض انضواء القدمين بها ولا فرق فيما بينه وبين الانسان

الفصل الثاني في استحباب تكبيرات البياض

بالاخرين قوة

الفصل الثاني في استحباب تكبيرات البياض



والجلوس والوقوف والركوع والقبض على الركوع والركوع على الركوع والركوع على الركوع  
 اشتدوا لا تقبل حشبة المصلي عليه بل تجزله الاعتناء على غيرها ولو تجزى عنها المصلي في الركوع  
 البعض سقط عليه حتى ما كان منه بصوت الركوع صلى من جلوس وكان الانصاب جالسا وبه  
 عن القيام فخرجي فخرج جميع ما سمعته فيه حتى اعتنا وبغيره ومع يذبح على مضطجها على المصلي  
 الا من كهيئة المدفون فان تعذر فعله لا يركع الا في حاله فان تعذر صلى من خلفها كالحائض ومما  
 ركزته ويجوز مع تعذرهما عليه كسابقه بارساء فان تعذر فبالعين ويجعل ايما يجزوه بارساء  
 احضن منه ركعة والادوية زيادة الغرض للعين في ايما بها السجود على غيرها للزيادة للركوع وان  
 كان لا توى عدم وجوبه وعلى كل حال فليس بها بعد المصلي المذبح في موضع ما كفت ما قدر صلى  
 ولكن الحائض في احوال الى كهيئة الحائض والادوية المضطر على الاحوال اما اذا توى على القيام في  
 بعض الصلوات وجب عليه ان يقوم بقدر مكنه فاذا تعذر فبالعين فليس بها بعد تلك الركعة  
 واذا ما بقدر القدرة فان علم بجزء حال الركوع مثلا على الاتي ويجزى عن الركوع والسجود والركوع  
 دون القيام فام واى السجود والادوية للجلوس لايام السجود ويجزى عنه المصلي من الانشاء  
 اما لو تمكن من السجود جلس ليعا على الاتي ولو دار مرة بين القيام من السجود والجلوس راعا الوسا  
 اختيار الاول والادوية لاداء الصلوة بالسجود ولو تجدد الجز في انشاء الصلوة او القدرة على تقبض  
 كل منهما كالابتداء بين فان تجزى عن القيام مثلا في الانشاء اشقل الى الجلوس ثم الى الانشاء وهكذا  
 ولو تجددت القدرة للسجود مثلا اشقل الى القيام فان لم يكن فالجلوس فان لم يكن فالى الانشاء  
 فتوزلت غيره وبه ركعت القراءة لو كان في انشاء ما حتى يستقر في الركعة العليا وكذا القادر اذا تعذر  
 له الجز على الا توى في حال القوي ولو تعذر له القدرة بعد تمام القراءة قام للركوع ولا

الركوع والسجود  
 لا يخرج من قوامه ولا يوضع  
 ما ليس به عليه من ايديهم  
 والادوية لاداء الصلوة

عند ذلك صور التعارض انكسار  
 والادوية لاداء الصلوة من  
 بين

السجود

ولا يجب له اعادة القراءة ولو توى في الركوع قبل ان يقرأ فيه ارفع يديه الى حد الركوع ويجزى  
 الا ان انصاب وكذا بعد ما قبل الذكر الواجب على الاتي ثم يذكر بركعة كذا قبل الذكر السجود ولو توى  
 بعد الركوع وذكر انصب ليقام منه اما لو توى بعد ان يقرأ عنه فالقوي عدم وجوب القيام للسجود  
 عنه وان كان حرا لوط ولا يجزى عليك حال العكس في جميع ما ذكرنا حتى من تجزى حال الركوع بعد الذكر  
 فانه يجلس في الاعتدال عنه اما قبله فان امكن ان يهوى متقربا على وجه لا يلزم زيادة ركعة  
 هو ثم ذكر والاكتفى بالجلوس للاعتدال من غير امتثال ركوع الذكر ويجزى القرار في القيام ثم  
 من افعال الفريضة كالركوع والسجود والقبض على حال الذكر السجود منها وان كان الوجوب فيه  
 في معنى الشريعة كالوقوف للناس في الصلاة بعد انشاء جلسة ان سجد به اليهم من تعذر عليه  
 الاستقرار فيه وكان مكن من الوقوف مضطرا فانه يهوى على السجود على الاتي وكذا الركوع فيركع  
 مضطرا ويذكر تحت وكذا في حاله ولا يشقل الى الجلوس وان حثرت به لا يستقر اما اذا  
 لم يمكن من ذلك ولكن يتكلم من المشي وغيره فالقوي تقديم الصلوة من جلوس مستقرا عليه بل  
 وجزى من الادوية وان تعذر عليه الاستقرار في جميع الأحوال سقط عنه وجب في قرب فالا توى في  
 حاله فاما مضطرا فانه تعذر صلى ما مشيا فان تعذر صلى ركعا **الحاشا الثاني** في بينه يستحب في اسداء  
 التكبير وارسال اليدين وانما كهيئة على فذ به الا بين والا توى على او يسر مقابلهما  
 ركعة من الاتي اما بعدا والنظر الى موضع سجوده واستواء الجوف وقفا النظر في الانشغال بالمر  
 جلوس في الاعتدال وحسن القعدة على جهة التمام في بحيث لا يزيد احداهما على الاخر ولا يقص  
 موضعها باصبعها الى القبلة بقدر ما يثبتها ولو باصبع والسجود على القبلة والسجود على القبلة  
 فرائده والملا به حينما جلوس اليه فحان من يجزى به وساقبه واما حال الركوع فالتسبيح

هذا اذا ضل بعد الاعتدال  
 والطلبت بينه تحت

الحاشا

الحاشا

السجود



الاجنبى

فالمسح في ثوبي الرجلين كما انه يجب له التوبه بين التبعين وحال التبعين على الظاهر والله اعلم  
**المسح في التوبه** ونحوها مختلف **جواب** في الركعة الاولى والثانية من الفرائض في المسح  
ثم سورة التلاوة على عقبها والله اعلم في الاختصاص على الخوف والفرح والاحتياج  
مع سبق الوقت والخوف ونحوها من احوال التبعين ولو قد مضى على الفاعل هذا استأنف الصلوة على  
التبع وسبوا وزكروا في الركعة احوالها ونحوها بعد الجهر وان كان له احوالها نفسها ولا يجوز احواله  
لحد اذا كان قد مضى على التبع ولا يجوز له قرائته ما يقرب الوقت بقراءة من السور الطوال قال  
فصل ما مضى على التبع ان لم يقرب ما اذا كان صاحبها قد كلف الاستعداد الى ان يقرب ما مضى عليه  
قوله وان لم يقرب ما مضى على التبع ان لم يقرب ما مضى عليه ان لم يقرب ما مضى عليه ان لم يقرب ما مضى عليه  
سورة وكذا لا يجوز قرائته احدى سور العزائم فلو مضى على استأنف الصلوة وان كان قد مضى على بعض  
ولا يسجد او يسجد منها اما لو مضى على ما مضى عليه فذكر في الجواب ان الامام او غيره تجزئها نصف او لا  
فجوابها واخر السجود الى ما بعد الفرائض ولا يجوز له الايام الله وهو في الغرضه ثم استنبط الصلوة  
من راسه وكذا لو وجب عليه السجود باسبغ وعذره ولا يأتى بفرائضه الجرائم في التلاوة فيسجد حتى يقرأها  
كما لو استمعها ثم يتم فائسده ويجزئ في السورة احدى السورتين على الوجه فلو مضى على غيرها ثم التوى الخوا  
سورة والغنى والمشرح وكذا المشرع لا يقرأ في الصلوة الا جهر من يلهن مثبها للبعلة  
بينهما على الاحوط واوحد منه اجابها والبعلة جزء في استباح كل سورة الا بداهة ولكن الاقوى  
عدم وجوبه بين السورتين قبل التلخيص لهما والله كان هو الاوحد كما ان الاقوى في كل هذه الفرائض بين  
السورة والاولى بركه ويجوز العذر في اشياء سورة الى اخرها خيرا ما لم يجزوا النصف التلخيص  
والترديد فانه لا يجوز العذر من ان يقرأها مع بل الاوحد ذلك بالنسبة اليها ايضا نعم

لو ذكر بعد قرائته سجدة  
الاوحد بعد التلاوة  
سورة في رواية القوي المطلق  
لا يثبت الجزئية

الاقوى وجوب سورة معينة  
حال السجدة من رواين كوفيين  
او ازهدا ورواية سورة فطم  
اليها غير ثابتة واثبتت  
الصلوة ولو جهر على السجدة  
وسورة اجزاء

سنة

الاجنبى

يستثنى منه العذر منها اقلها الى سورتين الجهر والمسا فمضى في صليها من صلوة ظهر يوم الجمعة  
او ظهر اقلها جاز فيها افضل من غيرها ما لم يجزوا النصف الا كان الدخول فيها من سبب انما مع العذر  
فانه جواز عدم العذر كما ان الدخول بعده اليها بعدتها والنصف بل الا جواز عدم العذر وعن الجهر  
والمسا فمضى بالدخول فيها في الصلوة من السابقين وان لم يجزوا النصف هذا كله ما لم يكن ضرورة الى  
العذر من سبب بعض السورتين او سبق الوقت او نحو ذلك اما بعدة اجزاء العذر وان بلغ النصف من الجهر  
الترديد فلو مضى على غيرها الا حصل بل الاوحد الى التوحيد مع ان كانه ويجب على العالم من الجاهل الجهر  
بالقرآن في الجهر والمغرب والعشاء والاختلاف فيما بعد البسطة في الظاهر في غير يوم الجمعة اما فيه  
فالجهر في الجهر فيفضل عن صلوة الجهر على الاقوى من غير فرق بين الامام وغيره في جهره على احد  
الجلوس في الجهر في التلاوة والجلوس في الجهر من اصله غير المتبدل للسؤال بل لا يجزئ ما مضى منها في الجهر  
بعد انقطاع العذر في الاشياء على الاقوى اما العالم بل في الجهر الا انه جعل محله او شاء فالاحوط استنباط  
صلوة اليها بل الاوحد في الجهر في الجهر باصل الحكم المتبدل لسؤال عنه وما سئل والمالك الذي في  
الجمعة في الجمع مع حصول ثمة القربة فيهما في الجهر بمعنى الجهر والاختلاف ليس عذر كما ان الاوحد  
معدون في المأموم يجزئ بوجوب الاختلاف عند وجوب القراءة عليه ولا يجرى على النساء في حال التمام  
متمكن بل يجزئ ببلده وبين الاختلاف مع عدم الاجنبى اما الاختلاف فيمضي عن غيرها في الجهر  
الرجال وامكن ذلك فيما يجزئ فيه واقل الجهر ان يسبح القريب الصبح اذا استمع واما الاختلاف  
فانما انه حر القريب التي يتحقق به اصل الاوحد فانه الشرط في اجزاء ما مضى عنه قرائنا كان  
او غيره الا بسعة الملتقط به تحفيضا او تفديلا كما يسمي في الكثير ولا ينافيه استعمال الجهر  
الذي هو اقرب اليه من سبب نفسه او تميزه ثم ينافيه سماع الغير الذي هو الجهر من والشماع

الاجنبى

الاوحد الاختلاف في الجهر

منها

الاجنبى

منه



فانما

لفظه وان كان بصوت حتى ينما يستعمله بعض الناس في الالحاقات على وجه يستعمله الجليل  
الا انه بصوت خفي كالحج في الجبل ولا يجوز من الجهر ما كان متكررا والى على الجهد وان قيل انما  
الفساد وبجبه القراءة في الجهر على ما قد اقبل عليه من اجراء حركة بناء او اعراب او مد واجاب  
تشديد او سكوت لا يزم او بدله من الجهر وان الفساد بالفساد لا يثبت من ابائها او كمالها او غيرها  
او مولدات كانت بطلت صلواته وكذا الواجب حرفا من غير حجة او انبت حجة الوصول في الدعج او جنة  
حجة القطع فيه بل الاقوى والاحوط اجتناب الوقف على الحرك والبيع الساكن بل الظاهر وجوب جميع  
ما وجب في الجهر والقرينة لا تجب ذكره على الجهر بما حرم خارجا عنهما من مددا واجزاء مع  
الفتحة او بدلهما او امالة او اشباع او تخفيف او تسهيل او ترقيق او غير ذلك من الحركات حق او اظا  
الشروع والتمتد الساكن في احدى حرفين مملون من ابتداء كلمة اخرى مملون يكون له ومن يرتب  
ان كان الاحوط مراعاة كان الاحوط القراءة باحد الفئات السبعة وان كان الاقوى عدم وجوبها  
ما اتفق في واحد منهم في بعض الكلمات مثلا مما حرمه وجب عندهم ايضا في باقي القراءة على الوجه الذي  
وان خالف ما وقع منهم في حركة بنبة او اعراب ومن لا يحسن الفاتحة بحجبه عليها تعلمها وان  
تمكن من القيام على الاقوى فانك لا تستطع الا الحزن او الحيدل فيه بعض الحروف في غير ذلك  
كالقائه والتمتد في غير بعض اسم القراءة اجزاه وذلك بل الاقوى عدم وجوب الالتصاق  
عليه ولا خرس وان كان الاقوى لهم وذلك اما لو كان قابلا للتعليم الذي انما يتناق الوقت عليه  
فالاحوط له القيام الذي يمكن منه والاقوى ما يحسنه منها مما بعد ثمرنا بقصد من غير حاجة  
الى تشديد وحسن قبله قرنا غيرها والاحوط له مع ذلك فكل ما يحسنه قدر ذلك وان كان  
لا يحسن شيئا منها او غير الجند به كقول الحذقة من غير ما بعدد ابانها من اجزاء الجند

خرج  
م  
وجوب مراعاة الفئات السبعة  
في مملون لا يفسد قوة من  
لا يجوز بالاقوى قوة من

ش  
عن الفات

في المقتضى

في المقتضى من الحروف او الزيادة فان لم يحسن شيئا ذكرنا به بالفتح والمكسر والواو والياء  
بل كما لا يخبر به كما ان الاحوط مراعاة هذه القراءة في الحروف واما السكون فيجب تعلمها ايضا  
ان الظاهر عدم البدل لها كذا وبعضها مع السكون فيصير وقت ونحوه بل يستعمل من المفسر  
ومن في لسانه او في فمهم من اللفظ في نفسه ولو زعموا الاحوط تحريك لسانه بما توجه  
والاخر من الذي يمكن تحريكه المعنى فرائده يوقد قلبه بالتحريك لسانه من اجزائه على صاحب  
مقاصده والذي يمكن فهمه ذلك تحريك لسانه من اجزاء الفاتحة من اجزاء الفاتحة  
والاخرى عدم وجوب القراءة على قلبه القليل في القراءة ونحوه بالاعراب اشباع القاري وان كان الاحوط  
اعتبارها في غير اللفظ بل في الاما في اجزاءها ونحوه بالاعراب اشباع القاري وان كان الاحوط  
وان لم يقرأ في الاقوى في الاصل الذي ممل الامام والمأمور والمقتر وموثره في الاقوى والتمتد  
لنفسه ولا الله الا الله والله اكبر يأتي به مما افلا على العربية والكيفية الخاصة وعبري المدة على الاقوى  
الا ان الاحوط التكرار في ذلك فان يكون العشر تسجدة والى اضافة الا ستغفار الله لها ومن لا  
يأتي بالمكن منه والاقوى بالذكر المطلق والاقوى بقاء الحنية وان في احدها فضا عن ضمة ان  
كان الاحوط عدل عنه بعد الشروع ولو تعيد التسجدة مثلا سبق لسانه الى القراءة والاحوط عدم  
الاجزاء به اما لو فعل ذلك غافلا من غير قصد الى احدها فالاقوى الاجزاء به وان كان من  
عادته مثلا فلا بد ان كان عاديا من اول الصلوة على غير استيقاضه ولا يجزئ اتفاق الاثنين  
في القراءة والتسجدة بل في القراءة في احدها والذكر في الاخرى ويلزم الحركات فيها حتى يستكمل  
القراءة على الاحوط وان كان الاقوى استعجالها وحسنها بالنسبة حسانا مع علمه سابقا  
**الحج الثاني** في تحريك الاعانة بالفتح التسجدة التعليم من الشيطان الرجيم قبل الشروع في القراءة  
والله اعلم

اجزاء احكام عدم تسهيل الفاتحة

الى الله

في المصنف

فما استل الا لا يحد له

تحتل او قسمة على ذلك

تسجدة

الاقوى عن قوة من

دون

في اجزاء حكم الجمل

والتمتد في غير

بها في الاخيرين

بل ذلك في القراءة



في الركعة الاولى في الجهر بالمحمد فيها تحف ذب ولولا ذلك لخرت بين يدي الملائكة في كل ركعة  
 واصحاب الجوف والرفق على اوصال الدفات مراتبها لعلها يتعظّل بها سائل من اهل الجنة  
 القوة ما يتجسد منها والسكينة بين السوية والشكر في الركوع او الغنث الى الم يلقى بالسر في البقاء  
 من اللوح بعد الفراغ من ام الكتاب فيقول كذلت الله من بعد الوعيد في قوله السر في الغنث  
 من الفصل الذي هو سورة في قوله الى آخر القليل كسيرة اذا جاء نصر الله واليهكم النكاثر في قوله  
 والوسط منه في الغناء والقد كسيرة في قوله والسر في قوله في التبع كسيرة في قوله ولا اقسم  
 اخشا بالهدى من السر في الغنث في قوله والوحيد للشانبة لما فيها من الفضيلة المانعة من الابد  
 استجابها في جميع الغنث اذا قرأها من حيث الفضل المزيو بل وعد من خراجها اليها في ذلك  
 اعطى اجر السورة التي هي من مضافا الى اجرها بل في ذلك ان لا يكون عليه الذم بل في ذلك ان  
 ذلك الوحيد في السر في سورة في سورة في قوله من عليه الجنة وفي قوله في قوله  
 في الثانية بل الاوط الحافظة عليهما في الاوط في قوله والوحيد في الثانية وفي الاوط  
 من الغنث والغنث في الثانية وفي غنث الحبس والاشبه سورة هل في في الاوط  
 لغا شبيه في الثانية **الفصل الخامس** في الركوع وفيه تحف ذب في كل ركعة من الغنث في الركعة  
 ركعة واحدة في ركوع في الصلوة لعل زيارته وفضله في الدنيا والآخرة ولا بد فيه من الا  
 غناء المتعاقب بحيث يعلل البدل الاوط الماحدة في الركعة لو كان مستوفيا في قوله في الاوط في قوله  
 عليها في الركعة في مجموع الغنث في الاوط في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 بان يقر من بطنه وسدود على ظهره ونحوه او احدا بابه على اللغز او يخفض كعبه ويبرك كعبه  
 وتكون تلك وغيره في كل ركعة في الهدى او في غيرهما من الركعة الى الركعة ولا بأس بالاعتناء

والجهد بعد انفس والذات السورة

السورة

المستوفى من حنيفة ثم بعد حكم كل الملائكة منهم على يد ربه وكعبته ومن يتكلم من اهل الجنة  
 في ركعة واحدة في كل ركعة منه ولا ينقل الى الجلوس والذات من الركعة فيه اما انما يتكلم من  
 الله تعالى اهل ركعة على الاقوى ان تكون والذات او في براسة قاضا فان لم يتمكن من الركعة  
 في ركعة واحدة وفي الركعة منه ويكن الى الس بالاعتناء الذي يحصل به ستمه عنها ويتحقق على الظاهر  
 بالاعتناء بحيث يساوي بوجه ركعة من ركعة والفضل له الزيادة على ذلك بحيث يحاكي  
 مسجد ولا يجب فيه على الركعة الا انصاف على الركعة من شدة القام ثم يخرج من الركعة كان حوط  
 لو كان كالركعة حلقه او لغا من الكس في الثانية عن القيام والركوع ولا يجب عليه الزيادة في ذلك  
 بحيث يعلل الاقوى وان كان حوطا لم يكن على اقل من ركعة بحيث يخرج من زيادة الركعة  
 عنه ولا يجب عليه الا انصاف ولو سيرا في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة  
 منه اما اذا كان من الا انصاف ولو سيرا في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة  
 اراد للركعة ان يكون حوطا وان لم يتمكن من الا انصاف على الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة  
 ولا حوط في الركعة حتى وصل حوطه فقلعه اجزا على الاقوى وكذا السورة في الركعة او غيرها  
 على الاقوى ثم يعتبر فيه التثنية بالركعة الاقوى ولو لم يكن له ركعة الله تعالى ولا الله الله الله  
 كنت اذ غير ذلك والاوط احتيا في الركعة من افراده بخبر بين القوة الشك في الصلوة وفي  
 بها الله ومن السيرة الكبرى النامة في الركعة عن التثنية في سيرة ان ربي العليم في ذلك  
 والاوط من ذلك احتيا في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة  
 منها من غير مع التكرار وان كان في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة  
 ركعة في ركعة منها من فضل عن عدد وان كان الاقوى خلافة بل على الظاهر في ذلك والواجب في

الركعة

لا يلزم من قوله

وجب فيه الذكر  
 لا قول له في الركعة  
 وجب فيه الذكر  
 وجب فيه الذكر  
 وجب فيه الذكر

الركعة



ولو صلى في غير هذه المصليات صلواته بخلاف السجدة على الأرض وان كان الاوطى الاستيناء  
 ولو شرع الواجب مما قبل الوصل المصلي المصلي او غيره قبل الصلاة عليه أو بعد حال التيمم قبل التيمم  
 عن اسمه او بعده لم يجز في الذكر المذموم قطعاً بل لا يبيح صلواته وان ذكره بعد الاوطى  
 اقامها ثم استيناء بها بل الاوطى ذلك في الذكر المذموم ايضا الواجب كذا ولو لم يكن من  
 الظانفة على غيره او غيره سقطت فكون يجب عليه اكمال الذكر الواجب قبل الخروج من مبنى المبنى  
 ويجب فيه ان يشرع في الراس منه حتى ينقلب قائماً مقلداً فيه فلو سجد قبل ذلك عامداً بطلت  
 صلواته **في استنجاء التيمم** للركوع منسجماً بارتفاع يده فيه نحو ما سمعته في تكبير الا فتشاح  
 بل الاوطى ملاحظة الحنفية منه ان اكبرها ووضع الكف على الركبتين مفرجات الأصابع عن  
 لهما من عندهما وارتفع اليدين على المني واليسرى على اليسرى وركب الركبتين للخلف ونسوة الظهر  
 ومد اليدين من راسها ظهره واليمين بالمرئتين وشغل النظر حالين الركبتين واليسرى ثلثاً او سبباً  
 ولا بأس بالزيادة ولكن ينبغي ان يكون القطع على الارتفاع ان يقول بعد ان ينصب منه سبعاً  
 لمن حدة المذمومة رتب العالمين اهل الجبروت والكبرياء والعظمة الحمد لله رب العالمين اما  
 ما كان ثانياً او منفرداً على الاظهر استجاب برفع اليدين الا فتشاح رتبته ويستحب فيه غير ذلك  
 مما هو مذكور في مجاله كالاعتناء بالماء في رفعه وتكراره فيه حد الرأى للركبتين ووضع احد الكف على  
 ثم دعا لهما بين الركبتين بل الاوطى اجتنابه وكذا يكره فيه في السجدة قراءة القرآن وغير ذلك  
**الفصل الثاني** في السجود وفيه مباحث **الركعة** في كل ركعة سجدة واحدة وان كان في كل ركعة  
 الصلوة فزيادة فيها في الركعة الواحدة وتكرارها في ركعة واحدة من غير تكرار بين الركعتين والركعتين  
 على التمام اما في الواحدة زيادة او نقصان سهواً فلا يطلون على التمام ولا بد منه من الاجتناء

طريق

في الاستنجاء

كانت الاوطى

يجب

نوع

ورضه بعبادة على وجه يتحقق به ستره وعلى ذلك قد ذكر ركبة واحدة والزيادة الجديدة والسهوية  
 وان وجب فيه مع هذا امر اخر لا بد من خطبة في ذلك **منها** السجود على ستة اعضاء الكف  
 والركبتين واليدين وبين اليدين عن الاولين مع الاختيار وفي الركعة ينقل على ظاهرها  
 ثم الى الاقرب فالأقرب ولا يجزى على راس اصابعها كما لا يجزى لو تم اصابعها وسجد عليها ثم لا يجب  
 استيعاب تمام باطن الكف في السجود عليه بل يكفي الصدق العرفي وهو المدرك كذا في الركعتين  
 مما مر في الكف من الركعتين من اليدين ولكن صدق ستر السجود على ظاهرها وان لم يستوفى عند  
 اتمامه بما مات فجزى السجود على الظاهر منها والباطن والاطول مرات على ما يقع ستره مع ركعة  
 ولا يبقى منه شيء يمكن السجود عليه او كان قصيراً كلف سجدة على باقي الأصابع ولو قطعت جميع  
 اصابعه سجد على ما بقي من يديه والاولى ملاحظة على اوجهاً ولا يجب استيعاب في الركعة  
 بل يكفي صدق السجود على سترها ويتحقق بمقدار القدم والاطول عدم الانقص كما ان الاوطى انظر  
 كونه مجتمعاً لا منفرداً وان كان الاقوى الاجتهاد مطلق مع الصدق الذي هو الدار في المساجد السبعة  
 والاراء بالعبادة حجتاً ما بين تصاميم الشعر وطرف الالف الدعلى والمجاين طولا وما بين  
 لجبين عرضاً ولا بد من رتب ما بين يديها من السجود من رتبتيها وفيه اوجه وجبت  
 يجب الاعتناء عليها وان كان حرراً وفيه نقصان النساء وفيه وعن مسأله الغير كالتيمم في ركعة  
 وباقي اصابع القدم وغيرها بعد صدق اسم السجود عليها بل يجزى لو قلنا صدقاً وبطله على  
 الارض معها واذا فرض صدق السجود عليها مع ذلك وان كان ذلك خلافاً لخصوص المسألة  
 بوجوب وضعها على الارض ومنع ما في حكمها كما سمعته مفسراً والاطول انفساله عنها عند كل  
 سجدة فلا يجزى سجدة على المشقوق بها بل هو الاقوى فيما يوقف الصدق عليه **في وجوب**

لها

منها ما يجب

في



Diff.

المختصر

سجل

卷之四

توما

الشيخ محمد بن عبد الله

卷之四

五

تبریز

الأنبياء

تقریباً

بسم الله الرحمن الرحيم



والسبحان الذي لا يهبط في السجود ويكرمه بذكره المستحب يجب انما يذكره  
والمعروف احدى عشر اية ولا يسجد لله في الارض وظلالهم بالقدوس والصلوات في العبد  
ويقبلون ما يؤمرون في الخلق ويؤيدون خشوعا في امر الله عز وجل ويكفونهم من  
من سوء الخلق فيسقطون ما فعلوا من اثم وقول الله تعالى في الفرقان في قوله تعالى  
قوله رب العرش العظيم وفي قوله تعالى في الفرقان في قوله تعالى  
التي عند الله في السجود وليس في شيء من هذه السجود تكبيرات ولا تشديد ولا تلبس  
بشيء التكبير للرفع من الارض او حوا عدم تركه ولا يترط في سجدة ولا في سجود ولا في سجدة  
من السجود في البيت من الخاضع وهو عند سبب الله وتوابعه عند سبب الله كما يجب في سجدة  
قوله ان لم ينالكها السجود وكذا في سجدة استيقان وظاهره من السجود ولا في سجدة  
عن صفات الناصر من الصلوات وعدم كونه زهبا او حيرا او جلد مينة او مفعولا وان كان لا  
حوا حلية عليه حال السجود نعم يجزئ بعد تحقق سجدة واحدة للجن وعدم علم السجدة  
يزيد من السجود في سجدة واحدة مساواة السجود والصلوة في شيء باقى السجدة في  
في سجدة واحدة على الارض وما في سجدة واحدة السجود عليه ولا يجزئ سجدة واحدة في سجدة  
قوله سجدة لله باريت لعبدا وقيل لا مستكبرا عن عبادته ولا مستكفرا له مستكفرا  
بالاعباد لئلا يخالف مستكبرا في الله الا الله ايمانا وتصديقا لا الله الا الله عبودية لله  
في سجدة لله باريت لعبدا وقيل لا مستكبرا ولا مستكفرا بل ايمانا عبودية لله في سجدة  
التي ايمانا باقران من سجدة واحدة ايمانا بالله في سجدة واحدة ايمانا بالله في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة ايمانا بالله في سجدة واحدة ايمانا بالله في سجدة واحدة ايمانا بالله في سجدة واحدة

عند

تسجد

محققا  
لا اله الا الله

ما

مكة

منك لا احصا ثناء عليك انت اشد ثناء على نفسك او غير ذلك مما لم يترك انة  
لا بأس بفعل السجود في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
ساجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
بالسجود في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
سنة الا الذين قد سجدا في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
حتى يصح عليه الف مرة لا الا الله حلقا لا الا الله ايمانا وتصديقا لا الله الا الله عبودية لله في سجدة واحدة  
ابن محمد سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
الشمس في وقت الزوال وبشيء ايضا مخصوص الشكر لله عند سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
وعند ذكرها والترويق الا انه كل قرينة او نافلة بل لا يفعل سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
مقتضى على سجدة واحدة او اثنين على معنى الفضل بينها بتعظيمها في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
او الجمع مقتضى ما لا يبين منها فافلا ما ورد عند كل واحد منها بل انتم اسجدا بالتعظيم في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
ايضا وبشيء ايضا في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
كانت في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
بشيء في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
وحي واجبت في الشافعية من سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
باعتبة من تلك الاصل بعد ربع الراس من السجدة الاخيرة في الركعة الثانية والثالثة  
بعد ربع الراس منها في الركعة الاخيرة والواجب فيه من القول على الاقوى الشافعية ان تم

الشافعية

تسجد

الشافعية



الصلوة على محمد وآله فجزى الله الشهادين شهداء الله الآلهة واشهدوا محمدًا  
رسول الله وفي الصلوة على محمد وآله ما يتحقق به ذلك من غير فرق بين المضر والظفر  
الواصل بلفظ على وعدمه إلا أن الأوطى أقرب وجده لا شريك له للأولى وعطف الثانية  
بالواو وصلها إلى الرسالة العبودية وبذلك لا لفظ بالعصر فتقول واشهد أن محمدًا عبد  
رسوله كأنه الأوطى في كنفية الصلوة قول اللهم صل على محمد وآل محمد ثم لا يجزى في جعل  
اشهد بأعم ونحوه بل لا بد من ذكر الشهادتين بلفظها المتعارف بينهما بل لا بد من الكيفية  
المتعارفة في شهادة التوحيد والشهادة بالرسالة لا يجزى غيرها وإن أفاد معناها وكذا  
لا بد من الترتيب بتقديم التوحيد ثم الرسالة ثم الصلوة ومن اللفظ الصحيح المتعارف في  
الحقيقة كما في غيره من الذكر كالأول واجب في ركوع أو سجود ويجوز الجلس معتمداً على التشهد  
بأن كنيته كان ولو أفعالاً على الدعاء ولا يستطیع اللغة العربية بعد ذلك فجزى ولو بآحاد  
وهو أو كان الوقت ضيقاً جازته الترجمة وإن علم البعض بغيرها بل بالحياتي وإن عجز الترجمة  
فالأول المذكور تارة والأول في التمجيد فيه وإن كان محسن الاستغفار والأول في الجلوس  
مع الاختيار بالبال وأما المستحب فيه فهي الجلوس متوركاً واستغفار النظر في الحجر وإضاة  
ما ورد من الروايات فيها حتى القباب التي رواها أبو بصير في التشهد الأخير افتتاح  
الشهادتين بسم الله والحمد لله وحده وأسماء الله وتكبيره الحمد بعد تمام التشهد الأول  
مرتين أو ثلاث بل وقول بحمد الله سبع مرات بل لا بأس بأخافة وتقبل شفاعته وإن  
خبر حقه في الدعاء النبي بعد الصلوة عليه في التشهد وبكفي ابتداءها بالحمد لله  
كما ذكر بينهما الأقوال المنزوية **فصل في التسليم** وهو واجب في الصلوة وجزئها

وجوز صحيح ذلك  
لا يخرج من قوله

الأوطى ترك الأعداد

عن

القول

هذا الحديث

على الأوطى توقف التحليل منها عليه والأولى الأجزاء بأحد الصيغتين في التسليم عليه  
والتسليم عليه وأما التسليم عليه أي النبي ووجه الله أميراً أنه لا يخرج التشهد لا يحصل  
تحليل ولا بطلان للصلوة بتركها عند فساد عن التسليم لكن الأوطى لها فلفة عليها كانت  
الأوطى الجمع بين الصيغتين بعد جازماً فلهذا الصيغة الأولى مضيقاً إليها وعلى عبارة  
المحتوى الثانية ووجه الله وبكأنه وإن كان لا يوجب عدم وجوب شيء من ذلك وأنه  
يكفي قول السلام عليه السلام عليكم وعلى كل حال فلا يوجب عدم اعتبارية الخروج بل يوجب  
عدمه عند الخروج به فساداً عن التسليم وإن كان الاحتياط الاستيفاء للصلوة وليس له فساداً  
وأما ثم تسد الخجة به حقيقة وإذ كل بطلت صلواته فلهذا بأس بأعطاء المنفرد  
الممكن الكاشفة وخبرها من يتدرج في اللفظ والأوامر الجامعة مع ذلك وأنه  
عليه الأذكار هذا للفظ بعيداً ولا بد من العربية والأعرب في الصيغتين حتى لو جاز  
سقط لم يخرج عن الأصل ويجب تجلده ونحو ما سجدته في التشهد كما أنه يجب جازاً للجلوس  
وسحب فيه التورك وبزيد استحباب إيماء المنفرد والأما بتسليمه إلى بينه بوجه  
عنده أو بانه أو غيرها على وجه لا بأس في ذلك استقبال وتسليم المأموم بتسليمه  
لإمامه والأعرب إلى السار إن كان فيه أحد من المأمومين والأما تسليمه وأما كذا  
لأوليه وأما **فصل في التسليم** يجب الترتيب في أعمال الصلوة على حسب ما مر منه فخرج  
وتقدم مؤخر وأخيراً بعد بطلت صلواته وكذا السجود إذا كان قد تم ركناً على ركبة  
أما إذا قدم على غير الركعة كالركعة قبل القراءة ساجداً فلا بأس كما أنه لا بأس بتسليم  
غيره تركاً بعضها على بعض وهو وإن يعود إلى ما يحصل به الترتيب مع إمكانه ونحو

وجوز ذلك مع  
وجوب ذلك مع

وجوز ترك ذلك مع  
وجوب ذلك مع

ملا على أحد من

هذا الحديث



الحركات الصلوة

السورة

الركعة

ولو طارئة

صلواته **الفصل** في ترتيب الحركات في الصلاة مع عدم الفصل على وجهه في صورته  
 يقع سبيلك من عليها بل سبيل الصلوة به كمال المعنى لم يرد على وجهه مع فرض حصول الحركات  
 وكذا تجزئ الحركات في القراءة والتكبير والركوع والسجود بالنسبة إلى الأجزاء والحركات على الجوف وحده  
 أي على الجوف المميز بالنسبة إلى الأجزاء لا يخرج من أصله في الجوف ثم متى فعل ذلك فقلت صلواته  
 وإن كان سبيلك فلا بأس مع عدم فوات الصلوة بذلك لعدم بطلان الصلوة بسببها  
 فضلا عن موالاته ويكون مع كونه في الجوف بعد ما تحصل به الحركات إما أن كان بحيث فاته موالات  
 الصلوة به فقد جازت الصلوة ولو مع ذلك وإذ كانت في نفس تأدية تكبيرة أو صراخ أو شدة في نفس  
 فأنه يتركها لغيرها بل لا يتركها في الضيق المحل فإن فوات الحركات فيه يتركها لغيرها  
 بخلاف ذلك في النسبة إلى الصلوة لئلا يفسد بها جليل تلك الحركات التي يحصل بسببها الحركات  
 إذا لم يكن ذلك بل في تلك الحركات يعني المشايعة التي لا يقدح فيها التحلل ويجوز تأدية تلك  
 ما فات فيه من عملها مع السهو فلا كما نرى في التمسك الله في الصلوات وطبق في بعض المقصود  
 الأولى استصحاب الغنوص من في الفرائض اليومية فهو إما أن خافته على الجمل أو لا وهو عدم تركه  
 فيها وعاد قبل الركوع في الثانية على وجه بعد الفراغ من القراءة ثم رنسا فيه فقلت بعد ذلك  
 عند كان لم يذكر فيه بعد الفراغ منها وروى باقي الحركات في الصلاة وذلك فيها فإن لم يذكر  
 حال الصلاة في ذلك لم يذكر في فعله حتى يحل إذا فقد تركه إماما في صلاة الجمعة فليس فيها تركه  
 أحد حتى لا يتركها قبل الركوع وثانيها استصحاب كونه الثانية وكذا استحب في ما فات في الثانية في  
 محل الركوع بل وروى في ذلك الركوع بعد الصلاة بل في حرق الأخير من الركوع ولا يعتبر فيه  
 قول خصوص بل يكفي فيه كمال التمسك من ذكره وسماه وحده وناه بل يجري في الصلاة في تركه

وذكر

الحركات الصلوة

سنة

لذلك كالتسليم من غير ركعة بين السجدة وغيره وحال التقية وعدمها لا يجب في سجدة  
 ما ورد عنهم من أن الركعة فيه بل لا الركعة التي في القرائات وكلمات الفرج خصوصاً لاجتماع  
 لا الوتر حتى يسلم على المسلمين منها كما أنه استحب التحويل فيه ورفع اليدين تلقاء الوجه والآد  
 بسطهما جاعلا الشئ إلى السماء والظهر إلى الأرض مستقلا لا نظريهما والتكبير عند رآدته  
 رافعا اليدين به على حسب ما سمعته سابقا ثم تقع بهما ثم تنحنيهما القنوت والتجديده للأمام  
 بل لا أمام وإن كان لا ولي له ذلك بحيث لا يسعه إلا أمام ويجوز الدعاء فيه وفي غير ذلك بالفا  
 منسبة وغيرهما عند بطلان الصلوة بذلك وإن لم يحصل وتنبه القنوت على الظاهر كما ذكرنا  
 من الأركان المذكورة في الصلوة فلا يبنى خصوصية بشئ منها وكذلك الدعاء المحل مادة أو  
 أعربا أما الأركان الواجبة فلا يجوز فيها غير الركعة النجاسة الشاذ استصحاب التبعيق الذي هو  
 البقي في طلب الرزق من الأرض في البلاد وبعد الفراغ في الصلوة ولو نافله على الذي وإن كان في  
 الفريضة أكد والمؤدية الاستعجال الدعاء بالذكر بل كل من راجع شرعا بالذات  
 من قرآن أو دعاء أو ثناء أو تهنئة أو غيره ذلك متعبلا بالفراغ منها على وجه لا يشترك إلا شغلا  
 بشئ آخر لا يمتنع وتوجهها ما ذكره في حديثه عند المنسوخة التي هي المأذون في السفر والحضر إلا  
 ولا اضطرار بل في الفصل بينه وبين الصلوة قد عدله ودفق في ذلك بين المغرب وغيرهما  
 والد في الجليل في مكانه الذي صلى فيه من أجزائه حال الصلوة ولا يعتبر فيه قول غير صحيح كما  
 عرفت لكن فصله من **فصل** في الركوع الذي ما عبده بشئ من التحديد فصل منه ولا يحل  
 من ركوعه ثانيا فاعلم بل هو في كل يوم في كل صلاة أحب إلى الله من صلواته فكيف في  
 كل يوم ولم يذم عبد ضيق زمانه عبد قبل أن يفتي رجلا به من أن يكون له إلا غفر له وأبو  
 عبد الله

في حركات الصلاة في العارضة  
وباطون مادة الشغل







خبره فيكون كونه في السر أو في العلن من الموضع والوجه عليه وجده بل لا يبين وضع  
 الكف على الكف في القراء والقبض على الكف لتحقيق وضع الذراع على الذراع لم يلقم الا نصا على ما يفتي  
 تكفيرا وتوضيحا الى مطلق الوضع وان كان يفرض كالحك ونحوه والا حولا اجتنابا حتى في حال البلوس  
 وان لم يكن متعاضدا بينهما من شدة الاحمال للقيام **فانها** الالتفات بالكل الى الخلف والى اليمين او الى  
 الشمال بل لا يبينهما على وجه يخرج به عن الاستقبال الى الخلف فذلك كونه مبطنا للصلاة على الاقوى  
 وذلك بالالتفات بالوجه الى الخلف مع قرينة انما كونه لو خرج في وجه يخرج به عن الاستقبال  
 لم لا يبطنها بالالتفات بالوجه علينا وشمالا مع لبقاء البدن مستقبلا على وجه مكرره بل الا حولا  
 اجتنابا وخضوعا للظهور من جهة المقابلة ليعضد افعال الصلوة ونحوها لا يركب منها  
 ونحوها انكسر الاجرام وان كان الاقوى في جهة مع كان الاقوى المبطنا مع السهر او القبول  
 يجوز شخص ونحوه فيما عرفت ابطاله بالوجه الذراع الالتفات بما لا يخرج به عن الشترق وان كان بال  
**بابها** بعد الكلام ولو جرح من مذهب من حصل ما ينها من اشباع حركة اولها او صرف فهم فذلك  
 كقولنا فانه مبطنا للصلاة فذلك الوجه وهو الوجه كمال الصلوة وخلاف غيرهم قلت وان اهتم  
 بالفراق ما لم يكن قد انقضى بانوال الصلوة فانفسها بالانقباض عدم المبطنا بحرف المعاني في قوله  
 وب وكذا لا يبطن بعد جهته الى اليمين واليمين واليمين واليمين واليمين واليمين واليمين واليمين  
 لم يبطن حكاية اسماء هذه التي صوت حتى آه اذا كان في حوزة من يخدمه وان لا يكره من يخدمه  
 فومن زوني وشبهها مع الا حولا اجتنابا ما لم يكن في ضمن وجه او مناجاة هذا  
 كانه في كلام الاربعين اما كانت قرا غير ما يجب السجود وغير القرائين بين السجودين او كراهة  
 او دعاء بغير الحزم فلا باس به فان قيل لا يرد على الموضع او ممر بانتيانه في غير هذا او مصلو الصلوة

في الالتفات بالوجه الى الخلف

في الالتفات بالوجه الى الخلف

في الالتفات بالوجه الى الخلف

في الالتفات بالوجه الى الخلف

في الالتفات بالوجه الى الخلف

فيه او غير ذلك لا على ان يستعمل فيه فانه يستعمل على الوجه بل لا يفتي في ذلك من مباحثه على ان يكون له  
 لم يجهه المبطن كما يفتي في كراهية الجهر كالقراءة على الغرض من طلاق وان كان حيا فلا يمانس بالجلوس بل بالوقوف كما  
 لوزعه كما لا يجرى من وكذا يفتي على ان يقرأ بكونكم بالمشرك من القرآن مثلا من يقرأ من القرآن  
 اما اذا كان على حدة لا حولا اجتنابا اذا لم يأت به بغيره ان الله حكاية وان لم يأت به المبطن نياا تفق حقا  
 على ان شخص مع عدم غلبة بالقرآن والظاهر السلام اذا كانت محبة من الكلام في غير هذا الحكم المزبور  
 وكذا جرحه من القاطعة محبة التي تقتضي فيها الدعاء فيه والقرآن فيه نحو صحت الله بخبره من الله واد  
 حوزها بسلام وفي ما لا الله وفي ذلك وكذا السلام الصلوة لم لا باس بما كان دعاء او كما لو كانه كما انه  
 لا باس بقرعة سلام التحية بل هو واجبان كان التحية لغير الصلوة القرائية لم لا يبطن مع ذلك كما  
 لو استعمل بالقدوس ثم لا يرد ونحوها في الوجه وانما عليه التمس خاصة كونه مجزئ بالمثل وان تحالفا للصيغة  
 القرائية بالاجزاء من غير ان تحالفا للصيغة الا بجمع في التكبير والتعريف والافراد والجمع وان  
 كان وجوب ذلك للجمع من منع خصوصها اذا كان الجواب بالصيغة القرائية ولو كان سلام التحية  
 ملحوظا او بصيغة عليكم السلام وجب الرد بغير المحزون والتقديم السلام والادوية ملا حظة الدعاء  
 ثمة مثلا مع ذلك واجوب منه انني ان الصلوة من راس وكذا لو سلم وقد انفس استحبابه  
 بينا ونحوه او كان **صليبا** او امرأة اجنبية او رجلا كنت على المرأة فصلي ولو تأم الخبر بالرد  
 لم يجر ذلك المصلي على الله تولى وفي قيام الصبي وان كان متبذرا على وجب السماع والرد فيها ولو  
 تعذر **صليبا** جاز لا يبغي الباطنة في الصلوة وكذا تحب الغورية فيه على الوجه المباح  
 فلو لم يقرأها بطلت صلوة ولو كانت التحية بغير حفظ السلام كالصباح والقسا بالجهر في الرد على  
 والادوية الرد مع فصل الدعاء ونحوه ولا باس بالحد عند المصلي كما في غير الصلوة بل الاقوى

التحية في العجز انما اذا استعمل  
 بالصلوة ملا حظة من الرد

في الالتفات بالوجه الى الخلف

في الالتفات بالوجه الى الخلف







بل قد يمتنع قطعها في بعض هذه الأحوال على الاصول استبان انما من ليس له عيب في قطعها بل لا يمتنع  
 فيها اذا وجب قطعها في غير ذلك لا يجوز تحمل مع اكمال رغبة في النفس في غير حوائجها **المصنف الثالث**  
 في صلوة الابدان وفيه مسائل **المسألة الأولى** في السجدة كسوف الشمس وحسوف القمر ولو عيها وانما يحصل  
 منها خوف والرهبة لا من غير الجوارح من الاصول والاعراض الا في غير المظهر والظلمة الشديدة والاصابة  
 والصحة والقدرة والناظر التي تظهر في السماء ويخرج من الابدان المكونة عند غلب الناس بها وبها  
 او رغبة كالخشف ونحوه على الاصل في لامة في غير الخوف من الابدان ولا يخوف النائم بانكشاف  
 احد النيران ببعض احوال ككسوف ما اذا اكتشف على وجه من شانه ان يحصل احاطة في  
 الخوف منه فانه يجب الصلوة في وجوبه ونحوه فاحذر الصلوة في كسوف او خسوف وقت  
 احواله ومضاهي مكة فالاصول في صلوة خصوصاً مع العبد والعبد له ان كان الاقوى عدم الوجوب  
 الا مع الطائفة بالعرفان ولو لم يستقر ما وقع لهم من ذلك **المسألة الثانية** في وقت اداء صلوة الكسوفين  
 القيام الا بعدد على الاصل وكذا اية يسوقها الصلوة والاصول في الآخرة في الاول قبل الاخذ في  
 التعمد والقرية المطلقة في غير ذلك وقت الضرب يادرك ركعة كما في البوينة اما اذا لم يسبح  
 كالمراد على باب الصلاة والصحة في صلوة حاله في فان عي في غير ذلك على المظهر والمخبر اذا  
 بدلت كانت هذه ومثلها من نزوات الاسباب فلا يات بخلاف الاول بل قد يمتنع في الكسوفين  
 اذا تعلق تصور وتوهم من اعادة الفعل بل من الركعة وان كان ذلك في صلوة في غير حصول السجدة  
 فخرجها من نزوات الاسباب في وقفية في حال وعينية في آخره كما يخرجها من الابدان التي يمتنع  
 غالباً ان تعلق تصور او لم يعلمه المكلف في ركعة ومن لم يعلم الكسوف في وقت من الوقت  
 الذي هو تمام الا بعدد احدنا ولم يكن المظهر في ذلك لم يجب القضاء على الاقوى وكذا غيره من الابدان

الذي لا يخرج من ذلك ما وجد في الساعات والاداء فان كان في بعض احوال ككسوف الشمس

الاوقات اما اذا علم او اهل ولو نسباً ناعى الاصل وان كان الذي عيها وجب القضاء وكذا من انكشف له  
 نساؤه بعد خروجه الوقت بل وكذا غير الصلوة لغير الوقت من الابدان اذا اهل صلواته بعد العلم  
 والامتنان اما اذا لم اهل حتى مضى زمان الاتصال بالادب عرفاً لا قوياً عدم الوجوب والاصول في صلوة  
 ومجتها لوجوب من في تلك الامة فلا يجب على غيره نعم بقوى الجاهل المتصل بذلك المكان ما بين معه  
 كالمكان الواحد **المسألة الثالثة** في احوال الكسوفين سلك في وقت رغبة بوجبة خارجة واسع وتبينها  
 مع اكل غير ان كان بانواشاء على الوجه ولو شرب في صلوة الكسوف ففعل الصلوة وقت الضرب  
 الشيعة للبوينة على وجهه في وقت البوينة اذا تم الكسوف الذي يفيض سجدة وقت قطع  
 رضى البوينة ثم عاد الى صلوة الكسوف من محل القطع بشرط ان لا يقع منه منازعة الفصل  
 المبرور بل الاقوى جواز ذلك او جواز ذلك وقت الغيبة للبوينة فليدفع عن الاجزاء التي  
 كاله احواله خلاصه بل الاقوى انه لا شرع في صلوة الكسوف حال عدم علمه بعبدة الوقت لها  
 والبوينة في خوف الغوات قطع وصل الغيبة ثم يذهب على صلواته بل جازك مع علمه بغير الوقت  
 لها يذهب في صلوة الكسوف كما فطنة على اتصال الصلوة به ثم يقطع واسبق الغيبة ثم يذهب  
 صلواته من محل القطع لكن الاصول في هذا وفي سابقه استيناف صلوة الكسوف بعد ذلك  
 في وقت هذا فيعلم من الوقفة من صلوة الابدان في ذلك لم يجب قطعها نورا وبذلك تقدم  
 على البوينة مع السعة كما انه لو اطاق وقت الكسوف واسع وقت البوينة فبها عليها بل انقطع  
 وكان يظهر له ان الابدان في وقت وان كان اذا لم يفعل ثم وجبت صلواته كما في ذلك في شغل بالالكسوف  
 الذي قد انقضى وجوبه بعبدة وقت ولم يفعل في وقت البوينة والله اعلم **المسألة الرابعة**  
 في ركعات في كل واحد منها خمس ركعات فيكون للمخرج عشرة وتفصيل ذلك بان يجوز مقارناً

لا يترك هذا الحديث

صلوة

بل لا يخرج من ذلك

هم جواز الشروع في الصلاة  
 عند غيب وقت الغيبة في  
 من قوة صلواته على لوعلم ان يفيض  
 الوقت الغيبة في

الاصول اعادة البوينة  
 الغرض الاول و صلوة الكسوف  
 في الثاني من



قد تقدم لنا الاصول  
بذكرها في اليوم  
الاول

三

له  
الشيخ الفاضل

الخامس والثاني في

والعزم

هذا لا يصح  
لا يترك

من الصلاة منه فقل عزمت على  
تفصيل الكلام فيها كما عزمت في غيره



مركبة من فرائضها وان كان الواجب مع العلم بالحكم بكونه ركنا من زواجرها جزئي ابتداء الفضة على  
 في الدنيا من غير فرق بين القول والفعل في ذلك بل بين المرافق لا جزاءهما والحقاقتين  
 والظاهر ان الفضة في المطلق لو زاد فيها كانت عتوان الذب كما لو سجد سجدة فيها او قدمت  
 في جميع ركعاتها او شهد بها ثم لا بأس بما ياتي من القرآن والذكر والدعاء والثناء  
 بعون الله فانها لم تحصل بمطلو للضرورة وكذا غير المبطول لا يستلزمه عن الفعل القليل الذي  
 عزته فيها سبق كما ان ذلك باس من زيادة غير الركوع ونقصانه فيها من ولو ان خرج من المحل  
 الركعت فان زاد في غير الركعة ونقصه حتى يخرج من المحل فبطلت ثم يترك التاقل ان  
 ذكر في سجدة او سجد ما فعله سابقا مما هو مترتب عليه بعد من شئ من الذكر وبعضها والترتيب فيها  
 وافرهما والقيام بهما او الطمأنينة بهما او غير ذلك مما يحجب فيها على غير ذلك فانه  
 انقص من وجوب تلافيهما فيها وذكر قبل ان يصل الحد او الذكر في الركعة او الطمأنينة  
 فيه وذكر قبل ان يخرج من الركعة او ان تصاب من الركعة او الطمأنينة فيه على وجهه وذكر قبل  
 ان يدخل في السجود او الذكر في السجود او الطمأنينة فيه او وضع احد الساجد جالسه وذكر  
 قبل ان يخرج من سترى السجود او ان تصاب من السجود او الطمأنينة فيه وذكر  
 قبل ان يخرج من سترى السجود او الطمأنينة فيه وذكر قبل الوصول الى الحد الركعة  
 او قبل التسليم في السجدة الأخيرة او التسليم او بعضه او الترتيب فيه او اعرابا او الطمأنينة  
 فيه وذكر قبل الوصول الى الحد الركعة او قبل التسليم في التسليم او التسليم وذكر قبل  
 حصول ما يبطل الصلوة هذا او سجد وان لم يترك ما ذكرناه مما يبطل صلواته ضم  
 لو لم يذكر شيئا منها الله بعد الخروج من المحل المربوب لم يترك بعد ذلك وكان صلواته

ما

القرآن

او الذكر في الركعة

صحيحة أو السجدة والشهادة او بعضه فانه يقضيها بعد الفراغ من الصلوة وان لم يكن ما نسبته  
 ولم يذكره الا بعد ان حال في ركعتين آخرها بعد صلواتها ما يبطل الصلوة هذا وسواء في السجدة او  
 خبرين بطلت على ذلك من شئ النية حتى كبر أو الكبر حتى ركع أو الركعة حتى سجد أو السجدة  
 حتى ركع أو سجد أو سجد منه ما يبطل هذا وسواء في الركعة او السجدة ما فعله سابقا مما هو  
 مترتب عليه بعده وكان شئ من الصلاة صحيحة ولو خلا حول في سجدة السجدة حتى سلم الا ان  
 وان لم يكن من غير المبطول والتدريك السجدة او الكبر لو كان حوالتيه على استئناف الصلوة  
 من راس ولو ترك سجدة من شئ في الانشاء فيها من ركعة او ركعتين اعاد الصلوة احيا  
 بعد الدعاء وقضاها كما لو شئت في ذلك بعد الفراغ ولو علم انها من ركعتين فضاها وان كان الاولين  
 على الدعاء ولو دخل في السجود مثلا وعلم انه قد ناس ركعة او ركعة او سجدة او سجدة او سجدة  
 بالذمارة في الاول والثاني بعد قضا السجدة وكذا بعد الفراغ ولو علم ان سجدة من سجدة او سجدة  
 قبل ان يدخل في الركعة فلا فاعا واحدا باعادة الصلوة من راس ولو لم يركع الركعة الأخيرة مثلا تركها  
 من التسليم قبل التسليم فام وان يصا ولو تركها بعد التسليم قبل ما يبطل سجد فام وان لم  
 تركها بعد استئناف الصلوة من راس من غير فرق بين الرباعية وغيرها والركعة ولا زيل  
 وكذا استأنف لو زاد ركعة قبل التسليم بعد التسليم او قبله جلس بمقداره **اولا**  
 في الشك وفيه مسائل **المسألة الأولى** من شك في الصلوة فلم يدرك الله صلى الله عليه وسلم في الركعة كان في  
 بعد عن الوقت لم يفت ولا يفعل ولو لم يقف الا بعد ان احتضن الأخيرة احتضن عليها وفي ترك  
 اذ كان مقفرا الركعة حنا منزلة تمام الوقت وحيا اما في الركعة فانه نوع كونه منزلة للركعة  
 وانما ان القول هنا كما كانت في الحكم الثانية لا يفت لا الشك في شئ منها بعد الفراغ

او

اقول الاول

سجدة



من خبرين بين الركعتين وبين الركعة وجرها **الثالث** لا حجة بكثرة الشك في هذه الركعات  
 وقوله من لا فعل بل يبنى على رفع الخجل ما لم يكن ذلك مفقدا فينبغي على عدمه في الركعة  
 شك في محل خاص في الركعة كان كبر الشك فيه وركعتين على التوالي بل وكذا لو كان كثير فيها  
 لا حكم له كانت بعدتها هذا المثل شكلا بل وكذا لو كان كثير في غير الصلوة دونها وعلى كل حال فما  
 المجمع فيه العرب ولا يجب عليه ضبط الصلوة بالخصوص أو بالتعميم أو نحوها وإن كان هو الخط  
 وكذا لا حجة بشكنا عدم في عدد الركعات مع ضبط الأمام وركعتين الشك على التوالي فيكون  
 من المتيقن أن الضابط وإن كان ضبط الطريق القوي لا القطع على التوالي وحكم المأموم بالأمام  
 في السجود غير ذلك حكم المتقدي على التوالي فإن لم يكن أحدهما ضابطا على كونهما ما يقتضيه الشك  
 مع اتفاقهما في الشك تابع أحدهما كما لو كان المأموم ضابطا مع الشك في الركعة والأمام  
 الاثنين والأربع فإن جمع بين شكهما ما ربطه كانت فيما لو شكنا الأمام بين الاثنين والثلاث  
 والمأموم بين الثلاث والأربع وبالعكس جميعا البها وأما الصلوة والركعة فيجب أن لا تقلد  
 كالوكان شك أحدهما بين الاثنين والثلاث والأربع بينه وبين الركعة والخمس والحدود استيقنا  
 فلا ولي وكذا لا حكم للشك في عدد ركعات الاحتياط وعدمه في السجود بل يبنى على الأكثر ما لم يكن  
 لم يكن مفقدا وإن بني على الأقل والشك في السابعة غير بين البناء على الأقل والأكثر ما لم يكن  
 مفقدا أيضا والأدنى على الأقل ما فصله الأول ولو فرض وضعت الفعل للفرض أو بالعكس فالقلم  
 بقا حكم الشك على الأقل كان القياس وإن السابعة للفرقة في الشك في الفعل وفي الركعة  
 في الجمل وعدمه لعدم الحدود استينا فيما يزيده الركعتين بل حررنا في الخصا لنم لا قضاء السجدة  
 والشك فيها لا يسجد مسبوها بوجبه **الرابع** مع شك في شيء من أفعال الصلوة وفقد

فغير  
 وإذا أحصل شك في ركعة أو ركعتين أو في الصلاة بأكملها وكان المأموم ضابطا

الركعة في السجدة بين الركعتين  
 عن الشك في الركعة  
 السابعة على الأقل  
 كمن الاحتياط لا يجوز  
 إلا إعادة سجدة الأمام

منه ما لا

في غيرهما هو ترتيب عليه وإن كان منوطا لم يثبت كأنه يأتي به إذا لم يزل من غير شك بين الأمام  
 وإن خبرهم على الأقل كانت الآية ما راعى على الخبرين على الأقل حتى استورة بالنسبة إلى العاطفة فبد  
 بطلت إلى الشك فيما هو أحد في السورة بلولة إلى أول السورة وهو أن آخرها بلولة إلى الأبد وهو في الآية  
 المتأخرة بلولة إلى الأمام وهو في آخرها إلى السورة وهو في القنوت وله إلى المجمع أو إلى التمام وهو  
 في العوي للسجود ولا السجود وهو قائم أو في الشك في الركعة أو في وجوب تكرار السجود إذا شك فيه  
 وهو أحد في القيام وفي الخاف للشك في التكرار وبعد الأمام الذي هو في حال إذا كان الشك  
 فالحق قبل أول الركعة المأموم فالواجب عليه التكرار ولو قرأه حتى بطلت صلوة كالوكان الشك في  
 الركعة في الركعة الشك في الركعة ذلك في غير صلاة الجنازة فإن كان فرضه الجفوس مثله وقد شك  
 حله وقت كونه بالأمام القيام في أنه هل يجدد أم لا أو تشهد أم لم يثبت على التوالي ولو شك  
 في صحة التمام وفقد في أصل الوقوع فلا توى عدم الالتفات وإن كان في الجمل يكون الاحتياط  
 لا ينبغي تركه أو لو باتمام الصلوة ثم استينا فيما من رأس كما لا ينبغي تركه في كل ما شك فيه  
 ولم يدخل في فعل آخر مستقل عنه كالقراءة والركوع والسجود والشهد والقيام والتسليم ونحو ذلك  
 وإن كان الأقل ما عرفت ولو كان الشك في التسليم لم يثبت إذا كان وقد دخل فيما هو ترتيب  
 على الفرض من التمجيد ونحوه أو في بعض المناسبات ونحو ذلك مما لا يفعله المسلم إلا بعد الفرض  
 كأنه المأموم إذا شك في التكبير قد كان في حجة للتصلي جماعة من الألفاظ ووضع اليد  
 على الخدين ونحو ذلك لم يثبت على التوالي وكل شكوك في بدلة في الجمل ثم ذكر أنه يفعل  
 لا يفعله إذا كان يكتفي كأنه إذا ما أت به المخرج عن الخلق فإن عدم فعله لا يفعله إذا  
 كانت كذلك ولو شك وهو في فعل أنه هل شك في بعض أفعال المتقدمة عليه سابقا لم يثبت

غير شك في الألفاظ إعادة الركعة  
 المشكوك فيها بنية الاحتياط  
 الألفاظ السجود وإعادة الصلاة

الركعة الخاف قد شك في ذلك  
 في أصل الوقوع بل هو مردود

جماعة  
 الألفاظ الاستيناء بالخط وإعادة  
 التكبير إذا كان يكون مشغولا  
 الشك المصحف المأموم

في الصلاة على الأقل







ربع راسه من السجود شك بين الاثنى والثلاث فلما اخذ بالشهاد شك بين الاثنى والثلاث  
 والاربع كان ذلك شك ولو حصل له شيء في قضاء الصلوة وبعد ذلك دخل في فعل اخر لم يلزم له ان كان  
 شك او شكاً فهو شك **مسألة** ركعات الاحتياط واجبة فلا يجوز ان يدبرها ويعيد الصلوة  
 من الاصل وان كان الاقوى الاجراء بالعادة عنها الوائم بتركها على وجه يرتفع الخطأ بها ومن  
 اشغل نفسه بركعتي الاحتياط منه فبات من حيله قبل فعلها كان على الولي قضاء الصلوة  
 والا حوط الاثنى لهما او دتم اعادة الصلوة وكذا الاجزاء المنسبة واما سجدة السهو فالا حوط  
 قضاها خاصة ولو بد منه اعادة الصلوة بعد ذلك **مسألة** الاقوى ان صلوة الوصل  
 ولو كانت ركعة من قيام ملاحظة الجوزية والاستقلال والقدرة لا تدم المشرک بين  
 والركعات الاخيرة من الفرض بالنسبة الى البطالة بخلاف المنا في بينها وبين الصلوة كركعات  
 الشك ففقدت عن وقوعها وان لم يدبرها من نية وتكرار احرام وقراءة العائنة فيراحق  
 السجدة على الا حوط وكس وسجود وشهد وتسلم وقد توثب بها وان كانت انفسه فخطا  
 الاثام وانما كما الاسيرة فيها **مسألة** انما تعرف الله الذي يقضي من اجزاء الصلوة سجود  
 والشهادتين واجزاء غيرها الصلوة على الذي لا يفتري انما عرف ذلك المشي مقاربا بالنية  
 لا بالما في نظامه على ما كان واجبا فيهما حال الصلوة ما فعلها كالصلوة في الشك والمواضع بالاد  
 يجوز الفصل بينهما وبينها بالما في كالا جزاء والصلوة اما لهما والمكرر والفعل الصلي وجوب  
 من كان جازيا في اثباتها فالاقوى جوازها والا حوط تركه وكذا بين الصلوة وركعات الاحتياط  
 فيكون من غير وجه ما هو مستحب الفراغ من التعميد في غيرها ولو فصل بينها وبين الصلوة با  
 لمثل عدل سبها واستأنف الصلوة من راس والا حوط فعلها قبل الشك وكذا المنا في

ولو كان في حال صلواته ارشاد كما ينبغي كبر بعض الناس

انكسرت فمضت  
 بر

عند الاقوى

السجدة

السجدة

السجدة

عند الاقوى اما اذا وقع سهوا فلا بأس وكان الكلام في ركعات الاحتياط ولا فعل في الاثناء ما لا  
 يجوز السهو ولا تقوى والا حوط بفعل بعد الفراغ ولو سجد في ركعات الاحتياط ولو نزل فيها المعلنون  
 واستأنف الصلوة والا حوط فعل الاحتياط ثم الاستئناف ولو سجد سجدة او تشهد فيما قضا  
 حيا بعد الصلوة ولو سجد بعض اجزاء الشهادتين لم يمكن الذم لركعتي فعلها اما اذا لم يمكن كما  
 اذا كره بعد فعل المنا في سجودهم املا استأنف الصلوة والا حوط فعل الشهادتين قبل ذلك ولو  
 تعدت مثبنا ذلك ولو سجد سجدة من الركعة الاولى واضرب من الثانية اى لهما واحد  
 بعد واحدة ولا يشترط التخصيص على الاقوى وان كان حوط كما ان الا حوط ملاحظة الترتيب  
 واشد منه احتياطاً ملاحظة بالنسبة الى الشهادتين وسجود مقدم السابق في الفرائض على  
 الا حوط بل لا شك في السابق للاحق كان الا حوط له تقديم كل منهما ولو تاحر الا حوط لا  
 بل لو سجد على سبق سابق فقدمه ثم ظهر للاحق او بالعكس كان الا حوط الاعادة على الجهر  
 بعد الترتيب ثم استأنف الصلوة **مسألة** لو فعل الاجزاء المنسبة او سجدة السهو قبل ان  
 ان لا سهو ولا نقص تبين بطلان ما فعل ينقطع لو كان في الاثناء وصلته صحيحة اما ركعات  
 الاحتياط فانما الاستعانة عنها بعد الفراغ منها وقعت نافذة وان كان في الاثناء اعمها  
 شك والا حوط اضافية ركعة ثالثة لو كانت ركعة من قيام وانما نقص الصلوة بفعل  
 مانع من الاحتياط بعد الفراغ تمت صلوة على الاقوى والا حوط الاستئناف وان كان كل  
 الدور للاحتياط كان له حكم من نقص ركعة مثلاً من المذكر الذي قد عرفت وان كان  
 في اثنتي عشرة ركعة مع موافقة في الحكم والكيف اما لو كانت ركعتين من جلوس العيا  
 في بلا وجع الحكم من تذكر النقص وان كان قد دخل في ركعة الاخرة منها والا حوط له

الاقوى

الشك



الا سياتى في الكلام ما لو دخل في ركعتي قيام فظهر له نقص الواحدة قبل الوصول الى الركعة الثانية  
 منها سلم على الركعة وصحت صلوة ولا يفتقر زيادة التكبير ان كان بعد الوصول الى ما في ركعة  
 رجع الى حكم من نقص فثبت ركعتي ولا يفتقر صلوة سواء كانت شكرا موجبا للركعة مع الركعتين كما  
 ثبت بين الاثنين والثلاث ولا يرفع اوم يكون كك كالو كان شكرا بين الاثنين ولا يرفع  
 خاصة فبان ان نقص الواحدة ولو ظهر له نقص اثنين وقد دخل في ركعة قيام اضافة اليها ثالثة  
 وسلم ولو كان دخل في ركعتي جازس عرض عنها وقد كانت ما نقص من صلوة وان كانت تعد في  
 ركعة الاخيرة منها والا حوط احتياطا شديد في جميع هذه الصور لا سيما في **الحال الثالث**  
 في التسوية بجود سهو الكلام ساجدا جازا ولو لم يركع في ركعة واحدة والثلث بين  
 الاربع وانقص من الركعة زيادة في الصلوة ونقصه لم يذكر حالي فلهذا وان تذكرها بعد الصلوة في ركعة  
 والمشهد اما اذا ذكر حالي على تذكرها فلا يجوز على الاقوى كالا في سبائك القوت بخبر  
 من المشايخ التي كان عارضا على فعلها وناسا حادولا في ثلث في المذاكرة والفقيرة وان كان  
 حادولا في الكلام وان طال الى سجودنا سهو بعد ان كان كذا وكذا في ركعة واحدة في ذلك في  
 الا ثلث ثم سمي بعد ذلك فتكلم بعد السجود كما في ركعة من الاعبات فان الظن بعدة بعدة  
 اتخذت بها واختلف وكذا الكلام في السلام لو وقع مرة واحدة في ركعة واحدة ولو وقع صيغة واحدة  
 بعدة مرات بعد له كك وان كان الا حوط بعدة لكل تسليم ولذا يربط في سجود السهو بركعة  
 اسبابه على الاقوى اما بينه وبين الاجزاء المشبهة والركعات الاحتياطية فهو مؤخر عنها  
 كما ان الا حوط تأخير اجزاء المشبهة عن الركعات الاحتياطية فهو مخصوص وان كان منقلا  
 في القنوت والا قوى التحسين بل لا قوى عدم وجوب تعيين اسباب سجود السهو بل لو

وبجمع الحكم من ذكر  
 النقص لا يفتقر من قوة

وفيه  
 فيكون

احتياط

وجوب

في الركعة الثانية

في ركعة

في ركعة

بل لو احتاط بمجدد التسوية عن الكلام وكان سهو به في ركعة اخرى الاقوى والا حوط اعادة السجود ولا يجوز  
 تأخير السجود السهو عن الصلوة واجزاها النسبة وركعاتها احتياطية فلا يضر على بان تأخير صلوة  
 سجدة على الارض ولم تسقط وجوب السجدة بذلك ولا في ركعة سجدة كالكالو نساء مثلا فانه يسجد  
 حينها الذكر فلا يضر على انها وجبة النية بخلافه لا في ركعة واحدة ولو بالاعتقاد من الهوى السهو ويجوز  
 التكثير ان كان الا حوط فلهذا كان الا حوط في ركعة واحدة ما يجزئ سجود الصلوة على الذكر حتى يظهر ان  
 الخدين والحنك والسرور المستقبال في ركعات السجدة والمواضع التي للصلاة كالخدا والفتوح  
 في الاثناء وغيرها فلهذا يجب تخصيص سجود من الغاية في سجود على الاعضاء من غير النية  
 منها على ما في السجود عليه والانتصاب بل ينعى وان كان في وجوب ما عدا توقف على اسم السجود  
 غير الاقوى لعدم وجوب الذكر فيه من غير قصد من الذكر المحض وان كان الاقوى بل الا حوط ان يقول  
 فيها بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآله او ذلك مع ابدال الصلوة بالتمتع صل على محمد وآله  
 فيد او يقول بها بسم الله وبالله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته او ذلك بعطف  
 السلام بالواو ثم يجزئ في الركعة من غير المشهد والسلام على النبي والواجب من الاخير في ركعة  
 الا حوط التسوية عليهم اما الشهد فالواجب من الخفيف وهو الشهادتان والصلوة على محمد وآله  
 الا حوط الانتصار على ذلك وان كان الاقوى جواز ركعة سجدة في الصلوة خصوصا في ركعة السجدة  
 الاقوى واحدة العالم **المقصد الثاني** في قضاء الصلوة وفيه ما بحث **في قول** يجب في الغنية البرية  
 على الجدة حاج الوقت على كل من لم يفعلها فيه بعد ركعة واحدة ان كان عدم الفعل في جميع الوقت اصغر  
 من تركه في ركعة واحدة على الارض مطبقا كان او دارا وركعة واحدة وان كان تعلم انفسه على الاقوى في الا حوط  
 قضاء اخر اتمام ان الله ان افاض بها بل الا حوط قضاء جميع ما كانه خصوصا

عند

منقلا

وجوب ذكر النقص لا يفتقر من قوة

ذهب الى الواجب الصلوة  
 فربما

وبما القضاء اذا كان من فعله و  
 في تركه عليه لا يفتقر من قوة



اذا كان من فعله وخبرها ان كان على وجه العصبه او حصى او نفاس ولو من فعلها اركعتا  
 تقبضه اسد ما لم يدرج عليه القضاء كانه يجب الاتيم على الخالف اذا استبرأ ولم يكن قد ادى الصلوة  
 على وفق مذهبه بل لا يوطئه ذلك وان اوجاه على وفق مذهبه ثم اذا كان قد فعل على مقتضى مذهب  
 لم يكن عليه قضاء على الاتيم ولو استبرأ ثم صلى ثم استبرأ فبقي ما فاته زمانه عند له على الاقوى وان عمل  
 على مقتضى مذهبه ايضا ولو اسلم العافر الوقت باق صلى وكذا الخالف اذا استبرأ ثم صلى  
 القوي على وفق مذهبه كات الاقوى وجوب غسل النجاسة عليه ان لم يكن قد غسلها على ما عداها  
 بل لا يوطئ الاقوى وجوب إعادة الوضوء بعد العبادات الجديلة وفانما يطهروا بها يستطاعه  
 ان اداء وقت القضاء على الاتيم وكذا يجب القضاء على شارب السكر عسا ابا الاوطول ان قوى  
 ان لم يكن عاصيا كما اذا شربه لغيره او ذكره او جعله كذا ان يجب القضاء على الخمر والمخاض  
 والنساء والنجس عليه اذا حصل العذر بعد ان مضى من الوقت مقدار صلوة الشارب بحاله من  
 الحضر في السفر وغيرهما ولم يفعل او ارتفع وتدفق من الوقت مقدار ركعة ولم يفعل فانه لم يوجب القضاء  
 في الصلوة من اوجها في الغائبين كما تقدم سابقا في المواقيت ويستحب ترتيب النية من الاطفال على  
 الصلوة اراها قضاء بها فيصليها من اطفالها او احكامها على كل عبادة وان كان الذي يعمرى  
 عدم من عجزها بمقتضاها لم يفسد ما كانا ان يجب على الوقت منه على غير النية ايضا عن كل ما فيه  
 فزولهم او عن غيرهم من الملقق وعن كل ما علم من الشارع ارادة عدم وجوده في الخارج لما  
 فيه من القضاء والظاهر ان القضاء منه كان الظاهر ان النجاسة وشربها مما فيه ضررهم  
 دون المنجسة والكره من شربها لهم اما غير ذلك من الجرمات على البالغ كسب الخمر والذبح  
 وتوحي فالاقوى عدم وجوب منع النية منها فضلا عن غيره وان كان الاقوى ذلك وكذا يجب

منه ايضا

بالحق

خبرهم بنية على حسب ما عرفت سابقا فاحمله حتى انما فله المندرج في وقت وجب قضاءه الربا  
 دون غيرها من التوافر ان كان موقفا استحبها ما امره كذا حتى انه يجب الربا كذا في ملكه  
 منه على باحسبهم به فذلك بتاكذات في بعض ويكوه مما عليه عليه بالجزء من لم يقبضها  
 استحب لها القيد بقدر قوله وانما لكل ركعتين من فان لم يقدر على كل اربع فان لم يقدر  
 لصلوة الليل او من صلوة النهار وكانت الصلوة افضل من وقت في صلاة التوافر في الاوقات جميعا  
 فله صلاة ان اثاره بعدة في صلاة واحدة فضلا عن غير الوتر منها كما انه لا فرق في قضاء الفريضة  
 بينها فيبقى صلوة النوافل بالليل والليل في حال السفر والحضر فيبقى صلوة السفر قصر في الحضر  
 وبالعكس **الحال الثاني** يجب ترتيب النوافل اليومية مع العلم بمقتضى السابق وان اختلفت  
 وقت غيرها من الفرائض يجوز قضاء القسوف مثلا قبل الكسوف وان تأخر في الفرائض كما انه يجوز  
 تقديمه على اليومية وان تقدمت في الفرائض وبالعكس نعم الاقوى سقوطه في اليومية مع الجهر في  
 به اذا استلزم التكرار مشقة لا تتحمل اما ان لم يكن كذلك فانه ظهر ومغرب حثلا ولم يعلم  
 لسابق منها صلى ظهر اي من مغرب او مغربا بين ظهرين ويكفي في حصول الترتيب في صلاة  
 فانه لو كان الفرائض تتحد صنفان عدة كالظهر من ايام متعدي او العصر كات بل الظاهر  
 حصوله بذلك فيما لو كان الفرائض ظهر وعصر من ايام متعدي فصل في ترتيب صلاة  
 بنوي بها اولها في وقتها ان ظهر فظهر وان ظهر وعصر والثانية ما في وقتها وهكذا اما  
 المتخالف عددا وصفا فلا طريق لحصول الترتيب فيه مع العمل به الا التكرار ولو فانه حسن  
 فرائض ولم يعلم السابق من التحقيق كرها حتى تراث اي حتى حصة ايام وعلم حصول  
 الترتيب ولو زادت فريضة اخبر على سنة ايام وهكذا ولو فانه صلوة معلومة

ووب الشك في هذا وعدم الاكتفاء  
 بالترتيب المطلقة في غير موقوت



سفر وحضر او يعلم السابى منها كفى في حصول الترتيب صلوة رباعيا كل يوم قسرا وعاما  
 هذا هو اذا اراد الاحتياط والله قد عرفت ان الله قوى سقوط الترتيب مع الجهل اذا  
 في تكليفه لا يمتثل ولا قوى وجوبه بل هو الترتيب مع العلم بعد على القاض عن الغير  
 ان باجازه ولو سقط الترتيب للجهل به في جاز من القضاء للمعذور في دفعه اشكال  
 احسنه اليوم وكذا في كل شيء احسنه من التحقيق في الذين اوتوا حادثة بعد ايضا  
 نصف سنة وهكذا في نظام جواز تعدد الساجد في قضاء عن واحد مع عدم التمسك بكيفية  
 الاداء منهم كما ان العلم بسقوط الترتيب مع جهل الولي والولي في الترتيب به بل الله قوى ذلك  
 وان علم ان الميت كان عالما به فبطل عن احتماله وان كان الاوطى مدحفظه في الاصل  
 خصوصا مع سعة التمسك مثله وعدم تقيد بمصر في وقت وفاته على الفاسدة  
 على الاصل وان استحب له العدد البعدي او دخل بها في الفاسدة لم يجاوز محله على ما عرفت  
 ما يقاوم الله لا يجوز القضاء على الاصل بقدر ومن فائدتها فرضية من الجسد عن عبادة  
 قسما وخرابا في رعاها في سنة غير انهما بين اليقين والاحتمال ولو كان سافرا قضى  
 مغربا واشتهى ذلك ولو فائدت صلوة معتقة مرات ولم يعلم عددها كتر من ثلاث صلوة  
 حتى يطمئن بالوفاة وكذا لو فائدت صلوة لم يعلم كنهها ولا عنها **فائدة** المسبوح على الولي  
 الميت رجلا في الميت او امرأة على الزوج او عبدا ان يقضى عنه ما فائدت من صلوة  
 ومنه ومنه من القضاء واحدا في الاوطى قضاء ما فائدت من الصوم في السفر وان لم يكن  
 منه والمرد بالولي حنا الكبر للولد المذكور اي من لم يكن اكبر منه على الزوج لا كبره  
 الاكبر من الاكبر من المذكور ثم انما في كل طبقة حتى الزوجين والمحقق وضامن الجارية

فالسنة

وجوب استراط الترتيب على الاخير المتأخر مع ضرورة

الاوطى ترتيبا لفائدت الواحدة من فائدت يوم ذكرها

في صلوة فائدت الميت من كل يوم في الاوطى

في الاوطى

والا كان هو الاوطى ثم لا يعتبر فيه المني عند الموت والله العقل بل لو اخص احد الاولاد  
 بالصلوة فافتركه للسنن كان الثاني هو الولي الاول على الاقربى وكان لا يعتبر فيه الاثر  
 فلو كان في ما قبل الوفاة او في كبره لعلق بقضاء ولو كان الاكبر ميتا مشكوكا في الولي غير  
 الاكبر وان كان اصغر منه على الاقربى ولو اشتبه الاكبر فالقوى المتعوط مع احتمال المني في  
 والفرقة ولو تساوى الاولاد في السن لما وادى القضاء بالتسوية عليهم على الاقربى  
 وبكف بالكل منها نحو الكفا في فلهما ان يوعاه دفعة عن الميت وان كان متعذرا  
 في دفعة الميت ولو اظهر انيه بعد الوفاة وكان قضاء من غير رخصة فالاوطى الكفا على  
 كل منهما ويجوز للرجل جني النجس بالقضاء عن الولي على الذبح فضلا عن الاطباء بعضهم بعض  
 وفضل من الاجابة والاوطى لولد الولد القضاء عن الميت ايضا اذا كان هو الاكبر حال الموت  
 وان كان الاقربى فلا بد خصوصا فيما اذا كان الميت اولاد وله اولاد او لا اكره من الاولاد  
 والله اعلم **المسألة السابعة** في صلوة الجماعة وفيه مباحث **فائدة** الجماعة من الجماعة  
 المؤلفة في الفراغ جميعا خصوصا في اليومية منها وخصوصا في القدسية منها وخصوصا  
 العجم والمسلمين منها وخصوصا الجليل المسجد بل من بسج المذاهب وان فضل الجماعة  
 على الفرد باربعة وعشرين درجة او بثلث وعشرين او بسبع وعشرين وعشرين  
 والركعة باربعة وعشرين ركعة كل ركعة احب الخاقعة من عبادة امر يبي سئل  
 الصلوة جملة افضل من الصلوة فرادى في مسجد الكوفة التي الصلوة فيه بالف  
 صلوة نهي عن فضل من الف صلوة بل روي انها بالصلوة بل لو كان الصلوة  
 جماعة خلت ليعلم الذي روي فيه ايضا ان الصلوة معه بالف صلوة تضاعف

في الاوطى



43

ادخل في كل يوم من هذه  
في غير حالة الشبه ولو  
دليل فان السوط ما ذكره  
فدركه من الاقامه



المانع لما حذر من تشبهه بشاخصه فيعاش من الامام والمأموم في سائر الاحوال كالقيام والقعود  
 ونحوها جازا لان الحائل لا يوجب التشبه في كل ما هو مأموم به بل في ما هو مأموم به من حيث  
 بغير ذلك اذا كان المأموم جلا اما لا فلا فلا بأس اذا كان الامام رجلا وعلته باحواله حتى  
 تمكن من المتابعة مع تلك الوجوه حتى لا يتبعها البده ولو كان الحائل لا يوجب التشبه  
 في حال من احواله فلا بأس بل الاقوى ذلك ايضا لو جمع حال الجلس خاصة والقيام  
 الا وهو خلافه وكذا لو كان الحائل لا يوجب التشبه في سائر الاحوال ولا المشاهدة في سائر الاحوال  
 ولا ولو كان الحائل لا يوجب التشبه في حال الركوع خاصة في سائر الاحوال ولا المشاهدة في سائر الاحوال  
 او حال القيام لشعبه في حال الركوع او في حال الركوع في حال الركوع في حال الركوع في حال الركوع  
 عدم الجواز في تلك الحالة ولا العباد من نوحى احاطا فلا يقدح كما لا يقدح الفصل بالاطراف  
 والتفرع مع عدم استلزام ذلك التشبه في الجماعة ولو كان حائلا جازا ونحوه مما لا يخفى  
 المشاهدة للامام فالجواز ان لم يكن الاقوى اجتنابا به ايضا ولا يقدح جيلولة المأموم  
 لبعضهم البعض كما لا يقدح عنده مشاهدة بعض الصف الاول او اكثر الامام بعدة في عدم  
 كون ذلك الحائل لا يوجب استعانة الصفه في اقلية الصف الثاني مثلا من الاول ولو كان  
 الامام في حجاب داخل في جملته ونحوه لم يمتنع اقتداء من على الهيئ او الشمال او جوارحها في  
 المصطفى بقا بل لا يمتنع لعدم الحائل بالنسبة اليه في جهة اقتداء من على عبا بغيره في اقتداء  
 بعدم الجيلولة بالنسبة اليه مع اتصال التبع به وبجوانا ونحوها الجوارح او غيرها العدم وكذا  
 بين الاستطاعات على وجه تكون حائلا بهنه وبين من يقدح في الاتصال بين لم يحل الله من تفرع  
 سطوانة بينهم امامهم عده فلا يوجب البطلان ولو تجدد الحائل في الاثناء فالاقوى بطلان

حال ولا يمتنع في حال

الجماعة بل هو كذا لو دخل من العالم به لغيره ثم امر شخص لا تشاء ثم لا بأس بغير المستبين  
 احال كما لم يمتنع المستبين ونحوه وان حال انما ما به الامام وما مومه وكذا لا يمتنع من على موم  
 الامام على موم المأموم البعيد بالادنى والرجل يمتنع ثم لا بأس بغير المستبين به تمامه ولو كان  
 ونحوه ولا يمتنع الا عند الجلس من الجلس في الاوطان لم يكن الاقوى ملا حقة قد لا تشبهه ولا  
 بأس بجلس المأموم على الامام ولو بشي كثير وكذا لا يجوز قضاة المأموم عن الامام بما يكون  
 كثيرا في العادة بالنسبة الى الصلوة جامعة الا اذا كان في صفه فمثل بعضه بعضا في بعض الاحوال  
 القريب او ليس بهنه وبين ما تقدم منه المتباعد من الزاوية وكذا حتى يذبح الى القريب كذا  
 ينفل ولا يمتنع بعد المأكول ما لم يمتنع في تلك الموضع ولا حقا فيه موقوف المصلي  
 يجوز ما كان يقربها من البعد اذا لم يمتنع من ذلك مراعات الحفظ والمحافظة  
 لواصل الصفوف الا حقة لا تفرع الى ان كان قدامهم من ليس بينهم وبينه بعد المانع او متعذرا  
 من كان كذلك ممن هو على جانب اما المتفرد في الصف فلا يجوز له محله بصلوة من بعدهم الامام  
 البعد الحائلا والفصل لعدم التبع بعد التبع المصلوة جامعة في محل الجلس الا ان لم يمتنع  
 القريب فضلا عن حال عدم العلم به وان كان الا وهو خلافة ولا يمتنع البعد في الاثناء ولا  
 لا تشاء الصلوة المتفردة مثلا تكون فيهم الفصل والعدولهم الى التفرع فالاقوى جيلولة  
 الاقتداء والحال على التفرع وان بقوا جالسين لم لو احسن الانتقال الى مكان قريب من الامام  
 على وجه لا يمتنع الصلوة في محله الا اقتداء كما انه يمتنع لو جازت الصلوة في الجماعة على كذا  
 لا يجوز تقديم المأموم على الامام في الحوقف في التفرع او لا تشاء فلو تقدم باقيا على الامام  
 صلوة ثم لم يزل التفرع ثم عاد الى موقفه فنوي الاقتداء فيحرم على الاقوى كما يمتنع ذلك لو تقدم

الامام اذا كان في حال  
 جوارحها لا يمتنع  
 على احتياط  
 وهو حائل لا يمتنع  
 على الامام من غير  
 فرق بين المأموم

بل لا يمتنع من قوة  
 والظاهر انه لا يمتنع في  
 بل لا يمتنع مع تباين  
 التفرع عن قوة



هذا هو الوجه الثاني في رد  
الاعتراض الثاني

سواء أوقفها أو أكرها بل لا يجوز المسألة في قول قوي لا ينبغي ترك الاحتياط فيه حتى يثبت  
البرهان الذي يثبت من جليس في تقديمهم إمامهم ميكيلييه ويخرب ذلك كما يجري التقديم  
فإن جعله في غيرهم لا بأس به بل التقديم والوقوف في رتبة الإمامية في تركه على سجود على الإمام  
الذي قامته ونحوها فاختار عن المساواة والمرجع فيهما العرف ولا بأس بالصلوة جماعة بالآ  
ميتلة من الكعبة والأحوط عدم اقتراب المأموم منها إلى الكعبة من الإمام بحسب المكانة المبر  
كاله وأحوط منه ملا حظة الكعبة مع ذلك وأحوط منه اقتراب المأموم منها إلى الكعبة  
والله أعلم **الحال الثالث** لابد في الجماعة من نيته الإتيان فلم يسهل لهم يحصل له الآلات  
صلوته صحيحة إنما يمكن الجماعة شربا فيها كالمسحاة وإن التزم بغيره بغيره أفعال  
لأنه لا زال يقع منه ما يخل بصلواته المفردة ولم يشك في نيته الإتيان وقد ظهر  
عنده أحوال الإتيان كالانصات ونحوه فالتوى عدم الالتفات فالحق في هذه الأحكام المأمومة  
أما إذا لم يكن كذلك فالتوى علم أنه قام بها فكذلك والتوى على الانفرد وله تمديد نيته إذا  
على الأقوى كان لأحوط هذه الشبهة في السابق ولا بد منها من القصد إلى إمام متقدم  
بأنه مع ما لا يشك أو بالصفة فلو كان بينه وبينه إنسان ولو في الإتيان بأحداهما أو بهما لم يفت  
ولكن في الغيب أن ينوي هذا التقديم مع العلم بعد الله ولا يفت مع ذلك اعتنا بكونه ويدا  
فيان خلافه ثم لو علمه بأمره خاصة فأسد للصلوة فبأن عزه فالتوى السجدة وإن كان  
هو جردا مثله بل كذا لو قصد الإتيان بهذا حاضر مريد به صاحب اعتقاده من كونه زيد فظهر  
أنه عزه على الأقوى والأحوط خصوصاً إذا كان عزه عنده غير عدل لا يفت بنية الانفرد  
والتوى بذلك بعد التكبير قبل القراءة ولو صلى إن شاء الله بعد الصلاة علم نية كل منهما الإمامة

بعد

الأقوى اعتبار صدق تقديم  
الإمام عرفاً في جميع الأحوال  
حتى السجود

الأحوط نية الانفرد فإنه المراد  
الافتناء عند المناظرة و  
انتهى ونظرها

المعصية

الاعتراض

لأنه لم يثبت صلواته إلا لم يثبت في إتيانها بالاعتناء سائفت كونهما الصلوة ولو شكنا فيها  
اضطره فالأحوط الاستيناف وإن كانت الشبهة قوية ولا يجوز الإتيان بالمأموم كما أن الأحوط له  
عدم نقل نيته إلى إمام آخر اختياراً وإن كان القول ما يجوز قوتاً خصوصاً إذا كان له مرجع على  
الله وللعقل ونحوه مما يعود إلى الصلوة فم لا بد من الانفرد اختياراً في جميع الأحوال على الأقوى  
مع أن الأحوط اجتماعه أيضاً كما أن الأحوط للمنفرد عدم تجديد الإتيان في الأثناء وإن كان  
الجواز قوتاً أما لو جرت الإمام ما بعده من إتمام صلوته ولو لم يكن حديث سابق جاز لهم تقديم لما  
آخر جبره وإتمام الصلوة معه بل الأقوى ذلك لو عرض له ما يجبره من إتمامها فاحتسب كالقوة  
فهذه الجليس وبذلك للأمر غير السابق الفرائد في إرثي الفريضة الأخفائية على الأقوى والآ  
تركها وبسبب له في الاشتغال بالالتجويد والصلوة على محذوراً كما أن الأقوى والآ  
عدم الفرائد في إرثي الغيرة أو الجمع ولو العزيمة بل ينبغي له الانصات بالأحوط له الطاعة  
حالة إرثه الإمام وإن كان الأقوى عدم الجواب نعم إذا لم يسمع حتى العزيمة جاز له القراءة بل الآ  
متحابب تولد أن الأحوط مع ذلك التركز أما الإضرابة منه فبالأقوى مساواة المأموم  
فيما لا ينفرد في وجوب القراءة أو الذكر وإن قرأ الإمام فيها ولو أظهر الإتيان بالمخالفة لنية  
وجب القراءة احتشاً وإن كانت الصلوة جبرية ولو اجتمع عن التوقف تركها ويرجع معه  
بل لا يجزئ قطع الفاتحة لذلك من قوة وإن كان الأحوط له استيناف الصلوة بعد ذلك بل  
لو وجد ركعتين أو ثلاث من قرأه شيئاً من الفاتحة لوي وكبره معه واعتد بها ركعة  
في وجه أداته الأحوط والأقوى الاستيناف بعد ذلك كالأجل عن التشديد  
ولا يفتية التشديد قائماً ويجوز على المأموم أيضاً ما بعده الإمام أنه فعل معنى عاقلة

إذا كان الشك بعد الفرائد في  
نية الانفرد بعد الشك

الأحوط بل الأقوى في جميع هذه الأمور  
شكاً بعد ذلك الإتيان إلى  
الانفراد من

تركه

بالأحوط الفرائد بنية الشبهة  
المطلقة لا بنية الجزئية

في المستعمل أشكال والاعتناء  
بتركها بذكر في الحق أو بنية  
الانفراد وإتمام الحمد والشهد



لا ينافي ذلك مع الظاهر  
منه في حال ذلك الظاهر  
الخاص والادعاء بالادعاء

تعلوه ليعمل او يتأخر عنه على وجه لا يكون فاجسا ولا كان غير جائز كالقديم ولكن لو فعل  
بما بدأ ثم رآه قد انقضى بانقضاء الصلاة صحيحة وان كان الاحوط لها استباحها خصوصا اذا كان  
الخطأ في الركعتين بل ركعتين فضلا عما اذا كان على وجه تدبره بعد جحدته في الجماعة وليس  
يجب تكرارها في ذلك الفعل فان فعل بطلت به صلاته وان لم يكن ركعتا لو رجع راسه  
من الركعة او التجرى قبل الامام عاملا ثم عاد اليه للمتابعة باليد بعد البطلان لو عاد  
في الركعة المزبورة وكان ركعتا اما اذا كانت تركت المتابعة منه ثم اوترع رجع الامام راسه  
مثلا فالتقوى وجوب تكرارها وانما اسلم من ذلك تركها فانه يقتصر في الجماعة في غير ذلك  
لكن لو فعل فالتقوى صحة صلاته وانما في ذلك والاحوط استباحها كانت الاحوط للملك  
قبل امامه سهوا او لم يسمع استباحا للصلاة وانما ذلك والامام مشغول بالقرأة حتى  
قبل الامام سهوا او لم يسمع استباحا للصلاة وانما ذلك والامام مشغول بالقرأة حتى  
انتهى في ذلك شيئا لم يقدر الركعة قبل الامام وهو في حال القرأة وكذا لو رجع من سجدة عاددا  
قبل الامام ولم يأت بالركعة الثانية البطلان لان ذلك لا يفسد المتابعة هذا كله  
في الاعمال اما الاقوال فيجب متابعتها في تكبيرة الاحرام منها بل لا تقوى عدم جواز شروع  
الماضي بها ان بعد في الامام فلو كبر حتى قبل ذلك لم يفتح اما غيرها من الاقوال فانما  
الاستباحة في السجود لا يترك في التقوى عدم وجوب المتابعة في الواجب الذي يمكن فيه السماح للمأموم لافساده  
غير الواجبية وغير المشيوع الا ان الاحوط ذلك خصوصا في التسليم بل الوجوب فيه  
بالخصوص كالشك في ذلك من وجه لكن على كل حال لو نفذ تسليمه لم يطل صلاته  
بل لو فعل في ذلك ساجدا لم يعد بعد قول الامام لم يطل ايضا ولا يتحل الامام من امامه

في الركعتين المزبورتين كان ركعتا  
اما اذا كانت تركت المتابعة  
سقط

الاحوط الاستباحة في حال ترك السجود  
ربا في حال ترك السجود

شأنه من الصلاة  
الاحوط الاستباحة في حال ترك السجود

شأنه من افعال الصلوة غير القرأة في الاولين اذا انتم به بهما اما اذا لم يكن كما بالانتم به في غيرها  
فانه يجب عليه القرأة في لا نفا او لصلاة الا انها احقات وان كانت الصلوة جهرية وان تجله  
الامام عن السجود تركها وركع معه بل لا تقوى ذلك في قطع الفاعلة فيقتصر على ما يفسر فيها ولو  
البسطة وان علم بذلك في ابتداء التمامه لكن الاحوط له حتى لا يتركها ان الاحوط في ابتداء الصلاة  
ان يقرأ الامام احوال التلبس بالركوع فتنوي ويكبر ويركع مع الامام ولا يلبس بالفاضة ولو انتم  
بالثانية للامام تحل عنه القرأة فيها وقراءه مما تنس في الثالثة للامام ثلثا فانها با  
نسبة التنية وتتابع استباحا في الشبهة الذي ليس فرغته وكذا القنوت والاحوط ان لم  
يكن التقوى المجاني في كان الاحوط له الشيخ عرض الشبهة وتختلف عن الامام في الضام  
للجلوس الشبهة كما انه يختلف عنه في كل فعل يجب عليه دون الامام من ركوع او سجود  
توخا منه فعله لم يلحق الامام الاما عرفت من القرأة والتقوى الماق قرأة الاخيرين او تركه  
حي اذا نوى ان يقرأ فيها وانما حوله شبهة الانفraz مع سبق ركعتين بل يركع ولو شرع المأموم  
في نافلة وحشي من انما معاينات ركعة واحدة الاولى من الجماعة فضلا عنها جميعا  
استباحة القطع ولو قبل احرام الامام للصلوة ولو كان قد دخل في ركعته استباحة التنية بها  
الاقول انما معاينات ركعتين اذا كان في ذلك امر الله للجماعة نعم يعتبر به ان لا يكون قد  
تجاوز محل البعد كالركوع الثالثة بل الاحوط عدمه عند القيام بها ولو حشي قنوت  
ركعة باتمام ركعتين بعد ان عدا الى القنوت فالتقوى جواز القطع كما انما لا بد منه  
والاحوط عدمه كما ان التقوى والاحوط عدم جواز قطع الركعة بغير البعد ولو المزبورة بل الاحوط  
عدم العود بها الى القنوت اذا علم عدم التمكن من ادراك الجماعة الى القنوت وانما ركعتين

تتقدم الاستباحة في السجود

التي صدرت لا وبكبر شدة

نقل



يا تيمها وبهيدتها جامعة نفا **الحق** بعين الامام العادل طاهر فلو تقرر الصلوة خلف  
 الناس ولا يجوز له ان لا يركعها حسن الظاهر باجتناب مساكنات المروة الدالة على عدم  
 مساكنات مريكتها بالدين والكسائر التي منها الاكل على الصغار ورجي كل معصية عظيمة في  
 نفسها وتعرف بالنقص عليها كما الكفر بالله وانكار ما انزل الله والباس من روجه والام من بكه  
 والكذب عليه سيما انه وعلى رسوله واصحابه ومعاوية اولياء وقتل النفس التي حرمها الله  
 الا بالحق وموتة الظالمين وحقوق الوالدين وقطيعة الرحم والفرار من النقص الرفيع  
 والتعجب بعد الهجرة والسر وشهادة الزور وكتمان الشهادة والدين الغرور ونقص العهد  
 والوصية والاكل ما لا يقيم ظلم والاكل الزنا والميتة والدم والحزير وما اهل العزيمة به في  
 اكل الخبائث والعلول والخس الكسالى والنيران وجنب الحقوق من غير مؤثر والذبح  
 والتبذير والاستغناء بالملح والنفق ونسب الحزير والزنا واللواط وقذف المحصنات وتبر  
 الصلوة ومنع الزكاة وبك شتم مما يرض الله او تعد النار عليها في كتاب او سنة  
 حرمها او ممتنا او يعطل في النفس هل الشروع وكذا يعتبر فيه ان لا يكون ابن زنا وان  
 لا يكون قاعدا لقائمين على الدين وكذا المنطوق للجالسين اما القاعده للقاعد  
 والمنطوق للمنطوق والقائم لهما والجالس للجلوس والجلوس للجلوس فضل من ذلك الجبر  
 لغيره وسحب النجاسة بعد التعبد فلا بأس بل الظاهر ان امانة المسلموس والمبعوثين  
 والمستأمنين للظاهرة نعم لا يجوز ان يام القايي من لا يحسنها لعدم احراز  
 الحر من سجنهم او ابداله باخر وحذره او مخوفه لا حتى الحسن في الاعراب على الاقوى  
 وان كان لعدم استطاعته غيره ذلك لكن انظاره ذلك اذا انتبه في محل العزاة

نريد ان يحصل منه الحق بال  
 في الشخص حاله متعده  
 من اركان المكابر

قد عده

الصحته

التي هي

الذي يتجملها الامام عن المأموم اما في غيره فالاقوى الجواز لا لاتبام من لا يحسن غير القرابة  
 من الاداء الواجبة التي لا يتجملها الامام عن المأموم اذا كان لعدم استطاعته غير ذلك  
 او اقوى الاقربان عند محل الاستطاعة اما غير المحسن للثقة مع الاتحاد في محل الدين لم  
 يحسنه فالاقوى الجواز والا حوط العدم كما ان الاقوى الجواز مع الاختلاف في محل نفسه  
 بل جواز تجديد الاتيام اذا اجاز غير محل المهر بغير توى لئلا الاقوى خلافه ولا يجب على  
 غير المحسن الاتيام من احسن وان كان هو الاقوى يتعده الوجوب في تارك التعلم  
 مع التمكن منه والا فليس بوجوب مثله لغيره وان كان غير محسن على الاقوى بل الاقوى ذلك  
 وان كان في غير محل القرابة ووجوب الاتيام من لا يمكن من كمال الانقضاء بالمرجعي  
 او كمال الشارية او نحو ذلك مما اخلل فيه بالقدرة الجيب من القرابة وكذا يعتبر في الا  
 ما المذكورة اذا كان المأموم فكل واحدة او ضمن كذا لكث او مع الاقوى ما اذا كان المأموم ان  
 خاصة جاز ان تاتمها ان في فضل عن الحسن على الدين ولا يجوز ان يام الحنفي وكما بل ولا حنفي  
 على الدين ولا يعتبر في امانة المندوبة التي لا يوقف صحة الصلوة عليها علم الامام بالمأمومة  
 فضلا عن نسبة الامانة فالواجبة كالجمعة فالاقوى من ينه او ان كان الضال لا يكتفاه عنها المندوبة  
 الجمعة كان المندوب في المعادة نقلا امانة ولا بد من امانة ناله في وجبة الصلوة مع عدم  
 والله اخلايا المندوب والمندوب في المسجد وصاحب المنزل ولربما يراه المنفعة او في بالامانة من  
 غيره ولا بالفضل ان الاول لها الا ذلك له فيها كما ان الاول لا يجانب حتى على الاقوى ولا  
 لما شئ اول من غيره المساري له في الصفات غيرها والاشاح الائمة رغبة في ثوابها  
 ارفع ضم ما لا ينافي الاخلاص بل تذكر بعض الضائم الراجحة يرجع من قدمه المأمون جميعهم

او اقوى الانفراد  
 عند محل الاختلاف

نعم

الاقوى الزكرك مره



تقدم بما فيها من قبح شرعي لا يعارض ونبوية وان اختلفوا في ادراك كل منهم تقديم شخص  
كان الاصل فيهم ترجيح العقيدة المحمدية للجماع المشايخ على غيره خصوصاً اذا انضم اليه مع ذلك  
شدة التقوى والورع ونحوها فان لم يكن او قلته قدم الاجور قرينة والا فلا فقه في الصلوة  
ومع التساوي في ذلك فلا فقه ونحوها والافلاس في الاسلام والا فغيره التي من المراجعا  
الشرعية التي لا تخفى مع التأوي في التخييل والادوية الشرعية وبكبر القيام المسافر بالمأوى  
امامته له وبالعكس في مختلف الكيفية تصلح تماماً امام مع عدمه كالانجام بالفتح والمغرب  
بل فيهما اذا لم يكن اختلاف فيهما كمال الفهم القاضى بينهما بالمدى وبالعكس قد كراهه  
على التقوى وان كان الاصول في تحصيلها الاجتناب عن كل جهل في شيوخها في الدوام الى غير  
بشله والمساخر مثله في الخلف بقرارات تاما فضاء واما ولا يلحق نقصان في  
بقية الفصول والتمام بهما في الكراهية والاحوط المانعة كل من الامام والمأموم  
الاخر عند اشياء صلواته ولا ينظر بحيث فحوت الموقل وان كان القول بجواز الا  
نظائر في التسليم فيلزمون حجباً لا يخلو من وجه خصوصاً للمأموم اذا شغل  
بالفكر والمهد ونحوها الخ ان يعجز الامام وكذا لا حوط للامام اذا سلم الجلس على  
هئية المصلا حتى يتم من صلته من المأمومين صلواته التي فارقه فيها وان كان  
الا فوجوه قيامه من موضع حيث شاء ولا فقه انما استبانة من يتم  
الصلوة بهم عنده ما فقه لهم ولكن يكون له استبانة المصلي بكنهه ففعله  
بل لا بد من عدم استبانة من لم يشهد لانامة كما انه يكون امامة الاجم والاف  
ولم يبق منهم وخصوصاً مع حصوله لا في الوجه الذي هو سبب للكرهه لفظاً

تقديم

من غير ما

من غير ما وامامة او غلط بمقدور في تلك الحقائق ومن يكبر المأمومين والجميع للخطأ والحق  
واجرام والديار بعزل من الهم بل الاول عدم امامة كل ناقص للحاصل وكامل لكل والاف في جواز انما  
المجتهد ومقلده باخر ومقلد مع اختلافهما في الاجتهاد وامتناع كل من المقلد في تلك الصلوة في الاوراد  
كالتمسك بالكتاب ونحوه والاحوط عدمه بل التقوى الانفراد ولو كان في السيرة مثلاً عند تركه  
لها بل الاول ذلك وان تركها الامام فذلكا او تركها المأموم نعم التقوى التي لا باقرب الا بتمام  
بمن كان على ربه وبدينه محاسبه بين حق وعينه لا يعلم بها وان علم بها المأموم بل النظر ذلك  
مع العمل على ان الامام قد تغير عالمها وانما قيل ما اذا علم انه ناس لانما لا تقوى عدم الجواز كما انه لا يجهل  
مع العلم بفساد صلواته لشره ونحوه او غيره وان كان الامام غير عالم بذلك هذا اذا علم المأموم  
قبل الانعام وان نسبته حاله اما اذا علم بعد الفرج صح صلواته على التقوى وان وجب على التمام  
الاعادة او القضاء ولو علم في التشاء الفرد وعث صلواته والاحوط ان لم يكن اولى استئناف  
القرائة من بقا محققاً وكذا حال لو بان فسق الامام او كفره على الوجه اما لو بان كونه امراً او  
عرجاً ممن لا يجوز امامته علم كالمجنون وسبله والرجال خاصة فالتقوى والاحوط استئناف  
الصلوة ولو نسب الامام خاصة في تشاء الصلوة شيئاً من افعالها ولم يعلم به المأموم صح صلواته  
وان كان المفسى ركناً اذا لم يشاركه في شيئا من افعالها لم تبطل الصلوة به اما اذا علم به بنبه عليه  
فانه لم يثبتة او تركه تنبيهه وكان القائل بما لا تبطل به الصلوة سهواً فالتقوى بقاء  
انعامه وان كان المفسى امام القرائة والاحوط الانفراد الاستئناف بعد الفرج خصوصاً  
في القرائة ويجب ان يقف المأموم عن عين الامام ان كان واحداً وحده وحده ان كان اكثر  
وامراً بل هو الاحوط ولو كان المأموم رجلاً وامراً وحده الرجل عن عين الامام والرجل خلفه

امامته

الاف في شبهة الانفراد عن قوله















في البلد غير ما جرى عليه حكم المقيم على الأقوى وإن خرج بل وان كثر مدركه الله ان الاوجه  
 ان لم يكن الاقوى عدم تجاوزه على الشخص وكذا ان بنا في الفصول بالاشتراط وهو بعد  
 اسمها انما في البلد كما في بعدد والحل في شبه الاقامة بل هو والذكر في الجاهلين نعم لم  
 يكونا بل من واحد كالخلف وسجد للكونية وبخلافها في الاظهر لم تقع الاقامة  
 في جرحهما لا عقبار الوحدة فيها كما لا يعتبر فيها قصد عدم الخروج من جهة البلد  
 وتوابعها التي يصدق معها الاقامة في البلد بل في كل مكان في ابتداء النية الخروج  
 الى اماكن المسافة مما هو خارج عن حدود البلد لم يكن مقبولا على الاصح كما ان كل  
 لو خرج على الاقامة في مسكن من قرية الى قرية ولم يخرج عليها في واحدة منه  
 بل لا يبعد ذلك لو بدله بعد النية قبل الصلوة تماما بل لم كانت البلاد خاتمة  
 المعنى ومنفصلة الحال في الاقامة في الحلة منها ومنها اجمع بل لو لم تكن  
 منفصلة الحال نعم لا يعتبر في محل الاقامة كونه بلدا او قرية مثلا بل ان ينشأ في البرية  
 القفر او في موضع في جعل الحدود بل يقصر على المتفق مع ان الاحتياط فيه  
 لا ينبغي تركه ولا يخرج شبه الاقامة في بيت الذهاب ما لم يطمئن بعد الرجوع  
 مقدارها او يعزم على الملك بعدد في مكانهم لو جازوا ولو في الاقامة ثم  
 بدله في مكان اخر قبل ان ينشأ في موضعها تمام ما يقع حكمه الى ان ياتر بل هو كلف  
 لوصفها عما لا وان كانت الاوجه له في الجمع كما ان الاوجه له ذلك انما الرصاة  
 تماما بشرط المتابعة بعد الغفلة عن شبه الاقامة وان كان الاقوى الرجوع الى القصر  
 ولو كانت الصلوة على وجه عليه قضاءها تماما ثم عاد في حكم التمام بل لا يبعد

فيه  
 نقضها

ذلك

بالاخص لا يترك

ذلك وان لم يتغير الا ان الاوجه فيه الجمع بل وان ساقطه انما اذا قامت على  
 في غير القضاء مع عدم تحققه فعلا عن النية عا والى القصر والا قوى عدمها  
 غير الصلوة بها كما لا يجوز فعله بالسافر كالزواجر والصوم ولو خرجا فخرجوا الى القصر  
 مع العود وان كان ثقل شيئا منها حتى الصوم بعد التروا وان كان الاوجه ان يخرج في  
 كما ان الاقوى عدم ثقل الدخول في الكونيات بانها وان كان الاوجه مع الجميع بالاد  
 حومله ذلك بالقيام الى الثالثة ولابد ان المقيم الخروج الى المسافة بعد  
 الصلوة تماما ثم في الذهاب والمقصود لا يابا بل في عازما على اقامة مستأنفة  
 سواء كان في محل الاقامة الاولى او غيره وان لم يكن عازما عليها ولا على العود الى  
 الاقامة قصر على كون المقصد مسافة وان بقي متوقفا فيا ونها بعضه في غير  
 وان كان عازما على العود الى الاقامة ثم في الذهاب والمقصود قصر في الاقامة  
 خصوصا اذا كان الرجوع الى محل الاقامة باعتبار كونه منزلا في سفره او محلا في  
 الجمع خصوصا مع بقاءه على كثرة التردد الى محل الاقامة كما ان الاوجه ذلك  
 لو كان متوقفا في الاقامة بعد العود وعدمها بل في المدة في العود وعدمه بل في  
 الزاخر على عدم ذلك وان كان القول بالتمام في الذهاب والمقصود القصر في غير الا  
 في من قوة ولو بدله المقيم السفر ثم بدله قبل طلوع المسافة ان يعود ويقيم  
 قصر لاجل خروجه فاقم عند شبه على الاقوى اما اذا بدله في العود دون الاقامة  
 فيقول الاقوى في الاوجه الجمع وكذا لو تروا او تروا لسيان حاجته ونحوه ومن دخل  
 في صلواته بنية القصر ثم عزم الى القمام ثم ولو نوى الاقامة ودخل في الصلوة

له حذر في الصوم بخلاف  
 الثالثة فلا يترك الاحتياط

المسئلة ثبت جد ولا يصح  
 في جميع صور عدم قصد الاقامة  
 بعد العود الجمع والذهاب والمقصود  
 والعود وان كان الاقام في  
 بعض الصور والمقصود بعضا  
 الا فيكون له عن قوة

في ما تقدم مما ان كان  
 في ذلك الاحتياط



يقول في السفر قبل الدخول في الثالثة قصرها واجزاء بربط الاقوى في ذلك  
 متى كان قبل التماس والاحوط الجمع كلها امشرا اليه سابقا ثالثة التور في التماس  
 وعدمه ثلاثين يوما ولو بلغ في المنكر منها في ذلك في مكان واحد على حسابها  
 سمعته في ذلك فانه من غير ملق في بين البلاد والمقارنة وان كان الاحوط في الثانية  
 الجمع وفي الاجزاء بالشرع الهادي وان كان ناقصا اذا تفق المصادفة لاول  
 القول وجب قوي لا ينبغي ترك الاحتياط معه وحكم حكمه ان فانه في وجوب الصلوة  
 تماما في انقطاع السفر على وجهه على الحد مع القصر في مدة جديدة على  
 الاصح الشبهة احوال المسافة وفي غير ذلك مما لا يخفى جريا منه فيه ولا يرد في ترويه  
 بعد بلوغ المسافة بين ان يكون في وقت مغارقه لذلك وبيان ابطال السفر والى  
 جميع المحل نعم يعتبر فيه ان يكون ترويه وهو مقيم في مكان واحد اما لو كان في  
 منه فهو يسير في سفره حتى على القصر كان قد بلغ مسافة والا عاد الى التماس وان  
 قد خرج في انشاء التشعب الى مكان اخر غير الاول ولو دونه المسافة فانه لا يخرج  
 عليه الحكم حتى على الاقوى وان كان من قصده الرجوع من التماس والى السلم الى ارض  
 شروط القصر ان يكون السفر سابقا فلو كان معصية لم يقصر سواء كان نفسه  
 معصية كابا في العبد ونحوه او غايته على وجهه بلبعما في التحريم كالسفر لقطع الطريق  
 وبمثل النظام من السطك ونحو ذلك على الاقوى نعم ليس منه ما وقع المحرم في انشاءه  
 اذ لم يكن على وجهه بؤر والحرمة السفر نفسه فيبقى على السفر حتى اتموا ذلك كانت  
 كركب عدا به معصية ونحوها فانه يتم على الاقوى كما انه ليس منه ما كان منه متجاوزا

وفي حكم

فان

في السفر قبل الدخول في الثالثة قصرها واجزاء بربط الاقوى في ذلك

ان قصد  
 في تركه وصاحبه على الاقوى فيها وان كان الاحوط فيه في خصوص الوصل به الى  
 الواجب وهو شرعا ابتداء او استدلاله فلو كان ابتداء سفره طاعة فتصعد اجابه  
 في انشاء القطع في قصده وان كان قد قطع مسافرا كما انه قد مضى لوجه من سفر  
 المعصية في انشاء الاجزاء اذا كان الباقي مسافة ولو ارجع في ذلك فانه لم يكن في  
 العود مسافة في قطع ما بقي اليه وجهه يكون الاقوى خلافا فيهم حتى يشترط في العود  
 كما انه يتم فيه حاله كانت المسافة مغلقة منها ولم يكن الباقي اربع فراسخ فم لا يحيط  
 الجمع فيهما على ان الاحوط في السفر لوجهه الى العداة بعد قصد معصية في انشاء  
 ونزله في الاقوى وكان ما بقي له لا يبلغ مسافة الا بغيره الى ما مضى بعد طرح ما تخلف  
 بينهما من المصاحبة معصية وان كان الاقوى القصر فيه واولى مستند ذلك ما لو  
 قصد المعصية وتما ضرب في الارض ولو سافر للمصير لغيره نحو ما يستعمل ابنه الى  
 ان لم يقصر في رجوعه اذا كان يبلغ المسافة كافي كل مسافر معصية ولو كان قصد  
 لقوته وقوت عياله قصر ايضا اما لو كان الخمار انظر لو كان صاعا واحتاط بالقصر في سنة  
 فانه تمام في القصر وان كان القول بالقصر فيها لا يخرج من قوة ولا يرد فيما ذكرنا بين  
 صيد البر والخيل لا يرد بين احراز قصد المسافة بين كونه وانزل الى البلد وبين البعد  
 عنها وبين استمرار ثلاثة ايام وصدقه على الاصح وتابع الجائر على وجهه بكونه من  
 حنته واعماله يتم حتى لو كان سفر الجائر طاعة فانه يقصر في نفسه وذلك اذا  
 بل قد يقال التماس للمعصية نفسه لا مثقال امر الجائر لوجهه بالسفر ففعل  
 امتثال لادامه وان كان سابقا الا انه الاحوط الجمع على اما من كان تابعا لذكره او الخليل

في اربع قطع المسافة  
 الموصلة للقصر

في اربع لوجهه وان يقصر ما تقدم  
 من الاشكال

لا يرد في السفر معصية الاقام والبعث  
 القصر على اتم الا ان سافر ولغيره من  
 المعصية على لا يرد في القصر  
 من سفر المعصية الاقام والبعث

وجنده



عزق منه من وضع مظلمة ونحوها فلا يربح في ذلك حكمه القصر والسفر هو العلم بها  
 من ان لا يتخذ السفر محلا له كالإقامة والملاحة وغيرها من اصحابها السبا والساعي وغيرهم  
 ممن جعل ذلك فان حركته بقوت القدر في سفرهم الذي هو على الجموع وان استعملوه لا  
 لا يخرج كل الكارمي مثلا متاعا او حلا من مكان الى مكان اخر من غير ان يكون بين من كان  
 عند بعض الدواب يكرهها الى الاماكن القريبة الى بلادهم مما يبلغ مسافة فكل حال الى  
 فيه ذلك من البلاد الجيدة وبها غيره وكذا لا يركب بين من جدي سفره منهم باله  
 المستعملين مثلا متاعا من لم يكن ذلك نعم القصر القصر في السفر الذي ليس على لهم كما  
 لو فارق الملاح مثلا سفينة وسافر الى بلاد او غيرها كما ان القصر في ذلك في الجملد اربعة  
 الفين يستعملون السفر في خصوص اشياء من كان منهم يتخذ ذلك محلا له في  
 تمام السنة كالذين يكرهون الاعاجم من اماكنهم الى الجملد او اياها باعلى  
 وجب يستغرق ذلك تمام سنتهم ومطعمها فانه يخرج والتاجر الذي  
 يذهب في تجارته المستقر بعرضها بالسبتان يتم اليهم اذا كان قد اتخذ  
 ذلك محلا له تمام سنته اما اذا كان في الصيف وروى الشتاء وبالعكس  
 فانه يصلي قمراني وجبه والاوط الجع ولو كان الوقت محلا له لكان دون  
 المسافة كالمطاب ونحوه قصر اذا سافر ولو للاخطاب اذا  
 صادف محلا له فانه يتم حينئذ والمواضع الجمع على صدق المحل كالمسافر  
 محلا له عرفا ولو كان في سعة واحدة بطولها وكثرت ذلك منه من حيث  
 غير بلية الى مكان اخر فتم يعتبر في استمراره على التمام ان لا يقيم في بلدة  
 فذلك لا يوجب السفر

اذا كان ذلك في السفر اربعة  
 مع عدم التقيد بالمكانة  
 الاولين وفي الثانيه كان  
 احدهما الجمع مكان

واحد  
 نحو

ان كان في غير مكان الاحتياط  
 انما صار السفر الى  
 محلا له من

فذلك لا يوجب السفر

في

ابايم ولغيره من بلدان كانت ملققة من هجوم ابايم يخرج في اشائها الى ما دون  
 اما غير بلدان بد من نيلها من بقايا ما لا يخرج حصرها من غير تبعة ولا يلبسها من غير  
 تماما بل لا يخرج على الاصح بقائه ثلاثين يوما متديدا في مكان فضلا على العشرة فلا ينقطع حكمه  
 عملية السفر اذ با تمامه عشرة بعد هذا لكن لا تسمى عدم احتياجها الى بقية العشرة البلاد وعلى  
 كمال حال فيحصل العشرة الزيادة انقطع حكم عملية السفر وعاد الى القصر كن في السفر لا  
 خاصه فيكون الثانية فضلا عن الثالثة وان كان الاوط فيهما الجمع ولا فرق في الحكم المزبور بين  
 المكاري والملاح والساعي وغيرهم من اهل المدن منهم السرايا ان لم يحصل العشرة المزبور في  
 حكم التمام وان كان الاوط الحاقا في حركته بها ان ان تولى خلافه والبدوي الذي يطلب القدر لم  
 يتخذ محلا له في بلده يقيم في خلافه الا اذا انشأ سفر للزبارة مثلا على غير المحال الذي  
 اتخذ فانه يقصر على حق لم يرضى الاختيار من ترك مخصوص وكان يبلغ مسافة على الاقوى والاوط  
 الجمع فيه ومبدأ مسافته من محل بيوت التي يحكم الركن له وتخصيه حقا لاختصاصه على  
 المحل الذي تسعد في غيره والسائح في الدخول الذي لم يتخذ وطنا منه فاقم والاوط الجمع من  
 سافر عن وطنه محوطا لكنه لم يتخذ وطنا غيره بقصر ومن كان في ارض واسعة فاختارها  
 مقر الا انه لا يستة منه في مكان منها بقصر اذا سافر من مقر مسافته مثلا والراي الذي ليس له  
 مكان مخصوص يتم في صلوة السائر ان يهرب في ذلك ثم يحل الى محل التخص فلا يقصر  
 على الاوط ومحال محله الذي يهرب في بيوت البلد وامكانها لا يشاهاها ويخفى عليه الا ان  
 فانه حصل كمن في القصر والاوط ما لا يحصر بها معا والمدارس والسماع والبرقية المتحدين  
 دولة الحارثين وناقها واما ما بقية رحاها فانه يقر بعدم المحال كان بل يقرر البلد ايضا  
 في المستوي

عند

والسبح

فيه اشكال

معرضا

على في الملاح عن قوة



آثار كانت في شاطئ البحر وتحتضن في المستوحى والله كان الاطوط في المرتفعة اصفافها  
 ولا جنة بالاعلام والمنابر والقبائل والسوق على الاصح بالقدرة من ان المعبر ما حركت من  
 خفاء من جزرات البهوت واستكناها اشباحها والاحوط اعلى من خفاء مطلق القوت حتى  
 المنهد ويكن كونه ازاننا ونجده فضلا عن المتعبر كونه ازاننا الا انه من غير من يحصل له وان كان  
 القول بالاكتفاء بجفاء من غير فصول لا ينج من قوة وله كان صوت الموزة خارجا من المعتاد بل  
 اليه كان له لو كانت البهوت على خلاصة المعتاد من العلل والاختصاص بدت اليه انهم  
 من غير فيه كونه على من يقع معاد في اذان مثل تلك البهوت ولو سأل في النظر اعتبار كونه في  
 اخر البهوت وفي ناحية البهوت المسافر فيم يلقى الاكتفاء بانان البهوت وان لم يكن في اخرها اذا  
 كانت البلاد صغيرة او متوسطة وفيها من ذرة مرتفعة كالخفيف وكبرها ويكن في البهوت  
 ونحوه فكل جدر البهوت من خفاء البهوت ولا يحتاج الى تفصيل الجدر على الاصح في جميع البلاد  
 على وجه تكون اعمالها كالفراستة لاعتبار اذ ان محله وسيلها واولى من ذلك في  
 اعتبار ذلك مشارك اهل الحكم والبادية ونحوه فان الحكم تعدد الجميع وان شملهم  
 واحد ولكن الاحتياط لا ينبغي تركه في اعتبارهم على العمل الترخيص بالتبعية الى كل  
 مسافر معبر خصوصاً محل الإقامة بل والشك في ان كان الاقوى اختصاص اعتبار بال  
 ما جاز في كل فيه الغريب والذين وينقطع السفر بالوصول الى محل الترخيص من وعند او  
 محل عزم على نية الإقامة فيه وان كان الاطوط له تاحيل الصلوة الى الدخول في المنزل فاذا  
 تمت هذه الشروط وجب على المسافر القصر فلو صلى في غايها في غير الاماكن التي يوجب عليه  
 بالحكم بطلت صلوة وجبت له الا عادة في الوقت والقضاء في خارجها اما اذا كان جازلاً

من الام  
 المحل  
 كما لا ينبغي تركه

حكم المسافر

حكم المسافر الصغير بعد اعادة عيشته في الوقت فلو عن خارج بل يقوى الحاق الصغر بالصلوة  
 فذلك اما لان جازاً ببعض الخصوصيات كمن جعل القطع كتلة السرايا قامة العشر  
 او انقطاع سفر المعصية من قصد الطاعة في اثناء تامة فانه حرام ان لم يكن اقوى عند بعض  
 مذلت في حيد الصلوة حتى وقتاً وخارجاً كما ان الاقوى معذرة من قصد جهره بجهره من  
 الاقامة وتوحيها بل انهم عدم معذرة به بتسبيله فلو عن جهل به فيعيد حتى ما احلته قصر في  
 الوقت وخارج به فلم يمسح المسافر سفره في تمام اعادة في الوقت دون خارجة ولتقق حصول القصر  
 منه اقل من الاصل في غير ذلك وكذا الجاهل بان حكمه القصر واذا دخل الوقت وحضره من  
 من فعل الصلوة ثم سافر حتى غاب عن العمل الترخيص والوقت باق في قصر الاطوط الا تمام معه كما انه يتم  
 لو دخل الوقت وهو مسافر فغضب في الوقت باق والاطوط القصر معه وكذلك العبد في القضاء بحال القوا  
 والوجوب على الاصح وجب من كان يقول عقيبك لا في نفسه مقصود فلا يكون من سجد الله والحمد لله  
 والله الله والله اكبر والله لا اله الا الله كقضاء بها عبادته من استجاب التبعيق بها بعد كل فريضة  
 وان لم تكن مقصورة ولا ما لا يكون الا ربع وهي سجدة اربع وسجدتين وسجدتين وسجدتين وسجدتين  
 فانه محتمل فيها بين القصر والتمام والاختيار وان كان الاطوط كما ان الاطوط والا قوت عدم الحيا  
 غير جازاً من الجواز الا ربعه وباقي السجدة الاقتصار فيها على الاصل منها دون الزيادة الحادة  
 في بعضها نعم الاقوى الحاق السطوح والمواضع المنخفضة من المساجد بها والاصول القدر في الجاهل بالاختلاف  
 في الجاهل ان منها ان الاطوط ذلك لو دخل بعض المسئلة فخرج بعضه والظاهر ان الزيادة المشقة منها  
 من الجاهل بالاختلاف الحاق الزيادة من وجهه الا ان الاطوط ان اقتصر على ما حول القصر في المساجد  
 بنيل على خمسة وعشرين ذراعاً ليد منه والحمد لله رب العالمين والله العالم بحقائق الامور

والله الله البهوت الذي لا يجوز  
 لا سيما في المواضع التي لا يجوز  
 تاج للفضيلة فان سجدتها  
 تماماً باق بها ان شاء الله  
 حتى فيما تعدل خلافاً لما جاء  
 الا ان سجدتها







لا يوافق هذا ايضا ولو كانا على وجه التمسك بنية الا فطاس ثم بان انه من التهم واليكن في التمسك  
 حجة البنية ما يلبس به ومن الزل واجتري به ولا شك في ذلك فلو لم يكن له اسكت وهو با وقضاء بعد  
 والحوط لا يجوز في البنية مع ذلك ولو لم يكن الا فطاس في يوم من شهر رمضان فبما انما تاب بخود البنية  
 قبل الزل لم ينعقد على التمسك **باب** كاتجيب البنية في ابداء الصوم تجوز استدامة على مقتضاها  
 في اثناءه ولو لم يكن القطع بمعنى انه انشاء شيء الى غير ما تلبس من الصوم ولو لم يكن الا فطاس في يوم من ايامه  
 بطلان الصوم ولو لم يكن على انشاء ذلك فيما باقي او لم يكن لقاطب فالتصريح معها وان كان ذلك حوط خلاص  
 وكذا بان ان لا يستدل منه التوبة المتروكة ولا قضاء كما بان في ذلك انبذ البنية لم لو كان ترويه في  
 البطلان ومن هذه الحجة من عارضه لا يكون فيه باس وان استمر في ذلك الى ان يستل ليس في الصوم علة  
 مطلق على الوجه من خبره من بين كونه من ارض الى الغرض فلو كانت او من احدث الى اخرها الله  
 العالم **الفصل** في تحريم شرب الماء من **باب** الاكل والشرب للمعاد كالخمر والماء  
 وغيره كالخضار وعصارة الاشجار **باب** التحريم في الشرب والجماع في البنية على التمسك بنية  
 على الوجه حبها او ميتا على الاظهر خيرا وكبيرا وانما كان الصائم او موطئا وبفساد صوم الخنزير  
 بوطي الذكر اما قبل كالأول فيصا ويوجبها البرقة مع وجب الذكر ابا حاشا في تحريم او رتبة الذكر  
 ولي وطئت كل من التحديقين الاخرى فلا بطلان كما لا بطلان في طلاق الجماع مع النساء وان  
 القهر المانع عن الاختيار وبالكلام في خبر الفرجين بل انزال والي حال خبر الذكر من اصبع  
 وخبره ولو طعن بترجم الفرج فلو لم ينفذ من خبره فلا بأس عليه بل كذا المكس على التمسك ولي  
 ارتفع القهر والسببان فترعه من حيث فلا بأس بخلافه والي خبره في تحقيق الجماع بجموبة  
 الحشفة او نقلها من مقتضاها ولو لم ينفذ من خبره فلا بأس به ولو لم ينفذ من خبره فلا بأس به

هذا أصل في قصد المظهر وقد  
 تقدم ان الفاسد في الجماع  
 عن قوة

سبب له  
 في الجماع

لو انشرب بلح لا فاسد مع التمسك في الأصل وفي غيبة الحشفة وهذا **باب** التحريم  
 الكذب على الله وبسوءه والائمة على التمسك بالحق والحق بان لا يباين ولا يوجب كما  
 بقوي عدم الفرق فيه بين كونه في الدنيا والدين وبين العنوى وغيرهما بعد تحقق اسم الاخبار  
 وبين الجمع من الكذب الى الصدق في الوعد به وبين الاستدراك وغيره والتوبة وعلة ما لا يجهل  
 بالتمسك وعدمه وبين اللغة العربية وغيرهما بين الاشارة والكناية وغيرهما من افعال التمسك  
 يراد منها اخبارني وفيه توبيخ فلو سئل سائل حقا قال النبي كذا فاشارة نعم في مقام كذا ولا  
 في مقام نعم فربما الفاسد كما انه لا فرق في الكذب بالقول بين الصريح وغيره فلو اجترأ على ما  
 البني ثم قال ما اجرت به عنه كذبا واجترأ بالليل عنه مثلكا ذبا ثم قال بالتحريم  
 اجترأ به المباحة صدق فسد على من نقل قول العارض عليهم او قصدوا التمسك او قصدوا الكذب  
 فبان صدقا او صدقا فبان كذبا او كان ناسبا للصوم او تكلم بالخبر غير موافق خطابه  
 الواحد او موحيا الى من لا يفهم معنى الخطاب فلا فاسد بل لو نقله نقيه فسد على **باب** التحريم  
 رسول الله في الماء ولو مع خروج البدن كله دفعة او تدريجا حتى انتهى الى الحصول تمام  
 تحت الماء حليا أو عري على الغائب ان استقره لا بأس والحر بالبراس محرم ما فوق التمسك  
 لا خصوص المشافهة ان كان هو الاوطا لكن لا يفرج خروج الشعر ونحوه كما لا يباين في الصدق ولا بأس  
 بالانفاق فيه ونحوها كما لا بأس برسا وان كثر الماء بل لا بأس ببرس البعض وان كان الماء قد على  
 الاصح بل لا بأس به جميعه في غير الماء من المباحات ولو ماء مضافا وان كان الاوطا لا  
 خضرما في المضاف لا بأس به كذا اذا وقع على راسه ما يمنع وصول الماء اليه ولو لم يوطأ على راسه  
 في الاخير حوطه الاجتناب ولو مكث في القمام بنى على الصحة وضل العدل فضلا عن العدلين في مقام

والكسابة

العباد في الصورة والامر بان  
 لا يمت قوة

انكم في النظر المباحة الا  
 ان التي في المضاف المطلق  
 لا يمت قوة

في الاوطا







من التقييد والقيام غير نادر الغسل ولا عدمه لن حول ونحوه فاجيب فسد من مبدل الاطوار الكفافية  
 كالحق لا تفرق وجوهر الغشاء منزوم الجلب بعد انتبا حتم وان كان نادر الغسل ويمكن الانتبا  
 بالاعتدال بالاطوار تركب النور له بعد الانتبا الاول وان كان الاقوى جواز ذلك بالاطوار الكفافية  
 بالنور بعد الانتبا الاول فليس الانتبا من الاعتدال وفي حال الجماع من تلك النبا حتم انما تعبر  
 انتبا حتم بعد زومه جنباً ولا فوى الحاق الحاقين والفتن بالجنب في حكم الانتبا حتم الا  
 نبا حتم فسد من حتم من الاعتدال كان الاطوار الحاق حتم بشره من ان الصوم المعين به  
 في ذلك حتم في الكفاية بانتبا اذا كان الصوم مثله ذلك بنذر ونحوه وفائدة الطهورين بسط  
 عند اشتراط مخرج الحديث للضم <sup>سما</sup> انزل التي باستنابة او ملامسة او قبلة او تحديق  
 ذلك من الاعمال التي يقصد بها حصوله فانه من اجل الحشوق لجميع التبريد بالبريد حصوله وكان  
 من عادته ذلك بالفعل للبريد في حتم انتبا بالاطوار والاقوى الغشاء بحصوله من حتم  
 حتم الغسل ونحوه من وجوه الاستماع وان لم يقصد ولا كان من عادته وان جاز له ذلك فم  
 حقيقة الحتم من دون الجواز حتم مما يقصد به من لم يكن عليه حتم فانه حتم كالحتم في نبا  
 الصوم والسما في الحقة بالمعنى على الاصح ولو لم يكن ونحوه لم لا باس بما حتم مع انت  
 الاطوار اجتنابه كما ان الاطوار اجتناب استنباط في الاحليل وان كان الاقوى الجواز الاقوى  
 انه لا باس بجميع ما يصل اليه من غير الحلق عد الحقة بالمعنى من جميع من انزل اليك المعلومة حتم  
 لا بعد الاولا من حتم من حتم ما وصل منه يقصد لا يصل عدمه وبين معتاد الوصل بالوضع  
 وعدمه فم لو لم يكن مستقد ولو بالما بين لهما في اليك اخطره ان كان حتم حصوله الغزاة اما لو كان في  
 حتم لا يتغير بالوصول فيه لسفله من المعدة في حتم اقربهما عدم الاطوار ولا من يتوصل الذوا  
 الوجود من حتم كما لا باس بوصول الوجود مثلاً على او باس اليك بل حتم من حتم بامه او لا من

الاطوار احتم من الانتبا  
 حتم

نفسه حتم  
 حتم

حتم

من نفسه على الاقوى <sup>سما</sup> فعد التي على الاصح واما ما كان منه بل وجهد والمدام على صدق مسماه  
 ولو ابلغ في القيل ما يجب عليه حتم في التها ففسد من مع الحصار اخر حتم بذلك ثم لو لم يفسد  
 فيه <sup>سما</sup> <sup>سما</sup> في زواج هذا الفصل عليه ما حتم <sup>سما</sup> <sup>سما</sup> من الفطرات من الحتم ولا  
 مضى الطعام للصبي ولا زرق الطائر ولا وقى الحتم ولا غيرها مما لا يتعدى الى الحلق بل وان تعدي  
 اذا كان من حتم بل وان كان ولكن عن سبائك من غير فرق في ذلك بين كون اصل الزرع في  
 الفم لغير حتم او لا على الاصح كذا لا باس باستنابة الرمل الى الماء والارربة وان كان كره حاله كليل التو  
 ووضعه على الجسد بالنسبة الى حتم من بل يكره الذوق للشيء ايضا والساواك فلا باس بالساواك  
 منه بل هو مستحب للسام وودنه الساواك بالعود والطيب بل انزل له احتياطاً من الفاسطيق وكبره  
 للسام ايضا نزع الفرس بل يطلق او ما فيه كما يكره له غيره ذلك مما سبأ في انتبا الله تعالى كذا لا  
 بفسد ابتلاع بسانة الجماع في قده وان كان يتكرر ما كان سبياً في حتمه ولا ابتلاع الخامة التي  
 لم تصل الى قضاء الفم لم يضر حتم من الفم انتبا بطل صومه وكذا البهاق من غير حتم من ما كان  
 منه او من غيره بل يترك في فم مضاع وشبهها واخر حتم وعلية بل من اليه ثم اعادها وابتلع  
 الربوي انظر وكذا لو بل الحيات الحظية بريقه او الى الخزال الغزل حتم ثم رده الى الفم وابتلع ما كان عليه  
 من الربوي فانه يقطر ايضا الا اذا سبها ذلك فحتم ريقه على وجه لا يعد انه ابتلع  
 ريقه ونحوه ومثله ذوق الرقي وضع الطعام والمخلف من ما مضى في حتمه والساواك والطيب  
 وضع لساك الروية ونحوها وكذا لا يفسد الحيات على الاصح وان وجد له طعام في ريقه مالم  
 يكن ذلك ابتلع اجزائه منه ولو بان يكون كالسكر المذابة في الفم بمقدار الضم الذي يحصل  
 بالمجاورة نحو ما قبل من وجد ذلك للمرارة في الربوي بالوطء بباطن فدمه الحظيل او يحصل باجراً

الاطوار عدم ابتلاع حتم  
 من فضلات الراس حتم  
 ولو لم تصل الى قضاء الفم حتم



لا تترك بالحق ولا شريح بريقه وم فالتحفة فالاحوط القضاء بل الكفاية بل الكفاية للمع كالتحفة  
 القضاء عندنا بل الكفاية بابتدع ما يخرج من قبا بالاختلاف في حوائج من استانه ولو بالاحوط كفاية  
 للمع اذا كان من الحقائق وكذا ما يختلف في التمسك على التمسك على التمسك  
 محذوا ولم يصل العلم فيه الى الخلق لم يكن عليه شيء ولو لم يكن سبعة موجهة فالاحوط  
 القضاء نعم لا مابس بالعلم القوي وان وصل فيه الطعام ومخرج كما انه لا يامس واجتماع  
 ما يختلف بين الامساك سبعا وان قصر بترك التحليل وان كان الاحوط له القضاء **في الحائض**  
**الحائض** كلما ذكرنا انه بعد الصوم عد اليها على الجناية التي قد صحت الكلام فيه اغايبه  
 الصوم باقسامه بخلافه وان كانه نفسه باقسامه من غير فرق بين العالم والمجاهل في نفسه  
 على الوجه ومنه من اهل قاسا نقن فساد صومه فافطر عادلا او اكل ناسيا لزوج صومه  
 فافطر على انه مذنب ثم ذكر وجوبه والمكره المخرج في حلقه فلا يفسد صومه بذلك بخلاف المكره  
 على تناول المفطر بنفسه فانما يفطر على الاقوى ولو كان النسيه على الاصح كالا فطر معصوم في جهنم  
 نعم لو تناول غير المفطر معصوم نسيه لم يبعد صحة صومه بل لا يبعد ايضا الصحة لو افطر نسيه  
 مذحباب الغريق دون المعز **في الحائض** يجب الكفاية مع القضاء بعد شئ مما ذكرنا انه من  
 المفطرات عد اليه من غير فرق بين الحائض والامتناس والكذب على الله نعم ورسوله ونجها  
 على الاصح اذا كان الصوم حائجا في فيه كشهر رمضان وقضائه بعد الروا الى المنذر المعصوم  
 وصوم الاصل وانما وجب على الاصح دون غيرها من اخذ الصوم بمواظاة واجبا كالغتر  
 المطلق وصوم الكفاية او صوم يابل الفهم عدم الاثم عليه بالافطار في ذلك قبل التناول وبعد  
 على الاصح كما استعرف ولا فرق في وجوب الكفاية بين العالم والمجاهل النسيه المفطر في السؤال  
 اما غيره فلا قوى عدله وان كان الاحوط له ايضا وانما الاقوى انها في شهر رمضان تحفة

الاحوط وهو القضاء  
 في الصورين من  
 الزاوية عند لا بد من كذا السببان او عدم القضاء فانه لا يفسد

من الصوم

بين المعصوم وصام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا والاحوط مراعات التيقن فيبقى آثم  
 فان لم يجد فالتصيام فان لم يستطع فلا طعام كما ان الاقوى اتحاد الكفاية وان كان افطارا على  
 حرم كالتحفة بحرم او اكل المفطرات والاحوط لم يجمع الحاصل انكس له في الاقوى نعم كذا الكفاية بترك  
 الموجب في يومين من صوم يتعلق به الكفاية من شهر واحد فضلا عن شهرين ولا يكره تكرير الاثم  
 يكون جماعا في يوم واحد وان تغلى التكفير بغيره واختلاف جنس الموجب وان كان الاحوط التكرار مع  
 احدها فمضى عنها بل الاحوط التكرار مثلا ما لم يجمع فالاقوى والاحوط تكررها بتركها وكذا في  
 انظار ما وجب قضاءه بترك مراعات ونحوها وان وجب له مساك في شهر رمضان ثم لم يصل ما  
 يجب عليه الكفاية ثم سقط بعد ذلك فرض القوم ببعض او جزوا او نحوها من المفطرات لم  
 عوت سقط على وجهه ومنه افطار لسان قبل وصوله الى الخلق النسيه او لم يجد السقوط من ياف  
 بعد الافطار بقصد الفطر من الكفاية نعم من افطر ثم بان من اثم من شئ لا سقط عنه مع انه  
 الاحوط عدم سقوطها ومن انظر في شهر رمضان عالما عمدا استغلا فهو مرتد وان لم يكن مستغلا  
 عند الحجة وشهرين سوطا فان عاد جزئيا ناسيا فان عاد قبل في قول قوي والاحوط قتله في الرابع  
 ومن وطئ زوجته في شهر رمضان وحاصلا ان مكرطا كان عليه كفارتان وتغيرت ان  
 حبوبها سوطا وان كانت مطاوعة كان على كل منهما كفارة وتغيرت ولو اكرهها في  
 الابتداء ثم طاعته في المداخلة فالاحوط كفارة منها مع الكفارة بين منه والا فمضى على غيرها  
 كفارة ولا يلحق بالجماع خيرة ولو للزوجة ولا اكرهها آياه ولا اكره الاجنبى لهما ولا احدهما  
 ولو على اكره الاضابطه والساعة بل لا اثم على الاصح ولو كان الزوج مفطر لسفر نحوه  
 فأكبرها لم يخل عنها البتة على قوى ولو كانت المكره اجنبية فالاحوط التحمل عنها

بالاحوط قوله

بالاحوط قوله

لها



الحق في كذا  
محل الخط

ج

مختصا اذا اكرهها على ان يزوجها ثم ما في خلافه من ان يخلو من قوة ومن تعيين عليه شريك متبا  
في كفارة او نذر ونحوه على وجه مخصوصا فانه غير مستباحا على الاظهر ولو كان له الخمر بعد يوم  
شهر استأنف الثانية عشر يوما في الاوطى ان لم يكن اقوى ولو جرح من الصوم اصابه صدق عن كل يوم  
بعد والاوطى مراعات السنين حتى لا يخطئ الثانية عشر فان جرح تصدق بالهكس فان لم يجد شيئا  
استغفر الله ولو سعى فادبره اليه من الكفارة والاوطى فعليه بعد التمكن ومن عجز عن التمسك  
في كفارة مثل شهر رمضان صام ثمانية عشر يوما او تصدق بما يفي بطلبه من الصيام والاوطى الصوم  
ولو عجزا الى ما لم تكن منها فان لم يقدر على شيء استغفر الله ولو ترة عن الكفارة وكفر بعد التمكن  
في الاوطى ان لم يكن اقوى وعجز البعج بالكفارة عن الميت وفي الحي شكل اواء العدم خصوصا الصوم  
**الحق الرابع** في كفارة قضاء خاصة ووجهها في شهر رمضان ما هو من اجزاء فعل المصطفى قبل مراعات الجمع  
الخاص ثم ظهر سبق طهره بخلافه في الجاهل من والاخي مع الاوطى له القضاء ايضا خصوصا مع  
تكملة من السنين الى اقوى سائر الجاهل في القضاء في ذلك وتخلو من من في طهره في الجاهل  
فصاف فان له قضاء عليه نعم لو راي فتك او قطع طهره في الجاهل مع ذلك ثم تبين له انه لا بعد  
فالوطى بالاقوى القضاء تاثيرا ان كل مثلا احتياط في اعتنا الى من اضره كاجابة ونحوه كان الفجر  
لم يطعم مع القدرة على جوفه وكبر طاهرا بالاقوى ذلك وان كان الجاهل ببلدية شهرية فضلا  
عن العدل الواحد فالنما ترك العمل بقول الجاهل بطهره الفجر ينسب على ما كان عليه من الاكل مثلا لزمه  
الفجر او عدم العلم بصدقه بل اقوى وجوب الكفارة مع القضاء اذا كان الجاهل عدلين بل عدلا واحدا  
مع عدم احتمال السخريه والظاهر خصوصا من حكم المراعات بشهر رمضان ذلك وعجزه عن الصيق والاحتياط  
على انه في بطلان الحج حتى يتبين ان الاكل بعد الفجر مظهر المراعات وعدها والاوطى في الاخيرين

الاعمال

الاتمام محجبا ثم القضاء نعم لا يثنى على من تأول مع المراعات وبلد فان لم يعلم ان ذلك بعد الفجر في جميع  
اقسام الصوم حتى مع الفطن فضلا عن عجزه ما بعد الاوطى بقليل لمن اجبر ان يخلو من الجاهل  
لعمري ان الجاهل عليه الاوطى بل الاقوى وجوب الكفارة ايضا مع عدم جواز التخليد وان كان جاهلا بل  
والظواهر ما اوتى به من غير شهر رمضان في ذلك خاصة الاوطى بقليل قطع يحصل للكل منها فان  
خطئه ولم يكن في السماء علة وكذا الوضوء او طهره من اجزاء العمل المحجبه في الاخيرين الكفارة ولو  
كان جاهلا بعد جواز الاوطى بقليل نعم لو كان في السماء علة فقلن وقول الوقت فانظر ثم بان  
لم يكون عليه قضاء فضلا عن الكفارة والفقهاء سائر شهر رمضان لغيره في ذلك سائر شهر  
او حال الماء المثل للبريد بالمختصة او جرحا فبقية ودخل الجوف فانه يقتضي حتى وان جاز له  
على الاصح ولذا لم يجز الكفارة على الاصح بخلافه ولو ابتلجه لسبب فان لا قضاء على الاصح ذلك  
كان حوالاوطى ايضا كانه الاوطى اطاق العيب بالتبريد بل لا يخلو من قوة نعم لا يلحق بدق الاقوى  
او حال الماء والفقهاء فضلا عما يكون منه لغرض صحيح ولا الاستسقاء بالماء فدخل الجوف في  
قلنا بآء وان لم يفر في غير ذلك وان كان الاوطى القضاء مع القضاء ايضا في سبق الماء با  
لمختصة للطهارة للصلاة ولو تأخر في ذلك لم يفتقر الى القضاء وان كانت لغرضها من الغابات من غير طهارة  
الطهارة الصغرى والكبرى بل ولا للنداء وراى الله الجاهل نعم بكرة له الماء الفخ في مطلق  
و ينسب له ان لا يبلغ حقيقته حتى يهتدي ثلاث مرات في الحاق غير شهر رمضان في حكم  
المختصة للتبريد وجه قوي في بعض حتى ان كان معتبرا وبطلان ان لم يكن وان كان الاوطى في الاعمال  
ولو مندوبا **الفصل الرابع** في كفارة القضاء مضافا الى ما تقدم سابقا وهو من سبب سبب  
النساء لقليل ولما ولا علة لمن تمرك شهرته بذلك لتقصيد الاكل بذلك لا من ما رآه

الاوطى القضاء في  
غير ما كان الصلوة واخبره



والأصوم والفقير المعاني في وجهه قوي بل الأولى ترك ذلك حتى لو لم يترك شيئا من ذلك  
 إذا كان بالذرة رتبة عارضا مع احتمال الحركة بذلك ومنها ألا تترك ولو خصوصاً إذا كان في وجهه أو كان فيه  
 مسكت أو يصل منه أو يخاف وصوله أو يجد ملوفاً في الحلق لما فيه من الصبر وقوة ومنها أخرج  
 الدم المضطرب بحامة أو غير حامل بقوى ذلك في جميع ما يورث ذلك أو يصيب بقلب الهمهان  
 المرة من غير فرق في ذلك كله بين شهر رمضان وغيره وإن اشتد فيه بل يحرم ذلك فيه بل  
 في مطلق الصوم المعين إذا علم حصول الفشيان المبطل به ولم يكن ضرورة تدعو إليه ومنها  
 دخول الحمام إذا احتسب به الصف ومنه السقوط وخبر صانع العلم بوصول الدماء أو الجوف  
 بل الأوطى في الأخير القضاء إذا كان الصوم معينا بل الأوطى الكفاية فيها تجب فيه وإن كان  
 لا بأس بالطيب وأنه تحفة الصائم ومن تعذيبه التهازل لم يكن يتعد عقوله ترك  
 المست منه بل يتركه التعليل به للصائم كما أن الأولى ترك ثم الرضا بجملة الغايضة حتى تصل إلى  
 الحلق **فصل الخامس** في الزمان الذي يقع فيه الصوم وهو النهار في غير العبد بين ذلك الليل ونهارها  
 فلو نذر أو أحدهما لم يتعد لم لو نذر صوم كل مجلس مثلاً فانفق أنه أحدهما وجب قضاءه  
 في الأخرى والأوطى وكذا الرخص فيه زمن أو سفر أو حبس ونحوه في صوم أيام التشريق وفي  
 الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة لمن كان بين ناسك أو لا على أي حال  
 من لم يكن فيها فلا بأس ومبدء النهار بطول الجفرا في كما أن وقت أن نهاراً ذهاباً بحجرة  
 من المشرق ولكن جعل سائر جزء من الليل في الظن بين مقدمة حصول اليقين بل يجب  
 له تأخير الظاهر حتى يعمل العشاء فضلاً عن المغرب لكتبت صلواته صلواته صاماً إذا كان بكوك

حكمه بالحق  
 إذا كان في وجهه  
 الحكم به  
 إلى الحلق

تدويره

**بجمله**

من يترفع للظفار ويخاف أن يجرحه عن غشائه أو تنازع نفسه على وجه ترفع عنده  
 الخشوع ولا يقال بكثرة الوضوء ونحوها ولو للفقرة والشتات والزيادة فإن الأفضل له  
 في الإفطار ثم الصلوة وكذا الأولى مع ذلك الحماظة على وقت العقيقة إنهم إذا أمكن  
 الجمع **فصل السادس** في الصوم من البالغ المومن المراقب فلا يقع منه غير البالغ على الأصح وإن  
 احتج بتميزه عليه بل يجب التشديد عليه ليس مع وفي حصول التميز والفاقة قبله  
 من غير فرق في ذلك كله بين الذكر والأنثى ولا من غير المومن ولو كان القابل لو ارتد فإنه تارة  
 ثم ما لم يقع ذلك كان الصوم معينا وجب عليه قبل الزوال على الأقوى ولا من الجبروت ولو ادعى  
 استغراق الوقت أو بعته ولا السكران بل لا المني عليه ولو لم يقع التهازل وإن سبق منه  
 النية على الأصح ثم يقع في أثناءه إذا سبق منه النية في الليل وإن استمر نومه إلى الليل وإن  
 أملا فلم يمت وكان الصوم معينا أو موسعا ثم طلع الفجر عليه فأدأ واستمر حتى زالت الشمس  
 بطل وجب عليه القضاء في المعين نعم قد عرفت الأجزاء في خصوص شهر رمضان لجميع الشهر بنية  
 واحدة مع أن الأجزاء ثلاثة ولو كان الصوم في العرض مندوباً لم يجب صومه على ما عرفت سابقاً  
 كما أنك قد عرفت الحال في الحبس والطمعانة بل والمجانين والنساء الذين لا يقع الصوم منهن إذا  
 جازها لهم ولو قبل العزوب لم يخطأ وانقطع عنها بعد الفجر بطلته وكذا لا يقع صوم الواجب شهر رمضان  
 أو غيره معينا أو موسعا على الأصح من المسافر العالم بالحكم الذي يقصر في صلواته لا بنية الأيام  
 في بلد العدي والثمانية عشر في بلد المدينة من أفاضل من عززات قبل الغروب حامداً والمذنب  
 المشرك فيه سفره ولو مع الحضر على الأصح ولا يلقى إطلاق التذرع على الأقوى كما أن الأقوى جواز الصوم  
 نكاحاً لكونه لا يخطأ تركه إلا لثمة الأيام الحاجة في المدينة ويبنى أن تكونه الأربعة والخميس والجمعة

تسبب في الظاهر



و اما ما اذا جازى بالحدك لو صام فانه يخرج صومه ويحرمه على حسب ما عرفت في جازى حكم الصلوة اذا انقضت  
سما الاضطرار والاضطرار بانفسه لا يخرج من جازى حج ما ذكرناه بالنسبة الى الصلوة ولا يلحق به ما سيجي في العلم  
في الاضطرار لم يخرج من جازى الحج انما هو من المسافر الذي لا يقصر في صلوة لانه يحكم حكمه  
كتاب الاقامة عشرة ايام والمتردد ثلثين يوما وكثير السفر غيرهم ممن تقدم تفصيله في كتاب الصلوة  
وغرضه ان يبين انما لم يقصر بالصوم وروى من تقريره ولو عدو شرب او حمل في الاول او شدة  
الم فيه ان خول ذلك من اقسام التقرير بل الاقوى الاكتفاء بالخوف المعتبر به من التقرير فضلا عن القول  
بل بالخوف الصحيح التقرير بالصوم كذا لم يصح منه ولو صام بوجع عدم التقرير فيك الخلف بعد الطرح  
من الصوم فيجوز على الاقوى والاحوط القضاء اذا كان معلنا **فصل الثاني** في اقسام الصوم وحج رابعة  
واجب وذاب ومكره كراهة عبادة ومختار فقيهه اربعة مباحث **المبحث الاول** في الواجب  
**فصل الاول** الواجب من الصوم ستة صوم شهر رمضان وصوم الكفارة وصوم القضاء وصوم  
دم المذقة في الحج وصوم النذر والعهد واليمين ونحوها وصوم يوم الثالث من ايام الاعتكاف  
**المبحث الثاني** يعلم حال شهر رمضان بالرواية وبالتواتر وباشباع المعيد للعلم وغير ذلك من طرق  
العلم فيجب حج الصوم على من حصل له ذلك وان انقرب بل وان شهد وبحث شعاعه كما يجب  
عليه الاضطرار بذلك في حال اشتغال واللبث الشريعة عند من يفهم عنده وحكم الحاكم الذي لم  
يعلم خطائه ينظر العلم بالنسبة الى الحكم المزبور ولا يترقب في البينة بين التكاليف من المبالغة في  
وجود العلم في التمسك وعدمه فان لم لا عبادة العباد الواحد على الاصح ولا بشارة النساء ولا  
بحسب المجهين المأخوذ من سير القوم واجتماعهم مع الشمس ولا بعد شعبان ما قصا المأخذ  
شهر رمضان فاما اذا لا يغلب به الهلال بعد الشمس المخر في ليلة القدر في شهر ما كونه

فصل في النذر

لليلة السابقة ولا يرويه يوم الاثنين قبل الهلال ولا بطلته ولا بعد خمسة ايام من اول  
الحلال في السنة الماضية ولا بغير ذلك وان اثار الظن فليس له حج صوم يوم السبت على انه مفسر  
وان حصلت بعض هذه الامارات او جميعها كانا واجب عليه صومه على انه من غيره وان وجب عليه  
فصله بعد ذلك اذ بان انه منه ولو يرد به حلال في شهر رمضان او غير ذلك من حلال  
او قيام بنية برونه ليلة الثلاثاء من شعبان بل لا تأبى على حلال في شهر رمضان التاسع  
من روية حلال رمضان فلا يرد او يرد في رمضان من الشهر والواجب يوم الاثنين من شهر رمضان  
صائما وثبتت الرواية في اجماعية قبل المزول الاطروحة والعيد وان كان بعدة انظر وقد نلت احوال  
وكذا قضاء عليه على الاصح وعلى كل حال فالواجب في شهر رمضان وغيره من الشهور التي لم يعلم حالها  
يعلم في من الظن التي ذكرنا حالها بعد ما قبل من الشهرين ثم يحكم به ولو بحث شهر السنة  
او اكثر حاجت لم ينسب اليه عدل كل شهر منها ثلثين يوما على الاصح اذا اراد تفويض حال شهر محرم  
او شهرين بل والزيد ما لم يعلم عادة النفقات كما لو نذر عبادة مثلا في سنة حالية وافق  
عم الشهر كلها فان التجدد في فعلها فيما لم يتحقق بتفويض العادة نقصانه من كان بحيث لا  
يعلم بغير رمضان ثم نوصيه مثلا كالا سيرة المحبوبين تحريم وضام ما عليه على نفسه انه شهر  
رمضان فان امتنع لا شقاء او علم انه كان شهر رمضان او بعد اجزائه يجوز في الواجب  
انه كان قبله فانه يقصيه حتى ولو بحث له ظن اخر بغير الشهر الذي ظنه او لا ولم يكن نذرا  
عدل اليه ولو لم يظن شهر احوال ثلثين كل سنة شهر مراعاة المظانعة من الشهرين في  
سنتين بان يكون بينهما احدى عشر شهرا لا ازيد ولا انقص والاحوط القضاء مع ذلك بل  
بقوله تعالى ذلك وسقوط الاداء عنه نعم لو حصل له العلم بعدم التقدم لو صام قوب القولي

والا



لوجوب الصوم عليه ما ياتي في سنة من الارباب والقضاء والادوية حكم شهر رمضان على ما قلناه  
 من الكفارة والمتابعة وغيرهما واما الاستدعاء باقيا بل لو كان الله متقدما او متأخرا لا حول كفاية  
 شهر رمضان وان كان يعزى سقوطها في الاول وكونها كفارة قضاء في الثاني ازاخر حصوله بعد الزوال  
 وبكراهة ثلثين يوما في الهلال في الطرفين فان مره فيها لم يكن عليه الا صوم شهر خلا في نعم لو تبين  
 مخالفة الشهرين وكان رمضان تاما كان عليه قضاء يوم ان لم يكن الشهر الذي صاحبه شوالا او  
 ربي الحجة والا فعليه قضاء شهرين ومن لم يمتص يوم فمضى احكام العيدين الصلوة وحجته الصوم و  
 اخراج الفطرة وغير ذلك من الاحكام **الفصل الثاني** انما يجب الصوم على البالغ العاقل المتيقن الحاضر  
 ارحا في حكمه الخالي من الحيض والنفاس فلا يجب على الصبي والمجنون الا ان يكمل قبل طلوع الفجر  
 وله ما جعل على الاصح وان كان لا حول الصوم في المعين ثم القضاء بعد ذلك ولا فرق في الحيض  
 بين الاطباء في منه والادوية ان كان يحصل في النهار بل من قبل الفجر عليه فلا يقع منه الصوم  
 مع حصوله بخبر من التماسه ان حصل لو كان نوب الصوم قبل الاغاء ولا على المريض المتضرر بالصوم  
 والله وجب عليه القضاء لو لم يزل الزوال ولم يكن قد تناول شيئا حراما في ذلك وصام في شهر رمضان  
 تجلدا في ما لو لم يجد الزوال او كان قد تناول شيئا قبل اليوم وان استعمله الا ما ذكره من بركته له  
 وكل من جازله الا فطام في شهر رمضان الا مشاء بل لا حول تركه كما ان لا حول له ترك الجماع وان كان  
 الاقوى الجواز من غير فرق بين المسافر وغيره نعم بركته له ذلك ايضا وانه العالم ولا على المسافر قبل  
 فترة الا على ما عاينا بالحكم وله الجماع في ذلك في خلافه وذلك المسافر بعد الزوال فانه يتيقن  
 على صومه وان كان قد ثبت السفر ليل على ذلك كما ان الله اجمع افطاره لو خرج قبل الزوال فان لم  
 يكن قد ثبت السفر لم لو حضر المسافر بلوه او بلاء عزم على الإقامة فيه عند كان حكمه حكم

المعروف

حكم المريض في الوجوب لو كان قبل الزوال لم يكن قد تناول الفطر وحده لو كان بعد الزوال  
 او قد تناول وان استعمله او سلك كان حكمه حكمه ايضا في قضاء وكثير السفر مكانه رجا  
 ارجع والعائلي يسفر والمتردد ثلثين يوما حكم المقيم على حسب ما عرفت في كتاب الصلوة في اللذان  
 في تعيين الصوم على تقدير الصلوة فكل سفر يجب فيه قصر الصلوة يجب فيه قصر الصوم وبالعكس  
 غير ذلك بين السفر بقصد التجارة وغيره على الوجهين ومن كان المسافر ارجح مع مجرم اربعة ارجح  
 اليوم ومنه ومنه على الاقوى نعم يتعين على المسافر الا فطار في الاماكن الاربع وان جازله فيها  
 الا تمام كما انه يجب عليه البقاء على الصوم لو خرج بعد الزوال وان وجب عليه القصر كما انه  
 يتعين عليه الا فطار لو قدم بعده وان وجب عليه القيام اذا لم يكن قد صلى وقد تقدم ايضا  
 في كتاب الصلوة ان المداوي قصر الصلوة على وصولها في السفر الذي قد عرفت هنا  
 فكذلك المداوي قصر الصوم فليس على الا فطار قبل الوصول اليه بل فعل ذلك عليه مع القضاء ابراه  
 وان سافر بعده والله انه له السفر في شهر رمضان احتسابا لما في كل صوم معين بالاصل وبالعامة  
 وان كان الا حوله فلا بل لا حول فله الاقامة مثلا مع مكانها اذا كان عليه صوم مضيق وحرفي  
 سفر مثلا وان الاقوى عدم الوجوب في الاقامة في شهر رمضان الذي صاحبه لا بد له من الخروج  
 فيما لا يتوقف على ماله بل انظر الكراهة الى ان يضي ثلثة وعشرين يوما الا في حرج او علة او حال عاقله  
 انا حرج حلاله وعلى كماله فلا يقع من الحائض والنفساء وان وجب عليها القضاء **الفصل الرابع**  
 شروط القضاء الذي يجب حصرها وبتنقيها بانها البلوغ والعقل والاسلام فلا قضاء على  
 غير البالغ الا اليوم الذي قد بلغ فيه قبل طلوع الفجر ولم يصمه حتى لو كان بلوغه قبله في ذم لا  
 الصلوة من الجنابة مثلا ولو التزم به بل لو تمارن بلوغه طلع الفجر يجب الصوم في الاقوى

لوم



ولو شك في القصد واشتبهت بيني على ما خرج من الشارع منها ولو جعل وجب القضاء في الاحوط  
والا قوى وكذا الكلام في الحيث من خبره بين ما كان من الله او من فعله على جهة التهمة و  
عدمها وكذا لا قضاء على المني عليه من خبره بين ما قوى صومه قبل الاقامة وعلمه ولا من  
ما علم انفسائه الى الاعفاء في انشاء وعلمه ولا جهته ما خرج بالمفسد وعلمه ولا قضاء على من اتم  
عن كثر بل لا اتم في انشاء البرم لم يجب عليه صومه ولا قضاء له على الاصح من خبره في ما قيل الزوال  
وعلمه فوجب عليه قضاء البرم الذي اتم فيه قبل خبره ولم يصح كاجل القضاء على المرتد من كفا  
عن نظره او لم يله والظاهر ما ان حكم الخالف كما سمعته من في قضاء الصلوة من جراحه لا  
يجب عليه القضاء ويدخل فيه التامم بالخالف الذي لم تصدق منها الذبقة في فعلها بل لا يسكن  
من خبره بين الحرم والحلل للثدي ويحرم والشيخ الكبير والشجة كلت وقد العطاء في القيد  
يتفق عليه الصوم وان وجب عليهم الا فطار على الاصح ان الله قوى وجوب القضاء عليهم  
ذلك اذا تمكنوا بالايح وجوب الصلوة عليهم عن كل يوم بعد من طهائهم مع القضاء بل لا يحول  
مدان والله ولي كونهما من منطقة من خبره بين العطاء بين كونه من خبره الزوال ولا كما  
انه يحل القضاء والفتاوى بالمقدار المررب على الحاصل المقر للثي يضرها الصوم والمصلحة  
التي من ما لها من خبره في ذلك بين كون الحرف على الاول والنفس على الاحوط والا في  
على الاحوط ذلك وان كان الحرف على الاول من المزين لا من المخرج والعطش كما ان الله قوى عدم  
الفرق في الولد بين كونه والدا ان متبرعة برضاها او ساجدة بل لا قوى عدم الفرق بين  
تعيينها لرضاها وعدمه فلا حصل من يقوم مقامها تبرها او باجارتها هذا الاب ان كانت  
ممكنة منها لم يجب عليها شيء من ذلك وبما لها الرضا المقتضي لا فطار من كذا الا وهو

العطش

صريح

وهو العلم  
بأنه لا يوجب القضاء في الاحوط

من الله العالم **الفصل الخامس** لا تعرف القضاء على الاصح والتجيب المباحة فيه وان كان اكثر من سنة  
لا التفريق فيه فكل ما لم يمت الاخير اجزاء ولا فطر بعد ذلك صحة المقتضى لم يقع اخبره على الاقوى بل لو  
ظهر له ذلك في انشاء لم يكن له العائد على الاحوط وان جدد المني بعد ذلك المني قبل الزوال  
كما ان الاحوط عدم اجبا بر التجهيل بعد الفراغ من الصوم وكذا لا قرب بين انما القضاء  
اذا كان عليه رمضان فضايله وان كان لا بعد وجوب خصوص الحاضر عند تصديق الذي  
الاحوط ولا يتبين بين القضاء وغيره من اتمام الصوم الواجب كفاية او غيرها على الاصح  
لا يجوز التطلع بشيء لمن عليه صوم واجب على الاصح قضاء كان او غيره من كفارة ونحوها  
بل اظنه ذلك وان كان غير ممكن من اداء الواجب لغيره ونحوه اما لو كان التطلع على الاصح  
او ايا ما يخصه يمكن وخرج الواجب منها جاز بل لو نذر اياها لم يمكن وقوعه قبلها  
على الاقوى كما بينه لولسي الواجب فطلع حتى فجع ولو علم في الانشاء قطع ولو تجدد في  
الواجب مع قبا محلها ومن فاته شهر رمضان او بعضه بمرض او حبس او نفا من  
وما في فيه لم يجب القضاء عنه ولكن يستحب التوبة عنه في اداها وان اتم له من ذلك  
اخر سقط قضائه على الاصح وكفر من كل يوم لا يجوز القضاء عن التكفير على الاصح نعم الا وهو فعلها  
ولا يلحق خبر المرض من اوعذارة كالفرد في ذلك على الاصح فليح على طاعة القضاء والا في  
له الجمع مع ذلك وان لم يبينها واخر عازما على القضاء مع التمكن فانفق حصوله لغيره عند  
التيق قضاؤه ولا كفارة على الاصح ولا حوط فعلها مع وان ذكره غير ما ازم عليه عازما فضلا عن  
العازم على العدم ذكره رمضان الثاني او عذره اخر ستر له قضاء بعد الثاني وكفر عن كل  
يوم وكذا المحرم على العدم عند التيق وان كان عازما على الفعل قبله وغير المرض من اوعذارة

مطلقا هو او في الزوال  
على السنة ولا يجب  
التعيين فيه ايقن  
صح

مخصوص

به

القضاء



كالنفس هنا بعد ان كفاية التي ذكرنا ها هنا ولا فضل بل ان حول ذلك ولا ينكر السنين على ان  
 من غير رتبة بين الايام ورتبة القمارون في اعتبار يوم المثل مثلا الى رمضان ثالث لم يكن عليه  
 الا القمارون الاول على الاصح والاحوط قضاء الثاني **فصل في وجوب على الولي القضاء عن الميت** الذكر  
 والا نفي القمار والعبد على الاصح ما فاته عدل وبعده لم يكن وسفر ونحوها نعم انما يجب ان كان قد تمكن للدين  
 من القضاء واجل وان كان الاحوط فيما فات بالسفر القضاء عند من ساء تمكن من الاقامة ولم يفضل  
 أولا ولا فرق في الوجوب على الولي باق ترك ما يمكن الشقاق عنه وغيره على الاصح وان كان الاحوط  
 في الاول الصدقة عنه بوجوب الوارث مع القضاء وقد تقدم في قضاء الصلوة المار بالولي كما تقدم  
 خبر ذلك فلا عطف وتام ولا يكون له ولي المحل القضاء عنه على الحد في نفوق الخصم بين القضاء  
 عنه ولو واجبه من اصل ماله اذا لم يكن قد ولي من يخاصم الثالث وبان الصدقة عنه عند من  
 كل يوم والاحوط المذلل مع التمكن منها ولو كان على الميت شغلان او ازيد ولا اقل متابعان  
 ولو بالدين ونحوه تجوز الوي بين صاحبها وبين صباه واحد منهما والصلوة من ماله الميت  
 عن كل يوم من الاضرب عند سواء كان معنيين او احدا في اختيار ولو تبيع بصاحب  
 سقط عنه كافي كل ما وجب على الولي من سومه او صلوة وكذا سقط عنه ذلك  
 اذا امتنع الميت بالاجابة عما فاته منها فاستوجب رادى الاجبة **فصل في وجوب القضاء**  
 قضاء شهر رمضان عن نفسه فضلا عن غيره الا انقطاع قبل الزوال اذا لم يكن قد بقيت اما بعد  
 فحرم بل يجب عليه الكفارة بذلك وان لا يجب عليه الا مسكن بقية يومه على الاصح وحي الطام  
 عتق مسكين لكل مسكين مدين فان لم يمكنه صام ثلثة ايام والا حوط كفاية شهر رمضان  
 واحوط منه احتيايا بل طعام السنين منها غايته واذا قري جواز الواجب الموصح

فدية

على من قضا

المغفرة

غير القضاء قبل الزوال وبعده ذلك كان الاحوط خلافه خصوصا بعد الزوال كان الاحوط الحاق قضاء  
 شهر رمضان من غير غيرها وعلوه شرعي به والحكم الزبير وان كان يقوى في المقطوعه **فصل**  
**فصل في صوم الكفارة وفيه اجناس ثلثة** اول هو ثلثة عشر يوما وان اختلفت بين ما يجب الصوم  
 فيه مع غيره وحر في كفارة مثل العود فان خصها بالثلثة تجب جميعا بل ومن انظر على حرم في  
 رمضان عامدا على الماحوط وان كان الاقوى خلافه كما عرفت سابقا وبين ما يجب الصوم فيه  
 بعد حرم غيره وحر في كفارة قبل الخطاء وكفارة الظهار التي تدرج الصوم فيها على عدم  
 استطاعة التحريم وكفارة الاطعام في قضاء شهر رمضان التي قد عرفت سابقا نحو كفارة الهيب بل  
 وكفارة الاغنية من عتات قبل الغريب عامدا التي هي ثمانية عشر يوما لكن بعد العجز عن البدية  
 له على الاحوط كان الاحوط كون كفارة شق الرجل ثوبه على زوجته او ولدته نحو كفارة الهيب وكذا  
 خدش المرأة وجهها في انصاف حتى او يتيه ونفعها راسها فيه اما جزة فيه كفارة شهرين  
 بل انقطع كونها مرتبة نحو كفارة الظهار وان كان لها في جميع ذلك نظرا وبين ما يجب فيه  
 الصوم بخير بدينه وبين غيره وحر في كفارة شهر رمضان على الاصح كما عرفت وكفارة الاعنت  
 التي هي مثلها على الاقوى وان كان الاحوط مراعات ترتيب كفارة الظهار فيها وكفارة النذر  
 والعهد كك وكفارة حلق الرأس في الاحرام وبين ما يجب فيه الصوم من قبل على غيره  
 بخير بدينه وبين غيره وفي كفارة الرطل منه الحرمة باذنه فانها بدينه او بغيره فانما تجز  
 فشا او صباه ثلثة ايام **فصل في** هذا الصوم بل كل صوم واجب كك حتى كفارة قضاء  
 شهر رمضان وحلق والتمانية عشر بدل البدية او الشهرين الذين عجز عنهما على الاصح  
 يجب فيه الشايح ولولا قضاء الزمان ذلك كثير رمضان على اربعة الاول صوم

صيام

الراس



الغدير واخره بغيره انما يقتضي المتتابع وان كان صوم شهر ونحوه اذا كان المقصود مطلق  
الصوم والصوم المطلق اما اذا كان المقصود الفسق فلا حوط الا لم يقرب من حادة المتتابع  
الثاني في صوم قضاء الواجب ولو لم يكن معتقدا او اشترط فيه المتتابع وان كان الا حوطا  
عانه في قضاء شهر رمضان وفي الاخير الثالث جزاء الصيد وان كان نعامه الا ان  
الا حوط فيها بل مطلقا من عامه الرابع صوم السبعة بدله الهدى والا حوط ايضا المتتابع فيها  
**الفرق بين الشهرين** في المتتابع اذا اضطر في ثمانية لعذر في غير ذواله ولا يستأنف من غير  
على الاقوى كان الاقوى عدم الفرق بين العذر بين المرض والحبس وغيرها من الاعذار التي تقع  
خطاب الصوم معها وان كان اسبابها من العبد بعد جزاء الشارح علمه فبفتح ج تبعاجي  
اسفر ان لم يكن اضطرار بالاجح ونسيان النية حتى فان وقعا بل يستدبرها بذكرها  
المتتابع قبل فخلق الكفارة كصوم كل فحس فحجبه حتى المتابعة فيما عده ولا يجب عليه الا  
فقط اربعة الصوم من الحصال بعد المتتابع لو كان قد نذر صوم الدهر الجحيم ذلك والملاذ  
بالبناء مع العذر انه لا يخلو بالمتتابع شرعا لان المأذ سقوط المتتابع حتى بعد في صحيح  
الصوم حتى ياتي وان اخل بالمتتابع لغير عذر استأنف في الشهرين والشهر المنذور صومه  
متابعاته وغيرها من اقسام الصوم المتتابع نعم الظاهر عدم الاستئناف في الاخلال بالمتتابع  
الواجب في القضاء ونحوه بنذر وشبهه وان حدث من حيث المنذر نحو نذر الموالاة  
في وضو مضاف ولا يتعد الاخلال بالمتتابع في الشهرين بعد صيام شهر يوم من الثاني بل  
وان كان اليوم سابقا على الشهر فجزية التفريق حتى لا لا اثم عليه بذلك على الاصح من غير

فرق في الشهرين

فرق في الشهرين بين كونها كفارة او منفذ يوم متتابعين ازا لم يقصد التاخير لادة  
متابع الايام جميعها ولا تعين بل لا حوط خيرا ما لم يكن المراد تابع الشهرين الحاصل  
بما عرفت ولا بالاحول به هذا فضلا عن العذر في الشهر المتتابع قد صام خمسة عشر  
عجلا في الومان قبل ان يات فانها استأنف اذا كان الاخلال الغير عذر ولا يحتاج الى زيادة يوم  
الخص في الاول على الاصح كما ذكر في بين الصحيح بالمتتابع فيه بين المفهوم منه ذلك بمقتضى  
استئناف على الاقوى ولا يلحق بالشهر غير هذا الحكم على الاقوى بل لا يلحق به غير تمامه وحجبه  
الغدير ولا الاخلال به في الثلاثة بدله الهدى ازا كان قد صام يوم التروية وعقبة علما بان الش  
العبد فانه يصوم الثالث حتى بعد العبد بل وبعد ايام الشريق على الاقوى في لا يؤخره ازيد من  
ذلك على الا حوط والا فحقا اما لاصام اقل من ذلك بان صام يوم عرفة خاصة استأنف وكذا  
لو فصل بين اليومين والثالث بغير العبد كما وصام قبل التروية يومين واليوم السوية وانظر يوم  
عقبة على الاصح وفي غير الثلاثة التروية لا يجوز لمن كان عليه صوم متتابع ان يلتزم به في  
ذلك يعلم انه لا يسلم له بجل جلد او شهر رمضان او نحو ذلك من وجوب عليه شهرين متتابعين  
بما قد لا يصوم شهر شعبان اذا ان يصوم قبله ولو يوما فاعلم انهم لا يفتق الايام على الاصح  
كما انه لا يجوز لمن كان عليه شهرين متتابعين ان يقصر على صوم شوال مع يوم من ذوال القعدة او  
ذو الحجة مع يوم من المحرم لنقصان الشهرين بالعبد من غير فرق في ذلك بين القائل بالشهر  
الحرم وعقبة على الاصح والله اعلم **الحكمة** في حكمة التروية اعلم ان الصوم من اشرف الطاعات  
وافضل القربات وثمة محزون فيهم الله نعم والحجة من التمام وكوة الايمان والسموات  
بعد على التاخر والفقير عليه الشهادة وادها جالب الخ والنسب ان وترك الشهور والملاذ

والث



قد اخرجوا من الموضع صفاء القلب لعل والكر وبه يدخل العبد الجنة وبعد  
 الشيطان كتيبا على الشرق والغرب ويسود وجهه بل يوم العصاة ونفسه وصمته تسبح  
 وعلمه متقبل ورحمته مستجاب والله لم يرفع في رباض الجنة وتداوله المشقة حتى  
 يقطر وله فوجان فجة حين يقطر وفجة حين يلقى الله ولا يجري عليه العلم حتى يقطر  
 لم يات بشي يفتق صومه وخلق الله هذا الله احب من ربح المشقة ومن صام يومه  
 عز وجل في شدة الحر فاصابه ملاء وكل الله به الف ملك يسترون وجهه ويبرونه باب الجنة  
 حتى اذا انظر قال الله جل جلاله ما اطلب رجلا من رجليك يا ملائكتي استدلوا في قد  
 غرث له والله الله ملكه موثقين للصائمين والصائمات بحسنهم باجتهادهم ويستقبلونهم  
 في زيارتهم والملك يناديهم بالاداء لهم لا يحسن عذوق الله ولم يامرهم بالاداء الا بعد الاستجماع  
 فيه ومن صام يوما طوعا او احسا على الاثني زحبا ما في اجره وروى يوم الحساب كل اعمال  
 بني ادم بعشر اضعافها الى سبعة ضعف الا الصوم فانه لله وهو المجاوز به هذا كله في الصوم  
 من حيث كونه صوما واما الموكلة منه فانه له صوم ثلثة ايام من كل شهر فان المواظبة  
 عليها تنقي وجه الصدر ووسوسة ويدخل صوم الاخر افضل كهيبتها اول خميس منه  
 خميس واول اربعاء في العشر الاخر وروى انها صوم مطلق خمسين بينها اربعاء في العشر ثلثة  
 او ثلث في شهر واربعاء وخميس واربعاء في شهر اخر واربعاء وخميس والجمعة او خميس بين  
 اربعاءين او الاثنين والاربعاء والخميس او في كل عشرة يوما او صوم ثلثة ايام من الشهر منزلة  
 او متفرقة من اوله او اخره فكلها كانت تكبر فيها المجادلة والجهل والاسراع بالجلوف بالله  
 كما انه سبحانه يحل احوال من يجعل عليه وقضاها ان فاته ولو اسفر او مرض على كان ان كان

عبارة

سبعة مائة

الصح

الحق

عدم كفاية قضاها في ثلثها من الايام من الاداء والاكلة لوصام **وتحيا** في الايام الثلاثة ملاحظا  
 لندبها ضيقة رجونا له من الله تعالى اعطاء الفصيلين ورجس في تأخيرها احتيارا من العقب  
 الخائفة بل قد يقوى جواز تأجيلها ايضا وان عجز من صومها كبر ونحوه استحب ان يستدق  
 عند كل يوم او عند بل الفاشرة وعنه هذه الفدية لطلق ترك صومها اذا لم يجد القضاء **وتحيا**  
 ايام البها الى البهمن على الاصح وحل الثلثة عشر والرابع والخامس من التي صومها بعد يوم الاحد  
 وبه مرجع ابو داود الى البها من بعد ان احبطه الله الى الاربعين اسبوعا ويكتب لمن يصوم  
 اول يومها عشرة اذق حسنة والثاني ثلاثون الف والثالث مائة الف ويقوي الاجتهاد بها  
 كانت منها اول يومها عتقا ومن ثاني الثلثة السابقة **وتحيا** يوم العتق الذي نصب فيه امير  
 المؤمنين **وتحيا** اما ما للنا من وعلمنا وان صومه بعد ثلثين شهرا بكفارة ستين سنة بل  
 حوا فضل من على ستين سنة بل بعد مائة حجة ومائة مرة ويراث مقبلات **وتحيا** يوم  
 مول النبي او حوالا سبع عشر من يوم الاول على الاصح فانه بعدل صوم ستين سنة **وتحيا** يوم  
 مجيئه **وتحيا** او حوالا السابع والعشرين من حبيب فانه من صومه يكتب صيام سبعين سنة  
**وتحيا** يوم حوالا من تحت الكعبة وحوالا اليوم الخامس والعشرون من ذي القعدة فانه من  
 صامه لا يكون صام ستين شهرا بل سنة وكفارة لستين سنة واستغفر له كل شيء بين السماء  
 والارض **وتحيا** يوم عرفة لم يصفه الصوم مما حرم عليه من الاداء كما وكفاها بحقوق العباد على  
 وجه لا يقع في صوم يوم العيد فانه كفارة تسعين سنة وبعدل صوم السنة **وتحيا** يوم المبالغة  
 يا مير المؤمنين وفاطمة والحسين وحوالا اليوم الرابع والعشرون من ذي الحجة **وتحيا** صوم  
 كل خميس وجمعة **وتحيا** اول يوم من ذي الحجة بل يوم من التسع فيه **وتحيا** رجب شعبان كلاهما

عليهم السلام







وإنما نفع المالك  
الحقير وحده  
نصف الفرض  
٢١

95







فانه كبر بقصد القربة المطلقة او الوضوء المطلقة ثم التكبير ولا شيء عليه وان كبر بقصد التكبير  
 الوضوء المخصوص وهو التكبير حال الجلوس بضع ذلك وجعله التكبير ان شاء الله تعالى ثم بعد ذلك  
 السجود حال سجود الوضوء اذا صح المصطف مع الاستناد بمبدأ التكبير والعصبى ام لا بضع  
 في كلهما حال السجود الوضوء من قنات التي مشركا بين الصغير والكبير ام لا لا يجوز الا مع  
 اذن صاحبها حال السجود من الولي انما الرجل في حقه مسيح لا يجتهد ام لا لا يسبح  
 دعواه في حق غيره وانما هو يتكلمه على حسب علمه حيث لا يكون معه او كبريا يكفي نظن في  
 شاحدا حال ام لا الظاهر ان يفي بحسب على الرند الاجتناب عن باقي محاسنهم لا  
 هو باق على التكليف كما في الكفار جلد المنزوع بالقرطاس وهو عتده ام لا الشهور والنحو  
 تاجرت السيرة فيه طاهرة حال الاجتهاد ثبت بالاشهاد او لا بد من الاجتهاد  
 يكن الا شهادته الموجب لما يشاء لنفسه لو طبق الصائم بقا الفضة بين اسنانه وشكته  
 في وصوله الى المخلوق بنفسه او مع استراجه بالريق لا بأس بصومه في الفرض المرفق  
 تدعى الفقرة فغير ام لا وادق قول دعواه العزم على المعصية حرام ام لا  
 بقوى انها معصية تقع بكثرة انه لم يفعل المعصية يجوز لمن عليه المجبة في بعض اعضاءه  
 الوضوء قبل وقت الفريضة والدخول في الصلوة معه فيها ام لا نعم يجوز ذلك فالمراد  
 من التناهي للفرق في الوضوء حوان يفعل قبل الوقت على وجه اذا دخل الوقت كان الوضوء  
 حاشا وهو معنى عرفيا اي يحمل لوصول به الى الدعوات العاشية واي شيء يؤيد معنى  
 تحصيل العلم اعظم شيء في ذلك المراتبة على المندوبات والانقطاع الى الله تعالى والوقوف  
 بالتي هي اذنة ٣ والاكتفاء في قول ربه زدني علما وفي قوله يا علم يا علم يا علم يا علم  
 يا بديع السموات والارضين ونحو ذلك حل الزوى واجب ككثير الشك ابقم اذا مرر بالشك

شك

ام لا والا حوان لم يكن اخرى كذلك يجوز حيثما بالقامتي ام لا وعلى فرض وجوبه بالعمية  
 بآلة لفظي يجوز ذلك من لا تستطاع العمية ولو بالنسبة وبكفي على لفظه ان على النشاء  
 التملك بالطريق العربي يجوز العبة مع الدين على الوجه لا وكذا اذا كان عليه الكفاية  
 بضع العبة من غير كتاب المغلوط ولم يبين فساد ما عمل منه فعمل ما عمل منه صحيح لا  
 يلحق بالاشك في العمل بعد الفراغ العدل عناية من حسن الله والملاكمة الا تولى الاول والآخر  
 لا بد من الاختيار وما يقوم مقامه على وجه تعلق بحسن ما ظهر منه وان لم يعلم كونه من ملكه بل ولا  
 يكون بل بطريق العترة والخرج لا طريقه مخصوص ولكن  
 الصلوة اذا اتم في ركوعه بالشفع ام لا نعم بضع يشترط في الجارح ولو لم يجز ان ام لا  
 لا يشترط بعد ان يكون تابعا وله مادة حل بضع صلوة جماعة صف اخر من الجماعة اذا لم تكبر جماعة  
 صف الاول ام لا لا بأس بذلك ان كان جماعة صف الاول مضمين للصلوة من كان  
 عليه صلوة القضاء ولم يعلم ترتيبه فانه حل بحسب مراتب الترتيب بما يعلمه من الترتيب ام لا  
 نعم يلزم مراتب الترتيب بين ما علمه مثلا اذا ما نأت منه صلوة في يوم لا يجوز له الانبات ذلك  
 مع العلم بمراتب صلوة منه سابقا وان لم يعلم ترتيبه ما نأته سابقا الترتيب انما كان عشا  
 من ما الخبي جمل بضع الصلوة معه ام لا ان كانت المربة باقية مع الصلوة معه اشكال  
 وان خيف لا بأس به والله اعلم حل الغيبة مطلقا مع افعال التطهير او لا يشترط افعال  
 التطهير بل يكفي ازالة النجاسة الغيبة مطهرة للبسم وثوبه وما يتعلق به وان قطع بعدم تطهير  
 المصطف بنفسه لكن مع احتمال ازالة النجاسة مثل قبح المطر او وقوع الماء عليه ونحو ذلك  
 اذا شك المصطف في صحة قرائته لم يخط وجب عليه اعادة ذلك المخرج عن الحل ام لا لا يجب عليه اعادة  
 وكان لا يحل اعادة تلك الكلمة حل يفي المصطف بالرد من كتاب الجماعة في التلبية ام يجب العلم

حبة



الظن كاف في التقليد اذا لم يعلم المراد من الكتاب ولم يظن حل بكني الظن الحاصل من قول  
 الفاسق في معنى عبارة الكتاب ام لا يكتفى الظن بالمراد من الكتاب وان حصل من قول الفاسق  
 حل بشرط ان يكون كتاب المجتهد صحيحا اذا اخذ المقلد مسائله من كتاب المجتهد ام لا  
 جاز اخذ المسائل من كتاب المجتهد اذا كان صحيحا او اجمل بعدلين بجمته او بما يثبت له او  
 بمقتضى القلبي حاشا له مع علماء الظن في غير هذا المذاهب لا يجوز التقليد من كتاب المجتهد الظن المشايخ  
 بالعلم معتبر في تحصيل شيء ام لا ليس معتبرا في اقتداء العالم انما يذهب المقلد في عالم او طائفة في  
 جماعة من حل يلزم عليه الاحتساب في الاحتساب لا الاحتساب انما هو المقلد في مسئلة يذهب  
 فله مجتهد للشيء في حال حياته في ذلك المسئلة ام لا يجوز له البقاء في ان الشك عالمات  
 بالظن في العمل بالعلم بالظن يجوز له العمل بكون الشرعي ام لا لا يجوز له العمل به فيكون  
 الشك مبطلا علم العبادي يعتبر في نجاسة الشيء بمعنى انه اذا علم المقلد ان ذلك الشيء نجس  
 وكان عليه جهت لوقايل فاما لا تأمل في سبب بعض الاحتمالات خبره عبرة بل احتمال ان تكون مجزاة الامكان  
 لا عبرة باسئال الاحتمالات المفروضة فلو المصلي في صلاة اخفا في عدم صريح الحروف  
 من تحريم معتبر في جواز الجهر له ام لا مع من هو التوقف لا باس به لو لم يرض الزوجة في ليلة  
 حق مطالعة الزوج وصلة الله بجوزله المطالعة مع هذا وكذا وجابه الى بيت احكام مع عدم  
 رضاه لا باس بذلك مع عدم القسم من الزوجات كما لا باس بالمعارف اذا كان  
 الصفوف الخمس فيه وسخ بشي في تفسير انزاله الوسخ ام لا ان ذلك ليس بشرط اذا كان  
 محبت لا يمنع كيقية الظاهر ان دخول المظهر ونحوه لو كان بين المتوفى نجسا وبعلم الله  
 تظفر ولكن لا يعلم ان الظاهر قبل وفاته حتى يكون بذه طاهره ووضوئه صحيحا او بعد وفاته  
 فان وضوئه باطلا وبيده نجسا او وضوئه صحيح وبيده طاهر لوالا لثقت مصلحة الجهر

بجوز له البقاء

ممنوع

في صلاة الاخفاق بين الجهر والجهرة والصفة والموصوف كيف يصنع وكذا بين كلمة واحدة البعيد  
 باقي الكلمة ام لا يجوز له تحذف عند الاخفاق ولو بعض الكلمة وتقتل من الجهر والجهرة والصفة والموصوف  
 صوف نعم يجوز احادة الكلمة والموصوف والمجاهد يقصد الاكثال يكتفى في الاجارة اجرتك هذا بهذا  
 في حدة كذا يقول المتأخر استأجره نعم يكتفى بذلك فيها اذا قال جاز له ما به متعنت في مدة  
 كذا فيقول قبلت يكتفى بذلك بغير ان يكون ذلك منها يجوز اخذ التوبة المشقة لان له شي  
 منها اسباب التحصيل اذ توى جاز ذلك يكتفى في الطلاق ان طالق او فله طالق يكتفى  
 في ذلك في الصيغة حل قبل توبة الرد الفطري باطنا وظاهرا نعم يقوى ذلك عندنا ولكن يتبين  
 نوجبه عنه وتبسم بالله ونرى عليه احكام الرد لو كان للقطعة بين محصورين يجوز اخذها له  
 لا يجري عليه حكم القطعة ولا يجوز له تناولها مع وجود المالك هل يجوز صلح الحق الرجوع في  
 طلاق الرجعي ام لا يجوز ولكن فيه احتياط شديد فالأولى احتياطه اذا كان محل الوضوء طيبا  
 يجوز ان يقصد المتوضي كونه تلك التوبة من ماء الوضوء لم يجب عليه ان يغسل موضع الرطب بالماء الاخر  
 يجوز له ذلك على معنى انه ينقلها من محلها الى محل اخر بامر يد ونحوه يجوز العمل بالان  
 مع ضوى المجتهد في اليقين ام لا نعم يجوز له ذلك لو لم يوجد المجتهد العادل كيف يصنع المقلد  
 يجب عليه الاحتساب لا الرجوع الى اليقين ولا الى الفاسق من عمل محض او يكتفى بغير علمه  
 يجب الفاسق آياه وحسنه عبادته صحيحة ام لا باس بذلك خفاء العجيبين مجربا  
 الاقوى جبريانه لو شهد المعاهد بين شرطا قبل ايقاع العقد من زمان معتد به او زمان متقبل  
 به يجب الوفاء ام لا لا يجب الوفاء الا باسب في العقد ولو غيبتة نزل على رادة ما سبق في العقد  
 من فوات منه الصلوة حال رضه حيث وجب عليه جازا او متفليا كيف ينبغي

اللائ



القضاء حال الصحة لو اختلف مال الكرم مسافة وروزنا كيف حرق ملاقات النجاسة <sup>محل</sup>  
 احدهما كفى في حرمان حكم الكرم عليه من قلة جهنم من دون الفحص على العلبه <sup>محل</sup>  
 ووجهه ثم بان ان من قلده لم يكن ابراهيم الا من غير من قلده محجب على الملة عامة العمل امله  
 عمله صحيح فلا يجب عليه الاغلة من رأت ان حله يصح صلواته بكفى ان ينكر قلبا لم يجب  
 اعلامه بالقول يجب عليه امره بالمعروف مع اجتماع شرائط مقدمة الحرام حرام امله  
 نعم حرام مع وقوع ذي اليد منه من صلب الماء على يده بقصد الوضوء فوق المرفق ووصل يده ثم  
 جاز له سطره بل في يده تلك الملوحة يجوز المسح بها امله يجب عليه المسح بان يفي به بعد تمام  
 الغسل وان كثر ابراهيم على الغسل استظها من والله العالم غبار الغسل المصوب اذا كان في الخب  
 يجب ان لا يله ولا حول الاضداد ذلك يجوز ترك المطالم الى الفقير من دون اذن امله  
 الا حول ان لم يكن الاقوى الاستينان هل يكون استماع الغيبة من الكلب بل لا يجب  
 الا جفا امله نعم القلم انما من الكياهر اذا غرس موضع من المجرى حل للصلاة على  
 في الموضع الاخر فيه امله الاقوى صحة صلواته وان اثم بتركه اذ لا مع التمكن منها حل  
 يكون لا بد من الوضوء ان يكون عادلة الاقوى عدم اعتبار العدالة <sup>محل</sup>  
 شخص في املاكه ضرر بالغير حل مجوز ان يضره في املاكه امله نعم يجوز له ذلك ما لم يصدق  
 عليه الله من مال الغير من كان في ماله قضاء صلوة حل مجوز ان يقضي صلواته الغير من امله  
 ووجهها امله الاقوى الجواز من وجب في مرض موته حل يؤخذ ما يرضى به من اصل التركة امله  
 من التثنية الوصية من الثلث وكذا الغنم في مرق الموت على الذبح حل مجوز احكام الحسن  
 من الفقهاء انه موافق للعلل عفا امله لا يجوز تقليد الميت ابتداء من غير فرق بين <sup>الرب</sup>

والجواب

والمجب حل مجوز التجزئة والتقليد لا نعم يجوز ذلك حل تكون مقتضى افعال الصلوة  
 كالصوري للجزء داخل في شيء اخر فلا يكون للثالث فيه اعتبار امله فيه اشكال ينبغي الاحتياط ولو  
 باعادة الصلوة حل كتابة الكفر بالقرآن مجزاه امله تقول عدم الجواز اذا كان على وجه يصل  
 اليه النجاسة من الميت يجوز البيع والشرع مع شخص يكون في رتبة الحسن والزكاة امله  
 يجوز البيع والشرع معه في غير المال الذي يعلق الحسن والزكاة فيه اللباس المتنجس لغسل <sup>اللباس</sup>  
 بناء التعيين للتطهير ثم غل في لكر التطهير ثم يخرج عند عصر ماء فيه اثر القابون اللباس والماء  
 طاهر امله القم الغرض من لباس بالاثر المزبور بعد استيل الكرم عليه اذا صبح اللباس  
 او البه او الخب مثلا يصح متجس كيف طريق الطهر بالطين والكر او الجاري ثم بعد احواله في الكرم <sup>محل</sup>  
 او اخرج منه الماء المنكول بالطين الرقيق غسل اللباس والماء الخارج منه طاهر امله طريق  
 تطهير بالكر مثلا ما لا يخلو على وجهه من الاعيان المختلفة من الصبح ولا يخرج الماء المظهر عن الاطلاق  
 لا صافه فاذا تم ذلك ولم يبق ان المصنوع طهر وطهر مع الاجزلة الصغية الصغية وانما لها  
 بعد ذلك باعتبار عدم استلزامه فلا رها غير فاذ في طهارتها النجاسة وكذا الكلام  
 في التطهر بالماء الطيب اذا كان على وجه الذي يطهره شق البسار داخل  
 في الثوب امله لا يدخل فيه شاهه حال الطهر كاف في تطهير  
 ما لا يبرام لا لا يكتف الطن الطن لا يخفى من لفر منبعا مع  
 انتقال كل عين ومنع من العلم امله دفع الانتقال من سوا  
 ان كان المتقل العين والمنفعة ما حد الاضافات في الصلوة  
 لا حد لشرع الله على ما كل الا عرف بان سمع  
 من كاف منبعا القادة في القرب لا يبرم فصل الخطاب في القادة



الكل لا يكون أم لا لا لأنه في فعلها لا يكون أقل أو أزيد  
 أن يجعل الجسد في الشارع في الحالة التي قد يكون بها المسببات من دون التخليط  
 في خصوصياتها أم لا لا يجوز ذلك بل لا بد من التخليط فيها لرفع الجسد  
 بالابيض التجرى عليه كنهن المكي لكان دفعه أو دفعه على ما يصح التجرى  
 عليه وأمكن من التجرى من تحت الصلوة لعل من تحت الصلوة لا يمكن  
 بطريق من بعد التجرى بأن خلد في كل ثوب المبطون به ولا ما قام بالزجر بخبر  
 أم لا لا بأس بالزجر مع كونهما من جهة الغسل في العلم بطريقها عند نادر  
 من الغسل لأن في مثل الخبر بالبول إذا طهر بالماء الطليل التزج نفسه قبل الغسل  
 تجس على وجهه لو أصاب ما يباح حجة حل في العمل مستحيات زاد المعاد من الصلوة والآخرة  
 والزيارات وغيرهما لا نعم في القول بها حل في العلم ما وجبه بحجة السجادة أم لا نعم  
 وهو من ذلك لأن التزج حل في العمل بتعقيب التي كنهه حاجي سبده محمد بالبرج فكأنه لم  
 يجر العمل بها إذا كان المكلف بقاء الليل وأظفره أنكف الأكل في وقت وجب عليه الغسل  
 وعلى من الشك في بقاء الليل وكان الأكل منه كان الاستصحاب الليل حل في صومه أم لا وإنكف المكلف  
 وجب عليه القضاء أم لا إذا كان ذلك في شهر رمضان وقدره في الخبر بقاء الليل وإنكف فيه  
 فأكل ثم بان أنه كان في الشهر فلا قضاء عليه إذا استحب المكلف الليل معه كونه شاك في بقاءه حل  
 صومه مع الأكل في زمان شك وكونه من الليل وعدم انكف أو الخلاف أم لا وجب عليه القضاء أم لا  
 نعم صومه صحيح ولا قضاء عليه إذا كان المكلف حيا وأخر الغسل طائفا بيمد ودخل الوتر  
 واستغل بامرئانا بان بعد الفراغ بضع الوقت للغسل ثم فاجاه السج وجب عليه القضاء في صوم رمضان  
 أم لا نعم عدم وجوب القضاء عليه إذا كان المكلف باق وقت الفريضة من الصلوة  
 بأن حل في صومه بنية الأداء أم لا نعم يصح إذا كان المكلف شاك في بقاء وقت الفريضة ما  
 يوجب بالصلوة بجزية بنية الفريضة إذا كان في رمة المكلف صلوة قضاء بضع منه  
 ما في التمتع إذا لم يدرك الله في وقت الفريضة من الصلوة أم لا يجوز له أن يقصد في صلواته أنها فريضة  
 أم لا

وعلى فرض عدم صحة نية ما في الذمة فيه كيف يصح إذا شك في بقاء الوقت بطلت ذلت أنه المأذ  
 من الذمة العدة فإذا قيل مثالا الأمر بالصلوة المحصورة التي هي شرعا أو أنه لم يكن بذلك باتس  
 إذا شك المكلف في بقاء وقت الفريضة من الصلوة أهل يجب عليه الفحص منه أم لا وعلى فرض جوبه  
 أو إخطاف من قضاء الصلوة بسبب الفحص وجب الفحص أم لا لا يجب عليه الفحص في بلاد وفتح بعض  
 الفنون مشتركة بين الصغار والكبار وحرب السيرة من الخواص والعوام في استعمال تلك الفنون  
 للأكل والشرب والغسل والوضوء ولم يكن التعريف مضرا بالمالك لعدم نقصان القيمة بخلافه المذكور بل لا  
 فإزيد منها ولم يكن ما أخذ منها قابلا للقيمة في البلاد المذكورة ومع ذلك يصح الاستعمال للماء المثلج بدون ذلك  
 ما لك أم لا لا يجوز التعريف في مال الغير إلا بإذنه ولو لم يجر ذلك مع الفحوى أو شا حد الحلال  
 ولا فرق بين زنى الفرية من الأموال وغيره حل بشرط أن يكون محل الوضوء بإباحة لا يجب  
 ذلك في الأعضاء المستوفى وجب بقاء المسح على وجهه لا ينقل منه اجزاء إلى الخارج ليقع المسح بها  
 بما في اليد نعم لا بأس بشدة المسح لا على وجه المزبور لو صب ماء قليل في ظرف  
 متنجس بالبول حل بطهر الظرف أم لا وحل يكون غسله ما حرمه لا يظهر أن ما إذا لم يكن ذلك  
 على الغسل بالماء الذي صب فيه نجس لوضع النجس في ظرف فيه ماء الطليل وغسل فيه حل  
 يكون ماء الظرف ما حرمه لا وعلى فرض عدم طهارة النجس بطهره لا ماء الظرف نجس لا  
 بطهر النجس ولا غيره بل الأداء نجس بذلك إذا كان بعض الأشياء نجسا عند شخص وكذا  
 منقضا فيه ومع احتسابه عند بعض الناس وسواء ولو موله على يقولون أنه نجس فحل يجب  
 عليه الاحتساب مع ذلك أم لا لا حجة بما ذكره الوسواس عليها والله العالم الوكيل من  
 الظرفين المزوجين كيف يحرب العجدة في عقد اللحم والمنقطع يقول مثلا وجب موكنت فلا بد



موثق فلا نأكل قبل الشروع وكأله فان كان منقطعاً ذكره لا جليل اليه  
 الصيغة توقفت او ما دعى مؤداه المرأة المدعية اليها من سبيج ولها وكذا الذي عليه عدم المنافع  
 الاقوى قصد لغتها معاني ذلك الحرم ما جعل معذوراً لا اذا كان غير مقصر وجباً بالفعل  
 على وجهه فادباً به القرية فهو معذور على الاقوى من كان مناسكاً من دون تقليد واجتهاد  
 حل ذبيحة حرام عليه قد ذكرنا ان الجاهل غير المقصر الا في الفعل الموافق معذور ووجهه صحيح  
 الحرم اذا اتى بجميع اعماله وحجته وكان موافقاً للرأي المجتهد ولكن من دون تقليد الجحيم  
 الاقوى جهله الحرم بعد تمام مناسكه بنكت ان تمام افعاله كان من تقليد اوله لا يفتى في ذلك  
 الحرم بعد فراغ افعاله بقطع نفا وشئ منها مرد بين الركن وغيره الاقوى البناء على الصحة  
 بقى طريق الاستطاعة بحسب التركة والعباد واساس البيت في الحج تفصيل ذلك في محله لكن  
 مجمله ان الاستطاعة في المال ان يكون عنده ما يكفي له المصارف والا باب على حسب ما يليق بحاله  
 ومثله حاله الواجب النفقة عليه كذا ولا يعتبر الرجوع الى كفالة على الاقوى وينبغي ان يكون  
 ما ذكرناه زائداً على مستلزمات الدين كالزوجة والعبد وقرين الكوفي ونحو ذلك من صام غافلاً  
 عن وجوب التقليد والاعتناء فله صومته كان من سقوط التكليف وعلى من يظن ان حله عليه  
 الكفارة ام لا قد ذكرنا في نظرنا المسئلة من اخذ اصول دينه من اقوال الرجال في عبادته  
 ام لا وعلى من يظن بطلان ما رواه حل عليه الكفارة فيما له الكفارة كالصوم وشبهه ام لا يكفي في اصول  
 الدين لا احتفاءً بمجاوم وعليه سائر الناس من قلده مجتمعة فافلا من ان التقليد حكم من اختلف  
 الله بل يحضر متابعاً للناس فعل عبادته صحته ام لا ومع من يظن بطلان حل عليه الكفارة فيما له كفاؤه  
 كالصوم وشبهه ام لا قد ذكرنا ما يقتضي صحة عبادة الخلف المذكور ان كان الزيد في سنة ثمر

والله اعلم

ومال ولم يتمكن زبدها فخذ ماله لاظن ان العلم بالضرر بالمطالبة وكان ذلك المال خمس ولا تركوا  
 فصل عيب على زيدان بدفع الغنم وتركوا من ماله مع عدم اخذ ماله الذي يعلق به الخمس وتركوا الذين  
 نقلنا بالمالك الذي يكون في ذمة غيره ويجوز له ام لا لا يجب عليه الخمس وتركوا في المال المفروض ان  
 لم يكن قد تصرف سابقاً ونفصاً ومجوز له السرية بقدر المال المزبور بحسب القائمة ان كان في رجل في صفة  
 مالك ولا يمكن اخذ منها الا بالمرافعة ولا رافع معها تعقيد الام بحسب عيبه ان يرفع اليه من ماله ام يجوز له رفعه  
 معها ويجوز ان يعلقها وعلى من عدم حراز المرافعة معها حل على صاحب المال حله ام لا وعلى من حراز المرافعة  
 مع الام على المفروض ان تسامحاً يكون معاقباً لعدم رد الخمس مال المزبور تركوا ام لا اما المقاصد  
 نص جارية وينبغي ان تكون على وجهه ولا يعلم جهالة مكان الاولى له ومع ما هو يجب عليه بد من الخمس وتركوا







سنتين

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه

الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير من ارسله للعالمين محمد وآله الطيبين الطاهرين وبعد  
 يقول عبد العاصم محمد بن الحسن بن الميمون الشيخ باقر بن محمد بن احمد هذا رسالة مستقلة على اقسام الامور  
 اخبرتها من كتابنا الكبير لاحياء الناس الى ذلك وعموم البلوى وليكون اسهل للفناء وال  
 ناوله والله المتعانت وعليه التكلون كتاب احكام الاموات وفيه مقالة وسباحة وخاتمة اما  
 المقدمة فيها فصلان الاول في حق الميراث والصلح ان لا يفتي في الميراث وان يفتي في صلح بينه وبين  
 غيره وبشكره وبغيره وبخمس وبثلاث الشك في الخبر عن سيد البشر انه قد تم نقل ما كتب به رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم من الميراث وبغيره من العلم بالله في القسم من الذنوب لا حب الله لا  
 يزال مفاخر في الله به عز وجل بل هو ربه ان الله يتجسس وصاحبه تعليل ونعمة على من  
 عبادة وتقليد جواد في سبيل الله وانه ثلث من الذنوب كما بان اثر الورق من الشجر وانه  
 يوحى الى الخلق الشرائع لا يكتب عليه كما انه يوحى الى ملك العبيد ان يكتب له كلما كان يعمل  
 من الخير في زمان محله اذ حوسب الله وان حمله افضل من عبادة ستة وعشرين سنة  
 عبادة ستين سنة حتى ثلاث ايام عبادة سبعين سنة وانه اذا احب عبدا نظر الله في ثلث  
 نظر الله المحقق بواحدة من ثلاث مائة او حتى اربع مائة وانما جعل اشكى فصبر واحب كتب الله  
 له من اجر الف شهيد ومن اشكى لم يقبلها فيقول لها وادعي الى الله شكرها كانت لعبادة  
 ستين سنة قبله ما قهر بها فلا يصبر عليها ولا يخبر بها كان فيها فاذا اصبح حمد الله على ما كان  
 وان الله عز وجل قال في كتابه بيبه فكم ذلك عروا ثلثا ابد الله في حيا من حيا واما  
 من ربه وبشر اجزا من بشره فان ايقظه ايقظه ولا ذنب له وان مات مات الى رحمتي وان من  
 مرض برأوا ليله ولم يشك الى عروا فبسم الله يوم القيت مع خليلي ابراهيم خليل الرحمن حتى

سفره عام  
بنا

محمود العزالي

عجز القدر على ما سبق الا مع كون قد سئل النبي عن هذا المصنف فقال ان الرجل يقول بحديث  
 اليهم وسهرت البياض وقد صدق وليس هذا شكاً بل هو الا يقول بعد ان يثبت في العلم بطلان  
 ولقد اساءت في ما لم يصح به وليس الشكوى ان يقول سيرت البياض وحسب وهو هذا  
 فلا بد في حق استجاب اعداء الامم بالحق قال الله كما ينبغي للمؤمن من ان يؤذي اخوانه حتى  
 فيعزونه ويؤذيهم ويؤذيهم في حال اقباله نعم فهو يؤذيهم في حال اقباله فكيف يؤذيهم في حال  
 غيابه فكيف يابى لهم المحسنات يؤذيهم في حال غيابه فكيف يابى لهم المحسنات يؤذيهم في حال غيابه  
 ويحسب بما عند الله من ثواب بل يستحق الاذن في ذلك عليه قال الفاضل اذ امر الله  
 قال المان لئلا من يغفل عن عليه فانه ليس من احد الا وله دعوة مستجابة كما انه يحب ان يسمع  
 العبادة حتى ورد آذنه في كل خطوة خطا حتى يرجع الى منزله الف الف سنة وعمره  
 سبعون الف سنة فبسم الله سبعون الف سنة وقل في الف الف ملك يعزونه في  
 قمره وبسبب عقوبات له في يوم القيامة بل هو الذي الله يعزونه سبعون سبعين من عباده ويقول  
 له يا مفضل اذا مررت ان تقول سبحانك سبحانك انت رب العباد لا فناء ولا فناء  
 فيقول من اخوك فليمنه وعزقي وجلالي لو جئتني من عندك ثم لكفت بما لكفت  
 لك ووالف من كرامة عبد المؤمن وانا الرحمن الرحيم بل ينادي في القيامة والمساء فانه ايمان  
 عا وموت متا حيا في اليوم شهيد سبعون الف ملك فاذا اخرته الرحمة واستغفروا حتى يحسب  
 عا وعسا كان له مثل ذلك حتى يعزونه بل هو من يعزونه سبعون سبعين من عباده  
 الف الف ملك يستغفرون له حتى يعزونه وكان له خريف في الجنة اي زاوية يسير الملك فيها  
 عليها فموت متا في العبادة في مرض العبيد بل هو الذي الله يعزونه سبعون سبعين من عباده  
 كما انه تلاك اذا غلب عليه الملك او طاله به العبد وعلى كل حال ينبغي للعبد ان ينادي

فقال

تجدد







ما كانت عبادته منه على الاحوط اذ لا توى نعم بكنى الفخر جالى المحصور والتعبدية والموت عليه منه  
 الاولى بالميراث يسقط اولوية كمالها سقط بالاشغال وحكم الشيخ ولبى حاسن لا ولى له  
 ولو لغيبه او نحوها **الثاني** هو عبارة على انه قوى اجتهديه ما يعتبر فيها من التقية التي هي الداء  
 عندنا ولا يجب التحريص للعبء على القوى وان كان هو الاحوط فضلا عن الرفع والاستباحة وانه  
 قوى الاجتهاد بقية الواحدة للثلاثة وان كان الاحوط تجد بهما عند كل غسل كون من غير توى من غير  
 وعدمه فان كان الاحوط انما المباشر للثلاثة وان كان الاقوى جواز التوى من غير توى كل واحد  
 منهم على الوجه المذكور على القوي جواز التوى في اجزاء العقل الواحد بل انتهى جوزه في اجزاء  
 العضو الواحد بل بقوى جواز اشتراك الاثنين فصاعدا في الغسل كله اذا كان على وجه يستند  
 اليهم لتمامه بالقبول والتقية من الغافل وكون الغلب اذا اذ ذللك كونها ماضيا  
 فيجوز التنية حتى من اعدى ما بل لو كان احدهما غير مكلف لم يقدح **الثالث** وبغير المائنة في الغسل  
 فلا يغسل الرجل المرأة وبالعكس وان فرض عدم النظر للنسب الا الحامى بنسب او خط  
 فيجوز لكل منهما تغسيل الاخر مع عدم المائنة ولو لا متناعه ولا بعد بعد وجوب المائنة كما يجب  
 الغسل من النسب بعد هذا الغسل ولكن الاحوط ان يكون اقوى ان يكون من وراء الثياب  
 نعم بقوى جواز تغسيل كل من الزوجين الاخر احتيازا بحريا وان كان الاحوط كونه حال الا  
 منظر ارا ايضا كما ان الاحوط كونه من فوق الثياب ايضا خصوصا في تغسيل الزوج الزوجة بل  
 الاحوط ان يكون اقوى عدم النظر الى عورتها ويظهر التوى لمن غير من حاجة الى غير القوى  
 وان كان هو الاحوط ولا فرق في الفروجه بين الحرية والامة والافطام والدوام كالعكس بل  
 المطلق مرجعها بحكم الزوجة على الذم بل لا يفتى في الفؤادة وفروجه وضميرها  
 المكتوب بغير غسل جاز لها الغسل والا قويا لما في الامة ام ولد كانت اولاد بالزوجة

في الغسل

في جواز الغسل من كل منهما اذ لم يكن متزوجة او معتدة او معتقة ان مكاتبة فلو ايج تسلي  
 باذلا من انكس اليه وبالعكس وان كان الاحوط خلافه حتى في ام الولد والابن او بنت بنت  
 نازون فيجوز لكل من الرجل والمرأة تغسيلها بحرية حتى من المعتدة وان وجد المائنة على  
 وان كان الاحوط خلافه والمختص المشكل اذا كان له ثلث سنين فادونه وان وجد اذا كان  
 لاكثر من واحد المدة له لا مانع لها من تغسله فان لم يكن له حلوكه منكم فالاولى تغسل  
 الحامى له من الرجال والنساء فان لم يكون محرم فالاولى تكلل الغسل من الرجال والنساء  
 ان كان بقوى الاكتفاء بقوى من احد هما وكذا لو وجد ميت او معتدة وكان معتقة الاخير  
 والا فلو وجد وجب فغسل المقتل المشكك له وبما ربه عواما معناه وغيره وكون الثياب وان  
 لم يجد غيره وان كان هو الاحوط ولكن مع تخفيفه قبل التكفين كما اشد في ما ذكره المصنف  
 الا ان جواب مثل سقط غسلها في وقت كذا وان امكن من دون المس ونظر والاولى  
 غسل مواضع اليهم منها من دون ونظر والاولى منه تغسلها من وراء الثياب من دون المس  
 ونظر من كل من مع المحافظة على التقية قبل التكفين وكذا انكس لومات الرجل وابس مع ذلك  
 نساء اجنبيات بل كذا من زاد على ثلث سنين من الذكر فانه يحكم الرجل كما كان الاول  
 لو زاد على ثلث يحكم بالحرية والامة العالم بمقتضى الامور **الرابع** بعين في الفاضل كونه  
 مكاتبة اتفق منه العباد فلا يقع من الحنون ولا من الصبي وان كان معتبرا او لا من المكاتب  
 فضلا عن الكافر نعم يجوز تغسيل خنوص الكفار في السلم اذ لم يحنو مسلم ولا مسلمة ذاك  
 برحم وتغسل الكسائية المسلمة الا لم تكن مسلمة ولا ذمهم مع حضور الاجنبي من المسلمين  
 فاسرى الكسائي بالاعتقالات ولا ثم الغسل ويتوب التنية وكون الكسائي بل الظاهر  
 الجواز وان لم يحضر الاجنبي المذموم فيجوز منه الكسائي حتى في غسل الغسل المذموم

لان الماء والاهل والفق  
 في دندخية اقله  
 هذا في الظاهر لا في الجواب  
 فلو لم يخبر به جيب الختم



وجوب الامانة مع ذنوب وجودها على كرامة الاقوي وجوب القتل بالنس وان لم يفرط لها في الاول  
 الفرز من سائر الكفاية على القتل كانه الاول الفرز من سائر الكفاية بعد حمله مع رطوبة  
 في حال غلبته ولو بان يكون المقلب له المسلم او المسلم من وراءه او بالقياس عليه  
 بعد المباشرة للفرز بها وقد اختلفوا في الحكم الذي يترتب **فصل** يجب تفصيل على مظهر الشبهة  
 وتبين ولم يعلم منه عدم الامانة بل بعد ما وان لم يكن يعتقد الحق كالحق الفين والغلو في نفسه و  
 التواضع ونحوه من فرق الامانة بعد ما ارجع والقلادة وغيره من حكم بقره بقره او  
 غيرهما كالتواضع وسكرية احد من ربات الذين فضلوا من خبرهم من احوالهم كغيبيل اهل الحق  
 سالم تكون تقيده فيعلمهم وان كان الميثاق من احوال الحق وهذا المسلم بمحكم المسلم كان ولد  
 الظاهر بمحكمهم ولد الزمان ولا يفتقر القتل على الا حوط والاقوي والجهل البالي من المسلمين و  
 الكفاية بعد وصف الامانة والكفر الحق بها وكذا لو بلغا عنونين على اشكال في اولها فاعرف  
 القتل كافي لكون لم يثبت كره ولو بالشيعة والمسيحي يتبع الساني في اوله سلام على القوي  
 والاقوي وكذا القبط والامام بل والفرح مع امكان التوكل من سلم نعم لا يفتقر الشهيد  
 اذا مات في المعركة او قبل القتل في الحرب وان خرج عن اهل الاقوي وان ادرىك وبه رفق ولا يفتقر  
 اقله مجرد عن شهادة والا فكن ولكن يصلي عليه والمراد به القتل بين يدي المعصوم او لغيره  
 الكفاية بل حلق الجهاد بالحق الذي وجوبه القتل في القسم الثاني منه وهو كالأول  
 المسلمين عدو غافضه على غيبة الاسلام وان لم يكن المعصوم او نائبه حاضرا ولا فرقا  
 في الشهيد بين القوي والضعيف والمقتول بعدد وعجزه والمقتول عدو او خطاء والجهل والمراة  
 بلا فرق بين العاقل وغيره من ذنوب وجوب الجهاد بهم ولا بين الجاهل وغيره ولا بين القتل  
 المشركين والبقاة بل لو لم يستحقوا المسلمين اذ ماتت به قومه في بئر او غير ذلك الجهاد

والمقتول بصلاته  
 وجوه

لا يفتقر

كان شحيلا بل لو وجد منها في المعركة ولم يكن منه اذى قتل كان كذلك وان كان الا حوط  
 كان الا حوط ذلك ايضا في المقتول بل تقابل العسكرين بان كان عينا للمسلمين مثلا وان  
 كان الاقوي مستقرا مثله وتكفيده ايضا لم لو مات الشهيد بعد تقضي الحرب قتل وان الاثر  
 وجوبه غير مستقر وكذلك لا يفتقر وجوب تفصيل من وجوب عليه القتل في احوالها بل القتل  
 كونه ذلك عزيمته لا رخصته وكيفية بان يامر الامام او نائبه الخاص او العام او غيرها  
 من يتبع منه التفصيل على الوجه وان لم يكن مما لا الاعتقال على مقتضى القتل حتى يخرج  
 الخليلين والاقوي وغيره على الوجه ثم بالتفصيل ثم بالكف من ثم يقتل ان ثم يصلي عليه ما من  
 دون اعادة تفصيل كما لا غسل على من سبها بل يفتقر من وجوب ازالة الفجاسة الحاصلة من القتل  
 من بدنها وكفنها في وقتان بعد الصلوة كما جاء في القواعد في حديث الاصح وانما في وقتان  
 كما لا بد من ذلك ولا وجوبه نعم يفتقر من ارتفاع حكمها السابق عليه به بل لا يدخل فيه شي  
 من الافعال المتقدم سبها عليه وان نواها به على الا حوط ان لم يكن اقوي ليجوز ان يقتل بها  
 ان وجبت غاياتها وتلتا بوجوبها نفسها والاحتجاب وان لم يوجب شيئا من ذلك فمن  
 مات جنيبا مثلا ولو اتفق موت من قتل القتل المزوي جفت العقدة وقيل بغير السب المزوي  
 وجبت قبله بل الا حوط التجديد لو عدل عن قتله بذلك السب الى اخره وان كان مراقا الا قول  
 كما لو تعدد القصاص وان كان الاقوي جلد قد حرق اخلاف السب كالغور والزم كرامة  
 الا حوط ان لم يكن اقوي عقيم الذنوب انه لو وقع من دون امر له به ولو يفتقر ولو لم يفعل بعد  
 الامر به ولو لتسباه قتل بعد القتل على الا حوط والاقوي **فصل** اذا وجد بعض الميت  
 فان كان فيه الصلوات والصلوات وحده بل وبعض الصلوات مع القليل قتل وكفى وصلي عليه  
 ودفع بل الا حوط الام لم يكن اقوي تكفيده بقطع ثلثة وان كان الصلوات وحده ويجب تحصيل  
 ما كان من الساجد بل الا حوط تحصيل الصلوات وحده وان كان الاقوي عدم الوجوب وان

بل







كل جال يجب احاد له في الجبال مثل تلك التي في الاوطان ان لم يكن اقوى من الشاهد  
 اجالوا انفق من وجهه كانه جال الغسل عليه بل الاوطان ان لم يكن اقوى من ذلك في الغسل شرع  
 بدون سدور وكافر للضرورة في الغسل في الجبال والحق في مقام السدور عند تعذره وان جاز  
 الغسل به ولو لم يكن تغليلا للميت ولو صليا لثنا في حله كالحرف والجدر ودرجها تنهيا  
 للزلب مرة واحدة والادوية المثبتة بل الاوطان العنبر ينهيا بالانبة مما يظفر على التراب  
 او كهيئة قنبر يضرب بالحق على الصعيد والنجس بها على حمل النجس من الميت والادوية ان  
 لم يكن اقوى تعذر القنبر كما في النجس بل غسل الجنابة **المسألة** لو خرج من الميت جنا  
 بعد غسله اوفى اثنائه او نجس بدنه نجاسة جارية فك وجب تطهيره بها ولو  
 كانت النجاسة غير حادثة لم يجز اعادة الغسل تطعما بل وكذا الحديثة حتى لو كانت من  
 الاكبر وان كانت بعد تمام الغسل بل وكذا لو كانت في اثنائه على الاصح والادوية الاجابة  
 خصوص ما اذا مات في اثناء القراح اما الوضوء فلا يرد من ذلك ولو نجس بعد الوضوء  
 القبر وجب الاذابة ايضا لا مع التعذر ولو لا سئل اما حدثت الحرمة بالاخراج نحو  
**المسألة** في اية المتوفى امور **المسألة** وضع الميت على ساحة او سرير او مطلق المرتفع من  
 الارض وان كان الاولى تقديم الاول على الخشب ثم الخشب على غيره كانه يفي ذلك  
 يكون مكان الرجلين مخدلا من موضع الراس **المسألة** وضعت من قبل القبلة على جهة  
 الخضر مستقبل ياتون قدس وجهه القبلة بل هو الاوطان **المسألة** تغسله تحت  
 الظل والاولى كونه سقفا بل لا يجوز كونه تحت السماء من مرجوحة **المسألة** حمل  
 حفره لما الغسل فحقن به لكونه امر سال في الكيف نعم بداس بالابوعد وانما  
 على نجاسة وان كان الاولى كونه ذلك عند تعذر الخضر **المسألة** نزع قصصه من

من الاوطان

من تحمله بل لو نزع ذلك على شدة ضعفه وكفى بالذن الوارث الباطل الرئيسد سارعا  
 تغسله عربا فاستقر العنبر بخرقه مثلا او في قيسه وان كان الاولى بل هو الاوطان  
**مسألة** استحباب ستره بغيره وان كان لحرم الغسل بها **المسألة** يلين احبا اجد برقوق  
 فان يغسل تركها بل هو كالحجج مفاصلة **المسألة** غسل راسه بخرقه السدور لم يأم الغسل بها  
 فيغسلها فاعلم ان لا بد من ذلك بخرقه ومساخه فان لم يكن سدور فالحط على راسه في  
 الغطيف والاولى في كعبته ان يعلق الى السدور وتغبره في طشت وتصب عليه الماء وتغبره  
 بيدك حتى ترشح رغوته فاحزل الرغوته في شئ وميت الاضر في الاجابة اللوحها **المسألة**  
 غسل رجليه بالسدور والحوض او الاثنيات امام الغسل انها او بالاذن ان خلاصة بل استحباب  
 في ذلك والاكثار منه بل يستحب غسلها بما جاء الكافور والقراح كذلك والاولى في كعبته على  
 رجليه ان ياحذ خرقة نظيفة ويلبها على يديه اليسرى مثلا ثم يغسل رجليه **المسألة** غسل يديه  
 من رويس الاصل الى نصف الذراع ثلثا بل ينبغي ذلك في الاصل للثلاثة بل ينبغي في  
 غسلها في الاول جاء السدور وفي الثاني جاء الكافور وفي الثالث جاء القراح والفق الغبير  
 البدنة باليد من راسها من الراس عند الراس وتغسل في الاصل للثلاثة **المسألة** ثانيا **مسألة**  
 مسح يديه برفق قبل الغسل في الاولين خاصة اذا ان يكون امره جلي بل لعله مكره  
**المسألة** ما البدنة لبق الامم **مسألة** كونه الغسل على يديه والاولى كونه منه  
 وغسل يديه فانما لا يغسله الغلبه القيم هذا بل في يدك المومن قد لغزبت رجليه  
 ورفقت يديها فغفرك فغفرك وفي الرفق له في جميع احواله **المسألة** غسل الفاس  
 بدنه بعد كل غسل من الاغسال الى الرفق بل الى السبيل ثلث مرات **المسألة** ثانيا **مسألة**  
 استحباب الدلك والمرار البدر استعمل ان لم يحفظ سقوطه شئ منه والا لبقى بالعب

فلا يستحب



على وجهه تير الماء على المغسول مساج من جأكون الماء متعارست قريب ثامن عشر حيا  
تسجد ثوب نظيف مثله بعد الفراغ تاسع عشر حيا كرا حة جعل الفاسل المبت بين جلبيه  
العشرون كرا حة اتقاده بلا الاحوط اجتنابه الحادوي والعشرون كرا حة قص شين عن اقلها  
وان طالت وكان تحليها ونج بل يكره تحليها كما يكره ازالة شعرها منه وابطله بنفسه  
حلق او مقل فقله من راسه وجبه وشعر الجبهة بل يطلو الشعر وحلق الشارب بل الاحوط  
تزيين قص الشعر وتسريح الجبهة بل يطلو تزيين الشعر بل لوسط منه شين جعل معه في كفه  
وجبه باليد تغسله الثاني والعشرون كرا حة تسخير الماء للبت الله ان يتوقف الغسل عليه  
وتسخر اليد على الفاسل مثلا الى غير ذلك والله العالم **الحكم الثاني** في التكفين وفيه فصل  
الضم الاول هو واجبه كفاية ما يغسل لكن لا يجب فيه الدية كالحلوه وان كان حر الاحوط  
كما ان الواجب للتكفين ثلثة قطع على الاصح والا حوط احد جانبيه يعني قد زان وبكفي مشاه  
وليجب كونه يغلى السدر والساقين بل الرجلين بل حر الا حوط ان لم يكن اقوى اعتبار  
بعض الموازين بذلك او الوضوء به من ثلثة وقصوف الا حوط والا قوى والواجب سماء وجها  
قد بل اجعل الوضوء السابق كما انه ربما استحب له القدم ولا باس منه ولكن ينبغي اعتبار  
بعض الوازين في الزايد على المستوي او الوضوء به من الثلث وانما امر اي ثوب يتخلل جميع البدن  
طولا وعرضا بل الا حوط ان لم يكن اقوى زيا وقد في العلل بحيث يشد بلا الا حوط الزيا وقد في  
الفرق بحيث يوضع احد جانبيه على الاخر ولو لم يحصل الله احد الثلثة وجب مع الدعاء ان  
يخدم الثوب شامل للبدن بلا الا حوط تقديم القميص على المزور ولو لم يحصل الله ما يستبرأ به  
وجب ومع التقديم يقدم الفضل والا حوط كهيئة التكفين ان يهدا بلفافة الخدين  
او قد تم المزور ثم القميص الثاني لا يجوز ان يكون الكفن معصوبا ولو لم يوجد غيره ولا يجتنب

علي

الذي لا

ولو نجاسة يفي عنها في الصلوة على الا حوط ان لم يكن اقوى ولا حيل اعتقاد لو كان امرأة بالوجه  
تمالا يجوز الصلوة فيه للزبل غنارا كالحجب وصوف مالا يور الحجة وشعره ووبره فقط على  
بل يطلو الجلود وان كانت مما يور الحجة على الا حوط ان لم يكن اقوى ثم لا باس بما يستبرأ به  
كان منقذاً من شعره ووبره وصوف ما يور الحجة على الاصح بل يقوى بواحدة والثوب المنقذ من المزور  
مما يجوز الصلوة فيه ولو لم يكن الا الحجب او غيره مما لا يجوز حال الاحتياط جازا التكفين به مثلا  
عن ستر العورة بل يقوى الوجوب حتى في الحرير ومع التدبير ان يقدم جلد بالزبل الحجة على غيره ثم  
الحجب يتابع مع ثلثة الغناسة وعدم تلويها للبدن ثم الحرير على ما لا يور الحجة ثم الثوب من صوف  
مثلا على جلده لا يخرج من قوة والا حوط اعتبار البذل الكلي من القطع الثلثة وان كان الله  
قوى الاكفاء بمحصل السر من الجرح كما ان الا حوط حصوله بنفس الثوب لا بالثياب ومحميا  
بطلي به الثوب وان كان يقوى الا حوط به الضم الثالث لو غسلك الكفن قبل الوضوء والعبروس  
او الله الغناسة عنه قبل الوضوء ثم اخرج الكفن وكذا بعد الوضوء فيه بل لو تعدى النسل  
ولو لادن في امر اجد حكا الحرسه قطع بمقراض ونحوه كما تقدمت فيتمتع الغسل في وضوء  
تعدى الغرض او سار سائر به الكفن به منه ولو غسلك عظم الكفن بحيث يغسل فيه وضوء  
غسله متعذرا فان كان قبل الوضوء في القبر بل بل وكذا بعد الوضوء فيه مع انه مكان في الا حوط  
لم يكن اقوى والا حوط فيه اخرج الكفن المريد على زوجها الموصر وان كانت ذات مال سرا  
كانت مملوكة بما لا صغيرة او كبيرة ما قلنا او عينة له حق بلا وامة دائمة بلاه منقطع  
عطيته بلاه فاشتره بلاه مطلقه رجعية عتق له لبايون بلاه لملكه كما لا فرق في الزوج بين  
الصغيرة والكبيرة للزبل والعاقلة وان وجب الاصح على الوفي حتى لو غسلك عن الزوج مع انه  
عسار الذي هو معنى العدم عدم ملك الله به من المتشبهات في الدين ازبد منقذ



بزم وابلده لا وعلما لا حتى لا يفتقد ما انقل منها اليه او كان العقد ملغى لا ارب فيه فيكون في  
 الفصل كذا حتى لو استمر في الدين ولو اسرى البعض وجبنا لغيره والا فمضى من صحة وجوب الكفن  
 حتى لا يات في النسخة الواجبة ونخرجها من الحقوق المالية ثم لو كان قد يتعلق حق الدين في المال  
 انفس قبل موت الرقبة سقط وجوب الكفن وكذا لو كان مال الزوج مرقونا لم يجب تكفينها الا اذا  
 بقي بعد الدين بقية ولو اتمرت موت الزوج والزوجة سقط الكفن عن الزوج ولو لم يكن هذه الا  
 كفن واحد فمضى عليها حتى لو كانت قد تزوج عليها ثم لو تزوجت اخفى به وان لم يزوج بعد ذلك  
 من ماله فلو اتفق وجوده وتكفينا بالزوج مثلا مع الله ولا يلحق بالزوجة في وجوب الكفن  
 من وجبت فقتله من لا تطرب فيه من ماله مع عدم الباطل لم يجب كفن الميت كس على  
 الشهود غير نفي جنة القوم والمقبر اتم الولد والمطهر المشهود والمطلق الذي لم يضره  
 نفي والا كان بالقبلة والاحوط انه لم يكن اقوى بذلك السبب والظاهر ما في الفصل مع الكفن  
 لمن وجب عليه وانه العالم **باب** اخذ الكفن من اصل تركه دون ثلثه خاصة مقدما  
 على الوضوء بالاولاد والبنات وان كانت متعلقة بالمال قبل الموت فليس له وجوب بل وجباة  
 على الاشغال سيما في الاخير ينبغي مراعات الاحتياط فيه **باب** الا حوط ان يكون اقوى  
 اعتباره من الوارث حتى في وفاة التارك بل لو كان عليه دين مستوجب منحه  
 المذهب في القبول ان لم يكن اقوى وانه كان يدينه شهاب فمعه في يده حال حياته ولو  
 اوهى بالدين فمضى من الثلث ولو لم يكتف به فمضى جازيا ولا يجب على احد من المسلمين  
 بل يجب نعم لو وجد شيء من المال بليت المال كخراج الارضين المقسومة منوة وسبيل الله  
 من الزكوة ونحو ذلك مما وجب تكفنه منه فالاحوط ان لا يكون اقوى كان في القبول ان لم يكن  
 ما كان من سهم الغنم على وارثه منه لغيره بدو له نفسه وكذا ما يحتاج اليه من

الاقوى

سورة

من صدره ونحوه غير في الاخذ من اصل المال فان لم يكن دين بدو لها ولا يجب على احد من المسلمين  
 الا ان يكون بليت مال الزوج الفل من مطلق ومن الميت (وقد اخرج بعض من عدم الكفن  
 من جها الا بدو ارم او اثناع من جرح عليه فكيفه الا باجرة ونحوه الشك في اخذ من اصل المال على  
 الاقوى واخذ منه الفل اولا فمضى عن خامس مع امكان غيرها ثم لو لم يكن وفاته الا بدو من الكفا  
 لغيره وجب من جها من اصل المال **باب** ان السخ منها انه يجب للافتات اعدا الكفن  
 فانه ما جرح كل انظر اليه ومنها انه يجب فاسل فاما ان كان كفن من فمضى له لا يجوز فمضى له الى  
 التكفين ثلاث مرات اولى المرافق مع غسل الرسلين الى الكفن بعد غسل ما غسل منه بفكيه  
 بل وغسل مطلقا ما جرح منه بل ينبغي له الغسل من الحس والخوض ثم التكفين كما انه ينبغي  
 لغيره ان الراء التكفين الطهارات من الحدث الا صغيرا لا كبير بل ينبغي الغسل مستحبا له ومنها استحباب  
 الحيرة لفاقة للجل والريث ومنها تشبه الفقهاء اشرافا وان لم يكن حبرة بل يقرب استحباب  
 التشبث سيما في القبرية وان يكون الثالث القطع للمرية وهو من بين الاكسبة مفضل وهو  
 طراون وحج واما كفت الثانية حبرة جاز بالمسحيين معا وان كانت حبرة جاز باستحباب  
 القسبة بل احدا لحوط من اضافة ثالثة اليها كما ان ترك القطع للمرية احوط اليها حيث  
 تكون الحبرة احدا للفاخرة او الثلث استحب ان تكون هي الا على بل القبول كونه القطع لذلك  
 ومنها انه يجب في الحبر ان تكون بمثابة حبرة حمراء ويعبر فيها ان لا تكون مطروقة  
 بالذهب ونحوه مما يخرج من الصلوة فيه بل لا ينبغي ان تكون مطروقة بما يخرج على وجهه لا  
 يكون من السد والخر اما اذا كان كذلك فلا بأس به ومنها ما قيل من انكار ذلك كمال  
 تكفينه ولا يكون الميت حال تكفينه مستقبلا الفل كما كان حال تكفينه ومنها حرقه  
 القدر من نسق الخامسة وينبغي ان يكون طويلا ثلثة اذرع ونصف في عرض شبر بل

من صدره ونحوه غير في الاخذ من اصل المال فان لم يكن دين بدو لها ولا يجب على احد من المسلمين  
 الا ان يكون بليت مال الزوج الفل من مطلق ومن الميت (وقد اخرج بعض من عدم الكفن  
 من جها الا بدو ارم او اثناع من جرح عليه فكيفه الا باجرة ونحوه الشك في اخذ من اصل المال على  
 الاقوى واخذ منه الفل اولا فمضى عن خامس مع امكان غيرها ثم لو لم يكن وفاته الا بدو من الكفا  
 لغيره وجب من جها من اصل المال **باب** ان السخ منها انه يجب للافتات اعدا الكفن  
 فانه ما جرح كل انظر اليه ومنها انه يجب فاسل فاما ان كان كفن من فمضى له لا يجوز فمضى له الى  
 التكفين ثلاث مرات اولى المرافق مع غسل الرسلين الى الكفن بعد غسل ما غسل منه بفكيه  
 بل وغسل مطلقا ما جرح منه بل ينبغي له الغسل من الحس والخوض ثم التكفين كما انه ينبغي  
 لغيره ان الراء التكفين الطهارات من الحدث الا صغيرا لا كبير بل ينبغي الغسل مستحبا له ومنها استحباب  
 الحيرة لفاقة للجل والريث ومنها تشبه الفقهاء اشرافا وان لم يكن حبرة بل يقرب استحباب  
 التشبث سيما في القبرية وان يكون الثالث القطع للمرية وهو من بين الاكسبة مفضل وهو  
 طراون وحج واما كفت الثانية حبرة جاز بالمسحيين معا وان كانت حبرة جاز باستحباب  
 القسبة بل احدا لحوط من اضافة ثالثة اليها كما ان ترك القطع للمرية احوط اليها حيث  
 تكون الحبرة احدا للفاخرة او الثلث استحب ان تكون هي الا على بل القبول كونه القطع لذلك  
 ومنها انه يجب في الحبر ان تكون بمثابة حبرة حمراء ويعبر فيها ان لا تكون مطروقة  
 بالذهب ونحوه مما يخرج من الصلوة فيه بل لا ينبغي ان تكون مطروقة بما يخرج على وجهه لا  
 يكون من السد والخر اما اذا كان كذلك فلا بأس به ومنها ما قيل من انكار ذلك كمال  
 تكفينه ولا يكون الميت حال تكفينه مستقبلا الفل كما كان حال تكفينه ومنها حرقه  
 القدر من نسق الخامسة وينبغي ان يكون طويلا ثلثة اذرع ونصف في عرض شبر بل



ونقص او ازيد من ذلك او نقصه بحسب الحاجة الى ما شئت من المقبول ثم تلف على المقبولين  
 القاسدين على وجهه لا يفرق منه بين الاصل الى الكليتين ثم يخرج اسمها من تحت حجب  
 الى الجانب الايمن وتعرف الموضع الذي تنتمي اليه او بان يربط احد طرفي الخرقه على وسط  
 الكتف اما بان يثنى لاسمها او يثني على فيها خيط ونحوه ثم يدخل الخرقه بين يديه ويقم بها عويده  
 فياخذ يدي ويخرج من تحت الشد الذي على وسطه ثم يلف حقيبته فيخذه بما في يدها شيئا  
 فاذا انقضت او خفي طرفها تحت الجزء الذي انقضت عنه او خفي ذلك من الهياكل التي  
 يحصل بها المطلوب ومنها خرقه يعقب بها وسطه ومنها يسل شي من القطن او صا  
 يقوم مقامه عند تقديره منزع الى يمينه الايمن على وجه يستر القبل والظهر بعد وضع شيء  
 من الصنوط والذخيرة عليه بل ان شئت خروج تحت ستره شيء من الذخيرة سدا عيدا بل قبل  
 المرتد اولى بذلك بل يلقى الاستطاعه فيه سجا اذا كان تحت خروج الدم لبقاس ونحوه كل  
 ذلك قبل الانه بالخرقة وان لم يكن احدها شرط في استحبابه لا ضرر له باس وضع شيء من  
 القطن في مخربه اذا شئت خروج شيء منها او منها القماشه لتجمل المدا على سجا في القول  
 والعرض وان كان الاوى ان تكون بحيث يلقه بها القماش بالندوبين ويخرج طرفها من  
 تحت الجناحتين ويلهبها على صدره بعد ان يلق فضل الشئ الايمن على الايسر بالحقن  
 بل يكره ان تكون كفة اعرابي اي يلائمك بل يلقى ان ياخذ القماشه من وسطها ويثنيها  
 على راسه ثم يدها الى خلفه ثم يطرح طرفها على صدره على الكيفية التي ذكرناها ونحوها  
 القناع اي الخمار للمرتد عندها من القماشه للرجل والذخيرة واما الاخرى فيتمثل تحت  
 القماشه والفتاح للفتاح المشكل ومنها لقا قد يثني في المرتد بستره بها الى ظهرها  
 ومنها كون الكفن حتى الخرقه والقماشه عند الجرح والا فحاطة كذا ايضا بل لا يجوز القطن

بكرة الكفن

بل يكره الكتان والاصفر وان كان قطنيا بل لا يكره مطلقا المصنوع بالحوادث ومنها اشترط  
 الذخيرة على الجرحه والفتاح واللقا قد يلو على سائر الكفن ولو السندوب منه بل وعلى الفتاح  
 واعلم ان الحياض التي في النقرة ونحوها لا يكره ان يكون منها القماشه وحسب وشبه حياضه ل  
 مخرج حبيب اذا روى وان كان سابقا يسمى بالذخيرة ومنها الايام وفي الكفان بل الشوق فيها والمطاف  
 ذلك فان الحق فيها حول فيها يوم القبره ومنها كونه من اجمع من ثياب كان يسل فيها الاخرى  
 فيها ومنها كونه من طيور الحمار منها ان يطوي حياض القماشه الايسر على الجانب الايمن من الفتاح  
 والذخيرة منها على الايسر بل يلقى في الفتاح مع تعدد حياضها وان جاز بعضها على القبره الموقر  
 ومنها ان تحاط بخرقة منه بل يكره بالريق ناسه ومنها ان يكتب على حياضه شجر او القماشه بل او  
 على القطن والاذخيرة واللقا قد فلاه والذخيرة اضافته من ذلك يستحسن ان لا اله الا الله والله ولي  
 اضافته وعند لا شريك له والله خير رسول الله والذخيرة اضافته ان يكتب في الحس ثم الحسب والحق  
 الاية الى اخره وسارته ومارمه بالذخيرة اضافته وان البعث والوزن والحقاب حتى و  
 الاوى من ذلك كتابة الخوس الصغير بل يكره الكفن بل يكره كتابة الذخيرة في حياضه كما في رواية شمس  
 غسيله ويرشد على الكفن بل يلقى ايضا كتابة السند الموقر في الحسب الذي يلو على القبره بالحقن  
 الذي اوله منه اسم الله الرحمن الرحيم اللهم انك حبيب جميل وودود شكور كريم ورحيم على كل شيء  
 كتابه الا ان جميعه نعم يلقى ان يكون ذلك في مقام يؤمن عليه من التماسه والفتاحه فا  
 لاوى من كتابتها في شيء يستحب بعد ما التعلق في حقه او الشك في عينه او غيره ذلك ولو  
 امكن كتابته على سراج مثله يكون في القبر يستدل به اليه الميت كان حيا كانه اذا كتب  
 على قبره حتى الشهادتان والاعمال بالاعمال ذكره اعددهم ومعه في قبره كان حيا ايضا  
 بل باس ما سأل على جميع ما روى فيه النفع ونفع القبر بما افلا على التعميم وعدم حمله



اخره ومن هنا ينبغي ان تكون الكسابة بالترتبة المحببة ١ والاذا الترتيب المحببة من غيرها والافاضة  
 الطين وانه يباين الماء والافاضة لا يصح ومنها كراهية على اكام استين له لو كان جديلا على الترتيب حواء حوط  
 اما اذا كان لبيت افلا كراهية فيه ثم ينبغي له قطع ازداؤه بل حواء حوط ومنها كراهية الخروج بالقطون  
 الا ان يكون القطون اكثر ومنها كراهية الحاكسة فيه ومنها كراهية الكسابة عليه بالسواد بل الترتيب حواء حوط  
 بل ينبغي اجتناب مطلق الاصيل في الكسابة ومنها كراهية قطعها بالحد يد الخبز ذلك **الاستنباط**  
 في الحوط وهو واجب على الترتيب والافاضة تولى الكسابة وبعده بعد العا ومنه وان كان الاول  
 اول خصوصاً القبح منه والعام **والفصل في الترتيب** وضع الكافور على الموضع الواحد السبعة بالافاضة  
 ان لم يكن كونه على وجه المسح خصوصاً الراحة منها وسجراتها في الافاضة بالافاضة بالافاضة بالافاضة  
 بعد استحباب وضع الحوط على انما السجرات ومنها صلبة والشفة وبالطين الفرجين والمضامين  
 متما كان منها عقد الازمنة الكراهية ثم لا يجعل في الجرد المسامع والخزير فان بقي منه شيء  
 وضعه على السجرات بل يكره وضع شيء منه على النفس **في** لا يجزى له رجع من الكافور بالافاضة  
 ما ليس منه مما يصدق معه المتحبه لما عرفت من الحل الواجب والكل قد نشأ عن درهما وثلث  
 واول الفضل مقال شرعي وافضل منه اربعة مثاقيل ثم اربعة دراهم والافاضة لا هذا كله  
 التحذير دون ما يكون من الكافور للعلل والافاضة عدم الانفصال من الترتيب العلي الاعبرها  
 الامع لغزها وكذا لو سطرى لو تعدد الجميع حتى المستى منه فممن يجر حوط وان جاز تطبيقه  
 بالترتبة لكسابة البيت من الحوط ويكره تطبيق البيت او الكفانه وضلع حوطه بغير حوامن  
 المسك والعنبر والعود والجوز ونحوها من الطيب بل ان حوط ترك ذلك اجمع ويكره من  
 النسي بالخمر بل وان تكون ايضا عند غسل **البيت** لا يجتنب الميت المحرم بالافاضة كالان  
 يقتل ما يوجب على حكم ارامه بالنسي ان الطيب حتى لو مات بعد الحلق او النفس او اذا

في الترتيب بالافاضة

لا تجل له لو كان متباً بالافاضة ان لا يخرج الكافور بعد من زمانا غير الطيب من تعظيمة الوجه والافاضة  
 فذا باس به على الترتيب ولا يطبق الحناء واللونا والعكس بالحر في عدم الطيب لها **الاستنباط** يستحب خلط  
 بين من الترتيب المحببة بالافاضة على ينبغي اجتناب وضع الحوط بها على ما بان في اصلها  
 من الحناء فلا يوضع شيء منه على الاربعة من وعلى قطن العورين ونحو ذلك والاولى ان لا يوضع  
 بوجه بل ينبغي ان يستحب حجر ونحو **الاستنباط** من السان المختص بالشفة وضع الحجر بالافاضة  
 رطب من حواء الحلق مع البيت الصغير والكبير والذكر وغيره والحسن والمسي ومن يفضله  
 عذاب القبر وغيره فان لم يفسر الاثنان واحدة كما انه ان لم يفسر الا السبعة اي الجردية غير  
 محروطة الحوض وضعها معه وبل يفي لغيرها بالافاضة وانما ينبغي تقدير ما يعظم الفرج وان  
 ابرز الاول والاكثر فانه لم يوجد الخلق من السجرات فالحرف فالرمان نطلى الشجر بل وب الاول  
 في كعبه وضعها مع الاستنباط جعل الصديق او يابيه الامن من عند الترتيب قائم الى ما  
 باقت ملحقة بخمرة والاخرى في جانبه اليسرى من عند الترتيب الى ما باقت من فوق تعمين  
 تحت الافاضة واما مع القبة فلو وضع على قدر الامكان ولو بالوضع في القبر معه ولو سب  
 او تركت ونحوه في القبر والله العالم **الاستنباط** في الترتيب والاداب تكن ينبغي ان يعلم  
 ان لا تتركه يستحب لولي البيت بالافاضة اعلام الناس بموت المؤمن للتبعية والصلوة عليه  
 والترجم والاستغفار له كما انه يستحب المأذون لمن علم في الحيى ان لا بل ينبغي تقديمه على  
 الوليمة لولي المصطفى من الجنازة ونحوه ولا يغير فيه البقاء الى الدين وان كان  
 حواء افضل ورواه الى الصلوة ثم الظاهر ان استحباب الترتيب ان كان حال الدين محاسباً  
 اليه اما ان كان قديم في محل محبته فلا يستحب اخراجه له ثم ارجاعه اليه ولا حد له  
 وان روى يجلون بل لعل منه المخرج معه للدين ولو الى احد المشاهد المشرقة وان



وغيرهم حتى ما يخرج من السبعين من المشي وغزو منها المشي بالظن كراحة المراكب  
من غير كأنه لا بأس به اذا خرج منها المشي خلف اختياره او الى احد جانبيه بالظن ان  
الاول افضل من الثاني نعم مما اخرج من المشي قدامها بالظن كراحة لانه من عمل الخير من  
غيره في حين صاحب المصيبة وغيره وبين الجأزة المؤمن وغيره وان كان الثاني اشد كراحة  
بالاخرى تركه وسحب الشئ النكر في ماله والفسخ وتصوراته حول المحرول وبسبب الرجوع الى الدنيا  
فاجيب بل يكون اللعب والفكر والقهو ونحوها كما يكون ضرب اليد على القدر او على الارض  
وقول ارفعوا اليد به وترحموا العبد واستغفروا له عفا الله لكم قول فتوا به للصاب وغيره  
ومنها كراحة المجلس للشيخ مع تهيئة القبر حتى يضع في القبر ومنها كراحة التمسك  
بها الشابة وان كانت الميت امرأة ومنها كراحة وضع اللآلئ لغير صاحب المصيبة اما هو  
فبشره وان كان الخفاء بل يكون استحباب مطلق الوتر اصحاب المصيبة حتى يعرف متاع البلاد  
التي لم يقارن فيها بالبر والادب ومنها كراحة الاسراع على حبيب بنا الرقي باليتيم اذا  
كان بالعدو والحب ومخاطب بالبيع في الوسط في المشي بها ومنها استحباب التمسك بيمين  
عمل النعم اربعة واستحبابه اربعة يعني على الواحد الجوانب الاربعة وان كان الاخرى الاشد  
بهيئ اليك بضعه على عاقبة الاربعة ثم تجل مؤخرها الايمن على عاقبة الاربعة الايمن ثم مؤخرها  
الايسر ثم ينقل الى مقدم الايسر اتصاله على الخافق الايسر وانما عليها دور الرحى منها  
ان يقول المشاهد لها الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المحرم ويقول الله اكبر  
هنا ما وعدنا الله ورسوله وسد قناته ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتسليما الحمد لله  
الذي تعزى بالظفر وقهر عباده بالموت ومنها ان يقول عند حملها بسم الله والله و  
صلواته على محمد وآله احمد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ومنها استحباب انظار امر

صلى الله عليه

حتى يدين بالذي ينبغي له ان يرجع قبل ان يلف الاخرى او ان لا يلف له ومنها كراحة الاشارة بالشار  
ولو خرج الله في الليل فلا يركو الصباح ومنها عدم القيام من مخرج الجبانة عليه الا الا ان كان لا يلف الا يلف  
ان يعلو على السلم الى عتبة البيت ويلحق بركب استحباب نفل الميت في بعضه على يمينه استحباب ان لا  
امرته لكن يكون وضع الثوب المزين لانه اول عود الاخرة ولا بأس بنفل الميت على يمينه استحباب ان  
كان المسافر بعد اوكاف في نفل مشقة على المحملين انما الملة ايسر الله المحملين والله العالم  
**باب في الصلوة عليه وفيه فصول** **الفصل** في الصلوة على كل مسلم لم يقع منه ما يقتضي كفره كما  
ضرب ربه وغزو من كان مخالفا الحق على المذبح وعلى من كان يحكمه كالصلي على الحق به الذي قد تم  
منه من ولائته من غير فرق بين الذكرا والانس والجن والعبد والحر وغيره وتختب على من لا  
حيارون من ولائته وان وجد الرجوع قبل ولائته بل ان ولائته الصلوة على من خرج بعينه حيا وان كان  
الملك لم يسلط ميتا الثاني في الصلوة على الناس بالصلوة عليه اولها مع بيانها مع القرب بالثوب والاول  
اول من الميت والآخر والعم والافخ اول من العم وهكذا على من لا يرب في الامم انهم الاتاب اولها  
من الولد وان كان شريكا معه في الارث بل قبل ان يصبها منه والميت الاتاب اولها من الابوين وان  
كان مساويا له وهو اول من يمت باحدهما والافخ الاتاب اولها من الام والعم والابوين اولها من  
العم لاحدهما والعم للاخرى اولها من الام والجميع اولها من الحال وهكذا على الترتيب المذكور  
مع ملاحظة درجات القرب بالثوب بالانterior فمقدم ابن العم الاتاب من على العم للاب كذا في الارث  
ولو كان الولد صغيرا او مجنوناً بقوى انقطاع الحد ولو لم يكن ميم فالعشق فضا من الجرح  
بالعالم الشيع على الاحوط ان لم يكن اقرى والزوج اول من غيره من الاحكام وان كان الاولياء  
جماعة فالذكر اول من الاُنثى ولو كان صغيرا او مجنوناً او غائبا فالاولاد لها والاعوان الجمع  
بينها وبين الحكم اما ان لم يكن طبقة مختلفة فالاقرى بالزوج الى الحكم وان كان الاحوط



الحج عليه وبين الأبعد ولا تجزئ في الأوجوه والأدنى صلاة الصبي في سقوط التكليف وإن قلنا بغيرها  
من غير فرق بين الفردي والجماعة والحر والعتق وان كان من العبد وإن قرب وكذا الكلام في باقي مواضع  
الآثار ولو كان الميت عبداً فستدفع أولوية من أوجاهته بل لو كان السيد مرقياً عليه فله أولوية  
منهم **الثالث** لا يقدم الوفاة إذا كان عالماً بالواجب من أحكام الصلوة واستكمل فيه شرائطها  
والأقدم غيره كما تقدم في التقديم وإن كان مسلماً نعم يستحب له المباشرة مع المساءات تصلياً  
كله الكلي كما أنه يستحب له التقديم مع كونه الكلي بها إذا كان عالماً بقيمتها ونحوه للرجوع بالوزن  
قبل التلبس بلو بعدة ولو زدت الصلوات جماعة ونزادى مباشرة وإن استسقط اعتبارها وجب  
إلى الحكم التبرع في الأوجوه إن لم يكن أقوى وليس للعبودية المباشرة إلى الصلوة جماعة ونزادى من غير أن  
ولو تعدد الأولياء وأرادوا عليهم الصلوة فزادى دفعه حاكمهم ذلك بل لا بد من إتمام صلاة  
بأحدهما مثلاً وأخرى بالآخر ولو أرادوا الجماعة الواحدة وكانوا أحدهم جهة ترجيح للأمامة بالعلم  
والوحي ونحو ذلك استحب للمخالف تقديم الواحد كما يستحب لهم تقديم غيره مع تقدم وإمام الأهل  
مقدم على الجميع والعاشية جهة ترجيح كما أن الأوجوه المولى تقديم من أوصى له الميت بالصلوة  
عليه **رابع** يجوز أن تؤم المرأة النساء ولكن تقدم معصية في الصف بل يكره لها البيز معصية بل لا  
تراكه ولا يشترط في صلواتهن عدم الرجال بل يكره صلوة الواحدة مسفرة عن صدرها ولو نهر  
بجوز صلوة البعز على الميت الجماعة ونزادى ولكن يستحب في الأول مقام قيام الأول مع  
في الصف بل هو الأوجوه يجب عليهم ستر العورة عن الناظر المحرم ولو بالبدن كل عيب حاله ولو لم يكن  
أنه بالجلوس صلواتها ولا بآلة الصلوات منهم بالجماعة في الأوجوه إن لم يكن أقوى بل لا بد  
أن لم يكن أقوى عدم الصلوة له فلا بد مع نهي وجوب الصلوة من قيام ونهيها من الأمانة بتقديم  
على العائدين بل لا بد في الوقوف خلفه بل يكره الوقوف بالجنب وإن كان واحد بل هو الأوجوه وإذا

أقرب النساء إلى الميت

وإذا اقتد باليسار بالرجل استحب للميت الوقوف خلفه فإن كان وراءه رجال ونقصت خلفهم وإن  
لم يكن حائضاً وقت نصف النهار من النساء كلت والآلة العالم **الخامس** في كيفية الصلوة وهي على  
المؤمن ومن في حكمه خمس تكبيرات يأتي بالثبوت وأربع بعد ذلك والصلوة على الميت حوائطها  
بعد الثانية والثالثة للمؤمنين بعد الثالثة والرابعة للميت بعد الرابعة ثم يكبر الخامسة ويُسبِّح  
ثم يستحب خصوص ما ورد من مناسبات بل يستحب جميع الجمع في كل تكبيرة كما يستحب طلب العفو  
لنفسه بعد الخامسة وخمسة ذلك حائضاً ويستحب إحياء الصلوة على الأحياء والشهداء والميتين  
وجميع عباد الله الصالحين إلى الصلوة على النبي وآله في الثانية وإن كان خلفاً صلى عليه وجوباً  
على الأئمة والأحوط ولكن يكبر عليه أربعاً والأحوط الثمن ويدعو عليه في الرابعة في الأول إن لم  
يكن أقوى بالأول فإنه مضاعف إلى ذلك والناصب والمنافق المحكوم بكفرهما لا صلوة عليهما  
فلا بد من عزيمته إلى صورة التكبير يدعي عليه وإن شاء وإن كان مستضعفاً لا يتميز له بغير  
بدن من معرفة الحق أو بعده على الفكار كبر عليه خمساً وركعتين في الرابعة بخلاف القصة أخيراً الذي يابوا  
وأنواعاً سبيلك وقهر عذاباً جميع ربنا وأرسلهم جنات عدن التي وعدتهم ومن صلح من  
آبائهم وأزواجهم وذرياتهم أنك أنت العزيز الحكيم وإن كان له حق عليك ولو بغيره ونحوه  
اللهم أنك خلقت هذه النفوس وأنت خيرها وأنت أعلم بسر أحوالها وعلاقتها ومقتضاها  
ومسؤولاتها اللهم وحده عليك ولا أعلم منه سراً وأنت أعلم به وقد جفاك شافعون له  
بعد موته فإن كان مستوحياً فضعافاً أو مؤزلاً وإن كان مجبولاً حال كبر عليه خمساً  
أبضعاً وركعتين في الرابعة يقول اللهم إن كان يحب عبدي وأهله فأغفر له وأرحمه ونجها وصنعه  
ومحذوك من العقاب الذي يبتغي فيه أنه كان مؤمناً أو مستضعفاً أو منافقاً وإن كان  
معلقاً كبر عليه خمساً أربعمائة وركعتين في الرابعة بخلاف القصة أجعل له ياباً ولنا سلفاً ونسلاً

الحج



واجرا وان كان اليه مؤمنا وان ذكرته الدعاء لها بالاحوط ان لم يكن اقوى الحافظة على غير الآراء  
 الزبور وان كانت الصلوة مندوبة **الصلوة** تجب فيها الهيئة مفارقة التكبير الذي هو اول العمل و  
 تعيين المبتدئ المانع للقيام بقدر ومتعددا ولو بالقصد الحسوي الامام او غير ذلك مما يقع  
 معه التهام وان لم يفته معناه المبتدئ مخصوصه والا استقبال والقيام مع التمكن والا على  
 ما يتمكن من احواله مع فتهن الصلوة عليه اما مع وجود غيره ممن يصلي فاما لا حوط ان  
 لم يكن اقوى عدم مشروعية الصلوة ولو صلى من جلوس فلا يزعم النعمان عليه لو جاز القادر  
 سقوط التكليف عنه بصلوة الاول اشكال احوط ان لم يكن اقوى عدم السقوط كما ان الاحوط  
 اعتبار الاستظهار في القيام وان كان الاقوى خلافه ولا يشترط فيها الظهارة من الحدث الاكبر  
 فضلا عن الاصغر **الحائض** لما يقضي عليه الصلوة على الجبارة قبل الغسل نعم الاحوط لهما التيمم و  
 ان كان الاقوى تأكدا مستحبا به وكذلك يشترط فيها رفع المبتدئ بل يقوي عدم اعتبار ما يعتن  
 في ذات الركوع فيها من شرط كالتمسك ونحوه مانع كالتحرك ونحوه عدا ما تقدم من الاستقبال  
 والقيام وعدا اباحة خصوص مكان المصلي وما يكون ما حيا لصورتها فلو تسنن بخصوب او  
 كانت المبتدئ وكان كذلك او تحك في الانشاء او سكنت كذا او غوزك مما يكون على وجه  
 غير ما حيا لصورتها بل انه او كثر له كانت الصلوة صحيحة وكن الاحوط مراعاة جميع ما يصح في  
 ذات الركوع والتجوز من الشرايط والموانع حتى صفات الساتر ونحوها كما ان الاحوط  
 ان لم يكن اقوى اعتبار جميع ما يعتن في الانتهام بذلك الركوع من صفات الامام وعدم  
 اعتناء المصلي بغير ذلك والتجيب التسليم فيها بل لا يشترط من غير غيري بل لا امام وفيه وكذا  
 قولنا انقلبه حتى ام الكتاب وان حاز ذلك ونحوه بعنوان القرابية ان لم يكن على وجه  
 يكون ما حيا لصورتها وكذا لا يشترط فيها الاستقبال ولا الهوي ولا التكرار في التمسك

منها

فليعلم ان يجب فيها على الله والخطبة الحما ذلك المبتدئ على المقابل له فعدو لا جود فلا يجوز  
 كونه على احد جانبي المصلي فعلا عن كونه حذوه كما ان يجب فيها حضور المبتدئ بين يدي  
 المصلي فلا يجوز على اليمين ولو في البعد لا يجوز مع اليمين ولا يجوز مع اليمين ولا يصرف معه اسم  
 الصلوة عليه نحو والله في الشهادة ونحوه كما هو بين بين المصلي وكذا لا يجوز التباين في  
 اماما او متقدما او ما هو بالمصلي المصلي من المبتدئ المتقدم بغير العذر كقيام على وجه  
 لا يصرف عليه الوقت على المبتدئ ومنها في علم الجماعة وكذا الكلام في العلل والافاضة وعلى  
 ان امام فيها شيئا من المأموم بل يحاسبها فيما عرفت من الازمان والاحتجاب ونحوه  
 الصلوة لا بعد التكبير او ما في حكمه والتكبيرين فلو صلى قبل ذلك اعيد حتى يسمع  
 على الاحوط ان لم يكن اقوى والغسل والكفن المقدمان في المجرم ونحوه كما هو بين في بعض طرقاتها  
 ومن دون اعادة معنى منها كما يصلي على الشهيد بل دون حتى ومنها ومن تغزير غسله او  
 تكفنه او طيأه على الصلوة على الخائف وان كان قدما شغلا مثلا ومن لم يكن له كفنة  
 وامكن شتم او غيره يندب بوجوب غسله قبل الوضع في القبر والا فبعدة من اهل العرفان ما  
 التيمم والخير والا حوط ان لم يكن اقوى كونه مستطفا على قضاء ثم بعد الصلوة بجمعها  
 وبزمن والمصلي بغير غسله وتكفنه بعد شتمه ثم يصلي عليه وكذا كل من تغزير  
 وقته وكان غير مصل او غير مكفوف حتى في حصولها الى انة الدفن فيصلي عليه بل في  
 على الوجه الذي عرفت ولو كان عريانا وتغزير وقته شتمت عورتها ولو تجوز وصلي عليه  
 والله العالم **الرجل** في السجود منها ان يرفع له امام والمفرد عند وسط الرجل **الرجل** على  
 الذكر وحده المرأة بل يطلق الذكرى اما في الغنى المشرك ونحوه فيصلي وان كان ملا خطبة  
 الصلوة لا يجز من رجحان كما ان يجب في الابعاض ايضا ولو انفق الرجل والمرأة من







بعد دفعه وقد صلى عليه مدفوناً لعدم الصلوة عليه قبله فالأحوال لم يكن أقوى عقاب  
الصلوة عليه كما أنه يعقوب تكرار الصلوة عليه أنه كان ظهوره بعد اليوم والجملة الرابعة  
الذوات كلها صلوات الجنازة بالذكر اربعة حتى وقت اصفر الشمس ووقته  
طوعها بل لا كراهة في الحجب منها فضلاً عن الواجب في نفلها في وقت الصلوة الواجبة  
ثم يجمع تقديم نفلها وقت الضيق عليها دون النافلة بل ودون قضاء الفريضة وإن  
المبادرة اليه مستحباً بل لو خيف على الميت مع بقاء وقت الحاضرة قدمت الصلوة عليه كما  
تقدم الحاضرة عليها مع تنسيق وقتها وسعة الضيق ولو ضيقاً معاً قدمت الفريضة بل  
الضاحية تقديم الدفن عليه لو خيف الفراق صلى حق عليه مائة نابل يعقوب تقديمه مع ثلاث  
على الفريضة المصيبة ولو أمكن الجمع بين الدفن والاعاء المكتوبة لم يكن بعيداً من الصواب  
وان كان الأول في فيه القضاء مع ذلك ولا يصح على الجنازة في أثناء الصلوة في الأحوط ان لم  
يكن أقوى وان لم يحصل يحصل بها الحرمة ثم تفت بها المواتات وكأنه ادعية وأدكار والله  
العالم **الحال** إذا صلى على جنازة بعض الصلوة ثم حضر أخرى فحضر بها إمام ما تيسر به  
من الصلوة ثم احتسب صلوة الأخرى وبها قطعها وجمعها بصلوة واحدة ومن شر يكفر  
بها في من التكبير الأول فتكون الثالثة مثلاً الأول أولى للثانية جامعاً بين وتليقة  
لأنها ضا في بالشهادتين والدعاء التوسل فيها فافاً كبر الاربعة الأولى كانت تأني  
للتأني فيها بالدعاء الميت والصلوة على الميت فافاً كبر الخامسة تمت الصلوة  
لأولاً وكانت تأني للثانية فان شأوا وضوا أقوى ولا يفت حتى تتم الخمس الثانية  
ودقق في التشريك المربوب بين الصلوة الواجبة والمندوبة ولا يفت في التكبير الرابع  
كالصلوة على المضاف وأخر كالصلوة على الرمن بالاعرف في التشريك المربوب بين الأولى

والأربعون

والأربعون وغيرها وبين الاشتراك مع المجدد والتعدد وبين تعاقب الاشتراك وتعادله  
بل وغير ذلك من الصور المتصورة نعم تدبر المقطع والتشريك بالمعاري كما إذا خاف على  
الأولى خاصة من الفلق ونحوه بطول الوقت كما أنه قد يقع عليه المقطع إذا خاف ذلك  
على الثانية خاصة ولو خاف عليها مع الاحتفاظ فله الزيادة في المقطع والتشريك بالنسبة  
المعجمات أمكن والألم يكن له المقطع والله العالم **الحال** في الدفن الذي لا أمكان في  
وجوبه كتابة وفيه نصوص **القول** الدفن إنما يحقق بالموالاة في جفينة في الأرض فلا  
يجزى البناء عليه والوضع فيه أو في تابوت من مخمصة أو نحو ذلك مع القدر على الموات  
في الأرض والأحوط كونه في الحفرة بحيث تحرس جثته عن السباع وتكتم الرابحة و  
ان كان يعقوب الأجره يسمى الدفن مع الدفن من الأجره في جفينة ولو تعذر الحفر  
لصلابة الأرض أجزأه البناء عليه ووضع فيه ونحو ذلك من أقسام الموات والأولى  
مراجعة الأقرب إلى ستر الدفن ولو أمكن النقل إلى ما يكون مغرة من الأرض قبل ان  
يحدث بالميت شيء وجب وكذا لا نظام **الحال** مراكب البحر مع تعذر البر أو الضر  
على الدفن ينقل ويكفن ويحفظ ويصلى عليه ويلقى فيه مسئولاً بما به ونحوها أما  
بمسب في الماء وهو كالأصهار أو مثلاً بوضع حجر ونحوه في مجرىه ويلقى فيه مستطاب  
به الضلع على الأحوط والمكانة الأقوى عدم وجوبه والله تعالى وجوب الصبر مع جناه  
الحكم من الأرض قبل سداد الميت فضلاً عما لو علم الممكن ولو خيف على الميت  
من نفس العدو والقتيل به في البحر بالكيفية المزبورة **الحال** لا يجوز ان يدفن  
في مقبرة المسلمين غيره من الكفار وأولادهم بل لا دفنوا بشيء لعدم الحرمة  
لهم مما إذا كان في مقبرة مسلمة المسلمين نعم لو اخلط الكفار بالمسلمين واستعملوا



د فتوا جمع في مقابر المسلمين وكذا لو كانت كاذبة ولو عهد كتابة على الاقوى حامله من مسلم  
بكتاب او شبهة وما ت و مات ولد حافي فبطنها بعد ان ولجته الروح بل عطا  
على الاقوى بعد تمام خلقته بل وقوله في وجهه توتير نعم لا حرمة للحمل من الزنا فلو كان حمل  
في مقابر المسلمين ولكن يستدبر بها القبلة بل وعلى جانبها الا ليس يكون وجهه الجبين  
الى القبلة حيث يجب توجيهه اليها **وجوب الدفن** مستقبل القبلة على جنبه او بين  
بل يقوى ذلك في دفن الراس وحده بل والجسد المباني من الراس بل لم يبق منه الا  
المستدبر فعلى يد كذا ان فصله عن الاجزاء المولفة بحيث يجمع منها شقوقا في  
السنن نذبا وكراهة قبل الدفن وبعدة وحاله وهي امور منها وضع الجنازة ودفن  
القبر بغير حجب او ثلثة او ازيد من ذلك ثم يغلق للوضع في القبر في ثلث دفعات  
مستقر من فيها لبا هذا **حيلة** فانه للقبور هو الا بل يكره ان يقدح به بالقبر ومنها وضع  
الرجل مما يلي رجله لو كان في القبر فانه الجبا بانه والحركة مما يلي القبلة امام القبر  
ومنها ان يسلم من يفتنه من قبره الى القبر فيكون سابقا ليرسده ان كان رجلا  
وغيره ان كان امرأة ومنها قول من يتناول مكشورا لراس حلقه او ذنبه فاذا شاقا  
منه ولا تدفع عليه بل وحققه الا لقبته او وضعه بل يكره له الدفن في شيء من ذلك  
وسما كراهة تدوير الموال في قبر الموال وحل الكفن عنه عناية ان يبعث بالشيطان  
تبدل على عند الشئ من الجوز ما يعلل اجرة بالعلل ارجام القمل جميعهم كذلك مع ثلث  
الحرف من هذا الحد وور بل الا ولي تركت مما شره الاحكام الا نزل الله ثم لا يسيب  
اولوية الزوج وارجام الأممية الذين يجوز لهم رؤيتها ومساها من القبر بما  
شره انزلها يحمل الكفنها وحلقها من مؤخرها الى سفوفها ونحو ذلك بل هو الاوط

والله اعلم

وان كان الزوج اولادهم ومع حريمه فاقرب ارجامها من الرجال فالتساو فاذ جانب في  
ان يكون اصلها وشيوخها ومنها الدعاء عند السيل من الخش يقول بسم الله وبالله وعلى  
ملكه رسول الله اللهم ارحمك الى عذاب الله ارحمك في قبره وتقتله في عجلته وثنية  
بالقول الثابت وقفا و آبا وعذاب القبر ومنع الوضع على القبر يقول اللهم ارحمك وامنك  
وامنك استك غلبك وانك خير من قوله به وبعد الوضع في القبر يقول اللهم ارحمك جاني الارضين  
جنبه وساعد على ولعه منك دعواتنا ومنها حفن القبر في الترفوة فالقائمة بل تعقد  
توق ذلك ومنها الدعاء له عند معاينة القبر يقول اللهم ارحمك مروضة من ربها وثنية  
ولا تجعل حدة من حفرتا ومنها اللحد كما على القبلة في الارض الصلبة والشق في الارض  
الرخوة مما يبدن يخاف من طمسه بالسوسة المزبورة انزل له عليه والمزيد بالشق  
الحفر في قبر القبر شبه الشق بوضع اليد الميت وانسقف عليه وبالحداد بحفر في جانه  
مكنا بوضع فيه وبغيره ان يكون راسها متعاقبا بقدر ما يمكن جلوس الميت فيه ومنها  
حل عقد الكفن جميعها بعد الوضع في القبر ومنها جعل مقادير لينة من ثوبه تحتها  
معها تلطاء وجهه بحيث لا تصل اليها نجاسة الا نجار ومنها التلصص بعد الوضع  
في مكانه قبل التبر باللبين والحد بالانصر بيبه على مكتب اليمن ونصح يد اليسر  
على عضده او منكبيه الا يسر ويدفنه الى اذنه ويجعله تحريكاً شديد ثم يقول يا الله  
ابن فلان اسمع اني كنت مريضاً الله ربك وتوكلت بك والسلام وبيتك  
القران كتابك وعلى امانك ثم الحسن الى القبر الا انه انفتح بافتقار ثم يعيد  
عليه هذا التلصص ثلث مرات ثم يقول بسمك الله بالقول الثابت هذا كذا القبر  
الى صراط المستقيم عرفه الله ببيتك وبين اوليائك في مسقر من رحمته حمده اللهم



جاء من عن جنبه واصعد بروحه اليك ولقد منك بها ما اثم حقك عنك  
ومنها تسبح الحمد بالدين فالجمل الذي ينفذ به لك يصل اليه التراب مستدرا به  
عند الراس واول من ذلك بناءه به مع العطين ومنها الدعاء له ما دام مشغورا بالمر  
التي هي في قول الله تعالى وحده وآمن وعشنة وآمن وعشنة واسكنه من رحمتك  
رحمة تقيته بها عن رحمة من سواك فانما رحمتك للظالمين ومنها ان يقول اذا فرغ  
البيت في حده بسم الله وبالله وعلى الله ورسوله طويلا وبها فاحثه الكتاب  
واية الكرسي والمجوزاتين وقيل هو الله احد ويتعوض من الشيطان ومنها ان يحس  
من وجهه ويجعل حده على الارض ويعمل له وسادة من تراب ويسند ظهره ومنها  
بعد مثلا للثلاثين في منها خروج من في القبر من عند الرجلين فانه يابيه عن غير  
نرى في الميت بين الرجل والمرأة فان لا اتاهه وانما اليه راجعون اللهم ارحم  
في عليين واخلف على عقبه في القابرين وعندك تحسبه بآرته العالمين ومنها  
احلله خير ذي الرحم التراب عليه يظهر لك فانه انا الله وانا اليه راجعون اللهم  
جاء من عن جنبه واصعد اليك بروحه ولقد منك رضوانا واسكن من  
من رحمتك ما تقبله به عن رحمة من سواك فان لا اله الا انا ربك وتصلي  
بعثت هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتسليما  
ومنها في القبر من الارض بمقدار أربع اصابع مضمومة او مفرجة ومنها  
ترس القبر على معنى كونه ذا اربع زوايا فانه وتسلحه بل يكره تسليحه بالاحجار  
تركه ومنها من يشق الماء على القبر والاولى في كفيته ان يستقبل القبلة ويستد بالمر  
من عند الراس الى الرجل ثم يدر به على القبر حتى يرجع الى الراس ثم يدر على الوسط

مؤرخ

بل يلقى وضع ما يفضل من الماء على الوسط ايضا بل لا بعد استحباب من القبر غير حال  
الدفن الى اربعين يوما كل يوم مرة ومنها استحباب وضع اليد على القبر مفرجة الاصابع وفي  
ان يكون عند الراس وان يكون اليه بعد المنهج بالماء وان يكون مستقبل القبلة وان كان  
الذي يغوي كون ذلك من السحب والمسح وبنا كذلك لو لم يحضر القبلة في ذلك في  
قول بسم الله خذت من الشيطان ان يدخلك عند وضع اليد عليه عند الراس من ريشا  
بالماء بل يلقى زبادة غزيرة في ذلك اذا كان الميت حاشيا بل يحب وضع اليد  
على قبر المؤمن مستقبل القبلة فانما يسبح مرات انا افر لنا في كل يوم بل يلقى في ذلك  
الاستغفار له والدعاء بخير اللهم جاء من عن جنبه واصعد اليك بروحه  
ولقد منك رضوانا واسكن من رحمتك ما تقبله به عن رحمة من سواك وخير اللهم  
ارحم عمرته وصلى وحده وآمن وعشنة وآمن وعشنة وافض عليه من رحمتك  
واسكن اليه من يدر حقك وسعة عقابك ورحمتك ما يستغنى بها عن رحمة  
من سواك واحشره مع من كان يتولاه ويسحق بآرته قبور المؤمنين والسلام عليهم  
بغير السلام عليكم بالاحل الذي بارئنا واهداء ما تيسر له من قرآنه القرآن والرحم  
عليهم والله مستغفر وبنا كذا استحباب الرابرة يوم القيمة وعذرة السب ولهم  
الخمس منها عتبة للرجال والنساء عالم منها السر والعبادة لهن او يستقرن  
الرجوع وعنه حقا في القبر ومنها تلقين الولي او من يارعه بعد انصرف الناس الى  
ربهم من جهة جوارحه مودته اذا لم يكن مانع من تقية وغر حواء الله بسم  
بحر قول فلان ابن فلان او يا فلان بنت فلان حمل انت على العهد الذي فارقنا  
عليه من شهاده وانت يا الله انا الله وعدك لا تنكح له ولا تعني احده ورسوله



نبيك وان طلبا اليه المؤمنين وسيد الوصيين اما لك وللاخر الامم تواتر  
 جميع ما جاء به من احوالهم وان الموت حق والبعث حق وبذلك يدين الله  
 سؤاله ونكره والظلم الغفيل له بين امتثال القبلة والقبور وهذه استنباط الحقيقتين  
 بل يبين للمؤمن وضع القبر عند الراس وتبين القبر بالكفن ومنها سورة البقرة  
 الذين يكفون في الاصل والخذ واية الكرسي وفي الثانية الحمد والحمد عشر او بعد الحمد  
 التوحيد مرتين في الاولى وفي الثانية بعد الحمد التكاثر عشر والحمد في جميع  
 سلم قال اللهم صل على محمد آل محمد وابعث نوابها الى قبري فلا تروا من ذلك اضافة  
 ثالثة وهي قوله اية الكرسي والتوحيد مرتين بعد الفاتحة في الركعة الاولى وفي الثانية  
 الحمد والحمد عشر الاولى من ذلك ضم الصلوة عند دعاء الصلوة ومنها التسمية للقبور  
 قبل الدفن وبعده وان كان الثاني افضل والرجح فيها العرف بل يكفي في نواحيها ان يقرأ  
 جميعا ولا حد لزمانها فاما لو ادت الى تجديد حرمة قدس كان تركها اولى وبقي اتخاذ  
 ما تم نساء الميت ثلثة ايام من يوم موته كما انه يبنى لاحرازه اتخاذ الطعام لهم  
 ولا يكره الجلوس للتعزية بل يكره بالواجب بالعاجز كما في بلادنا في هذه الايام من يوم  
 النكاح السام بيد الطعام وغيره وان كان لولا ذلك كرهه اكل الطعام عند أهل الميت  
 بل وغيره مما يقتضي تكفيرهم ولا فرق في استحباب التعزية لاحل المعيشة بين الرجال

العيبه

المذكورة في المطولات

المذكورة في المطولات واما الكروحات وضع الحصى فامور اخص منها فريض القبر بالساج ونحوه  
 الا لضرورة كدلالة الاشارة الى ترك القبر والحدوة ونحوها حرمها الرضخ على الارض ومنها  
 ان يعقل ذوالرحم على وجه التراب لا تده يورث الخسوة في القلب ومن قس قلبه بعد من تراه  
 منها عجيبي فاعرف القبر بل وياضها في ابدان الذين وبعده في الارض المملوكة او المباحة او  
 المسبلة الا لخاصة النفس ونحوه بل وطينها ولو طين القبر ومنها تعبد بالقبور بعد الدفن  
 على معنى جعله كانه قبر جديد بها اذا كان في ارض مسبلة مثلا ومنها البناء على القبر وتظليله  
 والجلوس عليه والمقام عنده واتخاذ مسجد عند قبور ائمة الهدى التي اذن الله تعالى في ذلك  
 ويذكر فيها اسماء الشهداء بل والعلماء والصلحاء ومنها الحديث ببنها والتحكك كذلك ومنها  
 دفن الميتين في قبر واحد كجسمهما في جبانة واحدة من غير فرق بين الاستبراء وغيره ولا بين  
 مثلا ونحوه الا لضرورة فهدم الا فضل والاولى جاز ببنها وجعل الحديث خلف الرجل الميتة  
 خلفه ومنها النقل عن مكان ما فيه الى غيره الا الى احد المشاهد المشرقة والا ما كان  
 كالنقل من مرقاة الحرم فانه يستحب سبها ارض القبر التي يندفع بها عذاب القبر وسؤال  
 المتكبرين تكملة فقيرة او ما ضمنه بقبره باقى الائمة لا بعد استحباب النقل الى مقبرة الشهداء  
 والصلحاء والصلحاء كما لا يجعل استحباب النقل من بعض المتاحدين الى اخر البعض المرحومين  
 فيه فم لو استلزم النقل المصلحة وحسب الحرمة لم يجر على الاقوى وكذا النقل بعد الدفن النبي  
 ومنها الاتكاء على القبر والمشي عليه الا لضرورة او زيادة بعضه فضلا عن زيادة الائمة لوضعا  
 في اية تزيين على ما خرج من نواب القبر والله العالم ومنها مسائل الاقوى لا يجوز تزيين القبر  
 على وجه يورث الى حركته حرمة الميت قبل العلم بالانداس وان طنته على الاقوى بل لا  
 قبور الصالحين والشهداء والصلحاء واولاد الائمة وان طالت المدة سجا القبر منها



من ارض او سجا من غير النش مع الارض معصومة وان ادى ذلك الى حثك حرمة  
الميت ولا يجب على المالك قبول العرض وان كان حراما او حراما او حراما  
العرض كملك العين في العصب ولو انقضت مدة اجابة الدين جاز الميت في القوي وان  
كان الله ولي لم يزل العرض كالميت استباحا او عطفة او خذ لك وان كان الاقوى جواز  
البشر في الجمع وعصب الكفن كغير الارض وان كان الاقوى في المال في الاول قول  
العرض لو بذله سيما اذا كان قد اشترى على التلف وكذا لو وقع في القبر مال محدثه في جواز  
النش مع الترتيب عليه بل والشهادة على عينه مع فريضة فمقتضى الحكم على ذلك بل ولذا  
القول على الاقوى مع فريضة تركه عصبانا مثلا والعلم بفساد قبل الدين ما لم يرد الى القبر  
حرمة بطر وانقاد وخوف بل يقوى احق ترك الكفن كذلك بدولة السلطنة عليه  
الشرع وقبحها وبعيد القوي بل يقوى جواز النش لو علم بفساد القبر بعد الدين فمقتضى  
لو فريضة بالنش لعدم الماء ثم وبعد بعد الدين كما لا يثبت لثبوت الكفن والحرمة كذلك  
ولو ثبت انه سيقال في القبر فاقوى جواز النش وان كان من تساهل وكذا الكفن في  
حريم بل اذ جاز النش التمكن به ولو ابلغ ما له قيمة بعدت بها كجرح جاز النش وثق  
الطق في الاقوى سيما اذا لم تكن له تركه تقوم بغيره بل بعد ذلك لو كانت له وانه  
الواحد وان كان الاقوى له بل الاصول الاعراض عنها كما ان الله ولي الاقوى قبول العرض ولو  
انفق ظهورها كانت على ملك المالك وترد ما اخذ للعبادة ولو وجد بعض اجزاء الميت  
بعد دفنه ودفنت في عيانه او نش من موه القبر بالصلح ليقعها من يورث وموت القيت  
بل لا بعد جواز مثل ذلك لغيره لثبوت النش جواز النش مع كون الميت في حكمكم  
لا مدونة له في القبر وان كان الاقوى بل الاصول اجقتا بينهما سيما الاخير ولا يجوز النش

قوله الميت

لغير الميت من قبله وان كان ابلغ حتى الى المنها حد المشرقة والله ما كان العطفة على النش  
والا حراما لو اتفق نيش تاش له او غيره بعد بطل ونحوه جاز لظلال منه اليه على حسب ما سمعه  
قبل الدين على الاصح **الثاني** يجوز البكاء على الميت بل يدب تحب عند استدراك الرجل نعم لا يجوز البكاء  
المشغل على بعض ما لا يجوز وعلى المخرج وعدم الرضا بفضاء الله تعالى وكذا يجوز النوع بالنظم ونحوه اذا  
كان بحق بل والوصية له والوقف عليه والاجير عليه ذلك النوع الباطل المشغل على قول الله والويل  
والنور ونحو ذلك بل ويكره النوع بالليل ولا يجوز النظم والتحدث ومن التحدث بالصلح الحامض  
عن حد الله عندنا في الاصول انه لم يكن اقوى ولا مشق النوب على عز الذب والاف من غير قبح  
الجهل والمزلة في المستحق والمستحق منه حتى التوجه بالاقول عدمه نصرا البش **الثالث** بل  
التشديد بشا به حتى القامة والفلسفة والسراويل والمنطقة ان كانت من الثياب وان لم  
يصنعها من على الاصح فلم يخرج من الخفاف وان اصابتها الله على الاصح وكذا القدر البطل على الاقوى  
بل يخرجها من لباس المحلوق وقد عرفت سابقا ان مكمل الصبي والمجنون اذا قتل شهيدا حكم بالبالغ  
العاقل **رابع** اذا علم انه قد مات ولدا حاملا في بطنها وضيقت عليها من بقاءه فوسل الى امها  
موتها بشي من العلاج وادخل في اخرجه بالامني فالأرق ولو با رجاء البذل واخرجه  
وبولي ذلك النساء فان قيل يرد في حاله الى الحرام فان فقد رها فاحجاب وقطاع نفس الج  
ولو ماتت وتعلم انه حي في بطنها ولم يخرج شي من فيها من الجائز الذب على الاصح وانزع  
ثم عفا بطنها على الاقوى من غير فرق في ذلك بين رجاء ثوبا للولد بعد خروجه وعدمه  
ولا بعد وجود القوايل وعدمه ولو لم يعلم حيوته في بطنها فالأقوى حرمة النش وان  
الافضل ان يقطع بحوته لو كان حيا ولو كان حيا وضيقت على أمها فمقتضى  
بعض الله ثم شأنه واحمد الله اولادنا واولادنا واولادنا

تركوا انذروا مع رحمة  
تركوا تركه كرحم



بسم الله الرحمن الرحيم

اعمد الله رب العالمين اعني العبد المذنب العالم بما تفعل في الامم وما تريد وصلي الله على محمد  
 افضل انبيائه وسيد رسله المبعوث رحمة للعالمين ونجاة للناس اجمعين والذاهبين  
 الطاهرين من ائمة عليهم السلام وجميع ائمة العبد العبد المذنب العبد المذنب  
 باقر الله تعالى في بعض اهل الدين من الناس على كتابه رساله وجبه في احكام العبد والذاهبين  
 سخط الله والناس فاستقرت الله سبحانه نعم واجبتهم الى ذلك يستعين به حاجاه من الخلق  
 في احواله البقاء فانه غير مستورين وخبر المعطين ويكتبها على مطالب ثقة الا في العبد الذي  
 حرمه ميتا والنساء خلق من لحم كنية كنعمة القبح ولغذية الولد اذا حلت ما اذا  
 وضعت اذ لا تدعه صورة الدم وكسا صورة اللبن ليتغذى به الطفل مدة رضاعه فاما  
 قلت من الحمل والرضاع في الدم لا يصرف له فيستقر في مكان ثم يخرج غالبا في كل سنة ايام  
 او سبعة او اقل اكثر على حسب حال مزاج المرأة وبرد وحر وحرارة في عند النساء في  
 خفاء فيدرك بعض عظمى الامراض من العوارض كما ان خروج من سنن لزلزال البذر وربما  
 اختلط بغيره فيقبل الشارب له علامات تنبئ بها عند فانه غالبا يكون احمر ناعم جافا في بعض  
 عيطة حاد يخرج حرقا ورائحة في اوقات معلومة بعدد معلوم لا يتغير عن ذلك ولا يزيد  
 مرة عكس دم الاستحاضة الذي يخرج من عرق يقال له العارل في اقصى الرحم فانه في الغالب  
 اسفر باو صفات يخرج من غير الفرج وحرارة وربما جاءه كالمسحاة الصفات الا في كالمسحاة الصفات  
 فله انشاء الله تعالى وفيه فصول **الفصل الاول** في معرفة من المنة من الجن والانس والاعوان

ولو بقطعة محدث يترتب عليه احكام ويكفي استدلاله في الباطن في بقا محدثه بل الا حوط جرحا  
 حله عليه مع انصبا به من محله وان بقي في نضاء الفرج بحيث يمكن ارجاعه بالاصح ونحوه ولو  
 شئت في اصل الخرج حكم بعده كما انه لو شك في انة الخارج دم او غيره من الفضلات حكم بالظهور  
 من الحديث واخبر ولو علم الدم ولو علم وشك في خروجه من الرحم او غيره حكم بالظهور من الحديث  
 وعند المشرك في انة رجل او امرأة ولو شك في ذلك فالدوم كثيرا ما يقطع شك انه من العبد  
 او من المحض او من اجترأ واختبر بما داخل قطعه وتركها صلبا ثم اخرجها اجترأ بها فاما ان كان  
 معقولة بالدم فهو من العبد وان كان بقطعة من المحض وان كانت مستفوعة فهو من المحض  
 من غير فرق في ذلك بين كونها قد طمئت سابقا او لم تلمت كما لا فرق بين طرد الشك وبين  
 ابتداء بل ولا بين كونها طاهر حال الانضاض او حالها بل الاقوى اعتبار ذلك في التمييز  
 صحيح الشك في البكارة والا لا قاض وان كان الاقوى عدم وجوب الاخبار في حق عذوبة الو  
 علم الانضاض فانه يجب بل الظاهر اعتبار في صحة علمها وان صادف الواقع الا ان يقع عليه  
 بعد فيه كسبابه ونحوه ولو تعدى الاخبار فالاقوى الاعتبار بما لها السابق على البناء  
 على الظاهر ان كان الشك في عروضة المحض والمحض ان كان بالعكس ومع عدم العلم  
 بحال سابق فالاقوى مراعاة الاحتمال ولا يتعدى من حكم البكارة الى الجرح المحض الذي  
 هو مثلها ولو كان في جوف المرأة قرحة لم يعلم مكانها باوخالها الوسطى مثلا بعد الاستلقاء  
 على القضا ونزع الرجلين فان خرج من الامم فليس بمحض وان خرج من اليسر فهو  
 محض على الاقوى بل لو كان الاشباه في اصل وجود القرحة جري هذا التمييز البين وان كان  
 لا يجب الاحتياط بحقوق ما لو علم وجودها فانه يجب بل الظاهر اعتبار في صحة العمل  
 صادف الواقع الا ان يقع عليه بعد فيه كسبابه ونحوه فليس حوتيم غير القرحة



بل ولا يجمع بين العلم بأشياء في الأبرار والمجانين ولو تعدد الاختيار علمت على حالها ان كان  
ان كان والا فالأولى مراعاة الاحتياط **في** كل يوم تراه المعبدة قبل بلوغها تسع سنين  
ولو لحظت ليس يحض وان كان جامعاً للصفات ثم حواسها ضمت مع عدم العلم بهر حاجب  
عليها الغفل منه بعد البلوغ ان كان موجباً لذلك ومجسماً لما يري لعلت كونه حاضراً  
ولو جمعت للصفات تحض به وتعلم سبق بلوغها النسخ به وكل يوم تراه المنة مرة واحدة  
بعد العلم بها ولولا القرائن المفيدة لذلك مع جعل تاريخ ولا دنيا ليس يحض البتة وانما  
حواسها ضمت مع عدم العلم بغيرها وتربيت عليه حكمها والاقوى حصول اليأس بلوغ جميع  
سنة من حين الولادة في غير القرشية والنبطية ونسبها لتبين وان لم يعرف الا ان من الاول  
الا انها شعبة لم يقوى حماها القليلة المسماة الا ان يعرفين واما النبطية فيقوى انهم  
سكان البطائح بين الكوفة والبصرة والمستوطنة في انحاء القرشية تلحق بالغالب وان كانت  
اولاً لها الاحتياط كانت الاقوى الاحتياط لذلك النسب اليهم بالزنى والا قوى محبة  
الحض للجل ولو بعد استبانته وتاخره من العادة ولو يمشين يوماً على الاصح **في**  
العالم **في** اقل الحض ثلثة ايام متوالية مستمرة بها الدم ولو في باطن الرحم ليلة  
اليوم الذي مرته فيه عند طلوع فجر ليلة اليوم الرابع خارجة ثم بعثت سماراً في الليلتين  
المتوسطتين ولا يجرى في صدق الثلاثة وجوده في بعض اليوم الاول في الاقوى ثم في اجزاء  
المنطقية وقد كان بالمجانين على معنى ان مرته مثلاً عند الظهر من يوم الخميس واستمر  
الى ذلك الوقت من يوم الأحد وانقطع كفى وكانت اللبالي الثلاثة داخله كما  
في الاقوى من صفة الاستحاضة في الفرض وجوز الاصح تمام يوم الأحد والا قوى  
اعتبار الثلاثة المذكورة في اول الحض فلا يكتفى بحض اليوم واليومين مثلاً لو

مستمر

لو حصلت بعد حيا في ضمن العشرة كما لا يكتفى بوجود المنة مفردة في نفسها لا يوجد الدم فيها  
متوالي واكثر الحض عشرة اقل الظهر وحجاً وكل يوم تراه المنة ناقصاً عن الاول او لا يدا على الأكثر  
او في اقل الظهر فهو ليس يحض ثم كل يوم تراه المنة بعد الثلاثة المحكوم بكونها حاضراً في الفترة  
انما انقطع عليها حض بل كل يوم تراه المنة غير البانة ثلثة ايام متوالية مثلاً ولم يكن  
مسيوفاً بما يمنع حضيته ولانيه ما ينافيها البتة ولو اجتمع صفات الاستحاضة في غير ايام  
الدم مثلاً حوض **في** **الراجح** تحض ذات العادة وقتاً بمرورها الصفة ونحوها فضلاً عن  
اجماع قبل العادة او بعد حايهم او يومين مثلاً فضلاً عما تراه فيها قبل الاقوى ثلثة ايام فتنكث  
العبادة بغير الزيادة بل تعامل معاملة الحاضرين في جميع الامام وان كان يجب عليها تضام  
الصلوة مثلاً لو بان انه ليس يحض اما غير حاضراً تحض على الاقوى حتى تحض ثلثة ايام او  
يكون الدم جامعاً للصفات بل على ذلك لو رآه في غير وقت العادة فيما لا يعجز التقدم والشم  
فيها وتغير المنة ذات عادة شرعاً بغير الحض من بين متواليين اي غير حصول بينهما  
محضة مخالفة متقطعة في الزمان والعدول اليهما وان كان الاول وتنبه خاصة والثاني  
عده به كان والثالثة وتنبه وعده به وجب الانقاع والمداومة الزمان الذي تلبث به العادة  
الوقفة على الشهر الهلالي لا الحض وهو ثلثة عشر يوماً ثم حركات في العادة العدول كما  
ان ما ذكرناه من التكرار المذكور كان في اثبات العادة شرعاً في الحض دون الطهر وان تكرر  
متوالياً مرتين على الاصح ولا يعتبر في تحقق الوقفة تكرار الطهرين المتساويين على الاقوى ولا  
ثبت الا على المتكرر في العدة الخالف عاده فيد على الاقوى بل وكذا الزمان والا قوى ثبوت  
العادة مستمرة بالدم بالقياس اليها الحكم بحضبة لا يجب من العادة في الحض فمن مرته  
ثلثة دماً او يومين جازاً او يوماً ثم مرته مثلاً مرة ثانية كاشد عاقتها اربعة ايام



وان لم يكن من الحيض **الثلاثة** لوراء الدم **المعظم** بحضة معطرة او غير معطرة فلهذا في  
 اليوم انقطع وعاد في العاشر او قبله ثم انقطع كان كل من الدمين والثقاء حبضا ولوراء الثاني  
 قبل فصل اول الطهر ولم يكن حبسها وبابها كان الثاني استقامة وان كان جامعا والاول  
 حبضا وان كان فاقدا كما اذا فرغ من حصول الثاني في العاشر والحادي عشر والثاني عشر ونحوه  
 نعم لوراء في فصل اول الطهر كان حبسا مستانفا **السابع** لو انقطع فلهو ودم الحبس لوراء  
 عشرة مع احتسابه في داخل الرحم وجب الاستبراء بادخل الطهنة والاولى في حبسها  
 ادخالها القيام لدمه بغيرها عجايب مثلا بافقه رجلها البهي والبري ثم يدخلها في الثقاء  
 توقفه الفصل على الاستبراء مع النية ثم لو فرض وقوعه على تعذبه كسباب ونحوه  
 صادف برأه الرحم صح ولو لم تكن منه لم يجر مع نقد المني مثلا فالأحوط لها الفصل ثم العجايب  
 حتى تقطع بحصول الثقاء بعد الفصل وعلى كل حال فان خرجت الطهنة فبها حتى من  
 الصفرة اغتسلت ولذا ظهر لها هنا حتى مع طن العود على الأقوى الامع اعتبارا في  
 الثقاء على بعد نظرين النفس بعوده مع ان الاحوط لما اضم الفصل في الصلوة والتحريم  
 من الحقة ولو بالبر من الصفرة على الأصح فضلا عن الدم صبره المبتدأ ومن تسفرها  
 عادة حتى تبقى او تمضي عشرة ايام وكذا في العادة عددا ونسبة كانت او لا اذا كانت  
 عادتها عشرة ايام كانت العادة اقل من عشرة استظهرت وجوبا بترك العبادة اليها  
 على الاقوى ما لم يحصل الثقاء قبلها فانه انقطع كان الفصل في جميع والى تجاوز العشرة  
 ولو قبلها رجعت الاولى والثانية اعتبارا لدمه فحبس تمامها به ودم الحبس بشرطين  
 الاول ان لا ينقص عن ثلثة ولا يزيد على عشرة والا كانت فاقدة القيمة وان كان الاحوط  
 لها وضع ما ينقص به من عادة النساء او الدوامات فيها فتكمل الناقص من الثقاء و

وجه

تخصر الزمان

وينقص من الزمان ما يوافق ذلك الثاني ان لا يكون الدم الغافدا المختل بالدمين لهما  
 اقل من عشرة فلوراء مثلا ثلثة اسود وثلثة اصفر وثلثة ابيض او اربعة اسود ثم اصفر ثم  
 كان فاقدة القيمة وكذا لوراء ثلثة بصفة الحبس وثلثة بصفة الاستقامة ثم ان بصفة  
 الحبس واستمرت الى الستة عشر بل وكذا لو تخلل في الرابع والخامس مثلا من العشر السود  
 مثلا ساعة او ساعتان بصفة الاستقامة ثم لوراء المختل لثلاثة عشر مثلا جعلت كالأول  
 منها حبضا مطلقا فربما اجتمع لها في شهر واحد ثلث حبسات ولوراء ثلثة اسود مثلا  
 ثم اصفر الى التاسع فزاد اسودا يوما او يومين ثم عاد الى الاصفر كان حبسها الثلاثة  
 الاولى وماعداها استقامة حتى اليوم واليومين ولا يخرج مختل الثقاء حينا لعدم كونه  
 بين الحاميين لثقتان الثاني في يوم الثلثة ولوراء الاسود ثلثة ثم الاصفرة ثم الاصفرة  
 كان حبسها الستة لكونها مشاهدين لدم الحبس ثم لوراء الاصفرة بالاصفر والاصفر بالاكبر  
 كان الحبس الثلاثة الاولى خاصة ولا تقارن في صفات الحبس ولا بين الاسود الاشد  
 اسودا والاحمر والاشد اسودا والاحمر والاشد احمر بل لم يوجب الغن من اجتماع الصفات  
 ونحوه على وجه يحصل الاطمینان بكونه حبسا على نفسه ثم لا يفي في حبسها بالوقوف بين  
 كونه في العشرة او خرجا من بقية الشهر فلوراء بصفة الاستقامة عشر ثم بعدهما اسودا  
 الى العشرين ثم صار اصفر كان حبسها العشرة الثانية ولا يقدح جلوسها الاول ثم عرجا  
 بعد نكح وخلافه على كل حال فان لم يكن لها تميز بان كان الدم لونا واحدا او مختلا لم  
 يحصل شرط التمييز بحضة بعادة فثالثا وعدا ان كان والا تعذر ولا عبرة بالوقت  
 خاصة مع الاختلاف في العدة وان كان الاول مرعا مع الاكثرا كما لا يخفى بالافاق  
 على تقدير التمييز ينقص من العدة ولا يجب الاستغناء بل يكون الغالب مع الاختلاف بل

قد  
مستوفى



يكون اتفاق جهله متفق مع عدم العلم بحال البيا في سببها اذ ان من الطبقة الاولى ولا يعتبر طلاق  
 البطلان فان فقدنا او كبر غشقات اولم يتمكن من العلم بقوى تحققت بثلاثة في شهر وعشرين في اخر  
 سنة او مبعقة في كل شهر على الاصح والا حوط لها ما عدا عادة استنفا مع ذلك ولا ترى عدم  
 التواضع بغير اختيارها قبل الحمل فبطلناه كان الاقوى عدم التزامها بالثبوت او السبع في جميع  
 الادوار بغير اختيارها ولا في دور مثلا فلما انزلت في فترة الثلث والبشر في الما حداث  
 انكول في شهرين منها العشر الاخر وانما ثمانية السبع او الثلث في شهرين منها ذلك في الشهر الاخر فاذا  
 تم الشهران فغيرت بين الثلث او السبع وبين الثلثة والبشر والا في اختيار الاستس في شهرين  
 في آخر كل واحد الفرد الاخر وهو الثلثة في شهرين والعشر في اخر وان كان الاقوى عدم وجوب ذلك  
 وان لم يستمر الدم شهرين ولكنه تجاوز العشرة فغيرت ايضا بين الثلث والسبع والعشر وان كان ذلك  
 الدم وما وسطها كان الاقوى لعدم العشرة في المدة الاولى على الثلثة والسبع والعشر في اختيارها  
 هذا الفرد واحوط منه اختيار السبع في كل دور والا حوط الاقوى العدة في اول الدم فاما يحصل  
 مرجح لغيره كانت الاقوى مبادرته للعلل بالقبيل الملبوس بغير تجاوز الدم العشرة من غير انقطاع الغام  
 الثلثين وان كان لو حصل لها ثبوت بعد ذلك في ضمن كل شهر مع استمرار الدم حملت وذلك تحت  
 ما مضى واما ذلك العادة وقتا وعدنا فحفظها ايام عاداتها فان اجتمع لها مع العادة فبين  
 وكان معارضا بحيث يستلزم حفضة كل منهما في الاخر كان العمل على العادة على الاقوى وان كان  
 محصورا عاداتها من التبين اما مع عدم المعارضة بان امكن حفضة الجميع لعدم تجاوز عن العشرة  
 وفصل اقل الطهر فالاقوى الفيض بالحق واما المنطوق المستأ بالهجرة ومجاننا سبب العادة  
 وتجاوز حوط على وجه لم تحفظ منها شيئا من ادوارها وشكها العتير على الوجه المزبور قالوا لم  
 يكون فالحقير المذكور والا حوط اختيارها السبع في كل شهر السبع في مبادرته مشددة الاقوى

اذ انكول عاداتها مشددة عددا وقافات ذلك البعد مشددا على ذلك الوقت او متاخر فحفظ  
 به وبذلك الوقت من غير فرق ما كان مدة الحفظ او لم يكن كالا في في النظم بين الميم واليم  
 وبغيرها فم قد صحت ان الاقوى عدم حفضتها بغير الروية اذا كان المقدم بالا تسامح  
 فيه في العادة بخلاف نحو اليوم واليومين وكان الدم يخرج مع بل تقطر مراعية الحكم الاستحسان  
 حتى يستمر الدم ثلثة ايام الثانية اذا مررت وما قبل العادة واستمر في تمام العادة ولم تجاوزها  
 العشر كان لكل حفضة بل وكذا لو تحلل بياض بعد احرار اقل الحفظ في القول اما لو كان يوم او  
 يومان ثم فصل لم يحكم بالحفضة وان كان في العادة فحفظها عن غيرها لا سيما سبق اقل الحفظ  
 في الحكم بحفضته ذلك وكذا الكلام لو مررت وقت العادة وبعد ما بل وكذا لو مررت بل العادة  
 ونها وبمدا ولم تجاوزها جميع العشرة اما مع تجاوزها بعض العادة وانظر ان استحسانه  
 الثالثة لو كان عاداتها في كل شهر مرة واحدة عددا حفضتها بعض الوقت مع ذلك او لا  
 في شهرين بعد ايام العادة او ازيد ولم تجاوز العشرة وقد فصل اقل الطهر كان ذلك  
 حفضا مستانفا ولو تجاوز الدم العشرة فحفظت بقدر عاداتها وكان الباقي استحسانا البراءة  
 لو مررت ذات العادة الوقفية العدة في بعض العدة في بعض الوقت وكان دم سابقا عليه  
 مثلا اكلته منه وكذا لو كان لاحقا فلو كان عاداتها اول الشهر عشرة مثلا فمررت الدم سابقا  
 على الشهر خمسة وانقطع في اليوم الخامس من الشهر اكلته بالتحفة الاولى وكذا لو تاضر  
 حفضتها من الخامس من الشهر فكل من الدم الاصح ان كان ولو فرض عدم قابلية البياض  
 او الاصح لتلحق ما في العادة انقضت عليها مع فرض قابلية ولو كانت العادة بياضا او  
 الدم سابق ولا حق ولا يمكن حفضتها الجميع ولكن كل منها صالح للوضع عدد العادة من غير  
 مرجح فالأقوى ان لم يكن اقوى اختيار السابق نعم لو كان بعض ايام العادة في الاصح



دون السابق مخرج حكم عليه لوجوب ما عاين الوقت عليها جميعا امكن والا انصرف على العباد  
 كاعرفه ولو تعارض اخذ تمام العدد وملا صفة الوقت بحسب المكان التلخيص كالم  
 محلل بغيره فالقوى اختار السابق منها ولو كانت ذات عاين مقدية خاصة بمقت  
 بالعدد المخرج في اول الشهر او وسطه او اخره فلو استقر بها الدم وصفته في المخرج  
 مع ما فيه تمام العدد بل الا في ذلك مع عاينها ايضا فتكمل من غيره مع النقصان و  
 تنقص مع الزيادة فان لم يكن لها تعبير فالا حوطان لم يكن اقوى وضحاها في السابق  
 ولو زادها على العبد ولكن لا ينقطع على العشر كان الكل حيا ولو كان وقتها  
 خاصة فلا يجب في بعضها باق الحوض ولو انقطع عليه بان كذا لا ينقطع على العشر بل  
 تمام تقدم العادة في الوقت على الجميع مع الحاجة اما اذا زاد ولم يكن لها عاين تبا  
 فخصها بالعشر ما لم يعلم انتفاء بعضها والاقبال المحكم منها لا يخرج من قوة والاحوط  
 لما اخرج من محل الانتحاشة والنقطاع الحوض فقد يجمع عليها مع كثرة الدم وعدم كمال  
 ثمانية اغسال لكن ينبغي لها في تقديم غسل الحوض لوجوب المبادرة على الصلوات بعد  
 غسل الانتحاشة الخاصة على الاقوى عدم ثبوت العاداة الشرعية في المركب وان  
 تكرر فلو ركب في اول الشهر واخره ثم ركب كذلك في الشهر الثاني لم يحكم لها بعادة مركبة  
 فتكون حكم من لم يسبق لها عادة وكذا بالنسبة العدد فلو ركب مرة اربعة  
 اخرى خمسة وثلاثة واربع اخرى خمسة لم يحكم لها بعادة مركبة واول من ذلك عدم  
 التركيب من عادتين مثلا كالوراث اربعة مرتين ثم ركب خمسة كانت ثم تكررت تلك  
 بل تكون كل واحدة فاصفة لما قبلها والعمل على المتأخرة عند الاحتياج وكذا لا تثبت  
 عادة مركبة اذا حصل الاختلاف في العادة من جهة المكان او من جهة الزمان وان

سنة  
 بد

ال

لا بد من...

المختلف

تكررت ثلاث مرات ثم قد جعل عادة مركبة بالنكر المختلف مرارا متعاقبة فلو وجد بعد ذلك عليها  
 معرفة ايام اقرارها به وباس بالاعمال بها وحى في غير العادة الشرعية وحى فانما اعتادت بقا مختلف  
 منقطة على النظم كان ترى ثلثه في شهر واربعه في اخر خمسة في ثالث ثم تكررت ذلك مرارا متعاقبة  
 على وجه كان ذلك حلقا لها على عليه عند الحاجة فاذا استخفيت رجعت الى توبه ذلك الشهر بل  
 وكذا الحال ان لم يخرج على النظم المزبور كالوراث ثلثه في شهر وخمسة في اخر وثمانية في ثالث وتكررت  
 ذلك مرارا متعاقبة على الوجه المزبور فالكسب التوبة وتكررت بين جميع تلك الاعداد او بعضها  
 واستخفيت تخفيت بالاقول بالاقول وجهت في الزيادة عليه الى ان تصيب على الحوض والاضحية  
 والغسل للاستحاشة ولا ينقطع الحوض بل الاحوط في الغسل وان كان الاقوى الاجتزاء بغسل واحد  
 لهما في السطرية الخاصة الشهر لو تكررت العدة فاما ونسب الوقت وكان ضا في  
 تمام الشهر تخفيت بتدريج من الشهر الا حوطان لم يكن اقوى وضحه في اول الشهر وليس للترجيح  
 والنسب منها منه على الاصح واحوط منه على الزمان كله ما فعله المستحاشة فتاى بالعبادة  
 وتحت ما حرم على المحابض ولا يباحا زوجها ولا يطلق وتغسل في كل وقت فعمل النقطاع  
 وم الحوض منه على عبارة مشروطة به الى ان تظهر وينقضي الشهر ونقضي بعد ذلك موسم  
 عادتها خاصة وكذا لو كان مثلا في عدة لا يزيد ذلك المذكر على نصف ما وقع الغسل فيه بل هو  
 اما ما يزيد او ينقص منه كالحنة او اربعة في من الغسل فعمل في الغرض اما ما في تلك العشرة  
 من والاحوط وسعها آياها في اولها واحوط منه الغل بما عرفت اما اذا كان واردا في مثل  
 الاول بالنسبة الى الاستحاشة وعدمه فم فيه يقين بعض الايام وحوما يزداد على  
 النصف ومثله عند الاول فلو اقلت ستة في عشرة كان لها الخامس والسادس  
 مهن وسبعة في ثلثها كان لها الرابع والخامس والسادس والاربعة في بعض بل في



الزاوية كسر كان الحكم تلك كالحجة في السعة فانها من يقين بعض ونحوه لو كانت بعض شرف  
 والثاني عشر بعض فان ما وقع فيه الضلال من الشهر في سعة عشر للقطع بغير اليوم من الاثني عشر  
 والسعة الأخيرة منه والعشرة زيادة على السعة بنصف يوم فالحج يوم كامل ميقون وهو الثاني  
 عشر وهكذا فالحج يومين بعض من ايامها ويكمل من غيرها والاحوط الاقوى ان كانا من  
 السابق مع الامكان والله العالم  
 لو ذكرت الوقت ونسب العدد فان ذكرت اوله  
 الاثني عشر وعلمت في السابق على الاستحاضة والاحوط ان يكون اقوى تحقها بالعشرة في كل شهر بالم  
 تعلم انقضاء بعضها والا فبالكن منها واحوط منه الجمع بين على الاستحاضة وانقطاع البعض مع  
 تقديس عليها في اليوم والسبيل مع عدم التداخل ثمانية اسال ولتقدم على التحجس لوجوب  
 المباداة الى الصلوة بعد غسل الاستحاضة وتفتي يوم عشرة ايام مع احتمال التحجس فيها وان ذكرت  
 اخره جعلته نهاية التدية وحك على استحاضة في الاصح قطعاً بل والسابق وان كان الاحوط  
 ان لم يكن اقوى التحجس بالعشرة ما لم تعلم انقضاء البعض والا فبالكن واحوط منه الجمع المربور  
 الا انه ليس هنا غسل انقطاع التحجس لان الغرض معلومة اخره نعم هو كونه بالنسبة الى اليوم  
 الاقصر اذا لم تعلم وقت الانقطاع فيه باختم وان عملت اليوم الذي هو وسط التحجس  
 بعض كونه محفوفاً بنفسا وبين فهو مع سابقه ولا حجة يقيناً بعض والاحوط ان يكون  
 اقوى التحجس بما امكن من العشرة مراعية حال الوسط وان استلزم كسر الاثنى عشر في الجمع  
 واحوط منه الجمع المربور ولو عملت ان يومين وسطاً كانت الأربعه ايام يقين بعض وفي  
 الباقي ما عرفت ولو عملت انه وسط بعض معني انه في اثناء البعض تحجس به واما  
 علمه من سابقه ولا حجة ومعرفة في الزاوية ما عرفت ولو عملت انه يوم بعض من  
 التحجس من مبرمعة شئ من اوله والآخره والوسطه جعله خاصة مبضاً وبها

في الصلاة

في الباقي ما عرفت وانما ان سببه وتما وعدوا تفصيلاً واجمالاً فذكرت تحجسها بالزوايا  
 وان الاحوط اختيارها السبع في كل شهر ولو ذكرت النامية العادة بعد جملتها جئت  
 اليها لبعده واستدركت ما تقدم فلو كانت عادتها ثلثة في اخر الشهر مثلاً لجلست السبعة  
 السابقة ثم ذكرت ما قصت ما تركت من الصلوة والصيام في السبعة وقصت ما صامت  
 الفرض في الثلثة الاحوط به النامية الوقت والعدد الى اسر الاوقات  
 فيجمع فخرج والسبع من وطبها وان كان لو فعل لا كفارة الا اذا ذكر الوطى في كل يوم مثلاً  
 فليعلم تلك كفارات وتجمع من المساجد وقراءة الجوامع وقراءة الصلوة والفعل عند  
 وموم جميع رمضان وقضاء احدى عشر لا محال الكسروان لم تعلم انها لا تحجس من الشهر الا  
 مرة وان كان الاحوط لهما مع قضاء واحد وعشرين يوماً ولو كانت قضاء يوم مثلاً عنها و  
 هي في هذا الحال كحدث الصوم في يومين لا يمكن ان يكونا معاً حقيقاً كاول يوم من رمضان  
 ومع الحادي عشر وكذا الطلاق وتفتي عندئذ ثلثة اشهر لا تكلف الا نظار الى سن  
 البائس او استقامة التحجس ولا يلزمها زوجها الا قبل ستة وعشرين يوماً والله العالم  
 في احكام الحائض وهي امور منها حرمة كل عبادة مشروطة بالطمأنينة  
 كالصلوة والصوم والاعتكاف بل جميع ما يحرم على النجس من مس اسم الله تعالى ونحوه  
 العربية بل وباقي اسمائه سبها المحقق به منها بل الاحوط الحاق ما جعل جزء اسم كصمد  
 اقله وان كان الاقوى خلافه بل الاحوط ان لم يكن اقوى الحاق اسماء الانبياء والآفة  
 بذلك مع فرض قصد النجس بل الا في اجتناب مس اسماء الاعلام المسجدين بامانهم  
 للشرف وان كان الاقوى خلافه ومس كتابه القرآن وقراءته شئ من الغرام والله الشئ  
 في المساجد ووضع شئ فيها ولا يجزى في المسجد بل الاحوط ان لم يكن اقوى الحاق

ارادتم



المشاهدة المشرفة حتى لا يراق منها بالمسجدين في الاجتناب لفضلها عن غيرها من الاطوار والاقوى  
 وجوب انهم عليها الخروج منها لو اوجها الحيف فيها كالمسجدين نعم لا يجرم عليها سجود الشكر  
 ولا سجود التلاوة بل يجب عليها الاخير منه قرينة الجزية او استماعها بالاسماعها في الاطوار  
 كما لا يجرم عليها الاجتناب فيها عدى المسجدين وان كان مكرها حتى لو كانت لنفسه وان  
 التوبة ولم لو لم تات من حرمة عليها الاجتناب في الاطوار وان كان الاقوى خلافه مالم يصح  
 في حرم الاجتناب المعلوم ترتيب التوبة عليه وكذا الظاهر في غيرها من المسوس والاحتياط  
 وان خرج من حرمة الوطى قبل على الرجل والمرأة مع العلم بالحيف بما يفتق به سواء  
 ولو لم يخالع بين الحصة على الاطوار فلو فعل غير ما يقتضيه نظرا لحكمه وان لم يفتقر به  
 وعشرين سوطا من حذ الزاني ان كان في اول الحيف وفي اخره بالثلاثين سوطا وحذف  
 سوط من حذ الزاني او الم تكن مصلية تقضي خلاف ذلك ولا يرب في الله وفله بذلك  
 لا اسخلة كثر وتقبل خيرا في الحيف والطهارة منه ومجوز الا شتمت بها في غير الوطى بالقبل  
 من خفية بانه ما تحت السر الى ما دون الذكبة بل وما فوقه لا يجوز وعليها في الذكبة على كل  
 شديدة كما ذكره لا تستلغ بما تحت المز من السر الى الذكبة بالاطوار تركها ولو اعتيد الدم  
 من غير الفرج فالاطوار اجتنابا الوطى والفرج الخالي من الدم وفي موضع الدم ومنها الكفارة  
 لوطى المروج زوجته الحرة او امة او البعثة الدائمة او المنقطعة في عمل الحيف علما  
 بالحيف عاملا كغيره ورويتها وان كانت مطاوعة بدنيا وجوبا على الزوج في اول الحيف  
 ونقصه في وسيله وربعه في امره فحسم في آباء بعض الموطنة فيد له العشرة ولا يثبت  
 في ثلث او كثر من حصل منها كسر او لا ان كانا في الثاني من الاقوى في السنة وسوط  
 ثلاث الثلثة وهكذا مع الكسوفهم ولا فرق في ذلك بين الشاب والفتى لسبق ووجوبها

في حذ الزاني

نعم لا يثنى على السامي والانس والحي والجمود واجاهل بالموضع وفي الجاهل بالحكم ومجهلا  
 احوطهما التكفير او اقرارا لعدم اما الجاهل بخبر التكفير فانك ترتب الحكم عليه ولو  
 نكح مجابض لو وطئها شيعة فلا كفارة في الاقوى وان كان هو الاطوار وكذلك وطئها في الفرج  
 وكان خروج صبيها معناه في غيره واول من ذلك وطئ الحنفى المشكك في الفرج الذي فيه الدم  
 بل انما عدم الكفارة في وطئ الزرع في زوجته المبتدأ المجابض وان كان هو الاطوار والدم  
 على صدق الوطى وان لم يتول ونحقيق باو حال تمام الحصة بل بعقها في الاطوار كان  
 الاطوار مع الدنيا بنفسه وان كان الاقوى الاجزاء بالقيمة سببا اذا كانت من الزرع فضلا  
 عن النقص والبيع نعم لا يبعد اعتبار القيمة السابقة في عشرة دراهم جبارا فلا عبرة بالزيادة  
 والنقصان في غيرها وان كانت الاحتياط برامات أكثر الامرين لا يفتقر تركه كما انه لا يفتقر ترك  
 في مرفها على عشرة ما كين او سبعة لكل واحد منهم وقت يومه وان كان الاقوى عدم وجوب  
 شئ من ذلك فيجوز اعطائها المصح المسكين واحد ولو وطئ امته في الحيف ولو اضره تصديق  
 وجوبا بثلاثة امداد من طعام على ثلثة ما كين في الاطوار ان لم يكن اقوى سواء كانت في  
 او مبدية او ام والدرل ومكاتبه مشروطة او مطلقه لم يجز منها شئ نعم لو كانت مزرعة  
 مثلا في ثبوت ذلك بوطئها اشتراط وطئ ذلك كالا شك في ثبوته بوطئ امه غيره او  
 امته المشركه او المبعثة او امة الجمل ولعل الاقوى في الجمع العدم وان كان الله  
 لا يفتقر تركه حتى بالنسبة الى احتمال التكفير بالذبيحة احتمال مراعاة التعويض وغيرها  
 ولا يثبت العلم بالزوجة مثلا في ترتب الحكم كالا يثبت العلم بالمربية في ترتب حكمه فان  
 قطع الموطنة امته فبان زوجته ثبت حكم الزوجة وبالعكس ولو نكحها في اخر الحيف  
 فبان اوله ترتب عليه حكمه ويقع التكفير بالحكم بالحيف فيه شرعا ولو من جهة اخرى



المنة ونفيها مع عدم الكفاية فلا تحريم الوطئ فلو حرم الوطئ لاحتمال الجبسية لم يلحقه  
 حكم التكفير وكذا لو حرم للمقطع بالجبسية نية خلافه ولم يرد تصديق المرتبة في اخبارها  
 الجبسية ما لم يكن رتبة في خبرها كما لو اخرجها الجبسية ثلاث مرات في شهر واحد وبعد قبولها  
 خبرها جازع عليه جميع احكامه بل الا حوط ان لم يكن اقوى ذلك وان اظهرها لافرق في  
 اصل التكفير بين الابداء والاستدامة فمن تعد البقاء بعد حصول الجبسية تحققت حكمه وان  
 كانت ابتداء وطبقه قبله ولو وطئ في اخر الثلث الاول واستمر حتى دخل الثلث الثاني ثبت  
 عليه حكم الاعكم الثلث الاول وكذا لو استدام من اول الجبسية الى اخره ولو تكرر الوطئ  
 في الثلث الاول مثلا تكررت الكفارة في الا حوط ان لم يكن اقوى بل هو الاقوى لوسبق التكفير  
 بالاشكال فيه لو وطئها في الثلث الثاني والثالث فيجب عليها الديتار ونصفه وربعه ولو  
 فرض اشركت تحققت سمي الوطئ في اخر الاول واول الثاني وجب الكفارة بان والعاجز عن التكفير  
 ينظر البسار الاول مع ذلك لا يستغفار حين التجرى لا عنه والنساء كالحائض في حكم  
 المزبور ولو استوعب الوطئ زوات الله فالكفارة دينار على الاصح والا حوط ذلك مع نصفه وربعه  
 ومنها عدم صحة ملاقاتها اذا كانت مملوكة بها ولو ربل ووجهها جازعها  
 او في حكمه وحائلا لا مملوكة ولو طلقها على انها حائض فبانت طاهرة وتح ولوان يكتفي  
 فسد ولو اختلفا في الاجتهاد والتقليد لحق كل حكمه ولو اختلفا في الجبسية في زمان العلل  
 حيث يكون لها ذلك فسد في وجهه توبى ولو ماتت قبل الاحتبار او حصل لها مانع حتى  
 ونحوه فوجها احوطا ان لم يكن اقوى بها عدم الصحة ومنها وجوب الفصل عن انقطاع الجبسية  
 الحوا مشروطة بالظاهرة من الحديث الاكبر من الواجبات واستصحابه لنفسه ولكل مشروطة  
 بها من المستحبات وشروط في المشروط بها ما عداها فصح وجب غيرها مستحب لنفسه وغير

في الزيادة

كفضل اجنابة بالنسبة الى ذلك وبالنسبة الى المكسبة في الترتيب ثم هو لا يخرج  
 عن الزمير على الاصح كغيره من الاعمال الواجبة والمستحبة على اجنابة لكن لا يتوقف  
 رتبة الاكبر عليها فله في استدامة كل اجنابة مشروطة بربح الاكبر جازع بعد فم لو توفقت على بيع  
 الاصح وجب الوضوء له معه سابقا او لاحقا او مقارنا وان كان الاول افضل ولو تعذر  
 الوضوء يتم بالذم عند كونه لو تعذر الفسل يتم بدله عنه وتوضاء على الاصح وينوي بطل منها  
 المربع من جهته والاولى الانتقار على فية القرينة في الوضوء لو قدمه او كان في الانتفاء ولا  
 يترتب جواز الوطئ على الفسل على الاصح وانكره لم يستحب غسل فرجها بل حولا حولا بل الله حقة  
 الكبر الحدة بد وحل الماء او مسد لواجب اليد عليها وعلى الزوج وجهان وان كان بقوى لثبات  
 الفسل من حدث الجبسية عليها الا ان الا حوط الزوج ونحوها بقا للنفقة والامة احتبت  
 احسانا ومنها وجوب قضاء ما فاتها من الصوم في رمضان بل وعجزه كالذكر المعتبر في الا حوط  
 ان لم يكن اقوى ولو انكسر الجبسية في عشرة الجبسية وجب عليها صوم احد عشر على الاصح كما لو اختلف  
 في ظهر الجبسية مثلا وانقطع في ظهره يوم الاحد واما الصلوة فلا يجب عليها قضاء ما فات  
 في الجبسية على الاكبر يعني العتاف بل والمندوب في الا حوط ان لم يكن اقوى فم لو حاصرت  
 بعد ان مضى الوقت مقدار اداء اقل اقل ما عليها من الصلوة من الاعمال والفقير  
 ولو في ربيع الخير والسرعة والبطء والصحة والمرض ونحو ذلك ومقدار ما هي مكلفه  
 من الشرايط من وضوء وغسل وتجرى وتجرى ذلك من ما في الشرايط ولم يكن قد حصلت  
 وجب عليها القضاء وفي مواضع التحسين من القصر والاعمال معتبر ببيعة الوقت والفقير  
 وان كان اقل من ذلك لم يجب على الاصح وان كان احوط خصوصا بالنسبة الى غير المتقارن  
 من الشرايط وخصوصا اذا كان قد مضى قدر الاكبر من الصلوة بل الا حوط القضاء بتجريد



حصول الخفص بعد الزوال ولو ظهرت قبل اقل الوقت بقدر الظهارة وسائر الشرائط المفقودة  
 برأوه ركعة وجبت الصلوة وتام الركعة يحصل برفع الرأس من السجدة لا غير على الذراع لما اختلفت  
 قسنت اما لو ظهرت ما قبل ذلك لم يكن عليها على الاصح وان كان الاحوط القضاء مع سعة الوقت  
 لعجز الظهارة من الشرائط بل الاحوط لها قضاء الصحيح اذا ظهرت قبل طلوع الشمس من غير ان يبعد  
 استحباب القضاء لها مطلقا او ان عكست من الظهارة خاصة والشرع في الصلوة وعلى كل حال فلو  
 طرقت وتدفق من الوقت مقدار واحد الطير ركعة من العصر وجبا معا وكذا المغرب والعشاء  
 نعم ان لم يبق من وقت العشاءين الا مقدار أربع ركعات اختلفت العشاء بهما ولو كانت مائة  
 وربع من وقت العشاءين الا مقدار أربع ركعات وجبا معا ولو زجت عدم سعة الوقت بما خلا  
 وجب القضاء ولو كان الشريط من المقدمة التي استلحقه الضيق لم يغير سعة الوقت بالنسبة  
 اليه فلو كانت صغيرة في القيلولة او كانت مكلفة لغيره في يومين وعزوات وكذا الوقت  
 متيقنا الا من صلوا واحدة وجب الاداء فان ادخلت به وجب القضاء ولو كانت سعة الوقت  
 للغيرين ولو با دركت ركعة لاخر فصلت الاولى ثم بان الضيق قسنت صاحبة الوقت وظلت  
 الاولى على الاقوى ولا يتعين قضاؤها فور الوقت من الوقت اقل من الركعة وان كان احوط  
 ولو ظنت الضيق فصلت الثانية ثم تيق سعة الوقت تحت الثانية وصلت الاولى بعد  
 في الثانية اداء على الاصح ولو شكك في سعة الوقت فالاحوط ان لم يكن اقوى وجوب الاداء  
 والقضاء عليها ما لم ينكشف الضيق ولو شكك في ضيق الوقت في الاضطرار فالاحوط ان  
 لم يكن اقوى لزوم الاداء والقضاء ايضا ما لم ينكشف وسواء عدم صحة الظهارة لها من  
 الاصف والاكثر حال الخفص ثم يستحب لها الاضطرار عند كسب الدوام وغيره ومنها  
 استحباب الخشوع والوضوء لها وقت كل صلاة واجبة بوجهة بل وغيرها من الصلوة الواجبة

لو ظهر في الاول

الموقوفة على الاحوط وتحصيل الذب والجلوس في مكان ظاهر والوقوف مصلحا ان كان بها  
 زمان صلواتها يجب حالها استيفاء ذكره الله تعالى شانه وسجدة ومهلة واحدة واذا كان الخفص  
 السجدة لا يبرح الجأزة للصلوة مع اضافة الاستغفار للصلوة على النبي وآله بل في بعض الاحوال  
 تلاوة القرآن ولا ياب من ان كان مكرها فغير هذا حال والاولى ان تقام بالوقت المعتبر  
 وشرعية التيمم بدل حال عدم الماء او تعذر استعماله كما ان الاولى تعقيب الذكر ولو حصلت  
 فاصلة بعد تيمم اعادة بل الاحوط لها عدم ترك الكيفية المخصوصة ولا بعد تيمم القهقام  
 والا يخلط والمشي مقام الجلوس عند التعذر بل لا يبعد تيمم غير القبل بمقامها بعد ايقام  
 ومنها كراهة حملها القرآن ولو خففه وليس هاتمه وما بين مطروحة بل الاحوط لها اجتناب  
 منه وليس هاتمه ومنها كراهة قراءة القرآن لها على معنى قوله التوابين من خرفق بين  
 السبع والسبعين بل الاحوط لها ذلك سيما ما زاد منها على السبع ومنها كراهة الخضاب لها  
 بها بائنا وسما في اليد والرجل في دم الاستحاضة وفيه نص في حوفي  
 الغالب فاسد صفر باره صاف رقيق يخرج بغيره من غير الذبح وحرقة عكس دم الخفص  
 وان كان برحاجا بصفاته لا عكس ولا حد قليل ولا كثير ولا يعقب فيه فصل الفل الطهر  
 بين افراده ولا يبيد وبين غيره وهو اصل قدم النساء بعد العلم بانتفاء الخفص ولو  
 شرها والقباس مع عدم العلم بجميع اوتيج بل وبعد او فرض الشك فيه على الاحوط ان  
 لم يكن اقوى سها اذا كان بالصفاء ولا يخص ستا فيحقق قبل البلوغ وبعد القهقام  
 وان تأخر حكم الوجوب في الاول المشروط به او بعد البلوغ كالجائز ولكن يجزى عليه  
 مع حكم النزع وعدم المقصود قليله هو جميع اقتضائه من خروجه  
 عن المعتاد اصل او عارضا ولو تفتطر حدث وان لقي استدراك في الباطن



في بناء حديثه بل لا يورد بيان حكم المحدثين عليه مع نصيبه من عهد النبي بالماز  
وان بقي في قضاء الفرج بحيث يمكن خروجه بالاصح ونحوه ولا يختلف حكمه بكثرة ايام واختلاف  
وصف واعتبار ونحو ذلك وانما يختلف باختلاف كيفية الدم فلهذا وسطا وكثرة فلا يرد على  
حصول سواه والثاني في تغير القطعة مثلا ولو من احد جواربها والثالث بالسبلان منها والرجح  
في كمية القطعة الى المعتاد والمختلفة باختلاف الفرج نعم ينبغي ان لا يكونه مطبوقة تنبع من نفوذ الدم  
كما انه ينبغي ادخالها في محل التعارف والصلابة في اللغة المتعارفة والاولى لها ايضا في موضع  
وتعرف حالها اوقات الصلوة ويجب عليها الاختيار ولكن لو غفلت مثلا وجاءت بتمامها  
في اربع فخرج عليها على الدم ولو تغيرت عليها ذلك وجب عليها التيقن والاحتياط في احوالها  
الاختلافات ولو اختلفت حالها قبل الوقت فالاحتياط والتورع بحديث حال الصلوة  
لشرك الانقسام الثلاثة في وجوب تغير القطعة الملونة بالدم ولو قليلا عند كل صلوة او نظيرها  
ملا فخلا عن التحريم لو فرض احصائه لها ومن فاعل الفرج اي الذي يبدو منه عند الجلوس  
على القدمين ثم الوضوء على ملوكة بوضوء او حرجا مستقبلة او واجبة فوضوء كل ركعة من  
النافلة مع تغير القطعة مع فرض استكمال الدم ثم تصلي ركعات الاحتياط بذلك الوضوء  
مع ان الاولى لها استيناف الصلوة اما الاجزاء بالنسبة فلا شك في ثبوتها بها بل  
الوضوء كسجود السجود مع اعتنا بعمله بالصلوة وان كان الاثر بتحديد الوضوء له اما اعادة  
الصلوة احتياطا والجماعة فلا بد من تحديد الوضوء بل وتغير القطعة على حرجا سمعته  
سابقا ويخلص القسم الثاني بقول للاختلاف مقدما على الوضوء لها او مؤتمرا وان كان التوسط  
كانت الاصول لها الدخول في التثنية التي يختص بها القسم الثالث مع تغيير تحريم الملونة  
مخرج الدم من القطعة كالنار اذا فزع كذلك وجب غسل الفداء وغسل الظهر والعصر

في غيرها

جميع غيرها غسل المغرب والعشاء كحك ونسحب الجميع ان يورث الاولى الى اخر وقت فصلها  
ويجوز التفرغ في اول وقت فصلها ولا يجوز لها الجمع بين ازيد من صلواتين كذا ذلك مع ان  
الدم اليها ولو حصل بعد غسل الصبح وجب للظهر ولو حصل بعد غسل ذلك وجب للعصر هكذا  
المغرب والعشاء ان يكتفي بوجوب غسل حصول المغرب ولو حصل الوقت على الدم ونفطخ  
عنها بعد ذلك لغير فصل من غيره ولو انقطع عنها بعد فعل الصلوة فلا اعادة عليها على  
الاقوى وان كان لغيره لا يجب عليها غسل الاطراف للصوم الذي هو تاج للصلوة ولو انقطع  
لغيره بعد فعل الطهارة قبل فعل الصلوة فالدقوى اعادة موحدة ولو كان الفترة فلا شيء مع  
عدم سعة الطهارة والصلوة اما اذا وسعت وعلمت ذلك ولو باخبارها عرف اعادة  
الطهارة وصلى ولم تعلم حاله ان لم يكتفي بعد ذلك لغيره اعادة بخلاف ما لو  
انكفأ لغيره في الطهارة والصلوة والركعات هو الاحتياط ولو انقطع في اناء الصلوة لغيره  
اعادت الطهارة والصلوة والاحتياط لها الا عام ثم استبانها وكذا لو كان الفترة تسعها او  
لم تعلم سعةها استمرت على صلواتها واحتمرت بها وان كانت بعد ذلك السعة ولو لم  
تلم انه لغيره او فترة استمرت بها ثم لم يربط بعد ذلك انه لغيره اعادت وكذا الكلام في  
الصلوات في اناء الطهارة ولو علمت ان لها فترة تسع الطهارة والصلوة انظر ما مع عدم  
المشقة التي يسقط التكليف معها ولو لم ترق الكبرياء قبل العصر وجب غسلها وكذا لو  
لم ترق الاغصان العشاء حدث الاستحاضة انما هو من افعالها بالنسبة الى ما عقبه  
من الصلوات دون ما تقدمه فلوراث من الصغرى والوسطى او الكبرى بعد صلوة  
الصبح مثلا لم يجب غسلها قضاء نعم يجب للمظهرين مع استمرارها فان انقطع فمضى

على



تعبه من القربى وروى ما بعده على الأصح وللشافعي كذلك ولو رأت الصغرى قبل الوسطى  
بعد سلق الحج فلا خلاف أنها قطعاً بالأدوية وحده للظن به وإن استمر بها أو أحدثت وقطعت  
ولا العنايت كانت ولا غسل للغير إلا أنه ما لم يستمر بها أو إلى ليلتها أو معها أو بعدت فيها قبل  
الصلوة أو في ليلتها أو معها ولو قبل الصلوة بين واتجه بين الصلوتين في الكبرى رخصة لا مبرجة  
على الأصح على ما روي أنها الغسل للصلوة بل لا يجب عليها ذلك مع التفرقة للفرق بين  
الكبرى بعد صلوة الظهر والمغرب وجب الغسل للعصر والافتاء كما يجب لها أن لا يخرج لعذر  
أو غيره ويجب عليها تصليب الصلوة للغسل ولا يجوز الغسل إلا بما هو حكم التلبس بها كالأداة  
والإقامة وعباد بنات المفارقة وكذا يجب عليها تصليب الصلوة للصوم كالغسل ولو توفرت  
في ذلك الوقت ثم صلت في آخره لم يصح كل ذلك مع اعتبار الدم والأفول وتسامت مشروط  
بغيره في آخر الوقت ولكن لم يخرج شيء من الدم صلت بعد ذلك للصوم وإن لم يكونوا  
وكذا الكلام في الغسل يجب على المستحاضة الاستطعام في منع الدم من الخروج  
مع عدم التصبر بذلك بخلاف الفرج يعطى أو غيره فأك الحس والنفاس لا يستطام  
شده وسطها بتكة شدة وتأخذ حرفة أخرى مشقونة الراسين يحصل احدهما قد  
والدخيل خلفها وشدها بالثكة أو غيره لك مما يحصل به أنه مستطعام والمغرب وإن  
كانه لا حول إلا قد فلو خرج لتفصيل في الشك إعادة الصلوة بل لا حول إن لم يكن أقوى  
إعادة الغسل أيضاً وإن كانت لغلبة ولم يكن لا تقال الاستحاضة إلى علامته فلا بد  
إما إذا كان له فتحة حكمه الله ويستحبها الاستجمار بالادخنة وغواها مما  
فيه كالأستطام في منع الدم ولعل منه ربط حرفة محشرة بالظن يقال لها  
الحس على حذيقها وجمع السابقين والتخذه من إلى الظهر بعامة أو غواها بل ربما وجب

وجب ذلك وخوة مع فريش توفت مع خروج الدم عليه وإن فعل بل لا حول وإن استطام  
بعد الغسل والحا فلفه عليه تقديراً فكان تمام النهار الصوم أحدثت الوسطى على  
الصغرى بل فعل صلوة الغداة ولو في أثناءها بطلت صلواتها وغسلت لها وتوضأت وصلت  
بل لو كان ذلك مع فسق الوقت عن الحائض والصلوة ففعلت بالثيم والصوم ولو مع أدائها  
الركعة لم لو كان الحوادث في ضيق الوقت عن ذلك كله استمرت على ما هي عليه والأول لها  
القضاء وكذا الكلام في حدوث الكبرى عليها وإن وجب بها غسل للظن به مع استمرارها  
أو حدوثه عند كل منها أما إذا انقطع فعلها غسل للظن ولو انقطع فترة مع فريش وقوع  
العصر منها من روى حدوث دم وكذا الكلام في العنايت ولو حدثت الكبرى في أثناء  
الوسطى فالحكم كما عرفت أيضاً وإن انقضى معها في الأثر نعم لا يحتاج إلى تعدد غسل  
بل لا حول إن لم يكن أقوى ذلك أيضاً في غروب الوسطى على الصغرى بالنسبة إلى صلوة  
الظهر مثلاً وإن قلنا أنها لا توجب إلا وضوءه نعم لو انقضت الكبرى إلى الوسطى  
أو الصغرى أو الوسطى إلى الصغرى لم يغير حكمها بالنسبة إلى تلك الصلوة ومما ذكرنا  
ظهر لك أنه لو حصلت الكثير ليلاً ثم انقضت إلى نحو توسطة الكف فبطل الغرض أما لو كان  
انقضت قبل المغرب والعشاء مثلاً غسلت لكثرة التي انقضت واعتلت للغير لغو  
وكذا ظهر لك أيضاً أنه لو انقضت المتوسطات إلى الكثير أكتفى بالغسل للغداة عنها  
والساعات عالم إذا فعلت المستحاضة ما ذكرناه من الأحكام كانت حكمها  
في جميع الصلوة التي ذكرنا لا فعال لها ولا يفرج استدامه حدتها وإن غفلت  
بشيء من ذلك ولو تغيرت القعدة بطلت صلواتها ما عليها ولينها في المساجد  
المسجد بين بل والكعبة ووضع شيء فيها وقرأتها العزائم فأك أقوى مما ذكرناه



توقف على عمل فضل عن الوضوء وتغيير القلعة ونحو ذلك بل لا يخلو ما يجب عليها  
 للصلوة جاز لها الحكم المبرور وان كان الا حوط في ذات الفعل لاجلها بعد الفعل لها  
 مستظلا ولا يكتفي بالحافظة عليه للصلوة بالاحوط ليعاد من دخول الكعبة معها كما ان  
 الدول الوضوء مع الفعل للوضوء فكذا من قبل الفرج ويتوقف صحة الصوم على الفعل الزاوي  
 للصلوة في اخلت به بطلان صومها ولا يجب على الوضوء بعد صومها على الفرج بل لا يجوز لها ذلك  
 للصوم مع عدم المقارنة العرفية لصلوة الصبح وليس لها من كتابه القرآن في الوضوء  
 والوقوف مع اعتبار الحديث ولو كانت محافظة على افعال الصلوة بل لا يجوز لها ذلك او انما  
 لا تفاهي عن خصوصية الصلوة والطواف الذي هو التعلق ثم لا بعد جواز القضاء لها  
 اذا جازت به على نحو الاداء والا في تجديد الفعل عند كل صلوة واولى منها ترك  
 القضاء لها مادامت مستحاضة وتسل الاية بعد ان تفعلها كما فعلت الفريضة في  
 جميعها قبل وان انقضا الوقت اما الزاقل فيلحق بتجديد الفعل لصلوة منها  
 نعم وبرت رخصة في الجمع بين صلوة الليل والفرغ قبل وبين صلوة العشاء والقراءة في  
 نافلة لها به انشاء ولا بأس به كما لا بأس بالجمع بين الطواف وركعتيه به انشاء  
 قد تجتمع على الكبرى خمسة اعمال كما اذا ما دلت ومنها قبل صلوة العشاء ثم انقطع  
 ثم رانته عند صلوة الظهر مثلا ثم انقطع ثم رانته عند العصر ثم انقطع ثم رانته عند المغرب ثم  
 انقطع ثم رانته عند العشاء ثم انقطع ولا يتصور ذلك في الوسطية على المختار فانها  
 لا قوسب خلا الذي العشاء ويقوم اليهم مقام كل من الوضوء والفعل فلفظهم  
 خمس تيممات وللوسطى ست تيممات ولكبير ثمانية ولو تيمم من الماء في خمس  
 دون اخر تيمم كل حكمه كما يتبع لو تيمم من الماء للفعل دون الوضوء وبالعكس وقده

الصلوات الخمس

الحكمة

في القياس وفيه قبول الاول هو العلم الذي يقينه الرحم  
 بسبب الولادة مقارنة لوجع الرأخ من الداء او في انشاء او بعد القيام ويحقق بوضع المولود  
 ثانيا او ثانيا ولو لم يقابل الشقة والعقبة ونحوهما بما يعلم ولو تيقنا انه شواهي وثالث  
 في الولادة فلا نفاس ولا يجزئ استنساخ ولو تمكن منه اما مع حقيقة ما خرج الدم كما تقدم فهو  
 نفاس وهو لا استحاضة بل ولا صبر او فرج او غيرها ما لم يعلم كونه منها حتى لو علم اصل  
 وجعها وسكنت في فرج الدم منها بل وان علم خروج دم منها قبل الولادة بل وبعد جاز ولو كان  
 لم يعلم جميع ما تعقب الولادة بها على الاوط ان لم يكن قوي وليس لقليله حد يجوز ان يكون خلفه  
 بل ولو ولدت وما لم تزد ما لم يكن نفاس وكذا لو ولدت وما قبل بوزن شيء من الولد بل هو لم ينجس  
 اياها من غير عدم التوالى لثلاثة ايام منه او معه ولكن التحلل ببله وبين النفاس اقل من  
 عشرة ايام حتى لو كان في العادة ما وان امكن الجمع بين حبيته ونفاسية ما بعدت كالوراث ما  
 ثلثة ايام متوالية قبل الولادة ثم ولدت في ذات النفاس وانقطع في اليوم الخامس فانه لم ينجس  
 على اتوى وكذا لو لم يدم النفاس دم ولم تحلل بينها قبل الطهر نعم لو تحلل ببله وبين النفاس  
 اقل الطهر وكان ممكن المحبسية حكم محبسية على الدم من جماعة المحب للحل وكذا لو ولدت  
 النفاس كذا في ولو حصل الفصل باقل بين بعضه دون بعض مع اتصاله وكان المعصوب  
 المحب نال اتوى الحكم بحبيته سيما اذا كانت نال البعض موافقا للعادة او لا وصار في السنة  
 العالم اكثر النفاس عشرة على الاصح وان كان الا في مراتب الاحتياط الى الثانية عشر  
 يوما والراد يكون اكثره عشر انه لا يكون اكثر من ذلك والاذنات العادة العددية في  
 البعض ترجع في النفاس الى ايام عاداتها مع فريضة استمرار الدم فيها المازيدين العشر نعم لو  
 انقطع عليها كانت العشرة بتمامها اناسا كالحائض ولا حجة بعادتها في النفاس لو كانت

باج

شبه



ولا يمازاة ناسا ولا بالتيين وكذا المستندة والمضطربة اذا انقطع عليها اما اذا استمر فيها  
كانت العشرة منه نقاسا على الدم ومن مازاد ولو كانت حلقا بالتيين شذوذا فخره ولادة احدتهما  
عن اؤخر كان لا يميز نقاسا وان قيل ما بقي من عدد الاول في الثاني ان لم يقبل فيها عشرة  
ايام وان كانت على كل منها مستقلة من غير تدخل فقد يكون حرجا لستين يوما بل لو كان الثاني  
قد يكون ثلثين يوما وهكذا وقد اعتبر ان يكون بينهما اقل الطهر فلو كان بين سنتين عدد الاول  
ومستل الثاني يمازى يومين او ثلثه كان ذلك حرجا ودم المولودة الثانية نقاسا لدم المولودة  
بهاضا مكنتا يومين من نقاس ولادة الاولى كان ذلك نقاسا لدم المولودة بهاضا من ولادة  
الثاني ثم رأت بعد ذلك وما يمكن ان يكون من ولادة الاول لعدم انتهاء عددها كان ذلك نقاسا  
نقاسا على الدم وكيف كان فالنقاس انما هو حساب اكثر بعد تمام الولادة فلو خرج بعض الولد  
ونفى ذلك مستل الدم استمر بعد حتى تجاوز العشرة حكمه بنقاسية الدم لما عرفت من ان  
العشرة انما هي التي ينفصل عنها السبب لا ابتداءه فالذي انما قبل تمام الولادة وان طال  
بحب من العشرة وان كان ذلك الدم نقاسا بل ينقطع الولد فشرأت تحت سبب العشرة بعد تمامه  
وان حكم بالنقاسية لم يخرج من سببه وحجته تجاوز الجميع العشرة بالاعتبار وانما هو من  
حكم المولود والنفيل انهم فيه والله العالم حكم النساء في ذلك مستطاعا كما عرفت وقد  
عرفت انه الى العشرة فيها هكذا حنا ولو لم تزد العادة الا يوما منها حتى انقضى اكثر النقاس كان  
ذلك اليوم خاسرا نقاسا والباقي طهر وكذا غير ذلك العادة لو لم تزد من العشرة المستقلة بالولادة  
التي هي اكثر نقاسا ان اليوم العاشر منه سواء انقطع عليه او استمر ولو لم تزد العادة  
الا يوما زاد على عادتها واستمر حتى تجاوز اكثر النقاس لم يكن لها نقاس على الاقوى كما لو فرض  
ان عادتها في اعيان سبعة مشهورة ولم تزد النقاس وما الا الثامن واستمر الدم حتى تجاوز

استقبل

استمر الدم

والكثر والاقصى الحكم بنقاسية مع التاسع والعاشر ولولدت رابع الولادة وساجها واستمر  
الى ان تجاوز العشرة اكلت مقدار عادتها بالثلاثة الباقية من العشرة وجعلته نقاسا  
وما زاد على العشرة طهر بل لو لم تزد الا السابع من العادة ثم تجاوزت حلقته مع ما بقي من العشرة  
نقاسا دون مازاد وان لم ينف بتمام العادة على الاقوى ولو لم تزد يوم الولادة مثلا وانقطع ثم  
رأت السابع واستمر حتى تجاوز العشرة كان نقاسها الاول والسابع وما بينهما من البها  
ولو لم تزد في الثامن الذي هو بعد العادة وتجاوز كان نقاسها الاول خاصة  
النقاس كما عرفت في لزوم الاستصحاب بان لا ينقطع الصوري وفي وجوب الغسل لا ينقطع الدم  
وفي وجوب الغسل والاداء بعد الغسل وفي حربة الوطى عليها وعلى زوجها مع وجود الدم  
مواز الطلاق وحربة الصلوة والصيام والمس وقمراته الغلام والكلت والاجتياز

وذكر هذه الوطى بعد الانقطاع قبل الغسل والبشارة من  
بها السيرة فاذدوا الخضا بقرانه القرات واستحب  
الوضوء والجلوس وذكر الله عز وجل وغيره  
وذلك من ان حكمه  
والله العالم



وبه السبعين

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله الطاهر المبين اما بعد فيقول العبد العاق <sup>المقصود</sup>  
القاصر محمد حسن بن المرحوم الشيخ باقر الله لما ارب الله تعالى عبادنا في زماننا بقائمة الطائفة  
العظيم والبلاد بطائفة صلبة الجسم وصار ذلك سببا لاختلاف الموارث واشتباها <sup>العلم</sup>  
فيها مستقروا بعض من لا يسع في مخالفة كتابه رسالة وحيث في اعلامنا ما استقرت <sup>العلم</sup>  
واجتهت الى ذلك وافتقرنا لهم من كتابنا الكبير نزل الله تعالى الترتيب والهداية لنا  
ولهم وان ينفعنا واما في الدنيا والاخرة فانه ولي الترتيب ونعم المعين والرفيق وعنده  
توكلت وبه استعنت وتبليها على مقدّمات ومفصدين وخاتمة المقدمة الاولى في كتابنا  
الارث وفيها تفصيل الفصل الاول في اسبابه وحي اما نسب وهو الاتصال بالولادة على  
الوجه الشرعي او ما في حكمه بانها احد الشخصين الى اخره كالآب والابن او بانها <sup>العلم</sup>  
الثالث مع حذف الرمز عن فائدة ارب بالثلاثة بخلاف الشبهة ونكاح اهل الملل الفاسدة  
واما سبب وهو الاتصال باعد الولادة من ولادة او زوجية والنسب ثلث طبقات مرتبة  
لا يربط واحد من غير الاول مع وجود واحد منها وكذا الثانية بالنسبة الى الثالثة  
والاولى الذويان من غير ارفعان والولد ذكر او غيره وان نزل الثانية الاخوة ولو انا <sup>العلم</sup>  
واولادهم وان نزلوا والاجداد وان علوا الثالثة الاخوال والاعمام للثبوت او ذواته  
وامهاتهم واولادهم وان نزلوا وحيث طبقة اولى الاعمام والنسب اشارة زوجية وولادة  
والثاني مرتبة على النسب بخلاف الاول فانه يجامعه كما استعرف وحيث مراتب لا يربط  
على النوع ولده الملقق ثم ولده من العزيرة ثم ولده الامامة الفصل الثاني في العلم ان طبقات

العلم

العلم

النسب

عند الثالثة كما اتفق اصنافا في كل طبقة صنفان في الاولى الابوان والاخوة وروى الثانية  
الاخوة والاجداد واما الثانية وحيث طبقة اولى الاعمام فنصف واحد وحيث اخوة الاباء  
والامهات واولادهم والاقرب من كل صنف يخرج الاعداد منه ذلك الاخر فالاولاد والاب  
يخرجون الحفدة ولا يخرجهم الابوان والمجد الاول يخرج الاعلى ولا الاخوة والاخوة يخرجون  
اولادهم دون الصاعد من الاجداد وانهم القريب يخرج العبد من الاعمام والاخوال واولاد  
العومة والحوالة وكذا الحال لما عرفت من اتحاد النصف الفصل الثالث في الصافي  
النسب اعتبار العود والماضية وحماية الطبقات والدرجات بخود النسب اليها وان علوا  
والاولاد وان نزلوا ومن عدل حوله من الله قارب فهم في حاشيا النسب نعم الحواشي  
مختلفة في القرب والمجد فالاخوة منها الاخوة والاخوة واولادهم المحضون بالثبوت  
في الابوين ثم الاعمام والاخوال المحضون به في الاجداد ثم اعمام الابوين واخوالهم واولاد  
هم المنتمون الى اجداد الاجداد ولا عرفت ان الابوين واولادهم من العود هم من اهل  
الطبقة الاولى لا يربط مناسبتهم من غيرها والاجداد من العود والاخوة واولادهم  
انما شياهم اهل الطبقة الثالثة لكنهم يترتبون فيها فلا يربط احد من العلما مع غيره  
احد من الدنيا يخرج من العلم وان نزل في الآب وابن عم الآب كذا في المجد وكذا في  
اما للدرجة فهي معتبرة في الطبقات كلها لكنها في الاولين تزاوي في الاصناف و  
في الثالثة في الحواشي فالبلون الاسفل من الاجداد ينجح الاعلى والاعلى من  
غيرهم من الاعلى ولا يشتركون في الدرجة الا انما تساوي في الدرج ومنع  
انما انما تميز في المنزلة بالابوين فجميع حواشي النسب ولو اعدا في المنزلة  
المنزلة بالاقرب خاصة وان كان مع التميز ذكرنا لكن بشرط اتحاد القرابة و



الدرع كالأخوة للابوين مع الأخوة للاب والأخوات للأخوات والأخوة للأخوات  
 القرابة اشتراكاً أن استوى القرب كالقرب لهما مع المال له وبالعكس فهنا من هذا الوجه  
 البصيرة وأما العالم المقدمة الثانية في السهام المسحات بالفرض وكيفية اجتماعها  
 وبعض المسائل المتعلقة بها وفيها أيضاً فصول الفصل الأول السهام المذكورة في الكتاب  
 الفرض ستة النصف والرابع والثلثان والثلث والدرهم أي النصف ونصفه  
 ونصف نصفه والثلثان ونصفها ونصف نصفها فالنصف نصيب الزوج مع عدم الولد  
 وإن نزل والبنات الثلثة والأخت للاب والأخت للاب مع عدم ذكره وفي القرب والدة  
 فلذلك كمثل خطه لا يثبت للزوج سهم الزوج مع الولد وإن نزل والزوجة مع عدمه واحدة  
 كانت كانت أو متعددة والثلث سهم الزوجة وإن تعددت مع الولد وإن نزل والثلثان  
 سهم البنين فصاعداً مع عدم الذكر المساكين ومع الأخوات فصاعداً للاب والام أو  
 للاب كك والثلث سهم الأم مع عدم من يجنبها من الولد وإن نزل والأخوة سهم  
 الثلثين فصاعداً من ولد الأم والدرهم سهم كل واحد من الابوين مع الولد وإن  
 نزل وسهم الأم مع الأخوة للاب والأم أو للاب مع زوج الأب كما استعرف في المال  
 وسهم الواحد من ولد الأم ذكرًا كان أو أنثى الفصل الثاني في تقسيم الإرث بالنسبة  
 إلى كيفية الإرث الخمسة أقسام أحدها من لا يرث الله بالفرض خاصة زوج الزوجة  
 على الزوج من ميراثها عليها وكذلك الزوج الذي في صورة نادر وهي إذا لم يكن وارث  
 عنها غير الأم فأنه يرث عنها على الزوج ثانياً من لا يرث إلا بالفرض  
 أو مع الزوج وهم الأم من بين الأنساب ثانياً من يرث بالفرض خاصة وبالقرب  
 أخوي وهم الأب والبنات والأخت والأخوات وكلاهما الأم فأنه الأب

يرث بالفرض

يرث بالفرض مع وجود الولد ومع عدمه بالعكس البنت والبنات وكذا الأخوات  
 والأخوات بالقرابة مع وجود الأخ وبالفرض مع عدمه وكلاهما الأم بالفرض مع عدم الجد  
 وبالقرب معه رابعاً من لا يرث إلا بالفرض ومن عداهما كالأخوة والأجداد  
 والأعمام والأخوال خاصة الذي يرث بالولد الذي يستوفى تفصيل الحال فيه أن الله تعالى  
 الفصل الثالث أعلم أن صوراً يحتاج الفرض المذكور كثيراً إلا أن الصحيح منها ثلثة  
 عشر وأبواباً خمسة ولوللحول فالنصف عيتم مع مثله كزوج وأخت ومع الربع كزوج  
 وبنت ومع الثلث كزوج وأم مع عدم الحاجب ومع الدرهم كزوج وواحد من كلاً للأم  
 والربع مع الثلثين كزوج وابنتين ومع الثلث كزوج ومتعد من كلاً للأم ومع الدرهم  
 كزوج ومتعد من كلاً للأم والثلثين مع الثلثين كزوج وابنتين ومع الدرهم كزوج  
 واحد الابوين مع الولد والثلثان مع الثلث كاختين فصاعداً للاب مع أخوة الأم ومع  
 كبتين واحد الابوين والدرهم مع الدرهم كالا يوين مع الولد الفصل الرابع من ضرورة ما  
 مذحبا عدم الإرث بالتعصيب وهو تورث ما فضل عن السهام من كان من العقبية  
 من خبره على أي السهام وأما المعلوم من دين آل محمد <sup>ص</sup> أنه إذا بلغت  
 الفريضة شيئاً فإن كان هناك مساوياً فرض له بالقرابة مثل ابوين وزوج للأم ثلث  
 ثلث الأصول والزوج نصيبه وللأب الباقي ولو كان له أخوة كان للأم الدرهم والزوج  
 النصف وللأب الباقي وهكذا وإن لم يكن له قريب مساوياً لم يكن له يرث شيئاً  
 بل يذهب الفضل على ذي الفرض عند الزوج والزوجة فأنه لا يرث عليه ما في هذا الحال بل  
 يذهبها ويخرجها من العقبية التراب الناب مثل ابوين وبنت وأخ أو مع ثلث البنات



النصف ولد يورين لكل واحد منهما السدين وبقى سدين يور عليهم اخرا على نسبة سديهما  
 ولد يعطى النصف ولا علم شيئا وكذا من ضربيات مذهبا عدم العول في الميراث فان من  
 عدم حمل على العلم ان السهام لا تعول عن مستد ولا تكون اكثر منها وتعالى الله ان يفرض في  
 مال ما لا يقوم به ولكن لم يعلم اول من مال من قدم الله ومن اخر في مقام اجتماعها  
 ولو علم كما علم اهل بيت الوحي ما عالت فريضة ابدا في العول لا يكون الا بزيادة النصف وان  
 الزوجية مع البنت او البنات او مع الاخوات للاخوات للابوين او الاب والنصف من  
 بقية دون الزوج والزوجية ودون من يتقرب بالام ودون خبرهم من ذوي الفردوس  
 ففي مثل زوج وابوين وبنت ياخذ الزوج والابوين نصيبهما وماخذ البنت الباقي والله  
 نقص عن النصف وزوج واحد لابوين وبنتين فصاعد ياخذ الزوج واحد لابوين  
 نصيبهما وماخذ البنات الباقي وان نقص عن الثلثين وزوج مع كذا الام واخ  
 او اخوات لاب وام لولاب ياخذ الزوج وكذا للام نصيبها واخوات الباقي  
 وان نقص عن النصف او الثلثين والله العالم الفصل الخامس في ظهور الشك ما ذكرنا  
 انه اذا كان الوارث من لا يور له ولم يشترك وارث اخر فالملك كله له مناسبا  
 كان او مساويا يور له ولو شاركه من لا يور له حق هو متحد معه في الوصول الى  
 فالملك لهما ولو على التفاوت بين الذكر والانثى والله اعلم في الوصله فلكل  
 طائفة نصيب من يتقرب به كالخال او الاخوال والخاله او الامهات مع العلم  
 او اعدام او القعة مع القعات فلكل نصيب الام وهو الثلث والعمومة نصيب  
 الاب وهو الثلثان وان كان الوارث فافرض احد نصيبه فان لم يكن معه مساو

ما جاز لان الورث

في طبقة كاره الرية عليه مثل بنت مع اخ او اخوت مع عم فلكل واحدة نصيبها والباقي  
 يور عليها لما عرفت من عدم الارث بالعصبة عندنا كما انك عرفت عدم الرية على الزوجة  
 مطلقا ولا على الزوج مع وجود وارث عدل امام وان كان معه مساو فافرض وكانت التركة  
 بقدر السهام كابوين وبنتين قسمت على الفريضة وان زادت كان الزائد يور عليهم بقدر  
 السهام على الزوج كابوين وبنت فان السدين الزايد يور عليهم اخا مائتا مال يور حبس  
 عدم عن التركة كالزوجة او اخوة في المثال الميراث فخص الزوج بالبنت والاب ارباعا او بكن  
 متقربا بالابوين او بالاب على الاصح كماله الام مع اخوات للابوين او الاب فان الرية مخصص  
 بهما على الاصح وان نقصت التركة عن السهام كان النقص راخلا على البنت والبنات  
 او يتقرب بالابوين من الاخوات للاخوات دون من يتقرب بالام ودون غيره من ذوي الفردوس  
 لما سمعنا من عدم العول عندنا فلا حاجة الى ذكر مثاله الفصل السادس في ميراث فدا  
 اذ الدرجة بمقر في الطبقات كلها لكن على حسب ما سبق فللارث مع الاربعة  
 الا اذا كانت الاربعة يورون فانه يجب العلم لاب بالنقص والاجماع كما ستعرف ولا  
 يمنع البعيد القرب في ميراث ولا ميراث معه الا اذا لم ير احد في استحقاقه كما في اخ حرز ولد نصفه  
 حر فان المال بينهما نصفان بل الظاهر انه كذلك فيما لو تركت الام والاب مع اخ لهما مع اخ الاب  
 فانه ابوين للام لا يجزى الحمد لهما ولا ميراث الا في الاب نصيب مع الحمد للام او تركت  
 اخوة للام وجدا قريبا لاب وجدا بعيد الام سواء كان هناك اخوة للاب ام لا فان ميراث  
 البعيد لا يراهم الحمد القريب ولا يجزى منه الا اخوة للام ميراث معهم او تركت مع الاخوة للام  
 جدا بعيدا اب ومع الاخوة للام جدا قريبا لهما فان لا يراهم الحمد القريب فيما يور له  
 والاخوة للاب لا يجزى البعيد ميراث معهم نحو الله العالم المقدمة الشافعية في ميراث



انما يتبع في امور المشهور منها الاول وكفر وحرمانه بخرج به معتقدا او نائلا او مالا  
 من الاسلام وفيه مسائل الاولى لا يرث من تركي ولا حرمان ولا غيرهما من اهلنا والكفار  
 مسلم وان لم يكن له وارث الا امام الثانية لا يرث المسلم تائه ولا بعد حتى لو كان ضامن جريته  
 او مولي بعد يرث الكافر ويحييه وان قرب بملومات كافر وله ورثة كفار ووارث مسلم غير امام  
 كان ميراثه للمسلم خاتمة اوله وللامام كما في الزوجة ملوما متعرف نعم لم يختلف الكافر في الميراث  
 مسلما ورثه الا في الامام الثالثة لا يرث الكفار من الذرية لكن اذا كان كافرا مسلما لكان  
 ميراثا من فطرية بل من ملوك على الذرية ورثه الامام مع عدم الوارث المسلم او ما في حكمه المسئلة  
الرابعة اذا سلم الكافر على ميراث قبل قسمه شاركته اهلته ان كان مساويا في الدرجة  
 والقرابة ان كان اولى بل القربى ان ذلك على جهة الكشف فيبطله التماثل بين الميت  
 والذرية ولو كان بعد القسمة ولو ما القيم او مقاربا لها او سكت في ذلك لم يرث وكذلك  
 كان الوارث المسلم واما غير الامام او الزوجه ولو زوجا على الذرية اما لو كان الامام ان لم  
 كان اولى منه ولو كان زوجة فاسلم قبل القسمة بينهما وبين الامام ٢ اخذ ما فضل من  
 نصيب الزوجة ومنه يعلم انه الذوي فيما لو مات كافر وزوجه مسلمة بان مات في عدتها  
 منه بعد اسلامها منه الشركة والحرث بينهما وبين الامام فلما اخذ نصيبها الا على الدنيا  
 له ولو اسلم بعد قسمة بعد الشركة شاركته في الباقي على الذوي مع المساواة واختص مع  
 الاقرباء ولو اسلم بعد قسمة الشركة قبل اقسام من ميراثه فيما بينهم شاركته او استحق  
 كالواستلام مع الذرية للاب والولم بعد اقسامهم المال ائذنا ونيل الفضة فيما  
 بينهم فاما كان للزوج اختص بهما والاشراك بينهما اولى الثالث المسئلة الثانية  
 اذا كان احد ابوي الطفل مسلما حلال ولدته او انتقامه حكم باسومه وان اترك

والله والى كافر

الميراث

بعد ذلك المتبع تيرت الكافر ويحييه ولدته الكافر وكذا لو اسلم احدهما وهو طفل  
 لا الذوي الحاقا اسلام احدهما جازا والجدات باسلام الذويين وح فلو بلغ او متبع من النساء  
 لم يرث من الكافر بل يكون ميراثا للامام ان لم يكن له وارث مسلم ولا غير مسلم  
 الصبي قبل بلوغه بعد الحكم بكفره تبعا وان كان مل حقا او بلغ عشر على الذوي كما عبر  
 بعد الحكم باسلامه لذلك والله العالم المسئلة الرابعة لو خلف نصراني او لا واصفارا  
 وابن آج وابن اخ مسلمين كان ذوين الا في ثلثا الشركة ولا من الاث الثلث والثلث  
 لهما انه تقاضى عليهم بنسبتهم ما اخذوا بل سبب لهما في الشركة عليهم انا لم يرث مسلمين  
 على الذوي المسئلة الخامسة المسلمون بتوارثهم والله اختلافوا في العقاب ما لم يندبوا  
 في الكفار بانها يورثونهم كالمخارج والغلاة واللفا بها بتوارثهم وان اختلفوا في  
 المثل والحرث وعدمه على الذوي والمتردد من قسمة تركته حين او تداوه وتبين  
 زوجته وقيل ولا توبة له بالنسبة الثلث وفيها على الذوي نعم تساق الميراث  
 من نظره فان لم تقب عيسى وقصير او قاة الثلاث ولا تقسم تركتها حتى تموت وكذا  
 يستتاب المرتد عن مله فان تاب واقتل ولا تقسم تركته حتى يقتل او يموت وان  
 تقى بدار الحرب على الذوي والله العالم الثاني القتل وفيه مسائل الاولى يمنع القاتل  
 من الميراث مطلقا اذا كان عدا ظاهرا ولا يمنع اذا كان محبا والمخطا ولو شبهه محبا  
 الذوي يمنع الميراث في الذرية دون غيرها على الذوي من غيرهم في ذلك كله عندنا بل  
 الوالد وولده وغيرها من ذوي النساب والنسب كالمخاطب في ذلك كله عندنا بل  
 ينعى القتل بالنسب والمباشر ولا في المخطا بين السبب الساتر وغيره وعندنا  
 والمجهول يحكم المخطا كالقاتل والساقط من غير اختيار والمشارك في القتل كالمنفر

الثلث



وعبر استقر الحجة بمعنى انه لم يبق رما او جزء من الوصف يوم كالمسفر نعم لو كانت حجة  
غير مستقرة على وجه التحقيق فيه القتل كالمذبوح وعوه لم يخرج عليه الحكم المسئلة الثانية  
قد ظهرت مما ذكرناه انه لو لم يكن للمقتول وارث سواء قل كان الميراث للامام وكذلك لو  
له وارث كافر فان احدهما يكون محررا بقتله والاخر بكفره وتخص ارثه بالامام حتى المصالة  
بالدم وليس له العفو ولو كان للقاتل ولد ورث جده اذا لم يكن هناك ولد للصلب  
ولا يمنع من الميراث جناية ابيه المسئلة الثالثة الدية وان كانت عوض العدي حكم  
مال المبت نفي منها وبونته وتنفيذ منها وصاياه وبرئها كما مناسبت ومصابب الامم  
يقرب بالام لاخرة والاخرات منها وان كان لا يثبت كل واحد من الزوجين النصف او الثلث  
انه لو وقع التراضي بين القاتل واولياء المقتول بالدية ورث كل واحد منهما والله يعلم  
الثالث الرق وفيه مسائل الاولى هو ما ع في الوارث والموروث حتى على الهول ملكه  
وانتقال ما في يده الى السيد بموته ليس من الارب في شيء ولا فرق في ذلك بين القتل  
والمذبوح وام الولد وبهريم ولا بين كون المولى قريبا وعمه نعم في المكاتب المطلق الذي  
بمرك ما في مكانة خلاف وج فن مات وله وارث حر واخر مملوك فالاميراث للحر وان  
بعد حتى ضامن المجرم دون الرق وان قرب نعم لو قرب الحر بالمملوك لم يمنع وان منع  
من تعزيب به كماله الوارث رها ولد حر المسئلة الثانية الكلام في العتق قبل القسمة  
وبعد جامع اتحاد الوارث وتعدده كالكلام في اسلام الكافر نعم الله عنا ما واه  
الام يمنع من الوارث المتحد حيث يفرض عدم نكته لقصور تركه او عوه خارج  
كون الارث له فاذا عثر بعد موت الموروث لم يشارك الامام مع فرض الهادة المر  
المسئلة الثالثة اذا لم يكن للميت قرابة في جميع الطبقات بل ولا ضامن جريدة

نعم

على الامم سوى المملوك اشترى اتحادا وتعد من التركة ما عطي بقية المال ان لم يكن هو  
منها فان كان منها لم ينجح الى شراء والاخر عتقه على كل حال وان كان من يفتق على الميت  
وليس للسيد الا ثلثه عن البيع فان اشترى ثم عتقه عدل واشترى بل النصف لو طلب  
زاهدا على قيمته وان رضي العبد ببيعته كان الظاهر ان المالك او من يقوم مقامه ذلك  
لقد مع عدم الرضي للميت بل الاخير من عاينه معه اليهم ولو فرض تعددهم وسبق نكته احد  
لم يكن له من امة حرة في قيمة نكته والله العالم المسئلة الرابعة لو نصرت التركة من غير ان يفتق  
ولا يفتق منه على الاقوى فيكون الميراث في الامام بل الله ذلك انما لو تركت والامام او  
اكثر ونصرت التركة عن قلم اجمع فلا يفتق حي احد منهم بشيء منها حتى لو فرض وفاء  
لغيره بقله على الاظهر المسئلة الخامسة يثبت الميعض ذكر ان اولي من نصيبه على  
تقدير كونه حرا كاملا بقدر حريته ويجعل الباقي غيره وان تأخر عنه في الطبقة ويرث  
منه كل ما جده حرة الحر ولو تعدد الميعض واتحدت النسبة اتسما ما يستحقه  
على انه فراد بالسوية والاشتركية فيما يستحقه اكثر حريته لو انفرد بالنسبة الحرة على  
خلف اولاد متعددين كل واحد منهم نصفه حر ليس لهم الا نصف المال يقسمونه بينهم  
بالسوية ولو خلف ولدا نصفه حر واخر اخر كاملا كان للبعض الميراث والآخر ثلثه ارباع ولو  
خلف ولدا نصفه حر واخا كله حر كان المال بينهما نصفين او اخا نصفه حر وعما  
حر كاملا فلا يثبت النصف والاخر الربع والباقي للعلم ولو خلف ولدين نصفهما حر كان  
النصف بينهما نصفين ولو كان ثلثاه والاخر ثلثه كان الثلثات بينهما اثلثا واولاد  
فرق في ذلك بين الوارث بالفرض والقرابة فلو كان نصف زوال فرض حر فله النصف  
تأثيره بالفرض والقرابة على تقدير الحرية على الجميع والله العالم المسئلة السادسة تنكح



الابوان للزوجة بل والدولة على الذبح بل جميع اولى الاجام على القوي والمزوج نعم في الزوجة  
 مع اخضاها لولايت بها واروك ينبغي ترك الاحتياط مع امكانه حتى بالنسبة الى المرد عليها كما  
 والله العالم هذا وقد يطلق باسباب المانع للعاث الذي هو سبب سقوط نسب الولد نعم لو اضر  
 به بعد الكفان الحق مد وورثة الولد وحول يريه كما سنعرفه واغلى فانه يورث شرط الفصل  
 حيا ولو بجنايته جاز ولم يكن مستقر الحوية نعم لو سقط ميتا لم يكن له نصيب وان فرض جاز  
 في بطن امه كذا حتى كان بعزل له قبل ولا ردة نصيب لزوجها فلو جمع معه حتى ذكره اعطى  
 الثلث وعزل له الثلثان او انني اعطيت الخس او تزوجت اعطى النصيب الذي ان كان  
 من بجه المحل من اقله اليه كالزوجة وان كان بغيره لم يعط شيئا حتى تبين الحال كما  
 الاخرة فانه خرج حيا فذلك والدته الممثلة الى الورثة الى حب ما لنفسه قواعد الحديث  
 على تقدير عدمه نعم من كان له فرس لا يتغير بوجوده وعدمه كنب الزوجة اذا كان معها ولد  
 فعلى كانه معها واما الغائبية فتعلقه فله يطلق باسباب المانع كان اذبح معاملته  
 الاضواء في وارثته ومورثته حتى يتحقق موته وبانقضاء مدة لا يعيش مثله اليها وكذا  
 من مات وعليه دين فان اذقوى انتقال تركه الى الوارث ملغيا بها حق الدين وان كان  
 مستوعبا والله العالم المقدمة الرابعة في المحجب وقد عرفت انه يكون من اصل الذبح  
 وبسبب محجب اخر مان وعن بعض الفرض وبسبب محجب الخصايات وضابطه اذول مراعاته العز  
 او ما نزله الشارع من تركه فلا ميراث لولد ولد مع ولد ذكر كان او انني حق انه لا  
 ميراث عندنا لابن ابن مع بنت نعم لا يمنع الابوان الاولاد وان نزلوا اما في فائدة ترتيبهم  
 يمنع الا بعد كآلة الولد وان نزل يمنع من يتفرب بالابوين او باجدها كالاخوة و  
 بنهم والد جداد وابائهم والد عام والد خوال فلا يشرك الذولاد وان نزلوا حتى سري

الابوين

المبرورين والزوجه والزوجة فان اذبح الابوان الاولاد والوارث الاخرة والجداد ولا ميراث وان  
 منع اذبح ولد اذبح وهكذا كل اقرب منهم يمنع الا بعد ولا يمنع الاجداد شريطة منهم وان نزل  
 كما انهم لا يمنعون اجدا من الاجداد وان على وانما يمتحن من يتفرب بالاجداد ومن الاجداد  
 والد خوال واولادهم وكذا الاجداد ولو اجتمعوا بطونا متفانين فانه في عنهم يمنع الا بعد وقدم  
 ذلك وعبر ما تقدمنا من ان بعد يمنع مولا النعمة وكذا اولى النعمة او من قام مقامه في ميراث  
 الصنف يمنع خا من المجرية وهو يمنع الامام او اما الثاني في حبب الخصايات فان كان الاول  
 يجب الولد فانه وان نزل ذكر كان او انني يمنع الابوين عاذا ومن السدس اذبح بنت  
 المتحدة معها فانه يبقى سدس يرد عليهم اخصا ومع احدثا يبقى ثلث يرد عليها ايا  
 او مع البندين فصاعدا مع احدثا فانه يبقى سدس يرد عليهم اخصا وثلث يرد  
 الزوج والزوجة عن الثلث على الى اذقوى فالزوج والزوج وان نعتت الثلث الثاني ان لا يكون  
 حيا كولد ولا ولد ولد وان نزل فالزوج النصف والزوجة الثلث الثالث ان لا يكون  
 حيا كولد وان نزل من ماضية سبب مد الام فالنصف للزوج والباقي لغيره  
 على اذبح عند الزوجة فان لهما في الزوج والباقي للامام على اذبح البنت الثاني يجب الاخرة  
 الام عاذا ومن السدس ولو على جهة التركة لكون شريفا احدثا ان يكونا ميراثا على  
 او يردوا ميراثين او ميراثا ثانيا لا يكونا كذا ولا تقابل ولد القاتلين على اذبح  
 ثالثا ان يكون الاب موجودا رابعا ان يكون الاب والام او اللاب خامسا ان يكون  
 موجودين حال موت اذبح فلا تملك المحل في سادسها اعتبار حيويتهم عند موت الابوين  
 فلا يكتفى بوجود الاخرة الموات بل الوارثون من ميراثه لا يجب بل وكذا لو اشبهه النكاح







احد الزوجين على هذه الطريقة فان كان على الابوين او احدهما خاصة فله ونسبه <sup>النسب</sup>  
 او الزوج وللام يدرك ان صاحب الثلث ومعه السدس والباقي للاب قرابة وكذا لو انفج له  
 الباقي قرابة بعد فريز الزوجين بخلاف الام فان لها مع الثلث فريزها والباقي تزواج  
 او خد اي الزوجان على ان لا ولد لهما فريزها الا في اي الربع والعين والباقي للولد بالقرابة ان كان ذكرا  
 او ذكرا او بنتين فلا نصيب لهما على الزوجين ولا ترك ولا نصيب على الابوين ولها ترك واما البنت  
 والبنات فلهما ترك يدخل النفس عليهما اذا جتمع معهما زوج او مع البنات زوج واحد الابوين  
 او ابوان واحد الزوجين والمنفوس من البنت نصف سدس ومن البنات زوج واحد الابوين  
 واحد الابوين كل من منق مع الابوين واحد الزوجين قد نصيب الزوجين فالنفس والبنت  
 في صورة واحدة والولد عليها في ثلث وفي البنات بالعكس والمردود مع السدس في البنات  
 وكذا في البنت مع الزوجية ولا يورث فيها مع احدها والمزوج نصف سدس ومع الزوجية  
 سدس وزوج سدس والله العالم المسئلة الرابعة اولاد الاولاد وان لولدا ذكورا او انثى  
 يتوحد مقام ابائهم في مقاسمة الابوين والزوجين وحجبتهم عن اهل النسب الى اوتاهما  
 وضع من عدام من الاقارب على اتمح ولكنهم يترتبون الا تترك فلا تترك فلا تترك  
 من حوازي من البنت واما البنية ارضهم يترتب كل واحد منهم نصيب من يترتب به فلولد  
 البنت نصيب امه ذكر كان او انثى وهو النصف ان القرابة هي كان مع الابوين ويرد عليه  
 وان كان ذكرا يرد على امه لو كانت موجودة ولولد الابن نصيب امه ذكر كان او انثى جميع  
 المال ان القرعة وما فضل من الفريز ان كان معه اهلها كاذين والزوجة والزوجة  
 ولو القرعة ولولد الابن ولولد البنت كان لولد الابن ولولد الابن انثى حصة الثلثات حاصلا  
 الاب في حق الفريز ولولد البنت وان تعذر اذكرها الثلث الذي هو نصيب الام في الفريز <sup>الفرقة</sup>

ولو كان زوج

ولو كان زوج او زوجة كان لهما النصيب الا في اي الربع والعين والباقي لولد البنت البنت  
 ولولد البنت الثلثان ونصيبهم اولاد البنت نصيب لهم الذكر مثل حظ الانثيين كما ينقسم اولاد ابوين  
 على الثلث المسئلة الخامسة بجنى الولد الاكبر الذكر ورجلها ناعلى ان ينج من تركه اميه شيا  
 بدنه وعامة وسبقه ومنحصره لا غيرها ان كان قد تركت غيرها على وجه يصدق عليه كونه  
 بعض تركته ولم يكن الجبر سفيها فاسد العقل على وجه لا يستأهل الكرامة بها ولو كان على  
 دين مستغرق فكما الجبرسي ما تحضرها منه ان شاء لان لاق الفريز حصة الدين والنكس والى  
 لها مع تركتها عليها الا مع عدم ذلك بان اكلت الوفاة والنكس وتنفيد الوصية من غيرها  
 بل انفق اعتبار الثلث منها مع فريز الطلاق الوصية وان كان الاول بل لا يحوط اخذ حصة ثلثها  
 من الجبر وورث نفس الاعيان اليه كما انه لو اوصى بدين من اعيانها اعطى الجبر خاصة ما  
 تماثل ثلثها من الثلث والمردود الجبر من لم يكن منه فاعطى حصة تلك الاعيان وان تعذر  
 لو كان الاكبر انثى لم تعط ولو فرض تعدد اكبر اشتركا فيها على الثلث ولا يعتبر بلوغ مال التو  
 بل ولا انفصاله حيا على الثلث سوى بل تغزل من الميراث ولو تعددت الاعيان الموروثة فاعطى  
 منها بلفظ الجميع او نحوه كالشباب والكسوة دخلت فيه وما كان بلفظ الواحد كالسيف <sup>المخيف</sup>  
 والمخاتم فواحد ويترتب ما يغلب نسبة اليه فان تساوت غلب الوارث واحد على الاخرين <sup>على</sup>  
 في الاولوية العامة والمنطقة من الشباب والفتوة والزوج من المبدء الفريز او نحو ذلك مع  
 لا يندرج فيه ما احدث اليه ولم يلبس بل وما لبس بعنوان التجار به كما انه قد يترتب  
 في المصنف المعدل للحرز والبركة ونحوها ما يثقله من لم يجس القرائن وان كان الا تولى  
 بل الله بعبية بلب المصنف له كعبية حلبة السيف وحققه وسبول ملة ايضه والله  
 العالم المسئلة السادسة قد مرث فيما انفق ان الجدة والمجدة قدس كمالا والام لا يورث



مع احد الابوين شيئا تكن يستحب طعامهما وان صوفي وجه قوي مسدود اقرب منهما سدوس  
 او صلي على الذبح اذا زاد نصيب الدم والذبح عن ذلك من ان يحلف الجوه وجدا وحدث  
 ذبح واحد وجه الدم حية الثلث ينسحب طعام اليه نصف نصيبها اي السدوس بينهما  
 بالسوية بل لو كان الموجود منهما واحدا كان السدوس له والاثنين فيسحب طعامهما  
 الذي هو سدوس اصل التركة اليه اي السدوس ولو كان واحدا كان له النصف ولو حصل  
 لا حد على السدوس من غيره باوة وحصل للاخر الزيادة استحب القطعة من ذوى الزيادة  
 لا بد منه دون صاحب السدوس فلو خلف الابوين واخوة صاحبين للام اسحق الطولية بدين  
 الاصل من نصيب الذبح لا يوزن او احداهما دون الام التي ليس لها في المفضل انه السدوس  
 كما انه لو خلف ابوين وزوجا استحب القطعة بالسدوس من نصيب الام التي لا صاحب لها  
 دون الذبح التوري قد زاد احد الزوج فلم يبق له الله السدوس ثم في اعتبار بلوغ الزيادة  
 على السدوس في الاستحباب للمزبور وجهه وحجي لا يستحب فيها الجميع الا بوزن مع البنية او  
 احد جماع البنات فان الزيادة على السدوس خمس او ازيد فلو اعظم السدوس كانت جميع البنات  
 للابوين او احدهما ولكن لا يوجد خلافه وهو استحباب اقل الامرين من السدوس فالزائد  
 عليه يجمع عن نقصان الابوين عن السدوس وعدم استحباب الطعام ما زاد عليه وان  
 كان اكثر من السدوس كما في صورة جرة الام فاق للذبح كما سجد من سبعة ولا يستحب  
 اعطاء اربعة منها بل يطعم منها واحد وهو سدوس اصل كما انه يطعم في العرض السابق  
 خمس والواحد وان كان اقل من السدوس والله العالم الفصل الثاني في الطبقة الثانية  
 منهم وهي الاخوة مع المسمون بالكلالة والاولاد والجداد ملة الذي قد عرفت استقرار  
 المذهب على تباخرهم عن الابوين والاولاد والوارثين وتقدمهم على غيرهم فثبت انهم

مذهبهم في الابوين

مع جبر احد من الابوين ولا يتقدم عليهم احد من غيرهم مع تقدم ذنبه ايضا مسا قبل الاولى  
 من المعلوم انه اذا انفرد الذبح للاب والام عن برث معه من اهل طبقته فالكلالة لو وان  
 كان معه اخ او اخوة منهما ايضا فالما بينهم بالسوية ولو كان معه او معهم اثني وان كان منهما  
 ايضا فلكل واحد حصة الاثني عشر سهمان ولا اثني عشر ولو كان للمنفرد اخنا الصرا كان لها  
 النصف فرضا والباقي تردها ولو كان اخوين فصاعدا لهما ايضا كان لهما اولهن الثلثان  
 فرضا والباقي تردها وتقوم كدالة الذبح والاخوة والاخوان له خاصة مقام كدالة الذبح والله  
 يكون حكمها حكمها حتى في الانفرد ولا جعاهم ثم لا يثبت احد منها مع واحد من كل الذباب  
 والام ولو اثني ولو انفرد الواحد من ولد الام خاصة كان له السدوس فرضا والباقي تردها  
 ذكره لو كان او اثني وان تعده ثلث فرضا والباقي تردها بقسمين وثلث بينهم بالسوية  
 ذكره لو كانا او اثنا او مختلفين ولو كان الاخوة الوارثون متفرقين فبعضهم للام وبعضهم  
 لهما وللذبح كان لمن يتفرب بالام السدوس فرضا مع اتحادهم والثلث كل مع تعده بالسوية  
 بينهم ومن يتفرب بها الباقي وهو الحصة سداس او الثلثان واحدا كان او اكثر ذكره  
 كان او اثني ثم لو كان اثني خاصة كان لهما النصف فرضا والباقي تردها عليها خاصة على الذبح  
 ولو كانتا اثنتين فصاعدا فلهما اولهن الثلثان فرضا والباقي ان كان كل واحد كان الماشرك  
 واحد من كل له الام تردها عليها او عليهن خاصة على الذبح وان كانوا ذكورا او انا نالها  
 بعد كدالة الام بينهم بالسوية وان كانوا ذكورا وانا نالها فلكل حصة الاثني عشر سهم  
 كدالة الذبح خاصة مقام كدالة الابوين مع عدمها حتى في الابد عليها خاصة دون كدالة  
 الام على الذبح والله العالم المسئلة الثانية في اجداد من المعلوم ايضا ان الجد وان على  
 اذا انفرد فالكلالة للذبح كان اولادها وكذا الجد ولو كان جد وجدة او جد



كان من يقرب بالأم منهم الثلث على الأصح بالسوية ولكن يقرب بالأم الثلثان على الأصح الذكر  
 مثل خط الأنثيين وقد عرفت فيما تقدم ابنة العبد الذي منهم يمنع العبد ولكن مع امرأة  
 له كما عرفت ابنته بئرث العبد مع بقدر لا وف ذكر كان أو أنثى ولو حرم العبد والآن  
 وبئرث العبد الأب واحد والام ثم اجراء العبد واحد والجد واحد وهكذا وهم في مرتبة الأولى  
 وفي الثانية ثمانية وفي الثالثة ستة عشر وهكذا فاذا تركت جد أبيه مثلاً وجدته لأبيه  
 وحده وجدته لأم أبيه ومنهم لأم بالنسبة إلى أبيها وأما ما كان لا جدار على أي لأم  
 بينهم أربعة أو العرفين منهم أربعة ومثل ذلك لأم لأم ولا جدار الأب الأربعة الثلثان  
 فانهم كل واحد منهم وكل الشمل على ما قيل قسمها بينهم اثلاثاً ثلثاً للجد وثلثاً للجد  
 لأبيه بينهم الذكر مثل خط الأنثيين والثلث الأخر للجد وجدته لأنه اثلاثاً انضم للذكر  
 مثل خط الأنثيين ولو قيل قسم الثلثان بينهم جميعاً للذكر مثل خط الأنثيين كان وجهاً لثباته  
 القسمة بين الجد والام بالسوية مطلقاً لأنهم كل واحد من الجد الأب بالثلاثين ومطل  
 لأنهم كل واحد من الجد الأب بالثلاثين مطلقاً لأنهم كل واحد من الجد الأب بالثلاثين  
 لا يورث أم الأب بالسوية وتلقبها بأم أبيه اثلاثاً وعن البرزخي ما وافقه المشافها  
 القسمة بين الجد الأب وأما قرابة الأم فليس الثلث بينهم اثلاثاً لأنه لا يورث الأم  
 بالسوية والثلثان لا يورثان بها بالثلاثين ولو كان ذلك كله مراعاة الصلح فيما  
 بينهم والله العالم المسئلة الثالثة إذا جتمع مع الأخ أو الأخوة لأم أو الأخوات أو الأخوات  
 لها جدة واحدة أو أحدها من قبلها كان الجد كالنصف منها والجد كالنصف منها فالثلث  
 جدهم بالسوية أو اجتمعوا واحد من قبل الأب مع الأخ أو الأخوة أو الأخوات  
 أو الأخوات أمها أو ولد كانا كالنصف من قبله تقسمت ما بقي لهم بعد ذلك للأم

انما هو في النكاح

ان كانت للذكر مثل خط الأنثيين وإذا دخل الزوج أو الزوجة مع كلاهما أو أحدهما أخذ  
 نصيبها الأعلى وأخذ من يقرب بالأم نصيبه المتى السدس أو الثلث من أصل التركة وما  
 يفضل فلكل الأب والام ومع عدمها فلكل الأب فخص النصيب جدهم من يقرب بالأم  
 أو بالأب كافي لزوج واحد من كلاهما مع أحد الأب كما أنه يخص الزوجين يقرب بالأم  
 بل الأب على الأصح كافي واحد من كلاهما مع أحد الزوجين أو الأب المسئلة الرابعة الجدة  
 والجد على مقام الأم الأخوة مع الأخت ولو اجتمعوا مع الأم والأخت وسقط الأب بعد المراهم  
 كسقوط أولاد الأخوة وللأختين مع الأخوة ولو اجتمعوا على الأصح لم يعم بقومون مقام أبيهم في  
 مشاركة الجد وفي خروجهم مع عدمهم وبئرث من كل واحد منهم نصيب من يقرب به ويكون له  
 فان كان واحد كان النصيب له وان كانوا جماعة انقسموا ذلك النصيب بينهم ان كانوا ذكراً  
 أو إناثاً فان اجتمعوا فذكر مثل خط الأنثيين ان كانوا أولاد الأخوة للزوجين أو للأب نحو  
 تاموا مقامهم كما أنهم لو كانوا أولاد الأخوة من أم انقسموا بينهم بالسوية كونوا مواضعهم  
 من غير فرق بين كونهم أولاد أخ واحد أو أخت وبين كونهم أولاد أخوة متعددين وان كان  
 مع النسبة إلى الجد واحد كل واحد نصيب من يقرب به لكنه تقسم أيضاً بالسوية ولو  
 أولاد الأخوة للأم ثلثه مثلاً وكان واحد منهم ولداً وأختان وله واحد مثلاً ولهم  
 السدس نصيب أبيه الذي هو نصف الثلث وللأختين النصف الآخر الذي هو السدس نصيب  
 نصيب أبيهما بقسمائهما بالسوية ولذا فرق في ذلك بين الذكر والأنثى فلما اجتمع ابن  
 ابنة أخ لأب ولها وابنة ابن أخ تلك كانت العدة الأخ كان للأنثى ضعف الذكر وان  
 تعدت كان المال بينهما نصفين وإن اجتمع ابن ابنة أخ للأنثى ولها ابنة أخ فكل  
 وأخذت أمها كان للذكر ضعف الأنثى والله فيها السوية وعلى كل حال فبأخذ أولاد الأخ



للابوين او للاب او لافوا او اناقا او صفيرين المال كله او الباقي بعد الفرض اذا كان معهم  
 كما يصح الذي لا فرض له واما اولاد الاخوات للابوين او للاب فيأخذون النصف خاصة نصيب  
 الاعلى سبيل الرزق اذا لم يكن سواهم في ذمتهم فانهم ينفقون النصف الاخر عليهم انهم ولو كان لهم  
 اولاد في احوالهم من السدس او السدس دون ذلك او لا وكان له الام على الزوج وياخذ اولاد  
 الاخوات نصف ما للابوين او للاب الثلثين فرضا والباقي من اموالهم بعد المساويين كما  
 مقامهم ثم قد يقصر المال بدخول الزوج او الزوجة فيكون الباقي لهم وان نفق عن الثلثين كما  
 كان ثلثين بغير بون به ولو لم يكن اولاد له الا للاب والام قام مقامهم اولاد له الا للاب في جميع  
 ما ذكرنا فلا يرث احد منهم مع وجود واحد من الطرفين بالابوين ولو اجتمع اولاد له الا للاب الثلثين  
 كما لا ولا لذكره الا للام الثلث ان تعدد من تقر به واما السدس وكان له اولاد لذكره الا للاب  
 الثلثين وسقط اولاد لذكره الا للاب باولاد لذكره الا للابين كون تقر به ولو دخل عليهم زوج  
 او زوجة كان له نصيب الاعلى النصف والزوج ولحق تقرب بالام ثلث الاصل والسدس و  
 الباقي لاولاد لذكره الا للابين ولا بد كان او ناقصا ولو لم يكن احد من اولاد لذكره الا للابوين  
 تمام مقامهم اولاد لذكره الا للابين بالاختصاص بالزوج حيث يكون ولا يشترط انهم اولاد  
 لذكره الا للام على الزوج ولو اجتمع الاجل مع اولاد الاخوة كانت القسمة بينهم على القسمة  
 بينهم وبين الاخوة لما عرفت من قيامهم مقامهم وهم وان قرىبا لا يجتمعون اولاد الاخوة  
 ان تزوايا عرنه سابقا فلو خلف ابن اخ لاب مثله بنت ذلت الاخ وابن اخ له  
 ابنته وبنت ثلث الاخ وبنت اخ وبنت ذلت الاخ وام ابنت لها ابنت وبنت ثلث  
 الاخ مع ابنتها والتمانية فعل المم اخن الثلثين الاجل والاولاد من قبل الاب وكان  
 بضمك بينهم اثنا ثمانية والحمد من قبل الاب والاب والاولاد من قبل الاب ثلثا  
 الثلثين ثم ثلثا الثلثين ايضا بقسم بينهم اثنا ثمانية والاولاد من قبل الاب ثلثا النصف للجد ونصفه

لا يرث

لا يرث الاخ اثنا ثمانية والثلث الى ثلث ثلثي الثلثين للجد والاولاد نصف النصف للجد ونصفه  
 لا يرث الاخ ثلث ثلثي الثلثين للجد والاولاد نصف النصف للجد ونصفه  
 ثلث الاصل للاجل والاربعه واولاد الاخوة من قبل الام اسداسا لكل جد سدس والاولاد  
 الاخ من الام سدس من السبعة ولا يرث الاخ لجد سدس اخر السبعة فمنهم من نفق منه  
 واربعه وعشرين والله العالم الفصل الثالث في الطبقة الثالثة وهي الاعام والاولاد الذين  
 قد استقر المذهب على تخرجهم عن عرفهم وقدمهم على غيرهم وفيه اجنب مسائل الاول للام الخفي  
 عن حوى طبقته وفي زوجته وفي اقربته للميت المال كله وكذا العات والاعام والعلة  
 والعات ويقسمون المال في ما بينهم بالسوية مع اتحاد جهة تربهم فان اجتمع الذكور والام  
 واتحدت جهة تربهم بالابوين او بالاب كانت القسمة بينهم للذكر مثل حظ الانثيين والام  
 كانوا جميعا متفرقين بالام على معنى كونهم اخوة واخوات لا للميت من امه كانت القسمة بينهم  
 بالسوية على الزوج ولو اجتمعوا متفرقين في جهة القرابة بان كان بعضهم للام وبعضهم للابوين او  
 للاب فلعلم والجهة من جهة الام السدس ولما زاد على الواحد الثلث بقسمونه بالسوية  
 من غير فرق بين الذكر والانثى والباقي للام او العيون او الاعام والعلة او العتق او العات او  
 الخلل على من الاب والام بقسمونه بالسوية في غير صورة الاختلاف وفيها الذكر مثل حظ  
 الانثيين وسقط الاعام للاب بالاعام للابوين ويقومون مقامهم مع عدمهم كما قد مرنا  
 في ذلك سابقا المسئلة الثانية قد عرفت فيما مضى انه لا يرث البعد مع اقرب فلا يرث ابن عم مع  
 عم ولا ابن خال بل قد عرفت ان هذه الطبقة كلها نصف واحد فلا يرث ابن عم مع خال ولا  
 ابن خال مع عم بل يكون المال كله للخال لكن قد عرفت فيما تقدم ايضا استثناء صورة واحدة و  
 هي ابن العم للاب والام مع العم لانه اول من قبله في الميراث من قبل الام مع دخول الزوج او الزوجة  
 معهم مع اتحاد العم وتعدده واتحاد ابن العم وتعدده مع باين العم بطلته ولا ابن ابنته



ولا غير ذلك مما يتغير به الصورة المفردة ضد بل انما تغيرها وجود الخيال معها فيكون الخيال  
بين العم والخال وان كان لغيره بعدد ج د ي ج من قوة ومن هنا كان الاحتمال مع امكانه لا ينفك  
فتملكه بل ينجي من اجات احتمال اختصاص الخيال به ايضا والله العالم المسئلة الثالثة حكم  
الاحوال والاختلافات حكم الامام والعمات في ان الخيال المفرد المائل وكذا الاختلافات فالاحوال  
والاختلافات والاختلافات وفي سقوط الخول للاب بالحوالة للابوين وفي قيامهم مقامهم  
مع عدمهم نعم لو اجتمعوا فذكرنا وانما كانت حصة قرابتهم متحدة فالذكر كانه في الحقيقة  
سواء كانوا جميعا قديما وام اولادهم ولو اضموا بان كان بعضهم قديما وبعضهم لا يولد  
بقرب بالدم منهم السدس ان كان واحدا والثالث ان كان اكثر بينهم بالسوية من غير فرق  
بين الذكر والانثى والله العالم المسئلة الرابعة لاجتنب الخول والعمومة كان الاولاد  
ولو مع الاختلاف والذوثة وكونها بالدم والثمانية الثلثان ولو مع الاختلاف والذوثة و  
كونها بالدم وكيفية القسمة فيما بينهم كصورة الانفراد فان كانت الاحوال مجتمعة في جهة  
القرابة فالثلث بينهم سواء الذكر كالانثى وان كانوا متفرقين فليس بقرب بالدم  
الثلث ان كان واحدا وثلاثة ان كان اكثر بينهم ايضا بالسوية والباقي لمن بقرب بالابوين  
او بالاب بينهم ايضا بالسوية وان كان الامام مجتمعة في جهة القرابة كالثلثان  
بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اذا كانوا جميعا بالدم فان الله سبحانه القسمة بينهم بالتساوي  
كما عرفت ولو كانوا متفرقين فليس بقرب بالدم منهم السدس ان كان واحدا والثلث  
ان كان اكثر بالسوية والباقي من خمسة اسداس الثلثين او ثلثه للامام من كل  
الابوين او الابد بينهم للذكر مثل حظ الانثيين والله العالم المسئلة الخامسة اولاد  
العمومة والحوالة يقومون مقام ابائهم على نحو ما سمعته في اولاد الاخوة لكن مع عدم  
من هو اقرب منهم حتى هو في طبقهم فلا يرث ابن عم مع في غير المسئلة السابقة

وهو مثلا

ولامع حال ولا ابن خال مع عم فضلا عن الخال وان اقرب بالسوية وانه لما عرفت انهم  
صنف واحد وكذا الحال فيما بينهم ايضا فلا يرث من هو ابعد سبطا مع الاقرب منه بها والقرب  
بالسوية يمنع القرب بالاب خاصة من حوى ربه حبه ثم لو سلم حواله جميعا قام مقامهم  
اي الكبت وعالة وخوله وخالته وعمومة قد وعالها وحوالها وخالها واولادهم يقومون  
مقامهم على حسب ما عرفت في الاولين فان اعدوا جميعا قام مقامهم عمومة الجد والجدوة و  
حوالها وحكوا المسئلة السادسة لكل من الاولاد القاتنين مقام ابائهم نصيب من يتفرقون  
به على حسب ما سمعته عرفت في اولاد الاخوة فلو ان العم للام السدس ولول القين لها  
الثلث بالسوية وانما اختلفوا في كونه وانوته والباقي بين العمومة للابوين او للاب للذكر  
ضعف اذا كانوا اولادهم واحدا واكثر او عدة فليكن بعد ذلك باخذ كل منهم نصيب من  
بقرب به لانه اذا اجتمع ابن عم وابنته ابنة عم اخر كان لابن الام الثلثان ولابن العم  
ولابن العم الاخر الثلث بل المال بينهما انصاف كما سمعته سابقا في اولاد الاخوة واولاد  
الاخوة وكذا البحث في الخول ولو اجتمع والعمومة والحوالة الثلث وان كان قديما او  
ولول العمومة الثلثان كذا ثم انهم ان تعدوا وانفقوا للجهة نساء وفي القسمة والادراك  
الثلث لول الخال او الخال ان اخذ بالسوية وثلثه ان تعدد بالسوية ايضا فليكن لكل نصيب  
من بقرب به وباقي الثلث لول الخول للابوين او للاب ان اخذوا بالسوية وان كانوا  
ايضا نصيب من بقرب به مع التعدد واما الثلثان فسدسهما لول العمومة مع انما ومن غيرها  
به وثلثها مع تعدده ولكن على حال يقتسمون بالسوية بعد اخذ كل منهم نصيب  
بقرب به في صورة التعدد والباقي بعد السدس او الثلث لول العمومة للابوين او  
للأب اخذوا تعدد للذكر مثل حظ الانثيين بعد اخذ كل نصيب من بقرب به في صورة  
التعدد المسئلة السابعة لاجتمع عم الأب وعمه وخاله وخالته وعم الأم وعمها وخا



وخالفها وكانت جهة القرابة محدودة كان لمن يقرب بالدم الثلث الذي هو نصيب من تقرّبوا بها  
ولمن تطرب بها بالاب الثلثان ثلثها بخلاف الاب وخالفه بالسبب وثلثا عما بين العم والعمّة  
للذكه مثل خط ان ينسب من غير ذلك من الصور المتصورة في المقام التي لا يخفى حكمها على من  
ضبط ما تدرّاه له سابقا وعلى تقريره فليحفظ في كتابنا الكبير والله الموفق والعالم  
المسئلة التاسعة اذا دخل الزوج او الزوجة على الخولة والعومة كان لهما النصيب الا على وجه  
والزوج والخولة الثلث والباقي العومة وان اختلفوا في القسمة فيما بينهم مع التعدد والافراق  
بجهة القرابة فسد من الثلث لمن تقرب من الخولة للام بالدم مع الاتحاد وتلغى مع التعدد  
والباقي ووجهه اسداس الثلث او ثلثاه لمن تقرب لها بالابوين او بالاب والكل من  
بالسوية وسدس الباقي او ثلثه لمن تقرب للاب من العومة بالام ووجهه اسداسه  
او ثلثاه لمن تقرب له بالابوين او بالاب فيقسمونه بالنسب فان ماتت الامم من  
زوج وخولة وعومة ثلثته منها للزوج وثلثان لقرابة الدم وواحد لقرابة الاب وهو  
الكل فاذا فرض تعدد هم وانما وجه جهة القرابة كان لمن تقرب بالام منهم سدس السدس  
ان كان محمدا وثلثه ان كان سعدا فيقسمون بالسوية والباقي لمن تقرب منهم بالابوين  
او الاب فيقسمونه بالنسب كما هو واضح اذ لا يلزم فيما لو اجمع احد الزوجين مع احد  
الفرعيتين المختلف جهة القرابة فيه كما لو ترك زوجا وخالا من الام وخالا من الابوين  
كان لخال من الام سدس الباقي بعد نصيب الزوج ان اتحد وثلثه ان تعدد لاسدس  
الاصل ولا سدس الثلث والباقي لخال من الابوين وكذا لو ترك زوجا وعماد من الام  
للابوين كان للام من الام سدس الباقي بعد نصيب الزوج او ثلثه لاسدس الاصل ولا  
ثلثه والباقي للام من الابوين على الاقربيهما ايها وان قل القاتل بذلك خصوصا الاخير  
لكن لا وحشة مع الحق كما لا انسى مع غيره وان كثر القاتل والله العالم المقصد الثاني

في الميراث بالسر

في الميراث بالسبب وفيه فصول الفصل الاول في سبب الرقبة التي قد تقدم كثير من احكامها  
وانما تشارك الطبقات اجمع ولكن مع ذلك قد بقي فيها مسائل الاولى الرقبة تترك ما اذا  
في حال الزوج وكانت خالصة من جميع الاديان وان لم يدخل بها وكذا يرثها الزوج وان لم يدخل  
بها ايضاً نعم يستثنى من ذلك كاهل المرض الذي ستعرف الكلام فيه بل وطلعت رجعت  
نوازيها اذا مات احدكما في العدة بعد ان المطلقة الباقين فانها لا ترث ولا تورث كالمطلقة  
ثلثا والتي لم يدخل بها والابانة والمخلعة والمبارات لكن لو جئت بالبدل في العدة على  
وجه يمكن الرجوع بها بان لم يكن قد تزوج باخها مثلا فحق الحكم الرجعي التي منها التوارث  
تؤثر كانه عدم التوارث في الرجعي اذ احادها ثلثا بالمعاريض بالصلح على اسقاط حق الرجوع  
بناء على جوازها وغيره ككاتب ابيض ولا بالموت في عدة وطلي الشبهة او نسخ النكاح فتلحق الله  
العالم المسئلة الثانية قد عرفت فيما تقدم ان للزوجة مع عدم الولد الثلث ولو كانت اكثر من واحد  
كث شركاء في السوية ولزكان له ولد منها او من غيرها كان لهن الثمن بالسوية اي  
وكذا لو كانت واحدة لا ينقص من ذلك ولا يزداد عليه شيئا حتى لو كان ثمانية او ازيد  
كما لو طلق المريض امرعا وخرج في العدة ثم تزوج امرعا ودخل بها ثم طلق حين وخرجت عند  
ثم تزوج امرعا ونفل كالاول وهكذا الى اخر السنة وما قبل ذلك السنة في ذلك المرض  
من غير ذلك ولم يشترط واحدة من النساء وورث الجميع المطلقات وغيرهن الميراث اثنان  
بالسوية المسئلة الثالثة اذا طلق واحدة من اربع وتزوج اخرى ثم مات واشتبهت  
المطلقة في الزعم الاول كان للاخيرة التي لا اشتباه فيها ميراث الثمن مع الولد والباقي  
منه بين الأربع بالسوية بل يعرف تعدله نحو الحكم في الميراث مع عدم الولد وفيها اشتبه  
المطلقة في الثمنين او ثلث خاصة او في الجملة الخمس او كان المطلق دون الأربع فطلق  
واحدة وتزوج اخرى وحصل الاشتباه بواحدة او اكثر ولم يزوج واشتبهت المطلقة



بالبنيات او ببعضه او بطلق اريد من واحد وتزوج كذا حتى لو طلق الثلج وتزوج اربعة او  
 اوضح نكاح واحد لعيب او خيرة او ازيد وتزوج غيرها لم يتزوج والله العالم المسئلة الرابعة  
 لو زوج الصغير ولها يتحقق الارث وكذا لو زوجها الفضوليان ورضاهما بذلك بعد البلوغ  
 والرشيد اما لو ردها او احدهما بعد ما او ما اواحدهما قبل البلوغ فلا ميراث بينهما نعم لو طلق احدهما  
 فاجاز ثم مات عزله نصيب الاخر من تركه الميت وتربص بالحي فان تجاوزت ذلك على الرتبة وان  
 اجاز اختلف على انه لم يدعه الى الا جازة الرقبة في الميراث وبيع البه والفقاع بعد هذا الحكم الى  
 تزوج الفضولي الحاكمين او الولي احد الصغيرين والاخر الفضولي وغيرها من صور الفضولي لا يجرى  
 عدم البين في غير الصورة الاولى وان كان حوالا حوط بل فيها بطلان مع عدم التهمة وان كان حوالا حوط  
 ايضا كما انه يقوى في صورة البين عدم وقوع التعيب مع التناول نعم لو منع منها ما لم يكون ونحوه  
 ما لم يحصل ضرر بذلك على الوارث او الحال فبطلت وقعه الى الوارث الا ان يتحقق البين وتزوج  
 لو كان المجتزئ المتأخر للزوج فالأقوى عدم توقف استحقاق المهر عليه على البين نعم ليس للوارث  
 به وان وجب عليه دفعة بعد تهنين كون رضاه لا للطلوع في الميراث والظاهر استحقاق الارث منه  
 فيدفع ما اذا دعي عليه منه الى الوارث بل يقوى وان لم يقاصة بباقي تركه  
 والله العالم المسئلة الخامسة النهج بهت البين من جميع تركه ووجبه وان لم يكن ذا ولي  
 منها من غير فرق بين الارث والبناء وغيرها واما هي وان كانت ذات ولو منته على الذبح فالا حقا  
 حرمانها من مطلق الارث عنها وقيمة سواها كانت داس وليست انا او غيرها مشغولة بزواج  
 او غرس او خالصة ومن خص من بين انك البناء كالطوب والمخروم والخت والقب  
 والنقض والشجر والنجار والبناء وانما لها ميراث كذا القيمة منقوض في الارث والنجار  
 والنخل باقية والارث الى ابيه تقضى بما انا وتطلى حيها من ذلك بل يقوى جبر الوارث على  
 ذلك فلا يجزى به بل البين تحب الا حوط معاملة ذلك معاملة المعافاة على معنى

على معنى عدم جواز تصرف الوارث حق يدعي القيمة وهل يدخل في ذلك الدواب والحيوانات والاشياء  
 التي تكون عليه اعصاف الكرم ونحوها وجهان اقربها دخول كل ما سمي من ذلك البناء من  
 غير فرق بين ما اتخذ السكنى وغيرها من الصالح كالزوجه الحمام ومعهرة البيت والسكنى  
 والاصطبل والراح وغيرها بل قد يدخل في وجهه صفته الحمام والسكنى ونحوها نعم انظر عدم  
 عدم القيمة المثبت في ذلك مثلا لطلوع الفرائس والردوس ونحوها من الاثاث فثبت في من  
 عينه كما ان الظاهر من عين الارث البناء المهدومة من اجرو حقه نعم لها القيمة لو  
 انما مبنية وان كانت مسعدة للمهدم وكذا ما كان ثابته من الغرس والنخل ونحوها  
 ان انقضى عمرها واستعد للقطع على شكل ونحوه الباس من السقف والاعصان ومثل  
 ذلك مما صار حطبا اذا لم يستعمل باسله واما النخل الصغار والمعد للقطع بل لا ينفع به  
 من ذلك قطع فاعلم استحقاقها القيمة منه نعم لو كان مغلوعا وثبت من عينه وان  
 للغرس بخلاف الغمر ولو على الشجر والزرع وان لم يستحصل بل لو كان بذيل فانما تدرت من  
 هذا ولكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالصلح ونحوه محال الشك والله العالم المسئلة  
 السادسة نكاح الرضي مشروط بارت الزوجة به بالدخول قبل او بعد او بالبرائة من  
 ذلك المرض فان مات في مرضه ولم يدخل فلا ميراث بل ولا مهر بل يقوى في النظر  
 عدم ارثه منها لو ماتت حي في مرضه ثم حو مات بعد حيا لم ترثه حي وبشرها ولو تزوجها  
 برضا فان ماتت بعد قبل الدخول وان مات المرض في مرض اخر بعد برضا من المرض  
 الاول او مات بعد الدخول ورثته بل لعله ملك لو مرض موته قبل نكاحه لا بد لك الرضا  
 وان لم يكن تدرى من مرضه ولم يدخل وكذا لو طلق مرضه مجتبه بقي سنين وخصوا  
 اذا كان يحس به او كان شبهه الا ووارثه والله العالم الفصل الثاني في الارث  
 وفيه مسائل الاولى انما يرث النعم بالعنف بسقوط ثلاثة الاول ان يكون

مسألة



متبوعا بالحق فلو اعتقه في واجب كالحفاة لم ير أنه على الإصح وكان مسانبة وولده للأم  
 إذا لم يولد أحد الثاني أن لا يزال اعتقه من ميراثه ومن ضامن ميراثه ولا كان مسانبة بل  
 الاكتفاء بذكر الميراث من ضامن الجيرة لما كان اعتقا عدم اعتبار الاعتقاد فيه نعم لا يترتب اعتبار  
 ذكره لا حال الحق فلا يحد من الميراث بعد برمانه على الإصح المناشاة أن لا يكون العتق بالغنى  
 وارثا صانعا لا كان الإرث له فربما كان له أو بعدا إذا فرض أولا نعم لو كان له وارث حتى  
 كزوج أو زوجة لم ينسج المنع بل كان سهم الزوج أو الزوجة صاحبه والمبايعة له ولو أتى  
 عبدا ولم يعلم كونه مسانبة لولده فاعقبا الحكم بالأول حتى يبين خلافه فيلزم للأمام  
 فتح وإمام الولد بعد العتق فيها من نصيب ولزها من المسانبة على الإصح وكذا ما إذا زاد  
 الاعتناق فصار بعض كان أو غيره وسواء كان الدخول في الملك اختيارا أو اضطرارا أو  
 سواء كان بتسليم أو غيره وكذا العتق في نذر عتق بل والمستدر عتقه بأخضر من في وجه قوي  
 كالمتزوج يعتقه في واجب عن الغير نعم الولد ثابت على المديرة الموصى بعقده على المكاتب لكن  
 مع الشرط لا مع عدمه المسئلة الثانية يثبت الولد للكافر ولو على مسلم وإن كان إرثه  
 له به مشروط باسلامه فلو مات عن عتق الكافر المسلم ووصيته كان ميراثه للأمام عالم  
 يكن له إرث الكافر ولو سلم أو قهرت كلفه والقديم على الإمام على المسئلة الثالثة إذا جفت  
 الشروط السابقة وورثه المنع ذكره كان أو ألقى سقط كان أو ألقى سقط كان أو معتدنا  
 وأنه اشتبه في الولد في شبيهة جميعهم المسئلة الرابعة لو مات المنع فاقه قوت ثبوت ولا  
 لديمه وأولاده الذكور دون الإناث وورث أمه إن كان رجلا ويقوم الأولاد الذكور  
 مقام آبائهم مع عدمهم ويأكل منهم نصيب من يترتب به كالميراث ومع عدم جميع أهل  
 الطبقة يكون للأبوين أو للأب والأجداد كذا في الإخوة والأخوات والأخوة للأمام  
 والأجداد لها والنظر مشاركة المقرَّب بالأب وحدة المقرَّب بالأبوين ويقوم أولادهم

الأخوة

المنع مقاسم

أيضا مقامهم مع عدمهم على ما سجد في الأولاد ومع الجميع يكون الأعمام للأبوين أو للأجداد  
 الأخوال والأخوات والأعمام للأمام نعم هم يترتبون في التعصب أيضا فاقدرت منهم بمنع  
 الأبعد ولو كانت المنع امرأة فالولاء بعد قدرها لعصبتها ومع عدم قرابة المنع يكون الولد  
 لولي المولي فإن عدم تعلقه به لا يردون أمه على حسب ما عرفت في المولي من كونه في الحال  
 للأب والأولاد ثم الأخوة والأجداد ثم الأعمام وفي الميراث للعصبة ومع المولى المولى يكون  
 الولد للعنق الأب ثم لغيره على حسب ما سجدت فان عدوا أجمع فلصا من الجيرة ثم  
 للأمام المسئلة الخامسة اعق ان الولد يورث به ولا يورث فلو مات المنع قبل العتق وتختلف  
 وأنها عتق الوارث عند موت العتق مثل لو مات عن ولد من ثم مات أحد جدهما أو ولد ثم  
 العتق كان الولد للولد الباقي ولا ينسأ له أولاد الابن الأخوة منه كذا في كل من النسب والولاء  
 لا يقع بعينه ولا حبسه ولا اشتراطه في بيع فم هو إرث العتق لا يرث المنع على الإصح ومع نكاح  
 لم يختلف وأنها ولو سوت أو ضامن جيرة يكون ميراثه للأمام له والله اعلم المسئلة السادسة  
 ميراث ولد العتق قبل عتقها أو بعد عتقها لم يبعها أو لم يبعها أو لم يبعها ولا يورثهم  
 لو حلت بعد العتق كان ولدهم لولي أمهم إذا كان أبوهما أمه إذا كان حلالا صل لم يكن  
 لأحد عليهم ولدهم ولو كان معتقا فلولاهم مولاه دون مولي الأم بل وكذا لو اعتق أبوهما  
 ولولاهم الجدة ولا زوج من مولى أمهم إلى مولى الأب وحل بينهما في الميراث الخاق النسب  
 شرعا أنك مجرد مع زنا الأب واستباه للأم مثلا (شكلا قولوا ذلك ثم قد يعزى  
 حيث ثبوت الولد على ولد الزاني من الطرفين والله العالم المسئلة السابعة لو تزوج  
 ميراث عتقه فأولدها فولد الولد لولدها ولو مات الأب واعتق الجدة أو جدة الولد  
 إلى معتق الجدة القائم مقام الأب بل وكذا لو كان الأب باقيا وإن كان لو اعتق هو  
 ذلك غير من مولى الجدة إلى مولى الأب فيكون جد الجدة كما أنه لو كان المعتق جدا



بغير انجر الوفاء الى مولده فاذا اتفق الجهد القريب انجر منه الى مولده فاذا اتفق الادب انجر  
الى مولد الادب ولو كان الجهد حرا لاصح والادب ملوك فتخرج مولود قوم والادب اقل اقوى  
عدم وقد لا تجد المسئلة الشامة لو انكر الحق بالحق ولد زوجة المعلقة فلا علة انفق  
عنه ولا ولادة مولده عليه بل مولد الام بل لا فرق في ذلك بين تقدم اللعان على الحق  
وتأخره عنه وبين تقدمه على الولادة وتأخره عنها بل هو كذا وان اعترف به الادب بعد  
ذلك المسئلة الشامة بغير الولادة فيها عرفت من مولى الام الى مولى الاب ثم الى عصبته الى  
مولى المولى ثم الى عصبته وهكذا ثم الى مولى عصبته مولى الاب ثم الى عصبته مولى الى العصبية ٣٢  
ولا يجوز الى مولى الام وان كانت لا تخرج من وجه مع عدم الجمع ثم الرضا من الجارية ثم الى الاما  
المسئلة العاشرة لو اعتقت الامرية مملوكا فاعتق هو اخرنا مات الاول كان ولادة لو  
لانه كما انه لو مات الثاني كان ولادة لولده فان لم يكن هو ولد مناسبه كان لولده مو  
و هو اصح كوضوح الحكم فيما لو اشترى احد الولدين وابوه مملوكا فاعلقاه اذ لا ريب في ان  
الولادة لها معا فاما مات الاب ثم مات المعلق كان ثلثة ارباع التركة للولد المشتري  
و ربع للآخر والله العالم المسئلة الحادية عشر وعرفت ان ولده ولو العبد من  
لمولي امه لكونه لو اشترى الولد عبيد فاعتقه كان ولده له وذلك مولى الام ثم لو اشترى  
هذا العتيق بالجمع عليه فاعتقه انجر الولادة من مولى الام الى مولى الاب وكان كل واحد  
مولى الآخر فلزم ان الاب كان ميراثه لابنه دون مولاه الذي لا ميراث له الا مع عدم  
النسب نعم ان مات الابن ولا مناسبه له فولده لعتيقه الذي هو معلق الادب كما  
انه لو مات الاب هذا العتيق ولا مناسبه له كان ولده للمولى الذي باش عتقه و  
لو مات معا ولم يكن لهما مناسبه رجع الولادة الى مولى الام في وجه وفي آخر الرضا  
من ثم الى الامام والله العالم الفصل الثالث ولده من الجارية اي الجنايته والمراد به

ان يولد له

ان يولد الى كل من الشخصين الاخر او احدهما على ان يكون عتقه عليه وارثه له والاولى  
مع عدم الاربعة لاحدهما ان يكون الا بحد من طرفه فيقول عاتقك على ان تشرى بك  
وتعتق عتي وتعتد عتي وترثني فيقول الآخر قبلت وان كان معا لا وارث لهما قال  
عاقدك على ان تشرى وانكرت وتعتق عتي وانعت عتيك وتعتد عتي واعتد عتيك  
وترثني وارثك فيقول قبلت او يقول احدهما رعتك رعتي وتامرتك تارعتك رعتك  
رعتي وسلمت سلمى وترثني وارثك وان كان الاقوى عدم وجوب هذه الكيفية لهما  
بل يقوى الاكتماء بذكر العقل عن ذكر الارث في اللفظ بل والعكس في وجه قوي فغير  
فيه مجموع الامر بين فلو ترافعا على الارث دون العقل او بالعكس لم يصح ولم يعتبر فيه في  
اقوى الاحكام اتحاد النكاح والمنكوح فيوزع من الواحد للاكثر في عقد واحد  
وبالعكس فبشرط كون حق في عقله وميراثه بل لا بعد جواز ذلك على الترتيب عتي  
انه يولي شخصاً ثم يولي اخر كما انه لا بعد عدم اعتبار ما ذكر في العقود اللازمة من  
الاغراض المخصوصة والعربية والمقارنة بين الادب والقبول وتقديم الاول بينهما  
فيه بل هو شبهة ثبت في الاسباب والمسببات وان كانت كيفية التسبب فيه من  
من انشاء مناه الطهارة بل لا بعد الاكتماء بالفعل المقتضى بما يدل على ذلك  
ولا يكون حكمه حكم العاصبة بل هو على كمال لازم بينهما بل يشكك جريان الادب  
فيه كما انه يشكك جريان الخيار فيه نعم النكاح جواز الوكالة واتحاد الوحيه القابل  
فيه مع الوكالة او الولاية او وصاية فيجوز للحاكم والوصي ايقاعه عن لهما الولاية  
عليه بل الظاهر بان العتيق فيه وهل بين المسلم والمافر على ان يكون المسلم القاتل  
اشكالا لما العكس في النكاح عدم جوازه ولا يتعدى حكم النكاح من الوارث كما ان



لا يريته الا اذا كانا متضامين ويعتبر في المصنوع ان يكون ساسه لاولاد عليه لاحدا  
 المعنى في كثرة وتعدد والتبصر من ضاه فلهذا فصل في وراثته من ساسه لاولاد فلو كان  
 المصنوع قد ولد وارثا ولو لم يكن كان العتقان باطلا لما ضمنه مجردا حال الفهات ثم ولده  
 بعد ذلك مثلا نفى بطلان العقد او بقاءه ملاجي وجهات اقربها الاول وبذلك ظهر  
 انه لا يرث بعد السب يكون الامع فقد كان ساسه في المولي لم يرث معه الزوج والزوجة  
 نفسيهما الاعلى وهو مقدم على الابن بائنا ما به والله العالم الفصل الرابع والاربعون  
 في المرتبة المتأخرة فانه وارث من لا يرث له بل قد عرفت انه لو لم يكن الزوج  
 من المال بعده ورنه على الامع لم لا يرث على الزوجة فيكون ما ذكرنا على نفسيهما الاعلى لولا  
 فان كان الزوج الذي يصنع ما شاء وان كان عليه غائبا كما في هذه النكاحات بحول الله فترجى  
 قسم بين فقر الشبهة والاولى دفعه الى اب القبيحة بعرضه فيهم والله العالم واما الحاجة  
 فنفيا مسائل الاولى اذا اجمع للوارث بالثب او السب سببان فان لم يجمع احدهما  
 الاخر ويرث بهما كم هو حال المعق او ضامن هو زوج او زوجة حواين ثم او بنت عم  
 هو زوجة وان منع احدهما الاخر ورث من جهة المانع مثل ابن حواق ودم ومعلق  
 هو ضامن والمولد بالارث بهما مشاركة المتوصل بالواحد منهما واشراقة عنه بالآخر  
 لا انه محجبه فلو كان مع الم الذي هو خال الخال فالحالين مع عم او عم تكتوب مع خال او خال  
 فكلين وخالين ثم خرج عن ذلك هو المقرب بالابوين المقرب بالاب خاصة في جميع  
 حواين السب ولو وصل انني مع المذكور المتعديين حتى والمثل المقام لو فرض فيه  
 عم لابوين مع الم لاب الذي هو خال حجة من جهة العمود وتبقى جهة الم الم  
 خاصة والله العالم المسئلة الثانية يرث ولد الملاءة ولد الملاءة والزوج والزوجة

ولا يرث

دون ابيه

دون ابيه وح مللام السدس والباقي للولد وان كان ذكر او ذكرا او انثى للمذكر سها ولا  
 سجم وان كان انثى فلها النصف مع الاخوة والثلثان مع العتق والباقي يورث عليها او  
 عليهن وعلى الام على حسب ما عرفت في ايرت عجزا ولو لم يكن له الام كان لها الثلث تسمة  
 والباقي ربة على الامح كما انه لو لم يكن للولد اخنص اذ يرث بهن دون الاخوة ثم مع عدم  
 الام والولد يرثه الاخوة لها والاولاد مع والاجداد لها وان علوا متربعين في صنع الاقرب  
 منهم الاجداد ومع عدمهم يرثه الاخوان او اخوات على حسب ما عرفت في ترتيبهم  
 في جميع هذه المراتب يرث والذاتى سواء فان عدم قرابة الام اصلا فلم يولي العتق ثم  
 الصامن ثم الامام والزوجة والزوجة يرثان عند نفسيهما مع كل رتبة من هذه الدرجات  
 وهو المصنف للزوج والزوج للزوجة مع عدم الولد والنصف ذلك معه ويرث من رتبة  
 من الاخوة والذوات والاخوان والاكوات والعمات على الامح ثم لا يرثه ابوه ولا من  
 به كما انه لو لم يرثهم الامع اخترا والاب به فانه يرثه عتقون الاب وان وافقه  
 في الاعراف ام الاقارب من جهة مالا قوى انه لا يرثهم ولا يرثونه وان واقهم  
 ابقوا في الاعمال المسئلة الثالثة لو خلف ابن الملا من عند اخوه بن احد هما  
 وام والآخر لها نفسا سواء وكانا ابا انا اخنص او اخا او اخنا واحد للابوين والآخر  
 للام فان اجمع سواء كما انتمه والذوات لها لما عرفت من سقوط سب القرب بالاب  
 اليه ومنه يعلم الحال فيها لو خلف ابن اخيه لأبيه وامه وابن اخيه لأمه او خنص  
 اخا واخا لا يرثه مع اوجدة للام ولومات اخ لابن الملا من عند من ابيه وامه  
 له اخ من ابيه لم يجز له ان يرثه كما في ميلته فباخذ حوصلة الام من الام سبيل  
 والباقي للام من الاب المسئلة الرابعة اذا مات امه ولا وارث لها سواء تميز



له ولو كان معه ابوان لها او اجدان فلها السدس والا جدان السدس والباقي لهما  
 وكل وان كان اثني فالنصف لهما والباقي يرد بموجب السهام انما ساء او امر باعاً المسئلة  
 لو انكر المحرم وتلاها فولدت ثوماً فارتباً بالغة مودة دون الذبوة فيرتب كل منهما السدس  
 من الآخر لو مات قبله وكذا الولد المتعاقب بالاقدمات المسئلة السادسة ولذا الترتب  
 من الطرفين ميل فله لولده وكون أمه فله من يفرق بها ومع عدم الولد فله  
 العلق ثم النصف من أمه ثم الأم ثم الزوج والزوج على نصيبها الذي دفع مع الولد والعلق  
 مع غيره المسئلة السابعة يراد بالاب عند السلطات من جريح الولد ومن ميراثه لا  
 تسقط ميراثه منه على النكاح المسئلة الثامنة أقوى في النظر ان الحنفي ومن له فرج  
 الرجال والنساء ان امكن تشخيصه علماً او خطاً بالبول من احدهما او يتبعه او باطلاً  
 اخيراً او بعد الاضلاع او بنات الحبة او الحنفيا وغير ذلك من الامانات المنصوصة و  
 غير المنصوصة ولو بالفرج فيما بينهما مع تعارضهما حمل عليه وان كان اثني متكامل  
 فيه بالفرقة او بنصف النصيب فانما انقرض اخذ المال كله وان تعدد فعلى الفرقة  
 يقسم بينهم بالسوية ان كانوا ذكورا وانما نالوا فلا ذكر من حظ وعلى اثني في بقية  
 بالسوية ولو كانا مائة فم لكان مع الحنفي ذكر يقين كان له ثلثة اسهم والذكر  
 اربعة فالفتحة ح من سبعة ولو كان معها اثني كان لها سهمان فم من ثمانية  
 كما انما من ثمة لو كان مع الحنفي اثني خاصة وبالحمل يعطى نصف نصيب الحمل  
 ونصف نصيب اثني اي نصف الثلث والثلثان يكون ثلثة ارباع سهم الذكر او  
 سهم اثني ونصف سهم اخري وقيل انه يقسم الفرقة مرتين ويفرض في مرة ذكر  
 وفي الاخرى اثني وتعطى نصف النصيبين كما يعطى مثلاً من الذكر او اثني

نصف النصيب

نصف النصيبين على التقديرين ايهما ولكن الاول المسمى بالاولى ومن اراد تمام الكلام في كيفية ذلك  
 وفي التفاوت بين الطرفين وفي سائر الامور فمما في مع غيرها من الورثة حتى الزوج والزوجة  
 فلهما كتابا الكبير المسئلة التاسعة من له فرج الرجال ولا فرج النساء ولا غيرها مما ينقص  
 به كذا منهما كما نقلت تخلف رجل ليس في بطنه الاجنة فانه يرضع البول منها رثتها ومن اضر  
 ليس له الا مخرج واحد بين المخرجين منه بول وعن ثالث ليس له مخرج لا قبل ولا دبر او  
 تبقيها ما بالكله وبشره فم بانه يرضع بالفرقة على الوجه المسئلة العاشرة من له ملسان  
 وبذنان على حق واحد نعم اني جيله انه راي بفارس امرأة لها ملسان واحد وبذنان  
 في حق واحد وشوكة تقاب حنظل على حنظل وحده على حنظل وعن غيره انه راي رجل كذا  
 وكانا مملوكين يملكان جميعاً على حق واحد يوطأ احدهما فان انجبها فلهما واحد وان انجبته  
 احدهما فلهما اثنتان المسئلة الحادية عشر الحمل وان كان نطفة حال موت المولود يرث اذا  
 علت ولده حياً باستقلال او غيره من غير فرق بين الدية وغيرها فان مات بعد وجود  
 كان نصيبه لوالديه وان لم يكن مستقلاً لم يرث نعم لو سقط ميتاً لم يكن له نصيب وان تحرك في البطن  
 بل وان علم انها حركت حتى بل او خرج نصفه واستحل ثم سقط ميتاً لم يرث ولم يرث في  
 الاقوى وبشره العلم بوجده عند الموت لحكم بالنسابة ويعلم ذلك بان تلده لثلاث سنين  
 اشهر من حين موته انما تعلى الحمل مع عدم وطئ الام وطئ صحبها يصل استناد الولد معه  
 الى الوطئ وعلى كل يوصف الحمل مع عدم وطئ نصيب ذكرين احتياطاً فانما اجمع مع عدم  
 ذكر اعطى الثلث وعزل له الثلثان او اثني اعطيت الحنفية وعزل له الاربعه احوال  
 حتى يبين الحمل فانه ولد حياً كما فرض وان ذبح المولود يرضع على حسب ما يقتضيه حال  
 الحمل فان ولد ميتاً خص باقيا بالولد الموجود ومن كان محجوباً بكافة اليتيم اعطى



شيئا حتى يتبين الحال ومن كان له فرض أعطى نصيبه وان ولد جبارا ربحي حاله وقسم الله  
 على حبها وان كان له فرض لا يتغير بوجوده وعدمه كنصيب الزوجة اذا كان معها لم يعطى  
 كالنصيب والزوجي عدم كون الغزل سمة على وجه بحيث لو تلف ذلك المهر لم  
 يكن للحمل شيء بل ينزل معهم فيما قبضوه مع فرض ذلك ولو سقط بنفسه او بجناية ما  
 اعتبر بالحركة التي لا تعدى الا من حي دون الفلأص الذي يحصل طبعاً لا اختياراً والله اعلم  
 المسئلة الثانية عشر الغائب الذي انقطع المارح واخايرة فلم يعلم حيته ولا موته  
 بماله حتى يتحقق موته ولو بان يتقصى مدت لا يعيش مثله المباشرة على الارض فيحكم في  
 ميراثه لو رثته المورثون في وقت الحكم لا من مات قبله ولا يجوز ان اذا علم موته قبل  
 لو بالبينه حكم بالنسبة الى مورثيته واما وارثته فالا توفى ما معاملة التي الى المدة  
 المبرورة فيعطي نصيبه فيكون كسبيل ماله فاذا بان خلاف ذلك حل على ما هيته والله اعلم  
 المسئلة الثالثة عشر اذا تعارفا اثنان كاملان ورث بعضهم من بعض ولا يكلف احدهما  
 بالبينه لكن الظاهر عدم تهدي اقرارها الى غيرها من ذوي النصاب بها الا بالتصادق ولو  
 انكرا صدها لم يسمع منهما اقرار جامع معرفتهما شرعا فيعرف ذلك النصيب والله العالم للمسئلة  
 الرابعة عشر العرق والمهدوم عليهم الموارث ثبوت مع اشتباه حالهم فلم يعلم اقراران موتهما  
 ولا عدمه يرث بعضهم من بعض فلو لم يكن لهما مالا لم يكن بينهما موارثه او كان  
 احدهما يرث دون صاحبه كاخوين لاحد حيا ولد لم يثبت الحكم الميراث وكذا لو كان المورث  
 حنفيا لانتبه الحال فلا يرث احدهما من الاخر ويكون ارث كل منهما الى غيره من  
 ورثته بل لا توارث بينهما لو كان الموت بسبب حرق العرق والهدم فضلا عن غيرهما ولكن  
 علم اقرارك موتهما او نفد احدهما بخصوصه على الاخر او على وجه يقوم مقام العلم

فمقتضى الارث

فمقتضى الارث في مضمون المتقدم خاصة بالا توفى عدم ثبوت حكم العرق والمهدوم عليهم  
 بسبب غيرهما كالقتل والحرق ونحوهما وان اشتبه الحال في موتهما نحو اشتباه العرق وانما  
 يكون الارث لغرض من الوثقة بل لا يخلو اجريان حكمهم في العرق بالماء المضاف او القبر والطين او  
 الخط او المبالغة او نحو ذلك او بانهدام جبل او انكسار شجرة او وقوع بيت شعرا وجهه او نحو  
 ذلك من اشكال وان كان الا توفى جريانه في ذلك وغيره مما يستحق موتا بالعرق والهدم  
 فلم ينفذ عدم جريان حكمهم عليهم اذا تروا في العرق والانهدام ولكن لم يعلم السابق من الارث  
 والا توفى الرجوع الى القبره وكذا في الموت حنف الاثف والموت بسبب غير العرق والهدم ولا يعلم  
 تأخير موت احدهما بخصوصه احتمل الحكم بالارث لمجهولهما وسقوط الموارث في غير العرق  
 والمهدوم عليهم والموارث بينهما وعلى الارض لا يخرج من قوة والمراد بالموارث في العرق فرض  
 كل منهما صاحبا بعد موت الاخر فعلى ارثه نعم الذبح لا يورث الثاني جازية منه او من غيره الا  
 وانما يختص الارث بينهم في حيل المال وماله دون طارئة وح لا فرق بين تقديم الا توفى في  
 الارث ثم لا ضعف في بين العكس ولو عرق زوج وزوجة فرضت موت الزوج او الاثف  
 وعطى الزوجة ثمنها او ربعها ثم فرضت موت الزوجية ويعطى الزوج نصيبه الربع او النصف  
 من ثمنها الاصلية لا منها وتماما ورثته وان شئت عكس وان كان الا توفى الاول  
 كذا لو عرق اب وابن يورث الاب ثم يورث الابن او بالعكس ثم ان كان كل واحد منهما  
 اولى من بقية الوارث انقل مال كل واحد منهما الى الاخر ومنه الى ورثته كابن له  
 اخوة من ام واب وله اخوة فان ما صار الى كل واحد منهما من الاخر ينقل الى اخوته  
 ولو كان لاحدهما او لكل منهما شرك في الارث كان اب والاب اولاد غير من عرق والاولاد  
 اولاد فرضت موت الابن اولاد شئت واحطيت نصيبه الذبح من السدس ثم فرضت



موت الاب واعطيت الولد الفرق فيه مع اخوته ثم اعطيت هذا النصيب وما بقي من تركته  
 وفي خمسة اسداس الى اولاده ولو فرض عدم الوارث للفرقة بين غير الامام كان الميراث المنقل  
 من كل منها الى الآخر له وان كان لاحدهما وارث دون الآخر انقل ما صار اليه الى ورثته  
 وما صار الى الآخر الى الامام ولو كان الفرقا المتوارثون اكثر من اثنين فالحكم كذا انفس  
 باق يفرض موت احدهم وينقسم تركته على الاحياء وان كانوا والذوات معه فانه نصيب  
 يعطى وما ينصيب الميراث معه يقسم على ورثته الاحياء دون الذوات وهكذا يفرض موت  
 كل واحد الخان نصيب تركته جميعهم منقول الى الاحياء والله العالم المسئلة الخامسة عشر  
 الجوس وغيرهم من فرق الكفر الذين يكونون احرارا عندنا لشبهه جاز ذلك في دينهم بتوازيك  
 بهذا النسب والبيان كانا فاسدين عندنا فلو كان واحد منهم امه يكون لها نصيب الزوجه  
 وهو الزوج او الثمن والثلث نصيب الذمومة فان لم يكن لها مشارك كان من قالها في  
 هذه عليها بالذمومة كما ان له منها نصيب الزوج النصف والزوج فان كان له شارك  
 فالباقي كله له بالبنوة وكذا الكلام في بنت هي ذوجه وجزء ما لم يوافق السببا  
 واحد مما بينه الاخرين من جهة المانع مثل بنت هي اخ من ام فان لها نصيب  
 البنت وورث الذمومة لعدم مشاركتها في البنت واما المسلم  
 فلا يرث بالسبب القاسد اجماعا ويرث بالنسب الصحيح  
 وما سده احوال من الشبه والله العالم  
 بخلاف اعمور وصلى الله على  
 محمد وآله بدوام  
 الامراض  
 غير مستر

له

فيما بينه وبين الرحم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين اما بعد فيقول السيد العبد  
 محمد حسن بن المرحوم الشيخ باقر انه قد التفت الى بعض من لا يعين مخالفة الى اختصاص كتاب  
 الزكوة والخمس فليجئ الى ذلك بعد الاستخارة وبقائه التوفيق كتابه في حق ما اخذ  
 في ان وجوبه في الجمله من القرضين العتق وان منكره من ذلك في سبيل الجاهل من بعض  
 غير الامام فليس يجوز من ذلك ما لم يثبت انشاء نصيبها وانشاء بهويها وما من شيء من كونه  
 مال او محل او مزيج او كرم يمنع من كونه ماله قلده الله نونه اعنه بطون بها من سبله من  
 اليوم الثابت وما من احد يمنع من كونه ماله شيئا الا جعله الله ذلك فبما ان التنا  
 مطلقا في طبقه بل من تحتها يخرج من الحساب وان الله يحبس يوم القيمة بقاها  
 ويسقط عليها شجاعا اقرب اي ايماننا لا شعري براسد لكن في سبيل يريده وهو يحبس عندنا  
 انه لا يتخلص منه امكنه من يده نقضها كما يقسم الخلق ثم يصير طوقا في عنقه واما فضلها فاعظم  
 ويكتفيك ما ورد في فضل الصدقة الشاملة لها من ان الله يربها لاصحابها كما يربى الركب  
 نيا في ياربهم القهقهة مثل احد وانها تدفع قلبه المسود وتكسب ما يفي سبعا له شيطان وانها تقضي  
 غصبا لرب وتحو الذنب العظيم وتكون الحاسب وتحيى اعمار وتزبد في العمر وفيه مقصدان الاول  
 في ذكر كونه وفيه تفصيل الفصل الاول في سبيلها وجوبها العامة وهي امور اربعة الاولى  
 على المالك في العتق قطعها ولا يفي غيرها ثم اذا انجز له الولي الشرعي استحل له اخراجه الزكوة من  
 ماله كما انه يجزى له اخراجه من غلاته واما ما شيد فيه زود احواله الترك ولا يدخل الخلق

101



في غير السابق على الدين والمتوفى له من الزكاة والوديعة والصلوة ولا يجوز مع غيره تبركه الحاكم ولو بعد ذلك  
جاز لكل منه فانه عاشوا قدام من تمكن منهم من المال ولو بلغ الغنى ملكة الولي من مباح شرع زكوة مع  
اطلاعه وان لم يثبت منه وادى من ذلك حصا بالولي انما تابها العقل فلا زكاة في مال المجنون الا  
في الصاغة من اذا اعتبر له الولي استجابا ولا فرق بين المطبق منه والاداري بمعنى انه عرويه ولو  
اثنائه ما يقطع المحل بخلاف المزمع والسرير والاعمال والكسبي وغيره فربما وافق للاعتبار في التمسك  
الحرية فلا زكاة على العبد وانما على السيد فيما هو من يد العبد مع ما يعبد الشرايط وجوبها من غير فرق  
في ذلك بين القن والمدرس وام الولد بل والمكاتب المشروط والطلق الذي لم يرد نكاحه لم يرد  
وتغير منه شيء وجبت عليه الزكاة في نفسه الجامع خلا لشرائط رابعها الملك فلا تنكح على الموصي  
الا بعد القبض ولا على الموصى به الا بعد الوفاة والقبول ولا على القرض الا بعد قبضه نعم لو  
نصابا من العجرات جبر في المول من حيث العقد لا من الثلثة ولا من انقضاء مدة الخبار لو  
كانت على الاصح خامسها عام تمكن منه فلا زكاة في النصاب الذي يتعلق به تدبير الصدقة متناهية  
في انشاء المول على وجه لا ترتب فيه ولا تعليق على شرط ولا في الوقت وان كان خاصا بل ولا  
في غايته اذا كان الوقف عاما وان اخصر في واحد ولا في المخصوص الذي لا يتمكن من تحصيله  
لو بيعه بل ان تمكن بذلك او بمقتضى او باستعانة بنظالم بل او عادل ولم يقبل في صفة قوي  
وان كان الاصول خلافه بل لو ملك الغاصب من المصروف مع بقاء يد الغاصب او تمكن من اخذه  
معرفة لم تكن عليه زكاة وكذا المال المحض وان كان عنده بنسبة يتمكن من انراعه بها او  
بيعه ولا في المرحون وان تمكن من فكه وادى المعادل للمرحون ولا في المدفون في مكان سبي  
ولا في اتصال ولا في المسروق ولا في الساقط في غير بل ولا في الموروث عن غايب مثلا  
ولم يصل اليه او وكيله بل ولا في كل مال له غايب ليس في يده ولا في يده وكيله بل ولا في

في غير السابق

محق

وان تمكن من استيفائه وكان حيا او انا على الاصح والمهر في التمكن من التفرغ على العرف ومع فرض  
النكاح في غير فرائده بقوى سقوط الزكاة وان كان الاصول خلافه ولو عاد المال الى تمكن صاحبه  
وقدم في علمه سنوات بل سنان استحب زكوة سنة بل بقوى استجابا بعض السنة عند  
كله في التمكن من التفرغ المكان الاداء فهو شرط في الضمان لا في الوجوب والكافة تجب عليه الزكاة  
تلك لا تصح منه نعم للامام وناجدا اخذها منه فحل بل بقوى ان له اخذ عوضها منه لو وجد قد  
انفقها سادسها النصاب الذي شترت الكلام فيه الفصل الثاني بحسب الزكاة في الانعام  
الدبل والبقرة والغنم والذهب والفضة والعتلات الاربعة الحنطة والشعير والزبيب  
والكج فيما عدا ذلك على الاصح نعم تحجب في كل ما انبت الارض مما يكال او يوزن حتى  
ان شتان على الحنظل والغنم كالقن والبادجات والخيار البطيخ ونحو ذلك بل يرى  
سقوطها انما عن التمازك ان الاول حمله على نفي التاكيد وتحجب انما في مال التجارة على الاصح  
وفي الحنظل الائنات دون المذكورينها ودين البقال والحجارة والرقيق ولو تولد حيوان حتى  
حيوانين روي الاصح وعدمه في تحقق الزكاة فيه وعدمها من غير فرق في الحيوان بجهة  
كونها زكوية او لا فضلا عن احدها فالحكم في الصور التسعة واحد فان الله على كل  
شيء قدير الفصل الثالث في زكاة الانعام وشرايط وجوبها مضافا الى الخصال التي لا  
يلو الخصاب وفيه مسائل الاولى حروف الابل اثنتي عشرة نصابا خمسة كل واحد منها خمس  
وفي كل واحد منها شاة واذا بلغت ستا وعشرين صارت كلها نصابا واحدا وفيه خمس  
مخاض وحمل الاخل في الثانية وعجز عنها من البهائم اخبارا على الاصح وان كان الا  
الا فصار على حال عدم وجوبها عنده نعم ان لم يكونا معا عنده فغيره في شاة او شاة  
ثم ست وثلاثون وفيه بنت لبون وحمل الاخل في السنة الثالثة ثم ست واربعون



وفيه حقة وهي الداخلة في السنة الرابعة ثم احدى سنين وفيه حقة وهي الداخلة في الخامسة  
 ثم ست سنين على الذبح وفيه بنتا لبون ثم احدى سنين وفيه حقتان فاذا بلغت مائة و  
 احدى وعشرين فاربعون او خمسون او مائة على معنى وجوب مراعاة المطابق بينهما ولو لم تحصل انة  
 بهما الوفا معا وتغير مع المطابقة فكل منهما او بهما احتداد له حساب الغنص باحدهما والباقي الا  
 وكذا تجوز مع عدم المطابقة بشئ منها ولا يجب مراعاة الأقل غنوا فم قد يقوى وجوب مراعاة  
 في خصوص المائتين وستين بل لا ينبغي ترك الاحتياط في غيره ايضا وعلى كل حال ففي كل سنين  
 حقة وفي كل اربعين بنت لبون وفي البقر ومنه الجاسوس ثلثون واربعون اى في كل  
 ثلثين تبيع او تليعة وهو الداخلة في الثانية وكل اربعين سنة وهي الداخلة في الثالثة  
 وفي الغنم خمسة نصيب الاول اربعون وفيها شاة ثم مائة واحدى وعشرون وفيها شاتان ثم  
 مائتان وواحدة وفيها ثلث شاة ثم ثلثمائة وواحدة وفيها اربع شاة على الذبح فاذا بلغت  
 اربعمائة فصاعدا اخذ من كل مائة شاة والغنم غنم في كل اصاب من نصيب هذه الا جنة  
 وما بين النصابين لا يخرج فيه شئ غيرها وجب بالنصاب السابق الثانية من وجوب عليه  
 من من الذبل والبسر عذرة او عذرة على الاقوى وكان لديه اعلی منها بسن او لرد شاة شاة  
 على الذبح دفعها الى الامام او الساجي بل او الفقيه بل او الفقير على الذبح واخذ منهم شاة  
 او عشرين درهما او شاة وعشرة دراهم على الاقوى وان كان ما عذرة اخفض بيرة دفعها  
 اليهم كذلك وبيع معا شاتين او عشرين درهما او شاة وعشرة دراهم من غير فرق في ذلك  
 بين مساواة القيمة السوقية لذلك وزيادتها ونقصانها على الذبح ولكن الخيار للبد  
 لا اليهم كما ان له بيع البقر من الجبرم لو اراد ان يبيع من المقدرة شاة مثلا اعتبر الترابي ولو  
 تفاوتت السنان بازيد من درجة واحدة لم يضاعف الثمن الشرعي وبيع في النفاص

لا القيمة

الى القيمة السوقية ما لا يكثر ولا يجزى ما لا يخرج من السنان عند مع الجبرم ودونه  
 الا على وجه القيمة كما لا يجزى ذلك في غير الذبل كما لا يفرق لك ولا يثبت الخاص من الحسن  
 شاة وان اجزئت من السن والعشرين بل لا تجزى من الشاة الا على وجه القيمة و  
 لله العالم الثالثة لا يقيم مال انسان المضرع مع اجتماع الشرايط المخلطة والعشرة  
 بل لا يترك في اربعين شاة مثلا او كان لكل واحد عشرين واتخذ المربع والمراعي والاب  
 والحمل والخاب والمخلط المضرع في مال كل واحد منها يلحق النصاب ويلحق الكسور فم  
 لا يفرق عنهما بين ما في المالك الواحد ولو تباعد مكانهما بمسافة الفصير بل وعرضا  
 الثاني السوم اى الربوي وفيه ايضا مسائل الاولى لا زكوة في المعلومة عام المحول بل  
 او يعضد انا كالا على وجه يخرج من اسم السائمة في المحل عنها ولا عبرة بالتسليم العرفي  
 فالعلف هو ما في السنة قادم على الاقوى فمضد عن الشهرية منفصلة كان او منفصلة ثم  
 لا عبرة بالخلف ونحوها مما لا يخرج به عن ذلك وفي كل اجتماع السوم والعلف لم  
 يكن فيه زكوة سواء كانا معا لغيرها السوم او لا وسواء كان العلف بنفسها او لا سواء  
 منعها من السوم حائض كالشبع ونحوه فعلقها المالك او غيره من ماله او مال المالك  
 باق نذره ونحوه اذ نذره على الذبح او لا فانها تخرج عن السوم بذلك كله نعم لا يخرج عن عرفها  
 بمصانعة النظم عن الربوي ولو بالاكثير ولا باستنار الا من الربوي بل وذك الشراء الربوي  
 نحو ذلك اما الربوي من نبات الدار والبساتين ونحوه فالنظام المخرج عن الاسم به الثاني  
 لا تعدد النحل مع الاغصان اذا كانت نضبا باستقلال عنها ونحوه كماله لنصاب آخر  
 اذا اضيف اليها ولا تكون زمان الملك فيها متحدة بل لكل منها حول باقراوه فلو والذ  
 خمس من الذبل خمس اربعون من البقر اربعين مثلا فكل حول باقراوه فربحية



كما لو ملك ذلك في الزمان المختلف أما ان لم تكن نصا با مستقلا ولا مكملة لنصاب شيئا  
غيرها قطعا ومنه على الجميع ما اذا ولدت له اربعين من الغنم اربعين فانه ليس فيها الا شاة  
فم لم تكن نصا با مستقلا ولكن كانت مكملة للنصاب الاخر للاموات كما لو ولدت له ثلث  
من البقر احد عشر او ثمانون من الغنم ثمانين واربعين استأنف حولا واحد للجبين بعد  
حول الاول الجرح من الزيادة فاستأنف حولا الزيادة ح من حين الاستئناف في اولى الوجوه  
كان ان اقربها ايضا لو كانت الزيادة مع كونها مكملة للنصاب مشتملة على نصاب  
مستقل كالملك عشرين من الابل ثم في اثنا عشر الحول ملك سبعة اخرى بالولادة او  
بغيرها شاة اربعة شاة العشرين ابداء وان شاء في الثلث وكذا بين ملك خمسا او  
ثم ملك عشرين ان شاء الا حوط انه لم يكن اقوى ابتداء حولا التخلل من حين التنازع  
تبعها اذا كانت نضع من السائمة من حين الاستئناف بالربيع من اللبن الثالث ان  
لا تكون حوا مل في حق الحول فانه لا زكوة فيها ح ولا كانت سائمة في الاخر  
والمرجح في صرف الحوا مل العرف على نحو ما سمع في السوم الرابع الحول بمعنى مضاف الحول  
عليه مجتمعا فيه جميع الشرايط السابقة لكن يتحقق حولانه بتمام الاحدى عشر شهرا بل في  
استقراره الوجوب به وان كان احتساب الثاني عشر من الحول الاول والثاني ح  
فلو اخل احد شرطيه وجوبها في اثناء الاحدى عشر لا بعده بطل الحول كالو نقصت عن  
النصاب او لم يكن من النصف فيها او عاوضها بغير جنسها وان كان زكوبا على الجميع  
بل او جفتها لغير سائمة سنة اشهر بغير ذلك بل او مثلها في الحقيقة كالاشاة  
بالنساء بل والذكور والا فانه لا يجوز ذلك بل القلة بطلان الحول بذلك وان فعله  
فما من الزكوة نعم لو حال الحول للموت فمكف من النصاب شي يتقرب من المالك

دو مائة

ولو باخرا لاداء مع التمكن منه ضمن ولو في حال جواز ذلك له والا سقط من الغنم  
بصفة التناقص من النسيان لانه الزكوة واجبة في العين عند ثا اذا انقضى المسلم عن قطرة  
قبل الحول لم تجب الزكوة واستأنف ورشته الحول وان كان الا مبتدأ بعده وجبت الزكوة  
ولو في اخرها الامام او من قام مقامه عند تمامه وان لم يكن عن قطرة لم ينقطع الحول  
ان كان يتوحي ايضا اخرها الامام او من قام مقامه عند تمامه واجزا عنه ذلك لو عاد  
الى الاسلام بخلاف ما اذا اداها بنفسه نعم لو كانت العين باقية او كان القابل عاكفا  
بالحال جدد النية واجزته هذا كله في الرهيل اما المرة فلا ينقطع الحول بمرورها  
ولو كان عند نصاب حال عليه احوال فان اخرج زكوة في ما من كل سنة من غيره كزكوة  
الزكوة فيه لعدم نقصان ح وان اخرج منه لم يجب زكوة غير ذلك الحول لشعاعه ح  
نعم لو كان عند اكثر من نصاب كسبعة واربعين من الغنم مثلا حال عليه الحول كانت  
الغريضة في النصاب ويجب في الحول الثاني من الزيادة ح فريضة وهكذا في كل سنة الى  
ان ينشئ الزيادة فتنص المال عن النصاب ولو قال رب المال لم يعمل على مالي الحول او قد  
اخرت ما وجب علي او تلفتني ما ينقص به النصاب او لاحق على قبل منه ولم تكن عليه  
بينة ولا بين ما لم يعلم كذبه ولو بينته مقبولة عليه الفصل الرابع من غرث الغريضة  
في زكوة الانعام لكن اقل ما يراد من الشاة في الغنم والا بل والجمل الجنب من المضافات و  
حوا ما كل سبعة اشهر على التقوى والشي من الجرح وهو ما كل له سنة سواء كان من  
غنم البلد او غيره وان كان اربعين قيمة وكذا مستى غيرها من الغنم التي الذي من المعلوم  
كون المرح فيه الجرح والوسط من سائمة لا ادنى ولا اعلى وان كان لو يطبخ بالمال  
من اقل والوسط او باعلى افراد الجنس فقد زاد خبرا وليس الساعي الا فراغ



عليه فان اخباره على ما هو عليه وعلى كل حال فلا يؤخذ بالقيمة من النصاب السليم ولا بالقيمة من  
النصاب الثابت ولا ذات القوار من نصاب السليم وان عدوت منه اما لو كان النصاب جميعه من  
غيره لم يكتف به في القيمة وانما يكتف به في القيمة منها ولو كان بعضه من غير النصاب فالاو هو  
لم يكن أقوى اخراج صحته من اواسط الشبهة من غير ذلك فخطه التقييد وكذلك هو هذا الذي  
الثابة الواو الى خمسة عشر يوما وان بدلتها المالك على الاقوى اذا كان النصاب كله  
كذلك بل وكذا الاكولة اي القيمة المعقولة لكل ونحل الغراب وان عد من النصاب على الاقوى  
ويجوز الذكر عن الاثنى على المعز من الفساد وبالعكس على الاقوى لا تعاقب جنس واحد  
في الزكوة كالغبر والمحبوس والادبى الغراب والنجافى وحيث فلو كان النصاب المجمع من جنس  
اخرج المالك الفريضة اي الفريضة شاء وتساوت القيم او اختلف على الاقوى كانه  
اذا كانت المالك اموال متفرقة في اماكن مختلفة كان له اخراج الزكوة من ايها شاء  
بل له ان يخرج منه غير جنس الفريضة بالقيمة السوقية في كل ما وجب من الزكوة وان  
كان الاخراج من العين افضل على الاقوى عدم تعيين ذلك عليه درهم ودينار والله  
افضل لها من في زكوة الفقدان وفيه مسائل الاولي يعبر منها مضافا الى ما عرفت  
من الشرايط العامة امور الاول النصاب وهو في الذهب عشرون دينارا او زنة  
منقال شرعي وهو ثلثة ارباع مثقال الصبر وفيه عشرة قمار يقدح نصفه اذ لا يار  
تات وسنوت شعيرة واربعه اسباع شعيرة والفيراط ثلث شعيرة وثلثة اسباع شعيرة  
ثم ليس في الزيادة شئ حتى يبلغ اربعة دنانير ومنها قراطان بالثمن ما يبلغ ولا في الغضة  
حتى يبلغ ما تادهم وفيها خمسة دراهم فما زاد اربعين كان فيها درهم بالثمن ما يبلغ  
وليس فيها وزن المائتين شئ ولا فيما دون الأربعين والدرهم ستة واثني والادبى

الحج ٤

فانما يصح ان يكون النصاب

كان عبات من اواسط شعيرة فهو نصف المثقال الشرعي وخمسه ثلث عشرة درهم  
سبعة مثاقيل شرعية فالشعيرة دينار ووزن ثمانية وعشرين درهما واربعه اسباع الدرهم  
والمثاقيل درهم ووزن مائتين مثقالا والمثقال درهم وثلثة اسباع الدرهم كان الدرهم  
سبعة مثاقيل المثقال والمثاقيل على هذا الوزن ولا عبرة بغيره سابقا ولا حقا فخرج النصاب  
والزائد من كل مملوك منها ومن غيرها الى ذلك لا الى العدة وهو على التحقيق ذو القرب  
فلو نقص ولو بغيره لم يجب نعم لا عبرة بما يختلف به الموازين على الاقوى الثاني كونها  
شبه من سلطان او شبهه سكة للمعاملة كالدرهم والدينار ولو بعض الدرهم والا  
سكة لا سلام او كغيره بكتابة او غيرها نعم لا زكوة في المسموح اصلا وان تقول به وان كان  
الاعتقاد ان لا ينبغي تركه فيه حتى يختلف المسموح ما دام مع بقاؤه للمعاملة به ولو كان الفضة  
لغير المعاملة ثم اتخذ بعد ذلك لها الفضة والادبى تحقق الزكوة فيها حتى لو كان الاخذ  
عن غير سلطان ولو ضربت للمعاملة فلو لم يتعامل بها اصلا او تعامل بها لم يملك  
مراجعتها الى حد تكون دراهم ودينارين لم يجب الزكوة ولو اتخذ المملوك حليته للزينة مثلا  
لم يعتبر الحكم زاده الاخذ او نقصه في القيمة ما دام من المعاملة به على وجهه يمكنه  
اما لو تغيرت بالاختار بحيث لا يبقى المعاملة بها فلا زكوة فلو اشترى المالك من غيره  
الزكوة من الدرهم والدينارين من جنس الحلي وان زادت قيمة الحلي فلم يملك لم يزد امكن  
القول بمشاركة الفقراء في الحلية فلم من الزيادة حتى بسبب النقص على حسب النسبة  
وان كان الادبى بالمالك مشاركتهم في الحلي بمقدار الزكوة خاصة الثالث حول  
الحول بحيث يكون النصاب موجودا فيه اجمع فلو نقص النصاب في ثلثه او اقل  
اعيان تجزئه او غير جنسه او بالسبك لا يقصد الفرائض ومعه على الاقوى لم يجب فيه



زكوة وان اخرجها اذا كان السبب بقصد الفلوس بل هو لا يجوز في سبب الدرهم  
 او الله تعالى بعد وجوب الزكوة بحول القول لم يسقط الزكوة لكن يدفع قدر الزكوة من الدرهم و  
 الدنيا في الثانية لا اعتبار باختلاف الرتبة في خصوص بعض افراد الدرهم والدنيا في سبب  
 التوجه في الوزن وصدق الاسم وان اختلفت القيمة بذلك بل يضم بعضها الى بعض بالنسبة  
 الى تحقيق النصاب واما بالنسبة الى اخراج الزكوة فان تطوع المالك باخراج ان يرغب ونحوه  
 من الايراد الكاملة مقدرا من زاد جليل والنقص فما تجب والا اخرج من كل بقسطه ونسبه  
 في الاوطى والاقوى الاجزاء ما الفرق الاقل بفضة عن النجس بل يعزى الاجزاء به عن النصاب واما  
 الرتبة باجمعه لم لا يجوز في الاعلى قيمة عن الله وفي مثل ان يخرج نصف دينار جدي فيفضه عن  
 دينار ادى منه اذا كان بالاصل مثلا مع الفقير بقيمة في رتبة ثم احتساب تلك القيمة عما  
 من الزكوة فانه يخرج كما يخرج في دينار اتمام الاوطى عن نصف دينار جيد وكان رتبة النصف  
 الثالث الدرهم المغشوشة مثلا ما يخرجها عن اسم الفضة لثالثه ولو الرتبة لا زكوة فيها  
 يعلم بل يخرج خالصها النصاب ولو شك فيه ولا طريق الى التعرف ولو الضرب لم تجب الزكوة وفي  
 وجوب الضم فيه ونحوها لا اعتبارا بشكال اوطى ان لم يكن اواء ذلك ولا يجوز له اخراج  
 عن الجهاد الا اذا علم انما لها على ايساوي الجهاد والاقوى كونها حريضة لا قيمة وكذا  
 لو ادى المغشوشة عن المغشوشة او ادى جهادها ولو ملك النصاب ولم يعلم هل فيه غش  
 اهل وجبت الزكوة في الاصح والاوطى ولو كان غشها احدى ما مدحها وبلغ كل من غش  
 والمغشوش او اخرجها نصابا وجبت فيها اولى البائع منها وعيها اذ اخرج من كل جنس عليه  
 فان علمه وان توصل اليه بما يعلم به من السبب او غيره ولو علم ان احدى الاكثر ولم  
 يكن تيمنه اخرج ما يجب في الاكثر منين كما لو كان ثوبا من الثياب من ستمائة واثم

في الزكوة

اربع مائة اخرج زكوة ستمائة وحبها وستمائة فضة ويجوز ستمائة من الاكثر تيمنه واربعمائة  
 من الاقل الرابعة اذا كان معه درهم مغشوشة مثله فان عرفت قدر ما فيها من نصاب الفضة خرج  
 الزكوة عنه فضة خالصة وان شاء اخرج عن الجمله منها اربعا للنسبة كما لو كان معه ثلثمائة درهم  
 والفضة ثلثها في الدرهم مثلا يخرج من اخرج حصة درهم خالصة واخرج بقية ونصف منها عن  
 الجمله وكذا لو كان معه مغشوشة وخالصة ثم لو علم قدر الفضة في الجمله لا في الايراد الخاصة  
 لم يجزه ذلك بل لا بد من اخرج الجهاد او ما يحقق معه البرائة وان جعل قدر ما فيها من الفضة بعد  
 ان علم النصاب في الجمله واخرج عن جملتها من الجهاد زاد جليل وان ما كس لم تصفيتها جميعا  
 او ما يعلم منها الحال في الجميع على الاصح والاوطى والله العالم الخامسة ما الفرق بين الزكوي ان تركه  
 المقر في الجمله ولم يحصل ما ينافي تعلق الزكوة مما سمعته سابقا وجبت الزكوة عليه ولو ان المقر  
 بل لو شرط المقر تعلق بطاب الزكوة على المقر لم يلزم الشرط على الاصح لم لو شرط عليه التبرع  
 عنه باءام ما عليه من زكوة بناء على هو الاقوى من جوازه فان لم يفعل ادين هو عن ماله  
 السائبة من دين ماله مثلا وكان نصبا وجعل موصعه او ورثه ماله ولم يعمل اليه ومضى عليه  
 احوال زكوة السنة استصاها بالاقوى في المذنبون الذي لم يجز ان لا بعد معنى سنين مثلا لجعل  
 ثم وجبه بعد ذلك الزكوة ستمائة وان كان الاقوى عدم الوجوب السابعة اذا ترك الفضة لا عليه  
 يبلغ قدر النصاب فما زاد تجب لا يعلم زكوةها على قول الحاجة سقطت عنه الزكوة مع غيبه غيب  
 لو كان حاضر على الاقوى والاوطى وجوبها على التقديرين السابعة لا تجب الزكوة حتى يبلغ كل جنس  
 من الزكوي نصابا فلو ملكها اجمع ماله وتصر كل جنس منها او بعضها عن النصاب لم يجز بانها  
 بمن معه عشرة وثمانين ومائة درهم واربعة من الاقل وعشرون من البقل بل لو فعل ذلك  
 فزار من الزكوة لا الحكم كذلك على الاقوى الفصل السادس في زكوة الفضة وسائر المسائل



انه ولي لا تجب الزكوة فيما يخرج من الارض الا في الاجناس الاربعة المحنطة والشعير والتمر والذبيب  
 حتى السلت الذي هو كالشعير والعسل الذي هو كالحنطة وان كان حرا لا حول له ثم تجزى كل ثوب  
 الارض مما يخال او ترك من الجيوب كالماش والذرة والارز والذخن ونحو ذلك الا للقر والسقول كالب  
 والبادنجان والنباتات فلا زكوة فيها وعلم ما استحب فيه الزكوة حكم ما تجزى في قدر النصاب وكيفية ما  
 يخرج منه واستثناء المؤنة ونحو ذلك مما تعينه فيه الشريعة الثانية هي جبر الزكوة فيها ان الارز  
 بلوخ النصاب وهو خمسة اوسق والوسق ستون ماعاد الصاع تسعة ارطال بالعراقي وسنة  
 بالمديني انه اربعة امداد والمد اربعة ارطال والعراقي وربع بالعراقي وثلث بالعراقي  
 السهم وسبعة بالعراقي والنف ثمانية ارطال بالمديني والارطال العراقي مائة وثلثون  
 درهما اي احد وتسعون مثقالا شرعيا والمثقال الشرعي ثلثة ارباع المثقال الصيرفي فهو اثنان  
 بعامة الخفيف في سنة الف والمائتين واحد وستين احد عشر وزنة وحقة ونصف  
 تقريبا وعلى كل حال فلا زكوة في الناقص من النصاب ولو بيسر كما ان الزكوة في النصاب وما زاد  
 عليه ولو بيسر نعم انما يعتبر وقت حيا في التمر وليس العنب والغلة فلو كان الربط مثاقفة  
 اوسق ولو جف نقص فلا زكوة وما يؤكل برطبا كالبرين وشبهه من الدول تجزى فيه الزكوة  
 اذا بلغ النصاب ثم انما تور اعتبار به نفسه وان قل التمر منه ولو فزى عدم صدق التمر على  
 الساب من منه لم تجب الزكوة ولا حول ان لم يكن اقوى يعلق الزكوة في المحب عند اشتد اه وفي  
 ثمة الخلل ان اضر او اسقر وفي ثمة الكرم اذا انعقد المحصرم ولكن بعد تقدير بلوخ النصاب  
 فيها حنطة او شعير او تمر او زبيب فيجب عليه حصة من حصة الفقير ان اراد التصرف  
 فيها بيسر او برطبا او حصرا او عينا بما يزيد عن المتعارف المحسوب من المؤنة على وجه  
 قوى اما وقت الاخراج الذي يسوغ الساعي مطالبة المالك فيه واذا اضر حاضنه تضمن

فلهذا

فلهذا صفاء القلعة واجساد التمر وانقطاع الذبيب يختلف ح وقت يعلق الزكوة ووقت اذ  
 ويجوز مقاسمة الساعي للمالك مع التراضي بينهما قبل الحصاد كما انه يجوز دفع الواجب والقيمة  
 في الشجرة ولو اراد المالك الاقتطاف حصريا او عينا او بيسر او برطبا او اداء الزكوة وحده ولو كان  
 الثمرة غير متحلل المالك فطلب الساعي الزكوة منه قبل البس لم تجب على المالك الا ما به وان  
 كان لو نزل المالك الزكوة بيسر او حصرا ما مثله للساعي وجب القول على الاقوى الثاني التملك  
 بالبرطبة ان كان حرا بيزرع او لا يتقال اي ان تقال الزرع او الثمرة مع الشجرة او منفردة اي  
 ملكه قبل انعقاد الكرم وبقية الصلح في الفحل والقطار والحب في الزرع فيجب عليه الزكوة  
 ح وان لم يكن والله العالم الثالثة هي ما حصل الزرع والتمر ثم لا تجزى فيه بعد ذلك زكوة  
 ولو بقي اجزاء الاربعة لا تجب الزكوة له بعد اخراج حصة السلطان المأخوذة بغير ان المقاسمة  
 على او ما ياختار بالخراج على الاصح نعم لا يستثنى المأخوذة بآية ظلال الله ان ياخذ ثمرها بحيث لا  
 من معه سرا او جهرا فلا ينقص حصة الفقراء من الزايد ح بل الاقوى عدم الفرق في ذلك  
 بين المأخوذة من نفس العلة او من غيرها وان كان الاحوط الفصلان في الاخير كما ان الاقوى  
 اعتبار جميع الثمن جميعها السابقة واللاحقة بل الاقوى اعتبار بلوخ النصاب بعد خروجهما  
 وان كان الاحوط خلافه بل الاحوط عدم اخرج شئ من الثمن والمراة بالمؤنة كما يحتاج  
 اليه الزرع كاجرة القلاعة والحرق والسقي واجرة الارض وان كانت عصبها ولم ينو اعطاء الثمرة  
 لما لكها واجرة الحفظ والحصاد والحفظ والتحقيق الثمرة واصلاح موضع الشجر والعمارة  
 واستنباط المستقى وتحيين الفحل بتكريب وتوجيه وحفر التمر الذي هو العمود وما ينقص من الثمرة  
 والعوامل حتى ثياب المالك ونحوها ولو كان سبب النقص مشتكا بينهما وبين غيرها وزرع  
 عيون البذر ان كان من مال الزكي او لم يكن فيه زكوة ولو اشتد اه فالا حيل ان لم يكن اقوى  
 استثناء عنبه وكذا مؤنة العامل المثلية واما القيمة فبقيتها يوم التلف ولو ان وقعت



قيمة البذر او انخفضت ولم يكن قد غلوض عليها اخبر عنه ولو غل بعد تبرع لم يحسب اجره  
كل المالك نفسه ولو لاس الزكوي حيزه قسطن التوتة ما بينهما ولو زاد في الحزن عن المعتاد  
الزروع غير الزكوي لم يحسب الزائد ولو كانا مقصودين ابتداء وزرع عليهما ما يقصد العمل بخص  
اصدا بما يقصد له ولو كان المقصود بالذات غير الزكوي ثم غرس قصد الزكوي بعد انعام العمل  
لم يحسب من المليون ولو امتنع الزرع احتسب ثمنا ما يفرعه بعد ذلك دون ما سبق  
ولو كان العمل حاله مدخلية في ثمر الستين الا بعد فانه لو غل تلك التوتة غلها وان كان يفرى  
جوازا اخذ الجميع من السنة الا انه لو كان البذر مبيعيا فالطاهر ان يخرج بقره وتلك انك  
في انه في المليون لم يخرج الخامسة كل سقى سقا وعجز نصر وعجز او لا يسي من غلها ويخرج  
او يزرع بل يشرب بقره او يبق من السماء ففيه العشر وما سقى بالدلو والرشا والرشا  
والسواقي وعجز ذلك ففيه نصف العشر فان اجتمع الاثران فالحكم الاكثر الذي يصدق عليه في  
العرف انه ما سقى بالسيح وان كان سقى بعجز ما ذكر وان تساوى اي لم يتحقق فيه الصدق  
المداوم ولا خلاصه بل يصدق عليه انه سقى بها اخذ العشر من نصفه ومن نصفه الا في نصف  
العشر ولو فرض حصول الشك في بعض الموضوعات فالواجب الاقل ولا حرج الاكثر ولا عبرة  
بالامطار العادية ولا بالام السند فيها سقى بالآل والي منه لم ينفى حصول الاستغناء بها عن  
العلاج بحيث مساواه او نسب اليه جرى عليه الحكم ولو سقى بالدوالي مثلا ما لا يحتاج اليه بل  
كان عفو او غير تأشير ثم العشر وبالعكس العكس ولو اخرج الماء بالآل والي منه على الرض  
ثم زرع فكان الزرع يشرب بقره فاما ان توى نصف العشر والا حوا العشر وكذا لو سقى زرع  
بالآل والي مثلا غير الزائد على زرع آخر من دون علاج فآله العالم السادسة اذا كانت  
له غنيل او زرع في بلاد متباعدة يدرك بعضها قبل بعض سواء غلغلة او دقة او حتى  
وكان يشجع حكمها حكم الثمرة في موضع واحد بعد ان كانت الثمرتان لعام واحد وان كان

بيلها شهر او شهرين

بيلها شهر او شهرين او اكثر ورجع ما يدرك ان يبلغ لغا يا اخذ منه ثم يؤخذ من الباقي كل او اكثر وان  
سبق ما لا يبلغ لغا يا ترضى في الزكوة متى يدرك ما يملك النصاب من غيره قافي ذلك بين الطلوع وغرة  
والادراك كذلك والاختلاف ولو كان غل غل في عام ترضى ثم الشا في الاول على اشكال  
السابعة لا يجزى اخذ الهلب عن الزكوة في التمر فريضة ولا الهلب عن الزبيب كذلك لم يجزى  
قيمة كما يجزى فريضة مع تعلق الزكوة به نفسه بل لا يجزى التمر في غل فريضة كما لا يجزى هو  
عن العسر نحو العكس وكذا الهلب والزبيب والحصرم ولا يها في محمد المحسب بالدق قيمة ولو  
احده الساقى غلغ ثم نفس بعد ان صار ثمر او زرع بيبا والوا للمالك دفعه عما عليه صحيح ولو لم  
بالقصا كان له المالك بالزيادة ولو تلف في بلد الساقى كانه مضمونا عليه ولو تعدت  
الزراع التمر في الاوط والعدل الاخذ من كل نوع فريضة وان كان الاقوى الاجر لم يطلق المجد  
من الغمر والله العالم الثامنة اذا مات المالك قبل ظهور الثمرة او قبل بدو صلاحها وكان عليه  
دين مستوعب وغير مستوعب فظهر الثمرة او بدو صلاحها قبل قضاء الدين وكان الوارث يثقل  
او معتدرا يبلغ نصيب كل منهم النصاب وجبت الزكوة على الوارث في الأقوى من ذلك  
عزامة منه للدين وان كان هو الاوط وكذا لو مات بعد تعلق الزكوة وجبت في المال  
وان كان الدين مستوعبا بل لو طاقث الثمرة عن الدين قدمت الزكوة عليه على الاصح التام  
قد عرفت سابقا انه اذا ملك مغلدا مثلا او ثمره ثمره او غيره ولو معاطاة قبل ان يبدو  
صلاح ثمرته فالزكوة عليه مع بقاء الثمرة على ملكه وكذا الكلام في الزرع من غيره قافي  
المالك للمصلحة بالزراعة او بالبيع او غيرهما ولو اشغلت اليه بعد بدو الصلاح كانت  
الزكوة على المالك الاول مع الشاهد ولا يجب على الثاني في التحسين ثم لو اتفق ان يدعى  
علم بعدهم او المالك الاول مقدرا بالزكوة فيما ياعده كان لولي المسلمين ووكيله



والخطا لبق بالغير على النسبة فان لم يخرج كان له اخذ مقدار الزكاة من المبيع نفسه لو اراد  
المشتري الدفع من غيره وقت على التراضي مع الحاكم او وكيله في الاخذ ان لم يكن اقوى ولو اتى المالك  
الاقل مقدار الزكاة التي في المبيع استقر ملكه المشتري من غير حاجة الى تجديد اجازة من الاذن  
والمالك مع ما فيه الزكاة مجازا على الاداء من غيره الا ان الظاهر انه في يد المشتري كما  
الى حين الاداء وان كان الحاكم الفسخ واخذ مقدار الزكاة من العين العاشرة يجوز للساعي  
حرض غيره الخلل والكسر بل وان في متعلق الوجوب دون الاستيجاب في وفاء يده المرفوض  
التصرف للمالك مع قبوله كغيره سواء قبله مع عدم القبول الذي في القبض في الدخول واذا لم  
عدمه وقتله حين يرد الصلاح وصفه في الخلل والكسر ان يعلق بكل ماله وخيرة وينظر كم بها  
رضا او يسير او يبيع ثم يدين ما بقي منه قبل او زيبا ويستحب التحقيق على المالك في المشتري  
لا يكون الخلل بالافقار وانما اعتبار التراضي في الشرط فلو رضى بعض الشرط فقط  
خصه الشرط به ولو رضى الهاء على البعض دون البعض جازا في بعض الاحكام او  
تأخير الخاص بل والعام بل يقوي مجازة من المالك بنفسه اذا كان عارفا او باخراجه عدل  
كذلك او عدل بين كما هو الاذون خصصا مع تقدير الرجوع الى الوالي وان كان لا يحيط بالرجوع  
الى الحاكم او وكيله مع التمكن ولا يشترط في المرفوض صيغة بل هو معاملة خاصة يكتفي بها  
بل المرفوض وبما ند وان كان لوحي ببيعة الصلح كان اولى ثم ان زاد ما في يد المالك  
كان له وان كان الاقوى له بدله وان نقص عليه في الدفع لم يمتنع الثمرة او بعضها بانته  
سمارية او ارضية او ظلم ظالم او نحو ذلك لم يقص ولو ادعى المالك غلط الخاضع وان  
قوله غلط اعيد المرفوض ولكل من المالك والمخاض الضحية مع الغبن الفاضل ولو رجع  
المخاض عن حرضه بدعوى انه زاد فيه قبل قوله ولو ادعى انه اجف بالافقار

جوز

لم يقبل بغير اذن

لم يقبل بغير اذن في اقوى الوجوه ولو ادعى العلم على المالك لانه له حلفه على نفسه ولو  
اقبض الصلح تخفيف الخلل جاز وسقط من الحق بالحق بحساب كما يجوز قطع الثمرة قبل  
البلوغ لغيره الاصل بان يقوى الجواز بعد البلوغ لذلك انما يمكن بقا اسم الساعي بالكيل او  
الوزن رطباً او سبيل بل يقوى الجواز للصحة وان لم يكن فليس بل انه قوي الجواز للخصم ثم ان  
عدم الفسخ مع عدم ذلك وان كان الاقوى الجواز مع ضمان حق الفقير ان كان ولو كفي  
تخفيف الثمرة خففها واخرج الزكاة مما قطع بعد الصلح ويجوز للمالك قطعها ولو اتى  
المالك والمخاض على القسمة رطباً جاز ويجوز لولي الفقير مع نصيب المالكين من رطب  
المال وغيره والله العالم الفصل السابع في زكاة مال التجارة والمجت في موضعه وشروطه  
واحكامه اما الاقل فلا يبي في تحققة في المال الذي ملك بعقد معاوضة وقصد الا  
كتساب به عند التملك بل وبعده كما اذا اخذ للتمتع ثم قصد به التجارة وادعى له في الدو  
ان لم يكن اقوى بل يمكن القول بالحق المتأمل بقصد حبة بل ما يربح من ثبة التجارة بدو  
احداده لها اذا كان هو كذلك عند المتأمل مند بل وان لم يكن بل انما الحاق الماخوذ با  
المحاكاة بناء على الاجابة به انما بل او اشترى عرضا للقيمة مثله ثم ما اشتراه بسبب  
او رده عليه ما باعه به فاخذ على قصد التجارة جرى عليه الحكم وكذلك الفسخ بالخباس  
المشروط مثله او لا ماله ونحوها صاهو مند ربح في الموي بد في اثناء التجارة واولى  
ذلك اذا كان المدفوع والمأخوذ كلاهما للتجارة كما اذا تعاوض التاجران ثم تدار العيب  
وشبهه بل وكذا الاشترى عرضا للتجارة بعرض القيمة ثم عليه عرض الغبن بالعبث  
للتجارة واذا بين ذلك لو باع عرض التجارة بعرض القيمة ثم رده عليه فاخذ ما رده بالتجارة  
لكن الظاهر احتسابه كذلك من الثبة الجديدة ولا فرق في المال بين ما صلح لتعلق



الزكوة المالية به وجوباً واستحباباً وبيان في كماله الخضر بال بل لا يفي بين العين والمفصلة طو  
 داراً بنية التجارة فيرى عليه الحكم بل لا يبعد بيان الحكم على التكسب بال الاعمال بل وعلى المهر  
 اشترط ومال الصلح عن الدم مع فيه التجارة به واعداً لها فضلاً عما حصل بال الجاهزة مندو العالم  
 ولما الشروط فثلاثة الاول انه يبلغ نصاباً بعد التفتت بال الظن انها على حسابها في النصاب الثاني  
 ان لا تكون في حال لا ينفق بعد النصاب الاول ويعبر بوجوده بنفسه او بموئده على التام والحق  
 كله فلو نقص في اثناء الحول ولو يوماً سقطت الزكوة ولو مضى عليه بطلت من المال البالغ نصاباً  
 ثم زاد زيادة تبلغ النصاب الثاني بنفسها او كان في الاول نقص بكمائها من حين الاتباع  
 وحول الزيادة من حين طهرها وكذا الكلام في نتائج الدابة وقرة الشجر والفحل ولا يمنع وجوب العشر فيهما  
 من الغنم وحول الامل ولا حولها على الاصح الثاني ان يطلب برأس المال او بزيادة فلو زاد رأس  
 المال مائة دينار مثلاً فطلب ببقية واحدة من فراط يوماً من الحول سقطت الزكوة ثم اذا مضى  
 عليه سنو على الطلب بالبقية استحق زكوة سنة واحدة وان كان حراً وتوكل بل الاولى عدم اعتبار  
 معنى الاحوال في الاستحباب المذكور والمال لراد برأس المال الثمن المقابل للتمتع ولو اشترى  
 صفقة واحدة واريد بيعها بثمنه برأس المال في كل واحد منها ما خصه من الثمن فالزكوة  
 فيه تدوير على طلبه به او بزيادة وعدمه ثم يقوى جبر خسران احد حوائج الادخار مع ارادة البيع  
 صفقة تكون الجميع تجارة واحدة (ما التجارات) فالتمتع عدم جبر خسران احد حوائج الادخار  
 فلا يكفي في ثبوت الزكوة في الفحل قلت ببقية طلب التامه مخرج جبر تلك البقصة بل  
 تتعلق الزكوة بامد حاد من الاخرى حتى لو اريد مع الجميع صفته واحدة الثالثة في  
 الحول من حين التكسب به على معنى انه لا بد من وجود ما يجرى بها من الشرايط الهامة  
 والخامسة من اول الحول الى اخره فلو نقص برأس المال بوما غنم او نوبى بد

الخيمة

لأنه اعم من كل

كماله انما يتحقق من التفتت به قطع الحول ولو كان بعد نصابه من الغنم بعض الحول ما ينبغي  
 به مناعاً للتجارة استثناءً من كل البيع ولو كان رأس المال دون النصاب بقاء  
 الحول عند بلوغه نصاباً فاضاً على واما الاحكام فقيمة ما في الاول ذكر النجاسة  
 على الاصح ولا يتعلق ببعض المنافع بل يتعلق بقيمة في الذمة ونحوه بالذمة  
 والدان يترتب في فخره على الظاهر من كون الثمن المتاع عوضاً او نقداً ومن كان  
 الثمن من جنس ما وقع ملك احد التمسك الزكوة للتجارة مثل بيعين او لآلة  
 يدر او عشرين ديناراً او نحو ذلك سقطت زكوة التجارة وجبت زكوة المال الثالثة  
 لو حاد من اربعين سنة كانت عند التجار بعض الحول بأربعين سنة للتجارة  
 وجوب المالية على ما بقياء شخص النصاب تمام الحول فيها دون التجار على الاصح  
 يكفي في النصاب تمام الحول وان لغاب فيها في اثنائه الواحدة اذا ظهر في مال المصانعة  
 البيع كانت زكوة الامل مع اجتماع الشرايط على مال ونقص حصه المالك الى ما له كنوعها  
 مال شخص واحد وعلم من منه الزكوة لان المفروض كون رأس المال نصاباً فيزكي المخرج  
 مع بلوغه النصاب الاخير وان اختلف الحول في كل منها وليس في حصه السائر زكوة الا  
 ان تكون نصاباً فثبتت فيها الزكوة مع اجتماع الشرايط وليس له التاويل من العين الا بان  
 المالك وان قري بقاء صفقة الوفاة لرأس المال لو اتفق خسرانه بعد ذلك مع التاويل  
 من العين باذن المالك او من غيرها لما عرفت من ان زكوة التجارة في الذمة دون العين  
 الخامسة الذين المطالب به فضلاً عن غيره لا يمنع زكوة المال غير التجارة اما في التجارة المنع  
 بناء على انها في الذمة ومحق ارجاها ولا زكوة في حق من المساكن والآلات والامثلة  
 ونحوها تماماً هو مقتضى التسمية ثم شغل الجبل اذا ملك اثنان ساعة وحال عليها الحول  
 ففي الحاق من كل فرس منها في كل عام ديناراً وفي البرازين عن كل فرس ديناراً



في تحصيل الزكاة بغيره حتى مع الاشتراك فلو ملك انسان مثلاً فمسا تسبب الزكاة بينهما  
 كما ان الا حوط في ذلك دفعها عن الزكاة في كل سنة صاع عير صاع الفطر والله العالم الفصل  
 الثاني من فروع الزكاة وعصره اقسام الاول اقسام المستحقين للزكاة فاما  
 الاول الفقراء والمساكين والاعياناء وهم الذين لا يجدون مؤنة مستقيم التدبير بما لهم لهم  
 ولهم يقومون به فلا ريب في الثاني المساكين والمراد بهم هنا الاسوء حالاً من الفقراء  
 ومن كان ذا الكسب لما يكون به نفسه وعياله على وجه يليق بحاله لا تدخل الزكاة و  
 كذا صاحب الصدقة والصيغة وغيرها مما يحصل مؤنة اما الفقير على الكفاي ولكن لا يفعل كفاي  
 فالاحوط عدم اخذ الزكاة له وان كان يقوى الجواز ولو كان له راس مال يقوم بمؤنة  
 سنته فصاعداً ويكون رعيه لا يقوم بمؤنة سنته فالاحوط انه لم يكن الاقوى عدم جواز  
 تناول الزكاة وكذا لو كان صاحب صدقة تقوم الاتية او صدقة تقوم قيمتها كذلك و  
 لا يقوم احصاها من مؤنة سنته نعم لو كان فقيراً راس المال وقيمة الصدقة و  
 الادوات الصغيرة من مؤنة السنة مع ذلك جاز له تناول من الزكاة بل الاقوى عدم  
 لزوم الاقتصار عليه على اعام كفايته وان كان هو الا حوط ويعطي الفقير وان كان  
 له راس ماله او خادم عن مؤنة او فريضة يركبه او نحو ذلك مما يحتاج اليه ولو غفره وشرفه  
 بل لا فرق في ذلك بين الخدم والمعتق نعم لو كان دار السكنى فزيد من حاجته بحيث تكفيه  
 قيمة الزكاة حوله وامكن بيعها منفردة لم يجز له تناول منها بل لو كانت حاجته تندفع  
 باقل منها قيمة فالاحوط ان لم يكن اقوى بلعها وشراء الادوية وكذا الكلام في العبد والحر  
 ولو ادعى الفقير ان عرف صدقة او كذا به عيول ولو جعل الامران اعطى من غير عيول سواء  
 كان قوماً او ضعيفاً بل وكذا لو كان اصل مال من دون تكليف يبيع على الاصح ولا يجب اعلام  
 الفقير ان المذبح اليه زكاة فلو كان ممن يشرع ويدخله صياهاً منها وهو مستحق جازيل يجب

لهم الله

منها اليه على وجه الصلة ظاهر الزكاة واقبال يستحق اعطائها من دون نسبة لمن  
 بل لو صرح المذبح بعدم كونها زكاة ولو كان با ومبضها المستحق اجزاء اذا لم يكن قد قبضها على انفسها  
 غير زكاة بل قبضها بعنوان التملك لها غير ملاحظ وجوده ولو دفعها على يد فقير يمان غنياً  
 ابرجت منه مع بقاء العيب بل اوضح تلغها على الاصح مع علم القابض بكونها زكاة وان كان  
 جاهلاً بحرمته ذلك الغنى بل لو دفعها المذبح اليه على يد غني جاهلاً بحرمتها عليه او عاياً  
 وتعد ارجعت اليه كذلك ولا فرق بين الزكاة المبرولة وعدمها على الاقوى ولو تعد رعيه  
 وكان المذبح الامام او السامي لم يكن عليه ضمان نعم لو كان المذبح المالك والاعوان ان لم يكن  
 اقوى الضمان وكذا لو بان ان المذبح ايسر كافراً او فاسق او ممن يجب نفيه او هاشمي كان  
 المذبح من غير قبلة الثلاث المعاصرون عليها وهم السامون في جبايتها ومنهم التكليف بالاجور  
 عماله الصبي والمجنون ولو بان الولي والايمان بالمعنى الخاص بل بالعدالة بل والفقير والاعوان  
 سيما ما يحتاج اليه منه وان كان الاقوى الاكفاء يستأول العلماء وان لا يكونوا من بني هاشم  
 والحجبة على الاقوى ان المكاتب نعم لا يباين باستيجار والهاشمي من بيت ومن الزكاة ومن  
 ذلك مما لا يكون بها من العاملين عليها كما لا يباين باقي العبد وغيره حتى العبيد اذا كانوا  
 من قوايع العاملين لامن العاملين الساعين الذين هم من نواب الامام عليهم بل قد يقوى  
 جواز استعالي فانه بعض الصفات المبرورة في مثل الكفاية والحفظ ونحوها لا يكون فيه  
 نيابة عن الامام عليه وعلى وجه يكون من العاملين عليها بما انه يقوى عدم سقوط هذا  
 القسم في زمان العينة مع بسط نائب العينة في بعض الاقطار وعلى كل حال فالامام مخير  
 ان يقدر لهم جبالاً منفردة او اجرة عن مدة مقرة وبين ان لا يجعل لهم شيئاً من ذلك  
 فيعطون ما يراه المذبح المؤلفة قلوبهم وهم الكفار الذين هربوا عن الاسلام



والمسلمون الذين عقابهم ضعيفة وانما حرهم سقطت في هذا الزمان الخامس في المرقاب  
وهم ثلثة اول المكاتب المجازاة عن اداء مال الكفاية ولو لم يقر الكسب عند بل الاوط  
مرارة العجز عند حلول الخ لم لا نرى بقاء المطلق والمشرط الثاني في العبد تحت الشدة التي يبرح  
فيها الى العرف خصوصاً اذا كان مؤمناً في بلد غير مؤمن الثالث مطلق عتق العبد مع عدم  
وجود الحق في الزكوة مجاز الاول الذي يستحب ويعتق وان وجد الحق وضمه الزكوة  
في الاخيرين عند الاعتقاد في الاوط انه لم يكن الاقوي والاولا فيها للفقر ومن حيث  
عليه كفارة يجب فيها المعق او كان له احد خصماها وكان فقيراً جاز الاحتساب عليه من الزكوة  
لذلك وتخير في الدفع في تلك المكاتب بين المولي وبين العبد لكونه لم يصر لها الثاني في  
ذلك ولو لا منعنا له ببراءة ونحوه استرجعت منه بل الاوط انه لم يكن اقوي استرجعها  
من المولي ايضا لو دفع اليه وانفق في العبد عن الباقي فعاد الى الدين لكونه مشروطا  
ولو كان الدفع للمكاتب من سهم الفقراء لم يبيح منه ولو ادعى العبد انه حكاه كتب فانه علم  
صدقه او اقام بينته فلا بحث فانه كذبه السيد لم يقبل قوله وان لم يعلم حال السيد في  
قبول قوله اشكال بل الاوط ان لم يكن الاقوي عدم القبول وان حلف بل الاوط انه لم يكن الاقوي  
عدم تصديق السيد مع تكذيب العبد السادس الفقراء من الذين عليهم الدايون في معصية  
ولا اصراف لم يملكوا من وراثتها ولو ملكوا وقت سندهم بل لو كان كسراً يملك من نصيب الثمن  
قد رجا اعطى منها وان كان الاوط خلافه لم لو كان دينه في معصية لم يقض عنه من هذا السهم ولو  
تاب اعطى من سهم الفقراء اذا لم يكن مالاً لقوت سنده او سهم سبيل الله وجعله نفسه  
قضاء دينه منه والمجاهل المجازاة وان لم يثبت بناء على المخير ومن عدم اعتبار الفقه الا في ذلك  
علم يورد الى الدعوى بالفتح بل يقوى الجواز ايضا وان كان مالاً لقوت سنده لكونه فقيراً

سهم

باعتبار من الدين

باعتبار من الدين وان كان قد مرته في معصية لكن الاوط خلافه كما انك لا تعلم الاطلا  
من سهم الفقراء من مع الجهل فيما انقصه وان كان الاقوي الجواز لم لو علم حال فقره عليه  
الاخذ بالمجرد والمضطر وجبر الكلف والناسي واجبا حل بالحكم مع عدم احتمال المعصية  
نفساً عن المجاهل بالمضطر لئلا يتأمن العصاة والمجاد بالضم ما اشغلت به الزمة ولو  
باعتلاف مال الغير بل يقوى عدم اعتبار الحول فيه والدلالة هو الاوط ولو استد  
لا صرح ذات الدين كالأوط فليلا لا يدرك من ثلثه كما وقع بسبب شدة فحل حل  
دينه بالاك استدلال واداه فبطلت من هذا السهم مع عدم التمكن من الاداء  
اما موعدا الاوط ان لم يكن اقوي اعطاه من سهم سبيل الله بناء على عومه الكفاية كما  
باستدانة الامام او نائبه في ذلك على سهم سبيل الله وكذا الكلام في ان سبيل الله لو تلف  
مال لا يدرك من اتلفه وحشي من ثلث وقبح فتنه وفي عبارة المسجد وقبح الاضياف  
وتحذرون من المصالح العامة بل لو تبرع بالضيامن عن شخص لمصلحة فقد اعطى من سهم  
الغائبين مع عدم تمكنه من الاداء وان كان المضيق عنه موصلاً ولو كان عليه زكوة  
دين على الفقير له احتساب ما عليه من الدين من الزكوة بلوك عليه بل جاز له احتساب  
ما عليه من الزكوة عليه وفاء عن الدين ثم باخذها مقاصة وان لم يقضها المديون ف  
يؤكل في قبضها كما يجوز لمن هي عليه دفعا للديان وفاء من غير علم منه ولو كان لمن عليه  
الزكوة دين على ديان الفقير مثلاً جاز له احتساب دينه من الزكوة بعد الجواز بدو الاخذ  
له من الديان في ذلك بل له احتساب على الديان زكوة وفاء له عاقب ذمة الفقير ولو  
كان له على الميت دين ولم يكن له زكوة يقض منه دينه جاز له احتساب ما عليه من  
الزكوة بل لو انفق الوارث مثل التركة جاز له الاحتساب بل لا يبعد جواز ذلك اذا



تعتبر الاستيفاء من الزكاة لعدم التمكن من انشاء الدين مثله ولو كان الدين على من يجب  
نقله عليه جاز له قضاء الدين عنه حيا او ميتا من زكوة او غيره فمقتضى النقل  
ولو عرف الغارم ما دفعه اليه من سهم الغارم مؤن في غير قضاء الدين اخرج منه حبله  
على الدين وان كانت زكاة الدين من الزكوة ولو اذ كان عليه دين قبل قوله مع تصديق الغريم  
بل ومع الجهل بان كان الدين فيها العلم او ما يقوم مقامه فضلا عما لو انكر الغريم وفقد عا  
لو كان دعوى الدين لا صلاح ذات المدين فان الاقوى فيه اعتبار العلم او ما يقوم مقامه ولو  
ادعى الغارم صاحب الدين بعد دفع السهم اليه اخرج منه وكذا لو بان ان دينه في معصية  
او غير غارم على حسب ما سمعته في الفقير السابع وسيلته بعد ثبوتها وهو على الدين جميع  
مبني على خبر كنية القناطر والملايين واغنائات ونبه المساجد واعانة الحاج والزائرين  
وكرام العلماء والاشقيين وتخلص الشيعة من بلاد المسلمين وغزو ذلك من المصلحة الا ان  
الادوية اعتبار الفقير الزائر والحاج ونحوها وان كان الاقوى خلافه بل الاقوى جواز دفع  
هذا السهم في كل قرية وان تمكن المذنب اليه من تعطيها بغير الزكاة الثامن ابن السبيل وهو  
المنقطع به فخرج من سفره بل حاب نفقته او نفادها او تلف ماله او نحو ذلك مما  
لا يقدر معه على الذهاب مثلا ولا يدر به ان المسافر المغمور وطه ومقره ولو بالغا منى كما  
البلد التي لا يخرج المقيم عشر والمتردد بخمس يوما ونحو ذلك عود صدق اعم السبل عرفا  
على الدين وان انقطع سفره شرعا بالنسبة الى القصر والافطار اما انشاء السفر للحاج  
اليه ولا يدر له عليه فليس ابن السبيل حتى يلبس بالعمرة على وجهه فيلحق عليه ذلك  
يجوز له حج التنازل وان لم يتجدد ذهاب نفقته بل كان اسما له فاصل ويعطى ابن السبيل  
وان كان عسقا في بلده اذا لا يمكنه الاعتناء بنفسه بيع او اقراض او غيره مما لا يمكنه

على الدين ولا يخرج ابن السبيل بعد تحقيق صدقة من بالضمان بل هو منه حاله ايضا يجوز  
احتساب ما يصل اليه باذكل وغره من هذا السهم نعم يعتبر في ابن السبيل اباحة السفر ولو كان  
في معصية لم يعط والذي يدفع اليه من الزكاة من الكفاية لا يبعد بحاله من المال كونه  
والركوب او انتها او الاجرة الى ان يصل الى بلده بعد قضاء الزكوة من سفره او يصل الى محل  
يمكنه الاعتناء من سفره فلو فضل منه شيء ولو بالتصديق على نفسه اعاده على الاقوى من غير  
فرق بين الفقير وبين الدابة والشاب ونحوها في دفعه اليه كما بعد تعيينه زكاة والده  
الفضل التاسع في اوصاف الفقير للزكاة الوصف الاول الايمان بالمعنى انه مخلص فلا  
يعطى الاخر بجميع اقسامه في غير التالف وسيلته بعد ثبوتها ولا معتقد غير الحق من سائر  
فرق المسلمين بل الشيعة منهم الامم منهم سبيل الله انما الجواز اعطاه الله في حق المسلمين  
روى جره من التهام ومع عدم المؤمن وسبيل الله يحفظ الى حال التمكن منه ولا يعطى  
المستضعف من زكاة المخالفين بل لا زكاة الفطر على الاحوط وان كان جواز اعطاء الفطرة  
لهم لا يخرج من قوة نعم يعطى لا طفل من زكاة الحقة من غير فرق بين المذكور والا نفذ ذلك فيهم  
ولا بين المميز وغيره بل لو تولد بين المؤمن وغيره اعطى منها ايضا خصوصا اذا كان المؤمن  
بل لو كان الجحد مؤمنا والا بغير مؤمن اعطى منها على اشكال احوط انه لم يكن اقوى العدا  
نعم لا يعطى ابن الزنا من المؤمنين فضلا عن غيره والمال بالاعطاء الا يصال اليه على الوجه  
الشرعي فلا تدفع من سهم الفقراء الا جسد الولي ولو الحالم دون غيره وان كان ما يورث  
متكفلا بامر على الدين وحكم الجنون حكم الطفل ما السفيه فانه يجوز دفع اليه والى تعلق  
الجرم به نعم تدبى بالافضل عليهم من سهم سبيل الله والشيعة عنده كما ان الله في الاقوى  
عند الدفع للولي ولو اعطى مخالف زكوة اهل غلته ثم استبصر اعادها بخلاف



والصوم اذا جاء بها على مقتضى هذا بكن كذا الحج وان كان قد ترك منه تركنا عندنا  
على الاصح بل لو كان قد دفع الزكاة الى محل الواجب تم استبصار عادها ايضا  
على الاحوط وان كان الاقوى الاجرة الوصف الثاني العدل الذي يقع على الاحوط  
على بعض العدل سيما الجاهل بالكتاب الكتاب وان كان الاقوى عدم اعتنا بالعدل من انما  
بالعدل لاخص وان تفاوت مراتب الجهات في القوة بل اقوى عدم الجاهل اذا كان في الدفع  
اعانة على الاثم او اخرا بالقبض وفي المنع روح عن المنكر ثم هي معتبرة في العامل كما عرفت  
اما القارم وابن السبيل ~~وهما باب فخر معتبر~~ فضلا عن سهم سبيل الله الوصف الثالث  
ان لا يكون من نفقة على المالك كالزوجين وان علوا والا بداد وان سفلوا والزوجة  
فلا يجوز دفع زكوة اليهم للاتفاق بل لا بد التوسعة عليهم على الاصح ثم يجوز دفعها لهم اذا  
كان عندهم من يجب نفقته عليهم وونه كالزوجة للوالد والولد والمملوك لهما  
مثلا كما انه يجوز دفع الغنم الزكاة لهم ولو للاتفاق على الاصح عدى زوجه المولى للباذل  
فانه لا يجوز الدفع لهما للاتفاق اما التوسعة الاثمة تجاهلها الاقوى الجواز والاحوط  
العدم كما انه يجوز للزوج فضلا عن الغير دفعها للزوجة المتنع بها بل يقوى ذلك في  
الاثمة مع سقوط نفقتها بالشرط وعوجه بل والنسوة في اقوى الوجوه وان كان الاصح  
خلافه كالا يجوز للمتنع بها للاتفاق مع اشتراط النفقة عليه بل وكذا كل من وجبت  
نفقته عليه بشرط او غيره من الاسباب الشرعية ولو حال باحد من عاين ذلك دفع  
زكوة له فضلا عن غيره للاتفاق فضلا عن التوسعة من غير فرق بين القريب الذي لا  
يجب نفقته عليه كالذبح والعم وبين الدخيل كما لا فرق في الاول بين كونه ذاربا لعدم  
الولد مثلا وعدمه ولا باس بدفع الزوجة زكوة لها للزوج واذا انفقها عليها وكذا

وكذا غيرها ممن يجب نفقته عليه بسبب من الاسباب والاجوز دفع الزكاة من السيد وغيره للمملوك  
للاتفاق سواء كان ابنا او مطلقا ثم يجوز دفعها من السيد وغيره في تلك رقبته لو كان مكاتباً  
مشكوكاً ومن سهم سبيل الله لو كان مضطراً وان لم يهرس المولى كما يجوز دفعها لمن وجبت نفقته  
في وفاة وبنه من سهم الغارمين وفي غير ذلك مما يحتاج اليه غير النفقة من سهم سبيل الله  
ومن سهم ابن السبيل الوصف الرابع ان لا يكون هاشمياً اذا كانت الزكاة من غيره من دون  
فرق بين السهام جميعها بل وبين زكاة المال والفطرة نعم لا باس بتصرفه في الخبز من سهم  
سبيل كما الحانات والادوات ونحوها ويثبت كونه هاشمياً بالاشباع والبيته ولا يثبت  
خبر دعواه وان حرم دفع الزكاة عليه مؤاخذه له بما قرره بل الاوطع عدم دفعها لابن الزنا  
منه وان كان اقوى خلافه وكذا مجهول النسب كاللقيد اما زكاة الهاشمي فلا باس بتنا  
ولها منه من غير فرق بين السهام جميعها حتى سهم العاملين فيوزع استعمال الهاشمي على  
صدقات بني هاشم كالباس يجوز تناولها من غير الهاشمي مع الاضطراب ولكن الاوطع  
انه لم يكن اقوى الدفعا على قدر الضرورة يوماً فهو كما كان الاوطع اجتناب الهاشمي  
الصدقة الواجبة ولو بالعارض وان كان الاقوى خلافه نعم لا باس بدفع الصدقة المندوبة  
ولو زكاة تجارة اليهم الفصل العاشر في الواجب وفيه مسائل الاولى المتوفى الاثر الزكاة  
في ذم الغيبة المالك او وكيله او وليه ولا يجوز عليه نقلها الى نائبها وان كان حياً  
والاحوط سبها اذا اطلبها نعم لو قال المالك اخرمتها قبل قولها له من دون بيته ولا يمين  
والاعلان بدفعها افضل من اسرار عكس الصدقة المندوبة الثانية يستحب القسمة  
في الاصل الثمانية مع سعةها ووجوبه بل يستحب مراعاة الجماعة التي اقلها ثلثة  
في كل صنف منهم حتى ابن السبيل وسبيل الله والا فضل تخصيص اصل الفضل بزيادة



التصيب بقدر فضله واهل العتف من السؤال بل لا ينبغي تخصيص صدقة الخلف  
 بالتجارب من الفقراء نعم قد تحصل بعض المرحمات الشرعية في بعض الناس فليست  
 ولا تجزئ من ذلك فلو خص بها شخصا واحدا من الاصناف جاز الثالث يجوز ان يعدل بالزكاة  
 المخرجة من حضره من الفقراء خصوصا مع المجهاب بالادوية جاز نقلها الى غير اهل البلد ولو  
 البعيد مع وجود المحقق فيه وان كان يضمنها وتلف بالنقل وموتته النقل عليه لا من الزكاة  
 ولو لم يوجد المحقق فيه مخير بين حفظها وبين نقلها الى غير اهل البلد ولا ضل عليه لو تلف مع عدم  
 التفريط وان تمكن من المصارف فيه في الاقوى ولا فرق بين القريب والبعيد مع الاشارة  
 لنظر السلسلة وان كان الاول التفريق في القريب ما لم يكن مرجح للبعيد ولو كان النقل يارث  
 التقدير مع وجود المحقق لم يكن عليه ضمان في الاقوى واو في صدق وكذا في قبضها عنه بما  
 الولايه العامة ثم انه لم ينقلها ولم يكن لها مصرف في البلد وتقدر حفظها وجب النقل في ذلك  
 قوى وموتته النقل من الزكاة ولو كان له دين في ذمة شخص في بلد اخر جاز ان لا يسلط  
 زكاة ولم يكن من النقل وكذا لو نقلت الزكاة من ماله الى بلد اخر فرفعها عنها ولو  
 له مال في غيره وكان فيه الزكاة فالأفضل صرفها في بلد المال وان عازله نقلها الى بلد  
 او غيره مع الضمان هذا كله في زكاة المال واما زكاة الفطرة فبنيانها في البلد الذي سقطت  
 عليه فيه بعينها او قيمة البلد المذخور ولو بعينها في ما لا غائب عنه تعهد وجب عليه  
 حكم زكاة المال بالنسبة الى العتف مع وجود المحقق وعدمه وبالنسبة الى ما خالفه  
 مع الحكوم منه وعدمه الرابع اذا قبضت التقدير الزكاة بعنوان الولايه العامة برئت ذمة  
 عدم المحقق المالك وان تلفت بعد ذلك بتفريط او بدونه والمالك عز الزكاة وتبينها  
 في مال مخصوص مع عدم المحقق بل ومعه على الاصح بل لا فضل ذلك ولا يكون امانة في يده

لا يضمنها

لا يضمنها الا بالاعتدي او التقريط ولو اخرج بها كان الرجوع لها والوضعية عليه وكذا لو لم  
 يجرها والتجرب جميع المال التي في بعضه ولو اوركته الوقات اوصي بها وجرها كغيرها من الامانات  
 لا حرك لك وان لم يكن قد جرحها ولو كان الوارث مستحقا لها جاز احتسابها عليه وتجب  
 منها المخرجة الخامسة المملوك الذي يرسى من الزكاة اذا مات ولا وراث له ورثته اهلان  
 وركه الامام على اذنيه السادسة اذا صح حتى تحتاج الصدقة الى كمال الوزيرة مثلا كانت  
 على المالك دون الزكاة السابعة اذا اجتمع المسحق سببان مثلا يستحق بها الزكاة كالفقير والغرم  
 واكتسابه جاز ان يعطى بكل سبب نصيبا ثلثا منه لا قدر لاكثر ما يلزم من الزكاة للفقير وفعله  
 فله دفع ما يريد على غناه ثم لو تاقبت العتفة بلغت ثلثه السنة صرح عليه تناول ما زاد  
 عليها لا نفاق بل لا حد لا على الاصح حتى في زكاة الفقير فله دفع الاقل من خمسة التخييري  
 او نصيب الفضة منهما ومن نصف الدينار الذي هو النصاب الاول من الذهب بل لا دفع  
 الاقل من النصاب الثاني وحر القير طان وان كان الا حوط عدم نقصان المدفوع من النصاب  
 الاول منهما سيما اذا كان اقل من النصاب الثاني بل هو مذكور بالادوية مقدار في الاصح  
 المدفوع من غيرها اخص واو في من ذلك اعتبار عدم النقصان عما يجزئ اول نصاب منه  
 كل جنس واما ماله نصاب واحد كما يقتضيه فواجب او اذا بلغ النصاب هذا كله مع بلوغ  
 الواجب المقدار فضا عدا ما لو اعطى مالى النصاب الاول الواحد ثم وجبت عليه الزكاة  
 في النصاب اخرج زكوته وسقط اعتبار التقدير فيه اذا لم يجتمع عند نسب كثيرة تبلغ الاقوى  
 ولو كان المالك نصابا اول وثاني والا حوط دفع مالى الاول الواحد وما في الثاني لا خير  
 منه دفع الجميع لواحد التاسع عشر يجب للمسلم من ثلثا الغنيمه اذا قبضت الزكاة بالولد والاعلى  
 بل لا حوط له ذلك وان يكون نحو التهم صلى عليه واو في اضافته اجرت الله فيما عطي



وجعله لك طهر وأوبركت لك فيما اقبضت وبسحب للوكي العام وذاتك حال بسط المير  
لحياتك المذكرة وسمي نعم الصدقة في الاقوى موضع والكشف كما هو للذات في النعم والحق والابل والتم  
ويبقى ان يكتب على الجسم ما اخذت له من زكاة او صدقة او غيره ولو اصاب لك ان ابرك واوبى  
العام من بركه لما لك ان يطلب من الفقيس تلك ما وعدك صدقة ولو صدقته لم لو ابرك الفقيس  
بليغها بعد تقويمها عند من يريد ان كان مالك الحق بها من دون كراهة ولو كانت جزء من لا يمكن  
الفقر من الانقطاع به ولا يشترط فيه جزاء مالك او يحصل لك من غير اشتراط غيره جاز شراها من دون  
كراهة ولا بأس في ابقائها على ملكه لو مال البهيم من غير ان يخرجها عن ملكك اختيارا او اجابة  
عشر اذا على الثاني عشر فيما يعتبر فيه الخول من الزكاة وجبت الزكاة على الاقوى استقراى الوجوب  
بل لك وان اقبض الثاني عشر من الخول الاول لا الثاني كما ان الاقوى جواز اخير الزكاة بعد  
حلها ولو مع عدم الغزل اقتضى ان يصير من والثلثه فضلا عن ان يكون مع الغزل او لغرض  
نعم بسحب الشغل بل هو لا حول بل بركه التاخير لا لغرض بل لغرضها لو اقبض بالثاخير لغرض  
وان جاز له ذلك ولا يجوز تقديمها قبل وقت الوجوب على الاقوى نعم ان اراد نحو ذلك دفع منها  
فرضا على الحق ما اذا جاء الوقت احسب ذلك زكاة في انشاء مع بقاء القابض على صفة الاستحقاق  
والدفع والمال على صفة الوجوب والوضوح المستحق عن الوصف او اراد لا احسا بغيره استجبت  
العين منه انه دفعها ولا تغلها او يمينها كما هو حكم الغرض دفع الزكاة لغرض ولو دفع المال على  
انه زكاة مجزأة كان المال باقيا على ملك الدافع مع بقاء عينه ومضمونا على القابض بالمثل او لا  
مع ملكه بالمال والمالك لا حساب حيله مع اجتماع الشرايط ولما العود عند المذمة كالماذم  
فرضا ولو اقضى المصاحب كله او بعضه في الخول او اثنائه لم يجب الزكاة على الاقوى سواء كانت العين با  
قبة او لا وقد ولو اقضى من المستحق ثمانية مثلاً فبازد زبارة منفصلة او منفصلة وصرح من وصف

الاستحقاق

أو شقاق او اراد الاحتساب على غيره كانت له القيمة حين القبض دون الالتزام بالعين التي مع  
التماضي بعد انقضاء دون الولد الذي هو نادر ملك القنطرة ولو انقضت الشاة كانت له القيمة  
المذمومة على الاقوى ولو استغنى القنطرة من المال ثم مال الخول جاز احتسابه عليه لبقائه على صفة  
الفقر بالدين ولا يكلف اخذه واعادته نعم لو استغنى بغيره ولو غلته وارتفع فبسته لم يجر الاحتساب  
والله العالم خاتمة حجب النية في الزكاة ولكن هي الواجب عنها ولا يجب فيها ان يزيل من القربة وان  
دول الوجوب والندب وان كان هو الا حوط ظو عليه زكاة وكفارة مثلاً وجب لغيره احد ما  
حين الذبح بالاحوط ان لم يكن اقوى ذلك بالنسبة الى زكاة المال والقطر ولو اختلف في ذمته  
لم يجب التحسين واجزأه قصد الاستئصال با وانه وان جعل نومه ويؤقتقر الى نية المحبس الذي يخرج  
الزكاة منه كانه نعام والعقوبة والتعدي من غير فرق بين انما وعمل الوجوب وتعدده وبين  
اخذ نية الحق والى ان كان عنه ابروت من النعم ونحو من ان لا يرد عدمه كقصاص من القليل  
واحد من النعم وبين كون المذموم من جنس احد ما وعدمه ولكن لو عين ونحو لا احكام  
عن المذموم كما هو جاز عند اخذ من الكافر او عند النعم للفقير عنه لا من الكافر وكذا ولا يخل  
والمالك عند النعم للفقير او لما لم يعموا ان الولاية من الفقراء والاقوى جواز التوكيل في اداء الزكاة  
وحده بتولي القربة كما ان الاقوى جواز التوكيل في الاتصال مع توكيل المالك النية وليس للحاكم النية  
عن المالك في الاقوى مع عدم التوكيل والامتناء كما لا يجزى النية من المالك عند النعم لتوكيله  
على الذبح وتجزى النية من المالك بعد وصول المال للفقير وانما تأخرت عن حال النعم في الذبح مع بقاء  
العين بل ومع تلفها مع اشتغال ذمة القابض كغيرها من الديون (ما مع عدم الشغل فلا محل  
للنية ولو كان له مال غائب مثلاً فقال ان كان باقياً فهذا زكاته وان كان مالاً فهو مال  
تج مختلف ما زال هذا زكاة او نافله ولو كان له ما لدن مثلاً مثلاً وبأو مختلفاً فان جاز



او غائبان او احدهما حاضر والاخر غائبا فاضركم الزكاة عن احدهما من غير تبين اجزئته وله العين  
بعد ولست في القوي ولو توبى الزكاة عنهما وورث بل بقوى التوزيع مع مئة مطلق الزكاة ولو اخرج  
عن ماله الغائب زكاة ثم مات فاشا كان عين المال باقيا على ملكه ولو تلف كان مضبوذا على القابض  
العالم بالمال فله حصة العين وصلها او قيمتها زكاة عن غير ذلك من امواله على الدفع عليه  
اولا وعلى غيره كما ان له اخذها واحدا بغيرها عليه او على غيره ان كان عليه حق ولو توبى الزكاة عن  
مالك بوجه احصوا لم يخرجوا من اصله ولا من العالم المتصدق الثاني في زكاة الاملاك الحرة من زكاة  
الفطر التي تجوز على من لم تدفع عن الموت واما كفايتها اربعة اوال فيمن تجب عليه وهو المكلف بالغني  
تصلا او قوة وان لم يكن عنده حين يعلق الخطاب صاع على الاصح فلا تجب على الصبي والمجنون ولا على  
وليهما ان يودي منهما من ماله بما يلحقه سقوطها عنهما بالقسمة التي من يجوز له ان يبيعها ولا  
على من حل شؤال عليه مثلا ولا على المملوك الثقل والمدين وام الولد والغائب المشروط ولا على  
الذي لم يخرج منه شيء على الاصح بل تجب على المولى نعم لو طهر من العبد شيء وجبت عليه وعلى المولى بالقسمة  
مع حصول الشرايط ولا على الفقير الذي لا يملك مؤنة سنة له ولعالمه زكاة على ما يقال في البيت  
ومستثنى منه لا تصلا ولا قوة وان كان الاطراف للفقراء المالك مؤنة سنة اخراجها بالادوية  
لحق بملك عين احد الغائبين الزكاة بل او قيمة ذلك البصر بالادوية ثمة زكاة على مؤنة بومته  
وليلته صاع اخراجها بل بسحق الفقير مثلا اخراجها ايضا ولو بان يدير صاعا على عبالة ثم يصدق به  
على الدجني بعد ان ينفق الدين البه من غيره في عين ان يكون مؤنة عليه منهم وغيره ويكره ان ينفق  
به على الدجني قبل ان ينفق من الدين صدقة بل وغير صدقة وعلى كل حال في اجتماع الشرايط تجب  
اخراجها من نفسه وعن جميع من يجوز له من عين دخول شؤال ولو شرها من التوبة والولد  
والاب والافخ والحج وغيرهم من الدناجب والادباب والاصغر نحو ولو على وجهه من غيرهم والاضيق

في فقهنا

ولو قبل دخول شؤال بل طهارة عام الشئ ولا تصفة والعنق والارض ولا ان يملكه ماله مدخله له في مساه  
عزما وله المبلتين الاخيرتين كما لا يخفى بالاضيق بعد ذلك ولا قبله بعد خروج من مساه حين  
الخطاب نعم اذ دخل خرج منها عن المدعي من اهل البلد في ليلة الهلال بل ويخرج من ياتي من النبا  
الملك لاكل وان لم يكن من الضيق عزما ولا يعتبر تحقق النكاح في الضيق وان كان هو الشؤال لاكل  
كما لا يخفى في جميع عين الضيق الكبير المهر والعبد والمسلم والمكاف وكيف كان فالضيق معتبر فيها كغيرها  
من العباد وان لا يخرج من الضيق ولا من الخلف ان كان له السلم بعد الهلاك سقطت عنه عاقبة الضيق  
لو استبصر مسائل الاوى من بلغ قبل دخول ليلة الشؤال بل طهارة او قارنه او سلم او زال صوره  
ولو اذ قد وادى او اقامه او ملك ما يصير به غنيا او يخرج صاع عنها وجبت الفطرة اما لو كان  
البلوغ او الاسلام او العقل بعد ذلك لم تجب الفطرة نعم تجب اذا كان على الزوال وكذا الكلام في  
الرجوع والذهب لو ملك مملوكا او ولد او غيره ذلك حتى يملك عبادة فان كان قبل دخول وقت  
الوجوب او قارنه او وجبت الفطرة عنده واقدم لم تجب نعم هو مستحب قبل الزوال كما عرفت والله اعلم  
الضيق تجب الفطرة عن الرجوع ولو منع والمملوك مع العبد له بها وان لم تجب الفطرة لها الشؤال  
وقوة على الدجني ولو لم يعلم بها هو ولا غيره مع وجوب نفقتها فاذا حوط انه يكن اقوى اخراجها  
كما ان الاطراف ذلك وان لم تجب النفقة وان قوى العدم ولو علم بها غيره وكان مؤنسا وجبت الفطرة  
عليه دونها وان لم يخرجها عنها اما ان كان معسرا فالادوية اخراج النهر والسبب عنهما وان  
لم تجب النفقة والاوى العدم ولو انفق على الصغير من ماله سقطت الفطرة عنه وعن الاب  
والادوية اخراج الاب الثالث لكل من وجبت فطرته على غيره لضيقه او عياله سقطت عنه  
فقطه وان كان له انفق وجبت عليه كالضيق الغني وكذا لو كان عيالا لا شخص ثم صار عيالا  
غيره وقت الخطاب بل انفق سقوطها وان لم يخرجها من خويل بها عنهم عسائرا وان كان الاطراف







الصح والذخوظ والأفضل المراج الترم ثم غالب ثلث البلاد هذا من حيث الخصوصية والآ  
فقد يخرج النفع مثلا من منطقة المهرجات المتأصلة كما يخرج من يكون قوله إلا على من التبرير  
الذخ منه من التبرير ومن أنه دون من البر الثالث في العذر وهو ما من جميع الناس  
حق الملك على الذخ والصح أربعة أملا وهي نعمة الرمال بالعراق وسنة بالمدي والذخ  
المستحق ثلثه وأوق ونصف بعبا والبقالي في الخيف الذي شرف في منه الذلف والمناج والذخ  
والسنة من الهجرة وكما كان فقد عرفت أن الفطرة لم على موت أو كرك شوال جامعاً للشرائط  
السابقة عنه ومن كان حين دخول شوال عبداً له أو صبياً فلولد له ولد مثله بعد العتق  
لم يجب فطرته وكذا غيره من عقدت العتق له أو صابها بعد عتق من كان كذلك قبله  
كأن من أصل بعد دخول شوال سقطت الفطرة عنه بخلافه لو أسلم قبله أو أقرى استبرأ من  
وضعها من حين وجوبها إلى الزوال وإن كان الأفضل اليوم قبل صلوة العيد بل هو الذخوظ  
فلم لا تقدم فطرة في شيء من شهر رمضان في الذخوظ أنه لم يكون أقوى إلا على جهة القرض كغير شهر  
ومضان وخبرنا من الذين هم أن منسأب فطرة في الوقت المزبور ويجوز عزل الفطرة أي تبنيها  
في مال خاص بعد جاني وقتها بالنسبة ولو عزل (أما منها) اختصوا الحكم بد أما لو عزل التبرير عليها  
في أنزالها أشكال أو أنه ذلك تبقي مشركاً وأولى منه لو كان له بقدرها مال مشركاً مع  
زبد مثله فعبته فطرة وعلى كل حال فإن خرج وقت الفطرة وكان قد عزلها في الوقت المبرر  
اليزل وضعها للمنفق من غير احتياج إلى التبرير وإن كان هو الذخوظ وإن لم يكن قد عزلها فإنا  
الذخوظ الأقوى عدم سقوطها بل يوزعها فأولها القربة من غير تقييد لا ذواله والغنيمة ولو  
أخر ونوعاً بعد الزل مع أن مكانه لا منسأب مع عدمه لا ضمان والذخوظ عدم نقلها إلى  
بلد آخر مع وجود الحق وعدم تأخيرها كذلك وإن كان يقرى الجواز مع الضمان والأفضل

أداء الفطرة

أداء الفطرة في بلد التكليف بها وإن كان مال البلد ووطنه في بلد آخر كما أن المتبرر تبعه دونها ولو لم يكن  
الفطرة في مال غائب عند شخص مثله عن ذلك البلد مع وجود الحق فيه الرابع في مخرجها وهو مخرج كوة  
الحال حتى بالنسبة إلى مخرجها العالمين والمدينة في زمن العينة لوفرض تحقيق موضوعها وإن كان لا  
الذخ على دفعها للفطرة المؤمنين وأطفالهم بالملكين منهم وإن لم يكن يؤخذ ولا يجوز التبرير  
المالك آخرها والأفضل بالذخوظ ونوعاً الخالصة أو من نصيبها المخصص في زمن حضوره في  
الغنية إلى فقهاء الشيعة المؤمنين الذينهم التواب فيها وخصوا مع طلبهم لها ولا عود أن لا يخرج  
لفطرة أقل من صاع أو قيمته وإن كان الأقوى الجواز وخصوصاً إذا اجتمع جماعة لا نسهم كذلك و  
يجوز أن يعطى الواحد أصواً بل ما يغنيه ويحتمل خاص وهو في الدعاء والجبريل وأهل الهجرة  
في الدين والفقرة والعقل والمخرج من متوا يكون فيه أحد المهرجات ومع التعارض ينبغي ملائمة  
والله الهادي كتاب الحسن الذي فرضه تعالى شأنه لحدود ودرهم عرضاً عن الزكوة الكرام  
نهم عنها وإن كانت الدنيا جميعها لهم فمنع منه درهمها أو أقل كان منه جاني الظالمين لهم  
والغاصبين بل من كان مستحقاً لذلك كان من الكافرين وفيه مباحث الأول فيما عجز فيه  
الحسن وهو سبعة على الأصح الأول ما يغنيهم باذن الأمام قهر من أهل الحرب من المسلمين  
والكافرين الذين سخطوا وما لهم وأمر لهم وسبي نسائهم وأطفالهم سواء في ذلك ما جاز  
العسكر وما لم يجوز كارض ونحوها على الأصح وإن كانت الأقوى أبا حنيفة الحسن من الأذى  
المفروضة عنوة في زمن الغيبة إلا أن الذخوظ أخرج الحسن منها فيه أيضاً كما با حنيفة ما كان  
منها من الأتقال التي سترتها إنشاء الله تعالى لا يستثنى من ذلك ما بالقيمة كما  
الحجامة الووقه والركب الفياض والسيف القاطع والبرق فأنها لا جازم لا نفس  
ضيقاً بل ونحو تلك الملوكة التي هي له أيضاً منها كما أنه ينبغي أخرج المكون التي تنفق



على الغنية بعد فقيرها بحفظ وجهه وحبها ونحوها منها قبل اخراجها من بيتها بعد  
استئذانها ما يجعل الامام من الغنية على فعل مصلحة من المصلحة فلا يخفى فيه من حيث  
كونه غنية وان تعلق به من حيث الاكتاب مع اجتماع شرائطه اما السلب فهو من  
الغنية وفيد الخس على السالب على الاوطان لم يكن اقوى وتقدم الرضا على النساء والعبيد  
ونحوهم ممن لا حق لهم في الغنية على تمتعها بالثقل وحوالها لبعض الغنيين عدم  
الخس فيها على من صار الله وان كان الاوطان كما لا يخفى على ما اغتم بالقرى ومن غيرها  
اذن الامام لا تقدم من الاثقال للامام على الاصح اما ما اغتم بالسرقة والعلبة فانه  
قوى والاوطان وجوب الخس فيه على الاوطان ان لم يكن اقوى ذلك ايضا في المأوى من اهل الحرم  
بالربا والرهون الباطلة ونحوها على الاوطان من حيث كونه غنية فانه لا يحتاج الى ما  
مؤنة السند وغيرها وان كان الذي بقوى خلافه نعم ما يغتم من اهل الحرب لرجوعهم على المسلمين  
في اماكنهم مثلا ولو في من الغنية من الغنية بل منها ايضا ما حواه العسكر من مال  
البعاء الذين انصاب في الحقيقة في الاوطان ان لم يكن اقوى كما ان منها ايضا الفداء  
بل بعد ايضا الحاق الخربة المبدولة بتلك السيرة بخلاف غيرها من افراد الخربة  
وكذا ما صولوا عليه ولا يعتبر في وجوب الخس في الغنية بل في مقدار العشرين دينار  
على الاصح نعم يعتبر في الغنم ان لا يكون غنيا من مسلم او زمني او معاهدي او نحوهم  
من تعتبر اعمال الخلفاء ما كان في ايديهم من اهل الحرب وان لم يكن الحرب معهم  
في تلك السيرة هذا وقد يقوى الحاق اخذ مال الناصب ودفع الخس منه بعد  
الضم خصوصا بعد اعادة هذا الحرب الثاني المعدن بكسر اللام الذي يروج في سماء  
الاعتقاد العرفي كغيره وعند الزعم الغرض والرهان والحديد والفضة والبرق والياقوت

والنحو

والنحو جدوا الغني والفقير والحق والباطل والسلب في القدر والنفذ والاكراه والسلب والكل  
والزاج والنازع والمحل والمقهر وما شئت فبدأ منه لا يخفى فيه من هذه الحقيقة نعم  
فبدأ به اخرج مؤنة الاخراج والتصفيد مثلا بلوغ عشرين دينار او ما تكون قيمته ذلك  
حالا لا يخرج على الاصح خراج مدوح ومانع وان قل وان كان الاوطان خراج مدوح من الخارج من  
المعدن البالغ دينار بلغة كان الاوطان اقوى من اخرج وتعد على الاوطان ان لم يكن  
اقوى ذلك ولو لم يدر على الاوطان ان لم يكن اقوى خراج مدوح مع ذلك وان كانوا انزكاة  
فيه ولم يبلغ نصيب كل واحد منهم ذلك ولو اشق المعدن على جيبه فضاء بلوغ قيمته  
المجموع ذلك وجب الخس اما اذا كانت معارك متعددة اعتبر في الخارج من كل منها ذلك  
دون المنعم ولو اخرج الخس قلاب المعدن مثلا لم يجر مجازا اختلاف الجوهر اما لو علم بالسلب  
او الزيادة اجرة ولو عمل ما يخرج من المعدن من ارجاء او زمانا او في او نحو ذلك فيلزم  
الجوهر زادت قيمة اعتبر في الاصل الذي هو المادة الخس وفي الزيادة حكم المناسب بقوم  
تحسينه ويخرج منه وكذا لو اخرج من معدن من مال آخر واداه ولو وجد  
من المعدن مطروحا في الصحراء مثلا فانه حرة ان لم يكن اقوى اخرج منه اذا كان الخراج له  
حيوانا مثلا في ارض مباحة ولو كان المعدن في ارض مملوكة فخرجه مخرج ملك المعدن ليس  
الارض وعليه الخس من دون احساب مؤنة ولو حصل شيء قليل من المعدن في مكانا  
منه مقدار النصاب ثم انقطع جري عليه حكم المعدن في الاقوى ولو لم يستطع للمعدن عبادة  
السيد وكان عليه الخس ولو استاجر مبرا على اخرج معدن فاما الخراج المستاجر وان توفي  
الاجير التملك لنفسه ولو كان المعدن في مملوكة من المملوك عبادة فاما استنبطه احد المسلمين  
ملكه وكان عليه الخس فضلا عما كان في موانها بل لو استنبطه ذمي كان الحكم كحكم في الاقوى



في يميني ذلك في غير الذي انشا ولو استنيط المعدل جني او عجبون تغلق فيه في الاخرى وانه  
وجب على الولي الاضلاع الله العالم الثالث الكثر الذي يرجع في سماء الى العرف وفيه سائر  
الاولي يجب فيه الحسن اذا بلغ عشرين دينارا في الذهب او مائتي درهم في الفضة واهما  
في غيرها وانه نصاب له غير ذلك فيجب في بالعدو والاريد عليه وان قل الحسن كان له جني يبيع  
مصولا ودرع صلب مع النصاب مع النظم الى حاله اخره كوني او يبيع ولو كان يبيع كثر المالك انصرم  
لو كان الاضلاع وضعت ضم بعضها الى بعض بل الاضلاع ذلك ان لم يكن اقوى في المال المذكور في  
خروف متعدي في مكان واحد او كانت لواحد الثاني الكثر المعلوم ولو بنا هذا حاله من كونه  
انما حله المستحي باليخ حوله او اوجه عليه الحسن سواء في واريثي وان كان فيها مسلم على  
الدين اوفى بالله سلام بل وسواء كان في ارض لها مالك معين او له بل وكذا ما يورثه من الكثر  
في ارض الاسلام وان كان فيها ملكه القديم ما من ملوكهم او اسم النبي صلى الله عليه وسلم نعم لو لم يكن  
كان ملكا لمسلم قديم فاقوى ميراث حكم يحصل لملك عليه كان الاضلاع واقوى عدم وضع اليد  
على العلوم انه ملك لا عند عشريني المال في غير الواجب فصر عن المسلم منهم وان جرد حكم  
الحصول ايضا لو اتفق وضع اليد عليه بل الاضلاع عدم وضع اليد على المقتل انه كذلك وان كان في  
خلافه بل لا بعد ملك الواحد له واخره الحسن منه ولو وجد في ارض ملوكه الواجب قبيل  
وتوجه على وجه لا يحصل معه ملك الكثر غيره المالك قبله مع احتمال فان لم يجره لا للجد  
وعليه الحسن على الدين وان كان عليه اثر الاسلام وان تعلق الملاك غيره الجميع فان نفوه الحج  
كان الحكم كاعرف وان ارضه بعضهم وفيه اليد وانه تنازعوا فيه يرجع الى حكم اللداعي ولو مرجع  
مليحي الملك يكون اربا وتقاء شركاه ليد دفعت اليه حصته ومالك الواحد الباقي في  
قيد وفي اخذ تام الحسن منه او بالنسبة ومجان احوط الاول وفيها الثاني ولو

ملازمه

في ارض مستأجرة او مستأجرة حرة المالك فاعرفه وان كان الواحد وعليه الحسن ما لم يعلم انه مسلم  
متدوا لله جري عليه حكم الحصول كما سمعت بل وكذا لا من وجبت كثر في ملك الغير ولو نزع فيه  
المستأجر وما كان لا رقديم قول المالك في اقوى الوجهين الثالثه يلحق بالالكثر في الاضلاع ان لم  
اقوى ما يوجد في جوف الدابة المستأجرة مثلا في اخراج الحسن بعد عدم معرفته البائع على حسب ما  
في الارض من غير فرق بين ما فيه اثر الاسلام وعدمه بل يلحق به ايضا في الاضلاع ان لم يكن اقوى  
ما يوجد في جوف السمكة بل لا تعريف للبائع الذي ارض فادروا علم انه ما في جوفها من المباح  
الذي لم يجر عليه ملك احد فالاضلاع ان لم يكن اقوى اخراج حصة تلك بل الاضلاع ايضا الخاف  
غير السمكة والدابة من الحيات انهما والله العالم الرابع الخوص وفيه مسائل الاولى كل ما يخرج  
اعتيد خروجه به من الجواهر والديار وغيرها يجب فيه الحسن بشرط ان يبلغ قيمته دينارا فصلا  
فلا تحسن فيما يخص من ذلك كذا لا يعتبر في الوجود ان يبيع من ذلك على الدين وحكم تعدد الاخراج  
والخرج والبيع كما صدره في المحدث على الدين فم لو خرج من ذلك شئ لنفسه على السائل ويخبر  
من غيره ممن لم يجب الحسن من هذا الوجه وكذا المخرج بالادلة من خوص من المخرج على الدين اما  
لو خاص وشدة بالادلة فخرج وجب فيه الحسن كما انه يجب الحسن في غير الخوص مع انه راجع في  
قسم الادباج بالوزن معدن تحت المال بحيث لا يخرج منه شئ الا بالوزن فخرج مالا  
يلعب نصاب المعدن ويلعب نصاب الخوص وجب فيه الحسن الثانية الحسن على الغواص ان كان  
اصيلا وان كان اصيلا فعلى المستأجر والمساؤل من الغواص لا يجري عليه حكم الغواص وان شال  
وخرقا يبيع مع عدم نيته الاول للباذ فان الاضلاع تغلق الحسن به وان كان الاضلاع  
كان الاضلاع فلهذا ايضا فمن غاص من قصد فضا في شيا وان كان الاضلاع فلهذا ايضا  
من الغواص ما يخرج من المال الفارقي في البحر متى لو كان لشالي ونحوها وان قلنا بملكه فلهذا



مع صايد عنه وانقطع رجاء عنه وترك العرض له وكذا لو كان الخارج بالفوض بالفوض  
جوازاً ومحوه مما هو من غير الجواز التي يباين خروجها بالفوض ثم لو خرج في بطن الجارية الخارج بالفوض  
مثلاً من الجوارح تعلق به الخنس اذا كان من المعتاد بل وان لم يكن منه في الاوطان وان كان الاقوى خلافه  
والا نهار العقيقة كدليل القيل والفرات حكمها حكم الجوارح النسبة الى ما خرج منها بالفوض اذا غرض  
تكون ذلك فيها كالخبر بل كما يتحقق به اسم الخروج بالفوض من الماء كذلك الثالثة ما بعد خروج  
من الغيرة بالفوض يجري عليه حكمه كما يجري حكم المحدث في المرفوض كونه من المرفوض اما  
غير ذلك ففيه الخنس بالادوية ان لم يكن عدم ملاحظة نصاب فيه الرابعة انما يجب الخنس في  
الفوض والمحدث والكثير بعد اخراج ما يخرجه على المحفر السبك والحوث والادوات ونحو ذلك  
بل يقوي اعتبار النصاب بعد اخراج والله العالم الخامس ما يفضل عن مؤنثه له ولها له  
من الصناعات والزرعات والبايعات الجارات بل وسائر التكتيات ولو لم يجزها للبائس من غير فرق  
بين المؤنث والعسل الذي يرفد من الجبال وخزنها او استنبت او استنباع او ارتفاع او غير ذلك  
فما يدخل تحت مسمى التكتيات بالادوية تعلقه بالنماء وان لم يدخل تحت مسمى التكتيات  
والنماء تحايد الخنس واحول من ذلك تعلقه بنحو الهبات والهدايا والتجارات والحوادث  
تتبع الميراث الذي لم يحسب والمهر وعوض الخلع ونحو ذلك مما استي فائدة وان كان الاقوى عدم  
تعلقه بما لا يمتي تكتياً ولا عبرة بارتفاع القيمة السوفية مع عدم الخلق في الخارج فلما استنبت  
عينا مثلاً للتكتيات بها فعلت قيمتها ولم يصحها غفلت او طلبا للزيادة او نحو ذلك مما يجب  
قيمتها الى باس ما لها لم يفتن الخنس اذا لم يكن قد استقر فيها بتمام الحول ولو استقر فيها  
للتكتيات بما لها او اصابها او اجازها او زيل عنها او نحو ذلك من منافعها فعلت قيمته  
البيع ولم يبعها لم يكن عليه حق البيع وانما عليه حق ما يحصل له منها فلو باعها وجب  
عليه الخنس في الثمن الباقى ولو اخرج الخنس من العين فزاد زيادة مشيئة او منفصلة وجب

الخنس في الزيادة

الخنس في الزيادة سواء اخرج الخنس من العين والقيمة وسواء في المخرج من الباقى بقدر تلك الزيادة  
اولاً ولو تحقق الرجوع في اثناء الحول ثم اخرج به نفع الباقى فالادوية ان لم يكن اقوى اخراج ما يخص الخنس  
من الرجوع الاول فان اخرج اوله مثلاً ستمائة وكانت مؤنثه مائة فاخذها واخرجها بالباقى مثلاً مائة  
فمما تدهان عام الخنس ما تالت وثلاثون مائة من الرجوع الاول وبتبعها ثانياً من الرجوع الثاني  
وهو مائة ايها تكون الباقى من الرجوع الثاني ام بما تدهان وخمساً ثانياً فيكون المجموع مائة وثلاثون  
فوت ولو كان في يده ما لا يفسد فيه كونه ميراثاً مثلاً وقد ابقاه للتكتيات ثانياً وجب الخنس في  
النماء بل الادوية ان لم يكن اقوى اخراج الخنس من ثمنه وان لم يكن قد قصد التكتيات به وهذا  
ما قل الا وفي الخنس في هذا القسم وان شارك غيره في توقف تعلقه شيئاً على اخراج ما سائر الغار  
مات الا في حصل بسببها النماء والرجوع لكنه يزيد باخصاص يعلقه بالفاضل عن مؤنثه لئلا  
التي اولها حال الشروع في التكتيات على الاصح له ولعيا له الواجب النفع عليه وغيره مع صدق  
اسم العيول له عليه عمرها والمرجع فيها العرف لاختلافها باختلاف الزمن والامكنة والاعمال  
والعوارض والاحوال ونحو ذلك من غير فرق بين ما يحتاج لنفس المالك والمثرب والملبس  
والسكن ونحوها وبين ما يحتاج لزيادة رزقه وصداقته وجوارحه وهدايته واصنافه ومسا  
ضمانه واعقوق الا زينة له بنده او كفاية ونحو ذلك فضلاً عن دينه التي منها الرض  
جوابه وقيمة او مثل ما انفق على اخطائه وما يحتاج من دابة او جارية او عبيداً  
وام او غلظت او اسباب او فريش او كتب بل وما يحتاج اليه لشروع اولاده واخصام  
وما يحتاج اليه في المرض وفي موت احد عياله وغير ذلك مما لا يمكن حصره نعم يقتصر فيه  
الاقتضاء على التدقيق بما له في العادة من ذلك كله بحيث يكون تركه خيراً جامعاً امثاله  
دونه ما لا يسفها وسرنا بل الادوية ان لم يكن اقوى من مقتضى الوسط من المؤنث دون الفرد المعالي فيها  
التي لو فعل لم يكن مسرفاً ولكنه من السعة الثانية لولا انفق انه ظلم في غير حال التجارة او صرف



منه تلك اوتلف منه لم يكتسب من المؤنة فلا يجبر شي من ذلك بالرجع وان كان في عامه  
 بل الاصول اهل بان عدم جبر تلف مال التجارة بل وجوبها برجع اخرى خصوصا اذا فرض  
 تعقب الرجع لفساد بل الاصول عدم جبر ضارة التجارة الواحدة في الوقتين سيما لو كان الرجع  
 في الوقت الثاني واوحدته عدم جبرها في الوقت الواحد لو كان التلف لسببته ونحوه لا يفتقر  
 السعر ونحوه مما يحصل به انحسار التجارة وان الذي يفرض فيها الجبر في ذلك الحول كجبر  
 خسار بعض التجارة الواحدة برجع البعض الآخر منها في الحول الثالثه يعتبر في احسابها  
 والنذر والكفاية ونحوها من المؤنة سببها على عام الرجع او حصولها فيه كغير من المؤنة  
 المجردة منها بعد مضي الحول فانه لا يراعى الخس في عام الماضي حتى استطاعة الرجع فانها  
 من المؤنة بالنسبة الى عام الاستطاعة اما لو استطاع من فضلات مسبقه متعددة  
 الخس فيها تبقى على عام الاستطاعة وكانت مؤنة الرجع في ذلك العام من جملة مؤنة السنة  
 اذا صادف سبيل المنة حول تلك الفضلة والافضل المنة من ذلك حول فضلة سنة  
 الوجوب رمضان مثلا فنفسه في الحول لها قبل سبيلها فله الرجع وقد كان ما يملك الرجع فانه  
 يجب الخس في تلك الفضلة ايضا وان كانت الاستطاعة حصلت في تلك السنة لم يلزم بها  
 مع سبيل المنة عينا فالاصول ان لم يكن اخراج الخس كسابق ما تقرر به على نفسه سببا فيما  
 وهدى تركه نفسا عليه اما لو سرقه وجبر الخس فيها اسرق فيه وكذا لو ذهب مال في اثناء  
 الحول او سرقه تبين حيله لم يكتسب الخس فان الحول ليس شرطا في وجوبه وان جازله  
 التاميم الى تمامه الى ان فاقا به لا احتمال مجرد مؤنة له ولو زاد ما اعد له المؤنة من الجبر  
 نحو ما اخرج منها عند تمام الحول اما لو كان سببه على الزيادة على الحول كالغرض والادنى بل لو كان  
 فالاصول عدم الخس فيها فضلا عن العبد والغرس مثلا ثم لو فرض ان سببها على وجهه لم يكون  
 من المؤنة فالاصول ان لم يكن اقوى اخرج الخس منها والافضل العالم الرابعه لو كان عنده مال اخر

في هذا الموضع

فيه فالاصول امر الخس المؤنة من المنة دونه خاصة او مع التوزيع وان كان هو اول سبب الاول نعم الظاهر  
 عدم احتساب ما عنده من دار او عبد ونحوها مما هو من المؤنة مع عدمه من الرجع بل بقوى ذلك  
 فيمن قام غيره بمؤنة لوجوب او تبرع وكذا ما بقي من مؤنة السنة الماضية مما كان مبنيا على الدوام  
 كالدار والعبد والغرس ونحوها لم يكتسب داره وسببها احتساب من مؤنة تلك السنة ولو باعدت  
 منه في الذي يريد ان يستجده فان نقص اكل وان اتفق به مخرج دخل في الايام التي يجبر فيها الخس  
 وكذا كل ما اتخذ للخدمة اذا اراد يبعده ولو كان الكسب في اثناء الحول بعد الرجع سقط المؤنة في  
 باقية واخرج الخس منه كما لو اتفق عدم الاحتساب الى بعض ما اظنه من المؤنة وانه العالم الخامسة  
 الرجع المجردة لدوي الضمان مثلا في كل يوم بمنزلة الرجع الواحد في السنة لو اخذ منه مؤنة السنة  
 التي سببها من حين الكسب حتى اتفق ونحوه الباقي بل الاصول والاصول ذلك في التجارة الواحدة  
 اذا تعدت بها بالتقلب مثلا في تلك السنة بل في كل سنة والاصول ذلك ايضا في التجارة المتعددة  
 لو اخذ منه مؤنة السنة التي سببها ما عرفت ونحوه الباقي ولا يلزم للرجع ما تقرر به ولا بأس  
 باحتساب مقدار ما وقع منه من المؤنة على حصول الرجع منه بعد حصوله ولو لم يحصل الرجع في  
 تلك السنة بل حصل في السنة الثانية فيلزم احتساب مؤنة السابقة منه ونحوه الباقي في كل  
 سنة سببه حصول الرجع من الفضل الاول ونحوه مؤنة السابقة ونحوه الباقي وجهه لا يخلو  
 ثانيا منها من قوة السادة الخس في العبد في جميع اقسامه حتى هذا القسم على انه قد فليس له في ذلك  
 النصف فيه بعد استقراره بوجه من الوجه بل لو كسب منه بعينه وفي ضمن المشاء تلفت منه  
 ولو رجع كان له حصة من الرجع ثم لو كسب بالذمة ودفعه وفاداه ثم ولو تبرع ذمته ولكن  
 لا حصة له من الرجع في المال المفقود من مؤنة في الذمة وليس له ضمان ثم النصف به بل الاصول ان لم  
 يكن اقوى ذلك في خس هذا القسم قبل الحول وان جازله التاميم اليه اسبقا فانه وجازله ايضا  
 اعطاء بدله من عبيد اخي لم يكتسب له ذمته ببيع مثلا مع الحكم جازله التاميم فيه



ولا حصلة له من التبرج بل لو فرض تجدد مؤن له في أثناء الخلود على وجه لا يقوم به التبرج انكشاف  
 الصلح وكذا لو جعله فبان بعد ذلك عدم كفاية التبرج لم يحتجب بها وكان له الرجوع بعينه مع وجود  
 بل بقي ضمان الحقن العالم بالحال مع التلقف لاسد من الارض المشتهة الذي من مسلم وتوقفا  
 بل طلق المشقة اليه منه بعض سواء كانت ارض منبرج او مسكن او غيرها وسواء كانا فيها  
 اجنس كالارض المنقوشة عمودا لو باعها اهل الجنس بل او يثبت تبعا لثا في الصرف فيها او غيرها  
 مثل ان يرضى التي اسلم عليها اهلها طوعا فانه يجب على الذي اجنس فيها وان باعها من زمي  
 بل او مسلم بل او مسلم ولو ادعى بل ولو ردها با قاله او غيرها في وجه توقيف ولا يقطع فيها  
 باسوة بعد دخول الارض في ملكه مجهول بالوكان قبله ولو بعد العقد قبل القبض الذي يثبت  
 عليه الملك ولو تلك زمي من مثله بعد مشروط بالقبض فاسلم الناقل قبل ان يبايع  
 ففي اخذ الجنس وجهان اقربهما عدم ولو اشترى بها من مسلم ثم باعها منه او من مسلم اخر  
 ثم اشترى بها كان عليه منى منى مع منى الدارحة فاعلى وحكى حتى بقي تبشيرا ولو اشترى بها  
 مشترطاً في الجنس لم يبق بل وكذا لو اشترط كونه على البايع الاعلى ارادة او لم يقدار عنه  
 فانه يعنى بواحه وكصرف هذا الجنس معنى غيره على الذبح وعمله رقبه الارض فتعبر في الجنس  
 مع منى عدم دفع عوض اليه بين اخذه من الرقبه وبين اجارته مثله من غير فرق في ذلك  
 بين الرابحة والغرس والبناء وان كان له قطع الغرس والبناء فان عليه ابقاها بالاداء كانه  
 عليه اخذ قيمته الا منى لو يملك فلقوم مشغولة بالغرس والبناء بالاداء ثم يامد حش تلك  
 ولا حول ولا ضاب في هذا القسم من الجنس بل ولا يملك حتى الحاكم عين الاخذ لا حين الذبح على وجه  
 المحل المختلط بالاعراب ولو من غير كسب مع عدم تميز صاحبه (مسألة) ولو في عدد محصور وقدره اربعة  
 كلك ولو على شائعة فيما اختلط معه فانه يخرج منه الجنس ثم اما لو علم صاحبه بيبه وتقدر المال  
 وجب دفعه اليه ولو خسر بل لو علمه في عدد محصور في الاوطى القلوص منهم جميعهم فان لم يكن ففي

المحل

اختلج المالك بالقرعة او فزع المال عليهم بالسوية او يرجع حكم مجهول المالك وجوه خبر جاور  
 سطحا ولا يحد في ثلثه بالخصوص كما ان يحد في ثلث في غير الخصوص والذي يصدق به على من يشاء  
 وان كان الاصول الصدقة به عليه مع فرض كونه محققا لثالث من خبر فري في المال للمرابين كونه  
 بمقدار الجنس او ازيد او انقص ولو علم فزعا لمال وجعل المالك جري عليه حكم المجهول ولا خمس وكذا  
 لو علم ازيد من الخمس اجمالا وانقص كذلك فان كان في لذمة اقتصر على دفع ما يخرج به يقين  
 الشغل وان كان في العين فالأصول الخمس ولو بالصلح مع الحاكم بما لا يعلم زبادة على ما في رصده  
 وان كان يقوى مع كونه المال في يده الاكتفاء بالقبض ايضا ولو علم المالك وجعل المقدار مختصا  
 بالصلح فان ابي اقتصر على ما يرتفع به يقين الشغل كما سمعته في سابقه وان كان الاصول صلح بما  
 يرضى ما لم يعلم زبادته على ما اشغلت ذمته به ومصرف هذا الخمس كصرف غيره على الذبح بل لا يوقف  
 على الاذن من الحاكم في السنة فيبقى وضعه مع فرض الشك في يقوى جواز الذبح من غيره ولو ثبتت المالك  
 بعد اخراج الخمس مثله فانه قوي الضمان حتى للنفذ الذي وقعه الحاكم بقبول ان لا يملك ولو علم زبادة  
 اعرام عن الخمس بعد اعرامه منه صدق بالزيادة ولو خلط اعرام بالمولود خرافات كثيرة اعرام الجليل  
 مقتضى الجنس عدم اعرامه ولو خلط اعرام تمامية الجنس اربعة خمس اعرام خمس اعرام ولو  
 تملك شيئا بعاوضة المختلط جاز لولي الجنس الرجوع لكل منهما في خمس المختلط دون ما اختلج  
 في مقابلته حتى لو جعل صاحبه فانه يخرج خمسة صدقة عن صاحبه كغيره من مجهول المالك ولو  
 تصرف في المختلط بعد محقق موجب الخمس فيه لم يسقط الخمس عنه وان صار اعرام في ذمته والبيع  
 الاخلط فان لم يعرف قدر المختلط اخرج خمسة فالأصول دفع ما يقين به بل انه زبادة ولا قوى  
 الاكتفاء بدفع ما يرتفع به يقين الشغل ولو كان اعرام المختلط بالمال من الوقت العام او من  
 الخمس او من الزكوة فانه قوي كونه معلوم المالك شيئا في الزكوة والوقت والله العاقل  
 الاولى القل عدم اعتبار التكليف والحرمة في الكثرة الغرض كما سمعته في المعنى وان وجب الذبح

وجب



على الولي والسيد بل يقوي تعلق الخرس في مال غير الخلف المختلط والأرض المنفردة لو كان في مال بلائح  
تعلقه بما يفضل من مؤنة السعة بل يقوي تعلق الخرس في مال غير الخلف المختلط في بيع مال الطفل وورثه  
وغيره مما سحقت في الخلف من وجه وان كان الله وجه خلافه الثانية قد عرفت عدم اعتبار الخلف في  
وجوب الخرس في جميع ماله حتى الأربع وان جاز التأخير اليه احتياطا للمكسب ولو لم يزد النجاشي جاز له  
وليس له الرجوع بعد ذلك لربان عدم الخرس مع تلك العين وعدم العلم بالحال اما مع بقاء العين  
او تلفها مع عدم السحق بالحال وكون الدفع له على الوجه المهور في أقوى الرجوع فيه الخلف في قسمه  
ومستحقه وفيه مسائل الأولى يقسم الخرس ستة اسهم على أربع منهم ثلثهم للزوجين وثلثهم للزوجين وثلثهم  
للزوجة الثانية والسرودي له الفداء وعجل الله فرجه وادبها بالادب والادب بها ان وثائقه لا يما  
والمالكين وابناء السبل الثانية لا يجب كل طائفة فلو اقتصر من كل منها على واحد جاز كما لا يجب للساوي  
لو اريد البسط عليهم بل الأقوى جواز تخصيص طائفة به الثالثة مسحق الخرس من انساب الى عبد المطلبين  
هاشم دون المطلب ابي هاشم على بالآبوة فلو انسابه لم يحمل له الخرس وحك له المدة مع الرجوع  
وعم بنو ابي طالب والعباس والحارث وابي بصير وغيرهم بين الذكر والانثى بل لم يعرف في هذا الزمان  
ان النسب الى الاولين لم يمازك الله في ذرية الاول منها وينبغي تقديم الامم عطفه بالبنية على غيره او  
قوية ولا يصدق مدعي النسب الا قورن قد يحال الدفع لمجوز الى محال بعد معرفة عدالة بالتوكيل على  
ان يصال المحقة على وجه يدرج فيه الا قد تقدم مع ان الاولي خلافه كما ان الاولي بل الاوط  
ان لم يكن أقوى عدم دفع من عليه الخرس من يجب نفقة عليه سببا للزوجة وسببا لكون مؤسرا على  
معنى عدم جواز احتساب ما وجب عليه من النفقة مما عليه من الخرس اما دفعه اليه لغير ذلك مما  
يجنون اليه ولم يكن واجبا اليه كالزواج مثلا ونفقة من يورثه به فلا باس كما لا باس بدفع خسر  
لهم ولو لا اتفاق حتى الزوجة المعسر زوجها الرابعة يجب الا يصال جميع الخرس الى اقسام حال سببها  
فياخذ منه لغيره في تمامه وتقسيم النصف الا تم على اهله بقدر كفايتهم مقتضاها فانه فضل مستحق

لله في مال

كان له وانه اغورا تم من نصيبه على الخمس الخامسة لا يجوز دفع الزيادة على مؤنة السعة المستحق  
ولو ردة وان جاز ذلك في الزكاة وان قوي اعتبار النقص في البتاني اما ابن السكيت في  
طاعة او غير معصية على الأقوى فلا يعتبر فيه النقص في بله نعم يعتبر فيه الحاجة في بلد التسليم وان كان غنيا  
في بله كما عرفت في الزكاة التي حكمها حكم ما حان في ذلك في جميع ما تقدم من الفروع فيه بل وقوي  
تماما في مثله هنا كالنبيذ والعنبر ونحو ذلك مما لا يخفى حرم بانه في المقام فلا حظ ويقترب لا يما  
بالعنى الاخص او ما في حكمه في جميع الخمس ولا يعتبر العدم على الرجوع وان كان الاولي ملاحظه النجاشي  
في انفراد ميراثه احرار بارتكاب اكابر بل يقوى عدم الجواز اذا كان في الرجوع اعلم على الامم و  
اعلم بالفتح في الفسخ منع عنه ونظر الخاق مستضعف كل ذمة بها السارسة الأقوى جواز نقل  
الخرس من البلد الى غيره وان وجد المسحق ولكن مع الصعوبة اما مع عهده فلا ضمان لو تلف من غير  
سج ولا ذن في تلك بين البلد القريب والبعيد وان كان الاولي الدفع في القريب حالم مرجع للبعيد  
لو كان بذاك القربة مع وجود المسحق لم يكن عليه ضمان في الأقوى وأولى منه لو كان في قبضها  
عنده بالولاية العامة ثم اتت له في نقلها ولو تعدد الحفظ ولا مسحق وجب النقل في الأقوى بل وثقة  
النقل منه لا من الخلف ولو كان له دين في ذمة شخص في بلد اخر جاز الاحتساب به غنا  
ولم يكن من النقل وكذا لو نقل بغير الخرس من ماله الى بلد اخر فله حوضا عنه ولو كان له  
مال في غير بلده وكان فيه الخرس جاز له نقله الى بلده او غيره مع الصعوبة وان كان الاولي  
في بلد المال وان قوي جواز تولي من عليه الخرس صرف نصيبه من الامم اليه بنفسه وان  
كان الاوط احتياطا ما شهد به دفعه الى نائب الغيبة وهو المجهول الجامع لا شرط اما ما يرجع الى  
الامم سرودي له الفداء فلا بد من دفعه اليه ليرى مزية فيه فان لم يكن في البلد نقله اليه بل  
الأقوى جواز النقل الى غيره من في البلد بل الاولي والاوط ذلك اذا كان هو الاصل السابعة يجوز  
لمو عليه الخرس الرجوع من غير العين التي حوزها من غير من بين الشك والعرض وبين الامم  
مروي له الفداء وغيره وان كان الاولي اعتبار رجعي المراجع له بذكره تنافي حتى انهم روي له الفداء

في

يكن



كان الله يحب عبده ورجل القدر في نفسه ولا يرى بغير الحق لها ما معانها ما لم يكن على وجه ترمي  
 ولو كان الحق في عينه فله حق الطوائف منه من غير ملك من غير المشايخ فيه فاذنوا في العالم موضع  
 الاخر ملك الجميع ولا يبرأ من الشمس سواء كان في العين او في الذمة الا ينقص من له النفس من  
 الحق والحكم والادب وان لم يكن عدم شخصه بالفرق ولو كان الحق في الذمة جازا حاله حكم الشرح  
 عن الامام ورجل القدر بما له في ذمة اخر بل يقوى بوازة لك في جميع اما حاله شخص معين من  
 الطوائف فالادب ان لم يكن اقوى عدم شخصه وله احساب ماله في ذمة الطوائف فما لم  
 احساب ذلك من حق الامام ورجل القدر بانه الحاكم والله العالم بالحق في الانفال  
 ورجل ما يتحقق الامام من الاموال بالخصوص كمال الشبهة وفيه فضلات الاول في تقديرها ورجل  
 منها الارض التي لم يوجع عليها بخيل ولا كلب سواء انجلي عنها اهلها او سلبوها المسلمين طوعا  
 ومنعاً او من الموات التي لا يتبع بها لا سيما ما اول لا تقطع الماء عنها او استلبه الله عليها  
 او لغير ذلك ولم يجر عليها ملك لا كمالها ولا يبرأ ولكن قد يبرأ ولم يعلم ان ملكه من غير  
 معين المتعوض عنه حجة الحق لم قد يقوى اذ منها المعوض عنه المعلوم احبها فكيف لا بعد  
 اية الانفال ومنها سيف السهام وسوط الحديد والنفاد بل كل امرئ له ربه لها وان لم تكن مواثيق  
 بل كانت قابلة للاستغناء من غير كلفة كالارض التي تحرق في وجلة والفران وغيرها المتناهية  
 بالجزيرة وصحة امره من محبها وما يكون بها مما هو عنها ويعطى الاول وتله والاحكام  
 من غير فرق في التنازل بين ما كان منها في ارض الامام او غيرها على الامم بل وان لم تكن  
 الاولات من الموات بل وان كانت في المفضوحة عنه حال الفتح اما لو صار من حيث  
 او استقر تحت يد الله كانت موقورة حين الفتح فهي ما تبة على ملك المسلمين ومنها  
 ما كان للممك من فطانه وصفها في المفضوحة عنه اذ لم يكن خصصا من محرم المال وضا  
 صفوا الضميمة لغير جواد ولو لم يتوقع وجوبه حسيباً وسيف قاطع ودرع فاحر ونحو ذلك  
 ما لم يحرق ولو لم يكن في الضميمة مصطفى فلا شيء له على الاقوى ومنها الغنائم التي ليست باذن

اقوى

الامام عليه السلام ومنها ارض من لا وارث له ومنها المعادن التي لم تكن ملكا خاصا  
 تبعاً للامم او بالاصحاب الثاني في حكمها انما باخذ جميع الانفال للبيعة في زمن الغيبة على وجه  
 يجري عليها حكم الملك من غير فرق بين الغني منهم والفقير نعم الاوطان ان لم يكن اقوى اعتبار الفقير في  
 ارض من لا وارث له بل الاوطان تقسيمه في نظراء بلده واوطان من ذلك ان لم يكن اقوى ايصاله الى  
 نائب الغيبة بل يقوى حصول الملك بجازة ما حركا المباح من الانفال لغير الشيخ اليه مثل الام  
 حطاب من ارض الانفال واخذ الثمار من الاشجار التي هي كذلك لا بعد ذلك في المانع  
 من ارض المفضوحة عنه حجة السيرة بمعاملة السوي عليه معاملة المباح مثل الاول  
 ولا حشاش في وجوبها ما لم يكن له مال خاص ولا سوط وفتح طسوق ارض الانفال  
 الى نائب الغيبة مع فوطين النفس على وضعها الى الامام عند ظهوره وكذا ابا عبد الله عليه السلام  
 للشيعة ما لم يغيرهم من المشرق في الامم المفضوحة عنه وتقبلها من يد الجاني و  
 المقاسمة معه واعطاه واذل الخراج منه وغير ذلك مما حصل منه الى الشيعة  
 من الجابر واتباعه بل ابا جابر بن جميع ما لهم ولغيرهم من الغنى في يد جابر الشيعة مما لا يبرأ  
 فيه الغنى من غير فرق بين ما كان منه من مخرج غنائه او غيرها كالامم في بين المالك والمساكين  
 والمناجبر وغيره وان كانت الامم في الثلث اكد بها الاول منها ولو فتح سلطان الشيعة  
 ارض من اهل الحرب فالادب ان لم يكن اقوى الرجوع فيما استولى عليه من الارض وغيرها الى  
 نائب الغيبة ان لم يكن الفتح بل يبرأ وادعوى عليه حكم الجهاد الصريح كما ان الاوطان ان لم يكن اقوى  
 الرجوع اليه اذ انفق سبط السلطان المملوك على ما كان في يد غيره من سلطانه الخايعين  
 فيجعل به ما تقتضيه قواعد الشريعة والداد العالم المحمد لله اولاً واخراً قدم هذا الكتاب الشريف  
 من تاليفات العالم الفاضل والفاضل الفاضل والنزاع العالم المشهور في العرب والعجم والفقير  
 عند اهل العالم وصيد العصر والزمان والمترجم في فريضة مستطمنة بانيها من رعاها من تاليفها  
 زاد الله نورها وادام الله اهلها ووفقها في ربه ووفقها في ربه ووفقها في ربه



اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له والها وحدا احد صمد قهوا حيا قويا لا ياتيا  
 بعد لم يخذ صاحبه ولا ولد وان شهد ان محمدا صلى الله عليه واله عبده ورسوله  
 انه سله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركين كونه بسبح  
 له كبره بعد ان يكونه القهم صلي على محمد وال محمد وبارك على محمد وال محمد و  
 وال محمد والفصل على محمد وال محمد افضل ما ملكت يدي وكرمت وملت على  
 ايراهيم والي ايراهيم في العالمين ائت محمد محمدا وصلي على جميع الانبياء والمرسلين  
 بين المرمر يكونه وبعده ان يكونه اللهم اغفر لي ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين  
 والمسلمات الاحياء منهم والاموات واناغ بيننا وبينهم يا خيرات ائت بحسب الدنويات  
 وروي الحسنات يا ارحم الراحمين ائت على كل حق قدس يس بوبه اسأله بعد ان يسبح  
 اللهم هذا السجى قد اسأله عنك وابت عنك وابت امتك وقد قبضت منكم  
 اليك وكذا حاج الى رحمتك واسئ عني عن عذابه تزل اليك وانت خير مني  
 يا اللهم انا لا تعلم منه الا حرا وانت اعلم به منا اللهم ان كان محسنا فزيد في احسانه  
 وان كان مسينا فخذ عنه واغفر لنا وله اللهم اخشع مع من يتوكله ورجله  
 والعدو ومن يتوكله ويعصيه اللهم الحق بلسانك وحرث بلسانه وبنده ورجله  
 انا وقلنا يا الله العالمين اللهم الله عندك في عبيدك واخلف على عقبه في الغابرين  
 واسئل من شفقا محمد واليه الطاهرين وارضه وارضه وارضه يا ارحم الراحمين  
 بعد ان يسبح وبعده ان يسبح وبعده ان يسبح وبعده ان يسبح وبعده ان يسبح وبعده ان يسبح  
 في الاخرة حسنة وقينا عذاب النار والربيت مني بشي جوي جوي المرمر يكونه اللهم  
 املا جودنا نامة وبعده نامة وسليط عليك الحسنات والقصاصات ودر من تصف به

[illegible]



تَحْمِلُ الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبَاتِ الرَّسُولِينَ مِنْ عِندِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَقَالَى وَ سَأَلَتْ عَنْ رَبِّكَ وَعَنْ  
 نَبِيِّكَ وَعَنْ دِينِكَ وَعَنْ كِتَابِكَ وَعَنْ قِبْلَتِكَ وَعَنْ أَمْنِكَ فَلَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ  
 فَقُلْ فِي حَوَائِجِهِمَا اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ رَبِّي وَ مُحَمَّدٌ نَبِيِّي وَالْإِسْلَامُ دِينِي وَالْقُرْآنُ كِتَابِي  
 وَالْكَعْبَةُ قِبْلَتِي وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ إِمَامِي وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُجَنَّبِيُّ  
 إِمَامِي وَالْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الشَّهِيدُ بِكَرْبَلَاءَ إِمَامِي وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَالِيقُ إِمَامِي وَ مُحَمَّدٌ  
 بَاقِرُ عِلْمِ النَّبِيِّينَ إِمَامِي وَ جَعْفَرُ الصَّادِقُ إِمَامِي وَ مُوسَى الْكَافِي إِمَامِي وَ عَلِيُّ الرِّضَا  
 إِمَامِي وَ مُحَمَّدُ أَحْمَدُ إِمَامِي وَ عَلِيُّ الْهَادِي إِمَامِي وَ الْحَسَنُ الْعَسْكَرِيُّ إِمَامِي وَ الْحُجَّةُ الْمُنْتَظَرُ  
 إِمَامِي هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَجْمَعِينَ وَ سَأَلْتُ وَ قَادَتِي وَ شَفَعَاتِي  
 بِهِمْ أَنْ تُرَكِّبَ مِنْ أَعْدَائِهِمْ أَتَبَرَّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ثُمَّ أَعْلَمُ بِأَنْدَلَانَ بْنِ فَلَانٍ  
 أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى نِعَمَ الرَّبِّ وَأَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نِعَمَ الرَّسُولِ  
 وَأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَ أَوْلَادَهُ الْأَيُّمَةَ الْأَحَدَ عَشَرَ نِعَمَ الْأَمَّةِ  
 وَأَنَّ مَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حَقٌّ وَأَنَّ الْمَوْتَ حَقٌّ وَ سَوَالُ مُكَلِّفٍ  
 وَ تَكْرِيفُ الْقَبْرِ حَقٌّ وَ الْبَعْثُ حَقٌّ وَ النُّشُورُ حَقٌّ وَ الْقِرَاطُ حَقٌّ وَ الْمِيزَانُ حَقٌّ وَ تَطَايُرُ  
 الْمَلَكُوتِ حَقٌّ وَ الْحِجَّةُ حَقٌّ وَ النَّسَاءُ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ  
 اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ بِسُوءِ كَوْنِهِمْ بِأَنْدَلَانَ بْنِ فَلَانٍ وَ دَرَجَتِهِ بِسُوءِ كَوْنِهِمْ  
 بِسُوءِ كَوْنِهِمْ ثَبَّتَكَ اللَّهُ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ وَ هَذَا اللَّهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ عَرَفَ اللَّهُ  
 نَبِيَّكَ وَ بَيَّنَّ أَوَّلِيَّاتَكَ فِي مَسْقُوتٍ بِرَحْمَتِكَ بِسُوءِ كَوْنِهِمْ جَاءَ الْأَمْرُ عَنْ جَبَلِيَّةٍ  
 وَ أَسْعَدَ بِرُوحِهِ إِلَيْكَ وَ لَقِمَ مِنْكَ بِرُوحَانَا اللَّهُمَّ عَفْوُكَ عَفْوُكَ بِرَحْمَتِكَ بِرُوحِهِ  
 كَذَارِدُ الْاَجْرِ بِرُوحِهِ بِرُوحِهِ وَ رَحْمَتُهُ

۲۸۲

طریق و پس غره رمضان دهم ذی الحجه الحرام ناز و قیامت برار روز ماه مبارک و حج مشک و اقصه نشود  
 ششم خرم و غره رمضان دهم ذی الحجه یکم است چهارم صفر و غره رمضان دهم ذی الحجه یکم است  
 سیم ربیع الاول و غره رمضان دهم ذی الحجه یکم است اول ربیع الثانی و غره رمضان دهم ذی الحجه یکم است  
 هفتم جماد الاول و غره رمضان دهم ذی الحجه یکم است پنجم جماد الثانی و غره رمضان دهم ذی الحجه یکم است  
 یکم است چهارم رجب و غره رمضان دهم ذی الحجه یکم است دهم شعبان و غره رمضان  
 دهم ذی الحجه یکم است ششم شوال و غره رمضان دهم ذی الحجه یکم است پنجم ذی القعدة  
 غره رمضان دهم ذی الحجه یکم است خلتش صفتی است

جزو  
 حرم ۵ صفر ۳ ربیع الاول ۳ ربیع الثانی ۱ جماد الاول ۵ جماد الثانی ۵  
 رجب ۴ شعبان ۲ رجب ۱ شوال ۱ ذی القعدة ۱







خطی  
کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
۴۱۵



